



الدستور والاستقلال والثورة الوطنية ١٩٣٥

الجزء الأول

الدكتور محمد ضياء الدين الرئيس
أستاذ التاريخ بجامعة القاهرة

محتويات الكتاب

{ الجزء الأول }

صفحة	
٥	مقدمة : الدستور والاستقلال
١٣	● وزارة الوفد
٢٣	● مفاوضات ١٩٣٠
٤٧	● بعد المفاوضات
٦٥	● انقلاب صدقي
٨٧	● مقاومة الشعب
١١٣	● إلغاء الدستور
١٣٣	● الصراع السياسي
١٥٣	● تغيرات ومحاولات
١٧١	● تصدع ثم انهيار
١٩٥	● وزارة نسيم - تحول جديد

بدء « الجزء الثاني » : مقدمات الثورة

بسم الله الرحمن الرحيم

كتب كثير عن ثوره سنة ١٩١٩ : صدرت عنها

كتب ونشرت مقالات ومذكرات ، حتى أصبحت

واضحة مفهومة . وهى تستحق كل ذلك . ولكن

تاريخ مصر لم يقف عندها ، فقد حدثت بعدها احداث

جسام ، واستمر التاريخ فى سيره حتى قامت ثورة

جديدة هى ثورة سنة ١٩٣٥ . وهذه الثورة مجهولة

لدى جيل الشباب الحاضر لا يعرف عنها شيئا ، او

ربما سمع عنها بصفة مجملة . وكاد الذين عرفوها ممن شهدوها ان ينسوها ،

اذ لم يصدر عنها كتاب واحد حتى اليوم - وذلك مع ما كان لها من اثر كبير

فى حياة البلاد ، وما ترتب عليها من نتائج عظيمة لمستقبل الوطن .

مقدمة

المستور ولا استقلال

وهذه الثورة - ثورة ١٩٣٥ - تشبه ثورة ١٩١٩ فى روحها وطبيعتها ،

وان كانت اقل منها فى حجمها ومدتها . كانت ثورة طبيعية انبثقت من

روح الشعب معبرة عن الشعور الوطنى ، لم تكن من صنع احد ولم يسبقها

تدبير . فهى فى ذلك تشبه الثورة الام الكبيرة السابقة ، لكنها اختلفت عنها

فى انها - فى مظهرها العملى - اقتصرت على الشباب والطبقات المثقفة ، ولم

تشمل الشعب بأسره ، ولم تطل مدتها اكثر من بضعة اشهر . لكن نجاحها

مع ذلك كان اسرع مما حدث لثورة سنة ١٩١٩ ، وحققت فى وقت قصير

نتائج ايجابية عظيمة . وذلك لان الثورة الكبيرة الاولى كانت تبنى من

الاساس وتبدأ عصرا جديدا ، اما هذه الثورة الثانية فتعتبر امتدادا منها

او نتيجة بعيدة لها ، وايضا لاختلاف الظروف بالنسبة للأمة والعالم .

وهذه الثورة الجديدة كانت فى الحقيقة مكمله للثورة الاولى . بل انها -

على ان حجمها ومدتها كانا محدودين - هى التى انقلدت النتائج التى كانت

وصلت اليها الثورة السابقة . فتلک الثورة الوطنية الاولى قامت من أجل

الاستقلال والدستور ، فکسبت الدستور وحققت قدرا من الاستقلال ،

ولكن حين جاءت سنة ١٩٣٥ لم يكن فى مصر لا دستور ولا استقلال . ورد

الانجليز ومعاونوهم مصر الى أيام الحرب العالمية الاولى الى حكم الاستعمار

المباشر قبل عام ١٩١٨ . فكان الثورة الوطنية المجيدة - ثورة سنة ١٩١٩ -

مع عظم تضحياتها - انتهت الى الفشل وضاعت مكاسبها .

لكن الروح الوطنية التى ظهرت فى تلك الثورة ظلت باقية ، والتقدم

الثقافي والوطني السياسي الذي تلاها ظل مستمرا ، ولئن كان قد بدا ان هذه الروح خدمت برهة من الزمن ، فانها لم تلبث ان انبعثت من جديد بنفس القوة ، ممثلة في شباب سنة ١٩٣٥ ، فقامت هذه الثورة الثانية تطالب بعودة دستور الامة ، وتنادى بالحرية والاستقلال . وكان نجاحها باهرا وسريعا : فاكملت الجهاد وانتقلت ما كانت مصر حصلت عليه من ثورة ١٩١٩ ، فعاد الدستور - رغم انف الانجليز - وارغمتهم هذه الثورة على أن يفتحوا باب المفاوضات ، بعد أن ظل مغلقا نحو ست سنوات ، وذلك لكي تصل مصر الى تحقيق الاستقلال في صورة معاهدة قانونية دولية . وانتهت المفاوضات الى عقد معاهدة سنة ١٩٣٦ . فكانت هذه المعاهدة نتيجة مباشرة لثورة سنة ١٩٣٥ . واذا كانت لم تحقق الاستقلال الكامل الذي تنشده مصر ، الا انها كانت خطوة كبرى نحو هذا الاستقلال ، وكسبت مصر منها مزايا جليلة ، فهذه المزايا كانت اذن نتيجة الثورة المباركة التي قادها الشباب في سنة ١٩٣٥ .

— ٢ —

وهذا ما كتبه الأستاذ « عبد الرحمن الراعي » - مؤرخ الحركة القومية لمصر - عن ثورة سنة ١٩٣٥ .

قال : « شهدت البلاد في ختام سنة ١٩٣٥ حادثا هاما من اعظم حوادثها التاريخية . وهو استئناف الحياة الدستورية وعودة دستور سنة ١٩٢٣ ، بعد أن ظل معطلا نيفا وخمس سنوات . فكانت هذه السنة من هذه الناحية فوزا للحركة الوطنية ، اعاد الى الازهان فوزها في ختام سنة ١٩٢٥ ، اذ ظفرت بعودة الحياة الدستورية » .

وقال ايضا : « كانت مظاهرات الطلبة في نوفمبر وديسمبر من تلك السنة مظاهرات سليمة في تكوينها بريئة في مقصدها ، اذ كانوا مدفوعين بشعور وطني عام يهدف الى تحقيق مطالب البلاد . ولم يكن موعزا اليهم من أحد ، بل كانت فيض الوطنية الصادقة : كانوا يهتفون للاستقلال والحرية والدستور » .

ثم قال : « وفي الجملة كانت مظاهرات نوفمبر وديسمبر سنة ١٩٣٥ صفحة مجيدة من تاريخ الشباب ، وقد سمينها شبه ثورة اذ كانت صورة مصغرة من ثورة سنة ١٩١٩ . وكان لها اثرها في عودة الحياة الدستورية . وجاءت تضحية الشباب في تلك الفترة خيرا وبركة على البلاد ، اذ تم على اثرها ائتلاف الاحزاب وعودة الدستور » .

وقالت السيدة « فاطمة اليوسف » في « ذكرياتها » وهي تصف الأحداث السياسية في عام ١٩٣٥ : « .. وافسحت روز اليوسف صفحاتها

لهذه الثورة الشعبية (ثورة ١٩٣٥) التي أعادت الى الأذهان ذكرى أيام سنة ١٩١٩ . وأصدرت الأحزاب بيانات باستنكار تصريح الوزير الانجليزي وضرب الشباب بالرصاص .. وتبلورت الدعوة الى ضرورة ائتلاف الزعماء جميعا في جبهة وطنية واحدة ، تطالب باعادة الدستور وتواجه الانجليز صفا واحدا .. وحمل الشباب عبء هذه الدعوة قبل الزعماء ، بل انهم ارغموا الزعماء على الائتلاف ارغاما .

وقال الأستاذ « محمد صبرى أبو علم » زعيم المعارضة في مجلس الشيوخ في بيان القاه في ذلك المجلس في سنة ١٩٤٦ - وهو أحد الوزراء السابقين في حكومة الوفد - قال في ذلك البيان : « سيقولون اتريد أن تردنا الى عام ١٩١٨ ، والظروف قد تغيرت .. لا يا سادة ، أنا لا أريد أن أردكم وأرد البلاد الى عام ١٩١٨ ، ولكنى أريد أن أرد البلاد الى عام ١٩٣٥ .

» في سنة ١٩٣٥ أمكن لشباب البلاد المثقف أن يلزم انجلترا بالمفاوضة .. أمكن للشباب المثقف أن يلزم جميع الزعماء باحترام ارادة الامة ، فكانت « الجبهة الوطنية » ، وكانت انتخابات سنة ١٩٣٦ . «

— ٣ —

فهذه الثورة اذن - ثورة سنة ١٩٣٥ - كما شهد لها الذين عاصروها - كانت لها هذه الآثار الكبيرة في تاريخ البلاد . فهي اذن من أهم الأحداث في تاريخنا الوطنى ، ونقطة تحول كبرى في تطور الأمور التي أدت الى بدء عهد جديد . ومع ذلك فانها قد ظلت الى الآن شبه مجهولة ، لم يدون تاريخها ، ولم تعرف مقدماتها والظروف التي نشأت فيها بالتفصيل . فهي تذكر بالإشارة اليها في بعض مقالات ، أو بصيغة مبهمه في بعض الكتب العامة ، وكل ما كتبه الأستاذ الرافعى عنها - مع تقديره الكبير لنتائجها ، كما رأينا - لم يزد على صفحتين ، لا غير . فهذه حلقة أساسية في تاريخنا كادت أن تصير مفقودة ، فيجب العثور عليها وإظهارها حتى يستكمل تاريخنا القومى جميع حلقاته .

على أن الأسباب التي أدت الى ثورة سنة ١٩٣٥ ترجع في الحقيقة الى الأحداث التي جرت في سنة ١٩٣٠ . لأن هذه الثورة قامت من أجل المطالبة باعادة الدستور ، وهذا هو الدستور الذى القاه « صدقى باشا » في عام ١٩٣٠ ، ثم تلا ذلك ما تلا من تطورات وأمور خطيرة - كما ان الثورة قامت من أجل مطالبة الانجليز بفتح باب المفاوضات لعقد المعاهدة ، وهذه المفاوضات كانت قد قطعت في سنة ١٩٣٠ ، وكان آخر مشروع معاهدة قدم الى مصر هو مشروع معاهدة « النحاس - هندرسون » الذى كاد أن يتم

الاتفاق عليه في مايو سنة ١٩٣٠ . ولما نجحت الثورة في تأليف الجبهة الوطنية قامت هذه الجبهة تطالب باستئناف المفاوضات على أساس ذلك المشروع .

فتاريخ سنة ١٩٣٥ يبدأ اذن البدء الحقيقي من سنة ١٩٣٠ . وهذا دور متكامل من ادوار تاريخ مصر الحديث ، فتجب دراسته بجميع الفصول التي تألف منها ، ومن مبدئه الى منتهاه . وهذا هو ما قصدنا اليه ونهضنا لتحقيقه في هذا الكتاب . بهذا الكتاب يشمل اذن تاريخ مصر من بدء عام ١٩٣٠ ، حين تألفت وزارة « مصطفى النحاس باشا » الثانية ، الى عقد معاهدة سنة ١٩٣٦ - او في الحقيقة من قبل التاريخ الاول بنحو عامين ، من عهد « محمد محمود باشا » سنة ١٩٢٨ ، لارتباط هذا العهد بالمعاهدة والدستور ، ويسير التاريخ قليلا بعد المعاهدة للذكر بعض نتائجها حتى نهاية عام ١٩٣٦ ، وجزء من عام ١٩٣٧ . فالكتاب يشمل اذن تاريخ مصر الحديث في نحو تسع او عشر سنوات . وهذه الحقبة هي المرحلة الاخيرة من عهد الملك « فؤاد » : فهي تصور تاريخ مصر في تلك الفترة الهامة من تاريخ البلاد ، وتمتد قليلا في فترة الانتقال بعد وفاته في سنة ١٩٣٦ ، حتى بدء الحكم الفعلي لغاروق عام ١٩٣٧ .

— ٤ —

يشمل هذا الكتاب - اذن - هذه الموضوعات : حكم او دكتاتورية محمد محمود ، فوزارة الوفد سنة ١٩٣٠ ، والمفاوضات التي أجرتها تلك الوزارة في تلك السنة ، فالانقلاب الذي قام به « اسماعيل صدقي » لالغاء الدستور وحكم البلاد حكما دكتاتوريا ، فالصراع السياسي الذي نشب عقب ذلك ، ومقاومة الشعب التي كادت أن تتطور الى ثورة ، ثم التحول الجديد الذي ظهر في شكل وزارة « نوفيقي نسيم » ، والسياسة البريطانية المرتبطة بكل هذه التطورات ، ثم مقدمات ثورة سنة ١٩٣٥ ، وادوار هذه الثورة والاحداث التي جرت فيها ، حتى انتهت الى نتائجها : من عودة الدستور وتأليف الجبهة الوطنية ، واستئناف المفاوضات ، ثم معاهدة سنة ١٩٣٦ وتأليف الجبهة الوطنية ، واستئناف المفاوضات ، حتى الغاء الامتيازات الأجنبية ودخول مصر عصبة الأمم .

ولما كان الجيل الحاضر لا يعرف الشخصيات التي لعبت الادوار الهامة في تاريخ مصر في تلك الحقبة ، فقد عنيانا بأن نوضح صورة هذه الشخصيات بلذكر ترجمة او تعريف لكل منها ، وبيان حكم التاريخ عليها . ففي هذا البحث تبرز صور كل من الزعماء او السياسيين : مصطفى النحاس ،

ومحمد محمود ، واسماعيل صدقي ، ومكرم عبيد ، وعلى ماهر - وتوفيق نسيم ، وحافظ عفيفي ، وعبد الفتاح يحيى - وغيرهم - الى جانب شخصية الملك فؤاد وأعماله والحكم عليها . كما عُنيت باعطاء صورة عن قوة الصحافة المصرية في ذلك الوقت ومقاومتها للدكتاتورية والطفيلان ، فذكرت هذه النصحف وكبار كتابها ، ونوهت بالموقف الوطنى للاستاذ عباس محمود العقاد في سنة ١٩٣٥ ، وجريدة « روز اليوسف » اليومية التى ظهرت في ذلك العام ، حيث كان لهما أثر كبير في توجيه الأحداث واتارة الشعور ، مما كان من الاسباب الهامة لقيام ثورة سنة ١٩٣٥ .

— ٥ —

وقد دفعنى الى تأليف هذا الكتاب شعورى بوجود هذا النقص في تاريخنا الحديث ، ومعرفتى بأن جيل الشباب الحاضر مشوق للاطلاع على تاريخ بلاده ، فانا أولف الكتاب في ذات الوقت قياما بالواجب العلمى والواجب الوطنى ايضا . فاما من الوجهة العلمية ، فكما ذكرت لم يكتب عن تاريخ هذه الحقبة الا قليل ، وكثير من أحداثها لم يدون حتى اليوم ، وما كتب كانت تنقصه الدراسة والتحليل . فهذا الكتاب يملأ اذن هذا الفراغ . واما من الناحية الوطنية ، فقد لوحظ أن شباب الوطن اليوم متلهف لمعرفة ما مرت به مصر من أحداث وتطورات قبل عام ١٩٥٢ ، لأنه كانت هناك محاولة خاطئة من بعض الموجهين السياسيين للتركيز على ما حدث بعد ذلك العام ، وتحويل الانظار عما كان قبله ، أو للتقليل من أهمية الجهود والتضحيات التى قامت بها الاجيال السابقة . وهذا ظلم للتاريخ الوطنى وضار بالروح القومية ، لأن المستقبل يبنى على الماضى ، وجهود الاجيال يكمل بعضها بعضا ، وروح مصر الثائرة المجاهدة من أجل الحرية والتقدم متصلة على توالى الاجيال .

ومما يدل على أن جيل الشباب اليوم متلهف للمعرفة ظامىء للحقيقة ، ما تنشره الصحف من رسائل لكثير من القراء يطلبون توضيح تاريخ البلاد قبل العام المذكور ، وما يطرحه الطلاب من تساؤلات عديدة عن حقيقة الأحداث في الماضى .

فمن امثلة ذلك ما قرأته في صحيفة « صوت الجامعة » من رسالة لآحد طلبة الجامعة ، يقول فيها ما ملخصه : انه وأمثاله من الشباب صاروا يعرفون الكثير عن ثورة سنة ١٩١٩ ، كما انهم عرفوا كل شىء تقريبا عن ثورة سنة ١٩٥٢ ، أما ما بين هاتين الثورتين فهو صفحة مجهولة تماما أو غامضة بالنسبة لهم ، ثم يتساءل : هل نامت مصر بعد ثورة سنة

١٩١٩ ، حتى استيقظت فجأة في العام الأخير ١٩! وكنت أتحدث الى بعض الصحفيين حول دراسة التاريخ - وهم ممن تجاوزوا سن الشباب قليلا - فصرخوا بأن تاريخ مصر في الثلاثينات مجهول لديهم لا يعرفون عنه الا النزر اليسير ، وتمنوا لو ألف أحد المؤرخين كتابا عن تاريخ تلك الحقبة . ومنذ قريب نشرت جريدة « الاخبار » مقالا لأحد كتابها قال فيه : « في جامعاتنا المصرية الآن ظاهرة جديدة بالعناية وجديرة بالتشجيع : ان الشباب يحاول حل الغاز الماضى وربطه بأوضاعه الحالية ، أو بمعنى آخر انه يحاول قراءة التاريخ بعين مجردة وراغبة بحق في الوصول الى الحقائق كاملة . وقد بدأ فريق من الطلاب في اجراء عمليات مقارنة بين تفكيرهم وتصرفاتهم وبين تفكير اخوة لهم قاموا بأعمال سياسية كبيرة في عام ١٩٣٥ ، عند ما استطاعوا بضربة متحدة ان يجمعوا كل القوى القومية في معسكر واحد لمواجهة الخصم الواحد ، وقد كان وقتذاك الاحتلال البريطاني . لقد فكر هؤلاء في اجراء الكثير من المناقشات في قاعات الجامعات بين الذين شهدوا أحداث ١٩٣٥ وعاشوها بعرقهم وجهدهم وتضحياتهم ، وبين شباب اليوم الذي كان هو الآخر أحداثا هامة ، ولكنه كان في معظمها ان لم يكن كلها مسيرا طائعا لا رأى له الا ان يرضى بما حدث » .

وهناك نقطة هامة ينبغي التنويه بها : وهى ان ثورة سنة ١٩٣٥ وما سبقها أو تلاها من تطورات كان لها اثرها في أحداث عام ١٩٥٢ . ذلك لان الذين قاموا بثورة الجيش في ذلك العام كانوا هم أنفسهم من شباب أو طلبة المدارس الثانوية أو الجامعة في عام ١٩٣٥ والفترة التي احاطت بها : شهدوا في أول وعيهم السياسى عهد « صدقى » وجهود الأمة من اجل الدستور والحرية والاستقلال ، ثم عهد وزارة نسيم وثورة الشباب في أواخر سنة ١٩٣٥ ، واشتركوا في المظاهرات وأواوا التضحيات وحضروا المؤتمرات ، فكانت هذه هى البيئة الأولى التى ربت فيهم الروح الوطنية ، والمدرسة الأولى التى تلقنوا فيها دروس العمل والفداء ، ثم بعد ان عقدت معاهدة سنة ١٩٣٦ - التى كانت من نتائج تلك الثورة - بدىء في تكوين الجيش الوطنى ، ففتحت الكلية الحربية أبوابها لجميع أبناء الوطن ، فدخلت العناصر الوطنية في الجيش ، وهى التى طورت روحه ، وظلت الروح الوطنية تدفعها حتى قامت بالثورة سنة ١٩٥٢ من اجل إعادة الحياة الدستورية ، وانعام الاستقلال بجلاء العدو عن أراضى الوطن . فثورة ١٩٥٢ فى عهدها الأول لها اتصال وثيق اذن بثورة ١٩٣٥ ، بل تعد نتيجة بعميدة لها من حيث الأهداف الأساسية . وهذه الحقيقة يعرفها قادة الثورة ويعترفون بها .

وحيث كنت من جيل الشباب الذى قام بثورة سنة ١٩٣٥ ، واشتركت فيها وكان لى فيها دور خاص ، وعاصرت هذه الفترة كلها ، طالبا فى المرحلة الثانوية فإلعالفة ، وفى بدء حياة التدريس ، فأننى أستطفع أن أكتب تاريخ تلك الثورة والفترة التى أحاطت بها بالتفصيل وطبقا للواقع ، وإن أصف الجو الذى جرت فيه الأحداث والمشاعر التى اقترنت بها . فإن المؤرخ إذا كان معاصرا فإنه تكون له ميزة أكبر ، ويكون أقدر على تقرير الحقيقة مطابقة للواقع الذى شاهده وعاش فيه ، بل شارك فى إبداع أو توجيه أحداثه .

وقد كان المنهج الذى اتبعته أن أكتب بروح الموضوعية ، فلا غاية إلا تقرير الحقيقة ، وإن التزم الحياد الدقيق والإنصاف فى الحكم على الأحداث والأشخاص . وهذه هى الروح العلمية الصحيحة التى يجب أن يكتب بها التاريخ . وقد رجعت إلى المصادر الأصلية التى اشتملت على وثائق ذلك التاريخ ، وإلى الكتب التى ألفها معاصرون لتلك الأحداث من المؤرخين المعروفين أو السياسيين ، وقارنت بينها وجهدت لى أصل إلى الحقيقة فى ضوء الأدلة التى لا يعترىها الشك . ولا أجد داعيا للذكر أسماء المراجع والمؤلفين ، فأنى ذكرت كل اسم منها فى ثنايا البحث كلما جاءت المناسبة للاستشهاد أو المقارنة أو المناقشة . ولكننى أذكر بصفة خاصة أننى أفدت كثيرا من حولية « أحمد شفيق باشا » الأخيرة فى الرجوع إلى الوثائق وأقوال الصحف العربية والإنجليزية ، كما اعتمدت على جريدة « الأهرام » وعلى جريدة « روز اليوسف » اليومية وغيرهما من الصحف . وقد حرصت على أن أورد تعليقات الصحف فى حينها ، وأقوال الساسة ونصوص التصريحات ، حتى يكون التاريخ حيا ، وأنقل القارئ إلى الجو الطبعم والظروف التى جرت فيها الأحداث . فكلما كثرت التفاصيل كانت الصورة التاريخية أكثر وضوحا ، وتكاد الحقائق أن تنبض بالحياة .

فهذا هو المنهج الذى اتبعته فى البحث ، وهذه صورة أو حقيقة تاريخ مصر فى تلك الحقبة التى جعلتها موضوع هذا الكتاب : (١٩٢٨ - ١٩٣٧) وهى حقبة أو مرحلة هامة من حياة الوطن ، وهى توضح ما تلاها من مراحل . فأشخاص الساسة الذين اشتركوا فى أحداث تلك الفترة ، أو قاموا بالأدوار الرئيسية فيها — هم أنفسهم الأشخاص الذين اشتركوا أو

قاموا بالأدوار الرئيسية في السنوات التي سبقتها وتلك التي لحقتها .
فأقدم الآن هذا التاريخ الذي أسميته : (الدستور والاستقلال ، والشورى
الوطنية سنة ١٩٣٥) - الى أبناء الوطن جميعا الذين يريدون أن يقفوا على
الحقائق في تاريخ بلادهم ، والى جيل الشباب خاصة الذين يتوقون لمعرفة
هذا التاريخ ، والى أبناء العروبة جميعا الذين يهمهم تاريخ مصر ، لأن مصر
جزء من الأمة العربية أو هى قلبها الكبير النابض .

وارجو ان يكون الله قد وفقنى لتحقيق ما قصدت اليه من تأليف هذا
الكتاب : من القيام بالواجب العلمى والوطنى ، ونشر الثقافة ، وخدمة
للحقيقة والتاريخ ، وأسأل الله أن يوفقنا جميعا لأداء ما يجب علينا نحو
الوطن الذى ترتبط به أرواحنا وتتوقف عليه مصائرنا ، وهو الوطن الذى
تخفق قلوبنا بحبه ، ونبذل طاقاتنا للعمل من أجل رفعة شأنه ، وبلوغه
غايات القوة والمجد والسعادة ، حتى يحيا عزيزا كريما بين الأمم ، ويقوم
بدوره فى نشر رسالة الحضارة وتحقيق المثل الانسانية العليا . والله
سبحانه هو الموفق .

محمد ضياء الدين الرئيش
استاذ التاريخ بجامعة القاهرة

القاهرة : ١٣٩٥ هـ
١٩٧٥ م



الفصل الأول

وزارة الوفد

مصطفى النحاس باشا

افتتحت السنة فاتحة سعيدة : اى سنة ١٩٣٠
وعم شعور الابتهاج انحاء البلاد .

ففى اول يناير من تلك السنة صدر المرسوم الملكى الى صاحب الدولة
« مصطفى النحاس » باشا رئيس الوفد المصرى بتأليف الوزارة الجديدة :
وزارة « الوفد » الذى فاز فى الانتخابات فوزا كبيرا .

فقد اجريت الانتخابات فى يوم ٢١ ديسمبر سنة ١٩٢٩ ، وتمت يوم
٢٩ منه ، وكانت النتيجة ان فاز الوفد بـ ٢١٢ مقعدا فى مجلس النواب من
٢٣٥ - فى حين حصل الحزب الوطنى على خمسة مقاعد ، وحزب الاتحاد
على ٣ ، والباقيون مستقلون . ولم يدخل حزب « الأحرار الدستوريين »

الانتخابات ، اذ كانوا يعلمون أن لا أمل لهم فيها ، حيث كان الشعب غاضبا عليهم لأنهم اعتدوا على الدستور من قبل .

وكان الملك في ذلك الوقت الذي وقع على المرسوم هو الملك « أحمد فؤاد » .

وحزب الوفد كان هو الحزب الكبير الذي يمثل الشعب أو غالبية العظمى ، فهو الحزب الذي نشأ في ثورة سنة ١٩١٩ ، ونما معها وظل حاملا لواءها متمسكا بمبادئها . ورئيسه اذ ذاك « مصطفى النحاس » الذي خلف « سعد زغلول » عند وفاته في عام ١٩٢٧ .

مصطفى النحاس

« مصطفى النحاس » كان من رجال الحركة الوطنية منذ سنة ١٩١٨ . فقد اختاره « سعد زغلول » عضوا في « الوفد المصري » الاول الذي تالف عقب انتهاء الحرب العالمية الاولى (في نوفمبر سنة ١٩١٨) ليمثل - اى الوفد - البلاد ويسعى الى استقلالها التام ما وجد للسعى سبيلا . وظل عضوا في الوفد ملازما لسعد مخلصا له حين انشق عنه فريق من اعضاء الوفد في عام ١٩٢١ . وكان معروفا بالحماس للقضية الوطنية ، وقبل اختياره في الوفد كان من انصار الحزب الوطنى وهو في وظيفة القضاء . ونفى مع « سعد » الى جزيرة « سيشل » في ديسمبر سنة ١٩٢١ . ثم اطلق سراحه وعاد الى الوطن في سنة ١٩٢٣ . ثم اختاره « سعد » وزيرا للمواصلات في وزارته التى الفها في يناير سنة ١٩٢٤ - وهى اول وزارة دستورية في مصر بعد صدور الدستور ، وكانت هذه هى الوزارة الاولى للوفد ، وسميت « وزارة الشعب » لأنها قامت بارادة الشعب التى اظهرها في الانتخابات التى اجريت في ١٢ يناير سنة ١٩٢٤ . ثم انتخب « النحاس » وكيلا لمجلس النواب في عام ١٩٢٦ في اثناء رئاسة « سعد » للمجلس ، ثم رئيسا للمجلس بعد وفاة سعد في عام ١٩٢٧ .

ثم صار رئيسا للوزراء - لأول مرة - في ١٧ مارس سنة ١٩٢٨ ، باعتباره رئيس « الوفد المصري » الذى يحرز الاغلبية في مجلس النواب . وكانت هذه الوزارة ائتلافية : مؤلفة من حزبي الوفد والاحرار الدستوريين وهو الائتلاف الذى بدا في يناير سنة ١٩٢٦ .

وهذه وزارة النحاس باشا الاولى . لكن هذه الوزارة لم تمتد طويلا ، فقد ناواها الانجليز ، ولاحقها المندوب السامي البريطانى : « اللورد لويد » الرجل الاستعماري المتفطرس - بالانذارات ، لان الوفد كان رفض مشروع

المعاهدة الذى قدمته انجلترا على يد « ثروت باشا » الذى كان رئيسا للوزارة قبل هذه الوزارة .

ثم دبرت مؤامرة بين دار المندوب السامى والملك والاحرار الدستوريين - وعلى رأسهم محمد محمود باشا - لاجراء الوعد من الحكم لصلابته فى التمسك بالمطالب الوطنية ، واحلال وزارة من حزبى الاحرار الدستوريين والاتحاد (حزب القصر) - وهم اقلية - محل الوعد . فبدأ تنفيذ المؤامرة باستقالة « محمد محمود » من الوزارة الائتلافية ، وتبعه وزراء آخرون ، وبعد بضعة أيام أقال الملك فؤاد « النحاس باشا » والوزارة بحجة تصدع الائتلاف - وذلك على الرغم من أن الوزارة كانت مؤيدة من الاغلبية فى البرلمان . وكان نص خطابه الى رئيس الوزراء كما يلى :

« عزيزى مصطفى النحاس باشا

« لما كان الائتلاف الذى قامت على اساسه الوزارة قد اصيب بصدم شديد ، فقد رأينا اقالة دولتكم ، شاكرين لكم ولحضرات زملائكم ما اديتم من عمل فى خدمة البلاد » .

٧ محرم سنة ١٣٤٧ - ٢٥ يونية سنة ١٩٢٨

تعطيل الدستور

وهكذا لم تمكث هذه الوزارة الائتلافية أكثر من ثلاثة أشهر . وفى نفس يوم الاقالة عهد الملك الى « محمد محمود باشا » بتأليف الوزارة - مما دل على أن المؤامرة مدبرة من قبل - وكانت غاية آمال هذا الرجل أن يصل الى الحكم والى منصب رئيس الوزراء . فالف وزارته فى ٢٧ يونية سنة ١٩٢٨ وسط دهشة الشعب وتوقعه نتائج سيئة .

ولم تلبث هذه النتائج أن وقعت . ففى اليوم التالى (٢٨ يونية) صدر مرسوم بتأجيل انعقاد البرلمان مدة شهر .

وقبل أن ينتهى الشهر استصدرت الوزارة امرا ملكيا (بتاريخ ١٩ يولية ١٩٢٨) بحل مجلسى النواب والشيوخ ، وتأجيل انتخاب أعضاء المجلسين (أى تعطيل الحياة النيابية) مدة ثلاث سنوات ، قابلة للتجديد .

وكان ههنا مخالفا لنصوص الدستور واعتداء عليه . وهكذا عطل البرلمان والدستور لاجل غير مسمى ، حيث كان الأمر مبيتا على تجديد تلك المدة بعد ذلك . وهذا الاعتداء على النظام الدستورى للبلاد ، الذى كسبته

الامة من جهادها ونضحيات ابنائها في ثورة ١٩١٩ - هذا الاعتداء قد نم على يد « الأحرار الدستوريين » وزعيمهم « محمد محمود » . ومن الغريب ان سموا انفسهم احرارا ودستوريين ، مع أنهم كانوا دائمي الاعتداء على الدستور ، وكانوا في ذلك منفذين لرغبات الانجليز والملك . وكان شريكا في هذا الاعتداء الأستاذ « احمد لطفى السيد » الذى كان منتميا الى هذا الحزب . ومن أعضاء هذه الوزارة التى نفذت تلك الجناية على نظام البلاد : وهو الذى طالما كتب من قبل عن الدستور والديمقراطية ، ونادى بهما !

محمد محمود

من هو « محمد محمود » الذى قام بهذا الدور
وما هذا الحزب ؟

كان ابن أحد أثرياء الصعيد فى محافظة « اسيوط »
فهو ابن « محمود باشا سليمان » الذى كان من
مؤسسى حزب الأمة فى أيام اللورد « كرومر » ثم صار



• محمد محمود باشا • مع الوفد فى بدء ثورة ١٩١٩ •

وقد تعلم محمد محمود فى اكسفورد ، وبعد عودته الى مصر عين مديرا
لاحد الاقاليم ، ثم عزل من وظيفته . واشترك مع « سعد زغلول » فى بداية
الحركة الوطنية فكان عضوا فى الوفد الاول الذى تألف سنة ١٩١٨ ونفى مع
سعد الى جزيرة « مالطة » وذهب مع الوفد الى أوروبا ، ثم بعثه الوفد
الى امريكا ليقوم بالدعاية للقضية المصرية فلقى نجاحا فى مهمته .

ثم كان مع المنشقين الذين خرجوا على سعد وانفصلوا عن الوفد فى عام
١٩٢١ ، وصار خصما للوفد منذ ذلك الوقت . واشترك فى تأسيس حزب
الاحرار الدستوريين الذى تكون لمناهضة الوفد . وبين سنتى ١٩٢٦ و ١٩٢٨
كان وزيرا فى وزارات الائتلاف .

كان « محمد محمود » شديد الاعتداد بنفسه وأسرته ، ذا نزعة
ارستقراطية ، يطمح الى الحكم والوصول الى منصب رئاسة الوزراء ، وكان
على صلة بالانجليز . فادى به هذا الطموح وعداؤه للوفد والمصلحة الحزبية -
الى أن يقبل تولى منصب رئيس الوزراء عن طريق التفاهم مع دار المنسوب
السامى البريطانى والقصر ، وما دام الدستور والانتخاب لا يوصله وحزبه
الى الحكم فليعطل هذا الدستور ، وحيث انه يقنع نفسه أو يخدعها بأن
الشعب لا يعرف مصلحته ولا يحسن اختيار حكامه - وهو يرى انه أقدر
من غيره على الاصلاح والحكم حسب تصوره - فلا بأس أن يحكم البلد حكما
دكتاتوريا ولو على غير ارادة الشعب . وهكذا سولت له نفسه ، كما كانت
تسول لعدد من الساسة المصريين من أحزاب الاقليات الذين تعاقبوا على
الحكم فى ذلك الزمن ، وكانوا يصلون اليه عن طريق التآمر والاعتماد على
الانجليز أو القصر أو هما معا ، وأضرروا بالبلد ضررا كبيرا ، واعتدوا على
الحياة الدستورية مرة بعد الأخرى .

حزب الدستوريين

والحزب الذى اسمى نفسه : حزب « الاحرار
الدستوريين » تألف فى الاصل من اعضاء الوفد الاول
الذين خرجوا على سعد وانفصلوا او فصلوا من الوفد
فى سنة ١٩٢١ .

وذلك بسبب الخلاف على مشروع « ملر » الذى انتهت اليه المفاوضات
الاولى : حيث رأى سعد انه « حماية مقنعة » فرفضه ، وراوا هم انه
ينبغى قبوله وارادوا ان يتفاهموا مع الانجليز ، فاتفقوا معهم على تصريح
٢٨ فبراير المعروف سنة ١٩٢٢ ، الذى اعطى لمصر استقلالاً صورياً خاضعاً
لقوة الاحتلال .

وعلى اساس هذا التصريح كونوا حزبهم فى اكتوبر سنة ١٩٢٢ مكوناً
مهم ومن الساسة الذين كانوا يتظاهرون بانهم اصدقاء الوفد وبعض كبار
الملاك - وذلك ليعارضوا الوفد الذى يرأسه سعد زغلول والذى كان يطالب
بالاستقلال التام والذى كانت تؤيده الاغلبية العظمى للشعب ، فكان الشعب
ساخطاً على هذا الحزب . ولما اجريت الانتخابات سنة ١٩٢٤ منى هذا
الحزب بهزيمة شنيعة : فلم ينل اكثر من ستة مقاعد من ٢١٤ - على حين
فاز الوفد بـ ١٩٥ مقعداً فى مجلس النواب . فصار هذا الحزب حزب اقلية .
وكانوا على اتصال بالانجليز يؤيدهم اللورد « اللبى » المندوب السامى
البريطانى ، ثم اللورد « لويد » من بعده .

ولا نقول مع ذلك انهم كانوا غير وطنيين ، ولكنهم كانوا يعتقدون انهم
يخدمون بلدهم عن هذا الطريق ، ويتخذون سياسة الاعتدال ويكتفون ببعض
الاستقلال . اذ كانوا فى الوقت ذاته حريصين على الوصول الى المناصب
وتحقيق مصالحهم وغير مستعدين للنضال وتحمل التضحيات . ولذا كان
الشعب يتهمهم ولا يضع ثقته الا فى الوفد الذى يجاهد ويتمسك بحقوق
البلاد كاملة غير منقوصة . وقد اخبر المنشقون « عدلى يكن باشا » زعيماً
لهم ورئيساً لحزبهم ، وكان « عدلى يكن » من الطبقة الارستقراطية ذات
الاصل التركى واسرته لها قرابة مع الملك . ثم استقال « عدلى » بعد ذلك
بعد ان منى الحزب بتلك الهزيمة النكراء فى الانتخابات ، واخذ يجنح الى
الهدوء والبعد عن الحزبية . فاختراروا من بعده « عبد العزيز فهمى باشا » ،
ثم استعفى هذا ايضا فى عهد الائتلاف ، وبقي المنصب شاغراً حتى اختير
« محمد محمود باشا » رئيساً للحزب بعد ان صار رئيساً للوزراء .

فهذا هو محمد محمود وحزب الدستوريين الذين تولوا الحكم على
انقاض الدستور عن طريق الاتفاق او التآمر مع الانجليز والملك ، فعمدوا

الى هدم الائتلاف الذى كان نعمة وخيرا للأمة ، والذى تحققت فيه الوحدة وتم كثير من الإصلاح . ففى سبيل الوصول الى الحكم ورئاسة الوزارة ضحى بهذا كله ، وقبل محمد محمود وحزبه ولطفى السيد أن يقتربوا جناية الاعتداء على الدستور وتعطيل الحياة النيابية ، وحكم البلد حكما استبداديا بالاجراءات الاستثنائية وتقييد الحرية وبالأخص مصادرة الصحف واحدة تلو الأخرى .

ويقول الأستاذ « محمد زكى عبد القادر » فى تعليقه على هذا الانقلاب الذى قام به محمد محمود وحزبه : « ومهما نحاول . فاننا لانستطيع أن نجد له عذرا يبرر العمل الذى اقدم عليه . . واو كان مع محمد محمود اغلبية الشعب لكان من حقه أن يفعل ، ولكنه يعرف جيدا أن هذه الاغلبية ليست معه ، ويعرف أكثر من ذلك أنها مع غيره . ويعرف أخيرا أنه يتولى الحكم بأمر وتأييد واحد من اثنين ، أو الاثنين معا : الاحتلال أو السراى . . ولو ترك الأمر للسراى تماما لاختارت للوزارة شخصا آخر غير محمد محمود ، ولذلك نعتقد أن اختياله لم يكن إلا بتوجيه من دار المندوب السامى البريطانى . وهذا ما يزيد فى بعد التصرف عن كل مقتضيات الإدراك السليم لمستقبل الوطن . ومستقبل الكفاح الشعبى من أجل اعلاء ارادته فى الداخل وتحقيق استقلاله فى الخارج . ومهما يكن من أمر فقد وقعت الكارثة ، وانزلق الأحرار الدستوريون الى منحدر شديد الخطورة ! » .

وكان ههنا هو الاعتداء الثانى على الدستور الذى نفذته الأحرار الدستوريون ، بعد اعتدائهم الأول الذى اقترفوه فى سنة ١٩٢٤ عقب حادث مقتل السردار والذى استمر طوال سنة ١٩٢٥ .

وفى ذلك يقول الأستاذ الرافعى : « وهكذا عاد حزب الأحرار الدستوريين الى خططهم الأساسية فى الاعتداء على الدستور للوصول الى كراسى الوزارة . وكان اعتدائهم الأول فى أواخر سنة ١٩٢٤ . . ومما يؤسف له أن يشترك فى هذا الانقلاب من كانوا ينادون بالديمقراطية ويتغنون بالدستور والحرية ، وقد برهنت أفعالهم على نقيض أقوالهم ، ودلت الحوادث على أنهم لم يكونوا جادين فى الدعوة الى هذه المعانى السامية ، وإنما قد تضاءلت فى سبيل الوصول الى المناصب وتحقيق الأطماع الشخصية .

وبعد أن أشار الى تصريح وزير الخارجية البريطانى قال :

« فهذا التصريح يكشف الستار عن المؤامرة التى دبرت ضد الدستور وأن طرفيها جانب مصرى وجانب بريطانى مع اختلاف المقصد والغاية ، فالفرض الذى كان يرمى اليه الجانب البريطانى انفاذ وعيده بحرمان الأمة دستورها اذا لم تقبل المعاهدة ، وغرض الجانب المصرى هو اهدار حقوق الأمة للوصول الى مناصب الحكم » .

احتجاج الأمة

ادت تلك التطورات التى ذكرناها : من اقالة الوزارة المتمتعة بثقة الشعب ، ومجيء وزارة محمد محمود على هذا النحو ، وما قامت به من جناية الاعتداء على دستور البلاد ، ووضوح المؤامرة وراء هذا كله - ادى كل هذا الى غضب الأمة ، فقامت هذه الاجراءات بالسخط والاستنكار ، وتوالى الاحتجاجات من الوفد والهيئات الأخرى .

ونورد مثالا لذلك ما جاء فى البيان الذى اصدره « الوفد المصرى » الى الأمة فى يوم ٢٢ يوليه سنة ١٩٢٨ بتوقيع رئيسه « مصطفى النحاس » .
فقد جاء فى مطلع هذا البيان ما يلى :

« ايها المصريون : لقد برح الخفاء وتمزق ثوب الرياء ، فسلطت عليكم وزارة محمد باشا محمود اقصى عدوانها ، واجرمت فى حق الوطن بما لم يجزؤ عليه مصرى من قبلها ، محاولة ان تحطم فى لحظة ما شيدته الأمة من سنوات جهادها ومتصل عملها ، فجاءت على يدها الكارثة الكبرى . ولم تكن فى البلاد ثورة طائفة ولا نكبة جائحة ، كلا . بل هى ثورة منهم على الدستور وعلى الحرية ، وعلى النظام وعلى الأمة ، بل على الانسانية فى عصر اصبحت فيه الحرية من مقومات الحياة واسبابها الاولى .. الخ » .

وحقا ، كان غضب الأمة شديدا على هذه الاجراءات وهذه الوزارة ، فعاشت بين نقمة الشعب - الا الاقلية من انباعها ومن المتنفعين ذوى المآرب . وقاومتها الأمة بكل ما كان فى وسعها ، وشنت الصحافة عليها هجوما قويا ، فكانت تعمد الى مصادرتها او تعطيلها . لكن الصحافة واصلت رسالتها .

وقد ظلت هذه الوزارة ما بقى الانجليز يسندونها . ثم بعد عام تغيرت الاحوال ، اذ هزم حزب « المحافظين » فى بريطانيا فى الانتخابات - وكان هو الذى يسند هذه الوزارة - وجاء حزب « العمال » الى الحكم - وذلك فى اوائل يونيه سنة ١٩٢٩ ، فاتبع سياسة جديدة .

كان وزير الخارجية فى وزارة « العمال » الجديدة المستر « آرثر هندرسون » - وكان رجلا يميل الى السلام مؤمنا بمبادئ « عصبة الأمم » ، ولا يوافق على سياسة المحافظين الاستعمارية المتشددة - ولا سيما مايقوم

به في مصر اللورد «لوي» المتطرف في استعماريته ، وأراد الوزير الجديد أن يسجل نجاحا بإنهاء المشكلة المعلقة بين بلاده ومصر . فبدأ بأقالة « اللورد لوي» المندوب السامي البريطاني الذي كان يمثل حكومة المحافظين . وهذا الرجل كان هو الذي دبر الانقلاب ضد وزارة الائتلاف وأمر بتعطيل الحياة النيابية في مصر . فأقيل « اللورد» في ٢٤ يولييه سنة ١٩٢٩ . وكان هذا نذيرا بسقوط وزارة « محمد محمود» لتخلي الانجليز عنها .

مشروع معاهدة

وأعد مستر « هندرسون» مشروع معاهدة ، وقدمه الى محمد محمود الذي كان في زيارة لانجلترا في صيف سنة ١٩٢٩ . فسلم اليه في ٣ اغسطس سنة ١٩٢٩ . وكان هذا المشروع احسن من جميع المشاريع التي قدمت الى مصر قبل ذلك . لكن وزير الخارجية البريطاني اشترط عرض مشروع المعاهدة هذا على الشعب والبرلمان في مصر .

فلما نشر المشروع في مصر اشترط الوفد أن تكون مناقشته تحت قبة البرلمان الذي تنتخبه الأمة المصرية انتخابا حرا مباشرا ، واشترط أن تشرف على الانتخابات وزارة محايدة ، لتأني وزارة دستورية تمثل الشعب وتستند الى البرلمان فتتولى هي المفاوضات لعقد المعاهدة ، ثم تعرضها على البرلمان للموافقة عليها . فأقر الانجليز هذه الشروط . وعلى ذلك لم يكن هناك بد من أن يقدم « محمد محمود» استقالته ويذهب ، فسقطت وزارته في ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٩ وسط اغتباط الشعب وارتياحه لزوال هذه الوزارة البغيضة التي عطلت الدستور وقيدت الحريات وحكمت حكما دكتاتوريا متحدة الارادة الشعبية ، وكان رئيسها يقول انه يحكم البلاد « بيد حديدية» .



وزارة انتقـال

• عدلى يكن باشا •

وفي اليوم التالي عهد الملك الى «عدلى باشا» بتأليف الوزارة ، فالفها في ٤ اكتوبر سنة ١٩٢٩ ، وأعلن أن مهمته الأساسية اعادة الحياة الدستورية واجراء الانتخابات - كما جاء في كتابه بقبول الوزارة اذ قال : « وستكون الغاية التى ترسمها الوزارة اعادة الحياة الدستورية واجراء الانتخابات لمجلس النواب ، خالصة من كل ضغط او تأثير غير مشروع ، بحيث تنقل صورة صادقة من ارادة البلاد ، لكي يتمكن البرلمان بعد ذلك من البت في مصيرها » .

فكانت هذه الوزارة اذن وزارة انتقال من حكم الانقلاب الدكتاتورى الى الحكم الدستورى . وأدت الوزارة مهمتها خير أداء . ففي ٣١ اكتوبر ١٩٢٩ استصدرت أمرا ملكيا بانفاذ أحكام الدستور والعمل بالمواد المعطلة ، وباجراء الانتخاب لمجلس النواب ودعوة مجلس النواب الذى ينتجه هذا الانتخاب الى الاجتماع في ١١ يناير سنة ١٩٣٠ ، وايضا دعوة مجلس الشيوخ الذى كان موجودا قبل الانقلاب .

ثم صدر مرسوم بتحديد يوم ٢١ ديسمبر سنة ١٩٢٩ موعدا للانتخاب ، ويوم ٢٩ منه للاعادة ، وبدعوة البرلمان الى الاجتماع في يوم السبت ١١ يناير سنة ١٩٣٠ .

ولما اتمت الوزارة مهمتها وأعلنت نتائج الانتخابات ، قدمت استقالتها مشكورة من الشعب - وذلك في يوم ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٩ . وكان ما أدته عملا طيبا أراد « عدلى باشا » أن يختم به حياته السياسية .

وزارة الوفد

ولما كانت التقاليد الدستورية تقضى بأن زعيم الأغلبية في مجلس النواب هو الذى يدعى لتشكيل الوزارة ، فان الملك « فؤاد » دعا « مصطفى النحاس باشا » رئيس الوفد وزعيم الأغلبية - كما اظهرت ذلك الانتخابات - الى تشكيل الوزارة ، فالفها ، وصدر بذلك المرسوم الملكى فى اول يناير سنة ١٩٣٠ - كما ذكرنا فى اول الفصل .

وكما قلنا من قبل كانت هذه فاتحة سعيدة لتلك السنة ، وعم شعور الابتهاج انحاء البلاد ، اذ زال عهد الدكتاتورية البغيض ، وتولت وزارة الوفد الحكم . وكان الشعب يشعر عادة بالامان والاطمئنان فى عهد وزارات الوفد ، لأنها كانت تحكم بالدستور وبالقانون وتطلق الحريات ، فقد كان حكمها هو الطبيعى المعبر عن الارادة الشعبية الممثل للديمقراطية ، فلا تحتاج الى العسف والمصادرة كما تفعل حكومات الاقلية التى تعتلى الحكم رغم ارادة الشعب . وقد علق الشعب على هذه الوزارة الجديدة آمالا كبيرة . وخرجت المظاهرات وقدمت الوفود للتهنئة بعودة الوفد الى الحكم واستئناف الحياة الدستورية .

صدر المرسوم الملكى بتأليف الوزارة وهذا نصه :

« عزيزى مصطفى النحاس باشا :

« لا عهدناه فيكم من الاخلاص والولاء وحسن الروية - قد اقتضت ارادتنا اسناد رئاسة مجلس وزرائنا اليكم . واصدرنا امرنا لدولتكم للاخذ فى تأليف الوزارة وعرض المشروع علينا لصدور مرسومنا به . الخ » .

صدر بسرأى القبة فى غزة شعبان سنة ١٢٨٤ .

اول يناير سنة ١٩٣٠

ولا يسع المرء الا ان يقارن بين هذا وبين كتاب الملك نفسه له بالاقالة قبل عام ونصف (فى ٢٥ يونيه ١٩٢٨) فيرى ان هذا كان نصرا كبيرا للامة ، اذ استطاعت بفضل صمودها ومقاومتها - بالاضافة الى عوامل اخرى - ان تعيد النحاس رئيس الوفد ، الذى يعاديه الملك ويحاول القضاء عليه - الى الحكم مرة اخرى . وهذه كانت وزارة مصطفى النحاس الثانية .

ويلاحظ أن الملك نسب اسناد الوزارة لرئيس الوفد - نسب هذا الى ارادته هو فقال : « قد اقتضت ارادتنا » ، مع أن الحقيقة أن اسناد الوزارة يرجع الى ارادة الشعب التي عبر عنها بكل جلاء ووضوح في الانتخابات العامة التي أجريت في ديسمبر سنة ١٩٢٩ . ولذلك فإن النحاس - متشبها بما فعله سعد زغلول من قبل في مناسبة مماثلة - حرص على أن يسجل الحقيقة ، وهي أن وزارة الوفد ترتقى الحكم مستندة الى ثقة الشعب ونتيجة ارادته الحرة التي عبر عنها في الانتخابات ، فقال في جوابه للملك :

« واني يا مولاي لا تقبل تلك المسئولية الخطيرة معتمدا على الله تعالى معتصدا بسامي رعائتكم ، مستندا الى ثقة الأمة التي لا تفتا تسديها للوفد المصري الذي اتشرف برياسته » .

« فقد تفضلت جلالتم فاصدرت امرها الكريم الى الوزارة السابقة فباشرت الانتخابات العامة طبقا لاحكام الدستور ، في جو من الحرية والحياد التام ، واسفرت الانتخابات عن صورة صحيحة لارادة البلاد في التعلق بحياتها النيابية والاستتمساك بدستورها وحرياتها في ظل عرشكم المقدي » .

ثم بين رئيس الوزراء برنامج وزارته في الجواب نفسه فقال :

« وستقدم الوزارة ببرنامجها الى البرلمان جاعلة من اغراضها الاولى العمل على تثبيت قواعد الدستور وصون نصوصه واحكامه ، والسير بالبلاد في طريق الاصلاح من جميع نواحيه ، والسعى الى تحقيق استقلال البلاد استقلالا صحيحا والوصول الى اتفاق شريف وطيد بين مصر وبريطانيا لعظمى ، وتوثيق عرى المودة بيننا وبين الدول الأجنبية » .

والفت الوزارة على النحو التالي - كما جاء في الرسوم :

مصطفى النحاس باشا - رئيسا للوزراء ووزيرا للداخلية ، وحسن حسيب باشا وزيرا للخربية والبحرية ، وواصف بطرس غالي باشا وزيرا للخارجية ، ومحمد نجيب الغرابلي باشا للحقانية ، وعثمان محرم باشا الأشغال العمومية ، ومحمد صفوت باشا للزراعة ، ومكرم عبيد أفندي لمواصلات ، ومحمد بهي الدين بركات للمعارف ، ومحمود بسيوني أفندي للاوقاف .

صدر بسراى القبة في غرة شعبان ١٣٤٨ - اول يناير ١٩٣٠ .

كان جميع اعضاء هذه الوزارة وفدين وممن اشتركوا في الحركة لوطنية .

« باشا » و « بك »

وهنا ملحوظة لابد ان تذكر للجيل الحاضر من المصريين الذين لم يشهدوا عصر هذه الالقاب . وهى انه يجب ان لا يظن ان هذه الالقاب : « باشا » و « بك » تعنى ان حاملها من طبقة خاصة متميزة عن الشعب فوقه او بعيدة عنه ، فهذا كان فى عهد الاتراك والانجليز . اما بعد ثورة سنة ١٩١٩ فهذه الالقاب صارت تعنى فى الغالب انها القاب شرف تدل على ان صاحبها بلغ مرتبة عالية فى المجتمع ، والا فان معظم الوزراء ورجال السياسة بعد ثورة سنة ١٩١٩ كانوا من صميم أبناء الشعب : أبناء موظفين او فلاحين او تجار ، فهم من الطبقة المتوسطة وبعضهم من اصل فقير ، وكانوا جميعا « افندية » ، ثم نالوا هذه الالقاب بعد ان تولوا الوظائف العالية او الوزارة عن طريق السياسة او الادارة .

غير ان هذه الالقاب ، بما كانت تقترب به من ملابسات الغنى والثراء والجاه فى الماضى - كانت ايضا تؤدي الى تغيير نفسية صاحبها . فهؤلاء الافندية : من محامين وقضاة وموظفين ومعلمين ، حينما خلعت عليهم هذه الالقاب - كان شعورهم يتغير ، ويدعوهم هذا الى ان يحيطوا انفسهم بجو الثراء والعظمة ، وان يحصلوا على الاموال الطائلة ، فكانت هذه الالقاب فى الحقيقة عوامل افساد فى المجتمع : لهؤلاء الاشخاص ، وللناس الذين كانوا يشعرون انهم ادنى من اصحاب هذه الالقاب والمكانة ، فيدفعهم هذا الى التملق والضعف والشعور بالتبعية . ولذا فان الفاء هذه الالقاب اولى ، ليشعر الجميع انهم مصريون مواطنون متساوون فى الحقوق . اما التفاوت فى الشرف فتظهره الاعمال وتدل عليه المكانة التى يلبغها صاحبها فى المجتمع . ويمكن ان يكون هناك تكريم للعاملين الممتازين من غير هذه الالقاب .

كان عدد اعضاء هذه الوزارة عشرة . وهكذا كان العدد حول هذا الرقم فى ذلك الوقت . اما اليوم فقد زاد الى الضعف او الضعفين .

والوزراء الذين ذكرنا اسماءهم كان ثمانية منهم من رجال المحاماة او القضاء ، ومن بينهم رئيس الوزراء ، وواحد من رجال الادارة ، وواحد من رجال التعليم . وبعضهم - كما يلاحظ - كان لا يزال « افنديا » ثم نال لقب « الباشوية » فيما بعد كما حدث لسواه .

اجتماع البرلمان

بعد تأليف الوزارة بقى افتتاح البرلمان . وكان قد تقرر فى المرسوم الذى صدر فى عهد الوزارة السابقة أن يكون موعد افتتاح البرلمان فى يوم السبت الموافق ١١ يناير سنة ١٩٣٠ .

ففى ذلك اليوم افتتح البرلمان بالاحتفال والرسوم المتبعة . وكان هذا هو البرلمان الرابع منذ بدء النظام الدستورى فى مصر فى عام ١٩٢٤ .

والقى « مصطفى النحاس باشا » خطبة العرش على الشيوخ والنواب الذين اجتمعوا فى هيئة مؤتمر فى حضرة الملك .

وقد أكد رئيس الوزراء فى هذه الخطبة على مسألتين هامتين ، سبق أن ذكرهما فى برنامج وزارته : الأولى مسألة داخلية ، وهى وضع الضمانات الكفيلة بحماية الدستور ، والثانية خارجية ، وهى الدخول فى مفاوضات لعقد اتفاق شريف بين بريطانيا ومصر ، على أساس مشروع المعاهدة المقترح .

فبالنسبة للأولى ، جاء فى الخطاب ما يأتى :

« وان من أحب أمانينا أن تظل البلاد متمتعة بنعمة الدستور ، معترية بما كفله لها من حقوق وحريات ، وأن يظل الدستور نفسه منيع الجانب مصون الأحكام ، وأن يحاط بسياسج من التشريع يكفل له حياة متصلة ونمو مطردا . وستعرض الحكومة على حضراتكم مشروعات قوانين لتحقيق ذلك الغرض السامى » .

وبالنسبة للثانية ، جاء فى الخطاب :

« انه لمن دواعى اغتباطى أن يؤذن هذا الدور بعهد جديد من التفاهم الودى والصداقة المثمرة بين بريطانيا العظمى ومصر . فلقد أعربت الحكومة البريطانية عن رغبة صادقة فى عقد اتفاق ودى بين البلدين . وتحقيقا لهذا الغرض قدم جناب وزير الخارجية البريطانية الى الحكومة المصرية مقترحات أملتأها عليه روح المودة والوفاق . ويسر حكومتى أن تعرض هذه المقترحات على حضراتكم . وهى تأمل أن تسير بالمفاوضات فيها مع الحكومة البريطانية مشبعة بروح الوفاق والمودة للوصول الى اتفاق شريف وطيد بين البلدين . ومتى تم الاتفاق فستعرضه حكومتى على البرلمان للتصديق عليه ، وعندئذ تعمل على تنفيذه بنفس الروح الطيبة التى باشرت بها عقده » .

وقبل ذلك جاء في الخطاب الموجه الى اعضاء البرلمان ، ايضا :

« وانى لكبير الثقة فى ان تسيروا بالبلاد فى طريق الحرية والاصلاح الذى انتهجه البرلمان من قبل ، وان توفق الامة بفضل جهودكم الى تحقيق ماتسعى اليه من الاستقلال الصحيح ، والحرية الكاملة - سواء اكان ذلك فى الداخل ام فى الخارج . وبهذا تهبىء لنفسها بين الامم مكانا عزيزا يليق بتالد مجدها وكبير مطمحها » .

فهاتان كانتا هما المسالتين الرئيسيتين اللتين كان على هذه الوزارة ان تعالجهما : حماية الدستور ، والتوصل الى عقد معاهدة تحقق الاستقلال الصحيح . اما باقى خطاب العرش فكان يتعلق بمشروعات التعمير والاصلاح فى الداخل ، وتحسين الاحوال الاقتصادية . وقد احتوى على عديد من المشروعات .

حماية الدستور ، ومسألة المعاهدة

كان يجب على الوزارة ان تبادر الى انجاز هاتين المسالتين الكبيرتين : فمسألة المعاهدة كانت ضرورية ومهمة جدا لكى تنتهى المشكلة بين مصر وبريطانيا وتحصل مصر على الاستقلال فتستطيع ان تتفرغ لاصلاح شئونها الداخلية ، ويمتنع التدخل الاجنبى فى حياتها . والظرف كان ملائما كل الملاءمة للوصول الى عقد معاهدة ترضى مطالب البلاد او معظمها ، لأن الحكومة البريطانية هى التى تقدمت هذه المرة بمشروع المعاهدة ، أى انها كانت تريد انهاء المشكلة على نحو ودى ، وكان هذا على غير ما كان يحدث من قبل وهو ان مصر هى التى تطلب فتح باب المفاوضات .

وبالنسبة للمسألة الاخرى وهى تأمين الدستور - كان ينبغى ان تبدأ الوزارة على الفور بوضع التشريعات اللازمة لحمايته ، وذلك باصدار قانون محاكمة الوزراء الذين يعتدون على الدستور . وكان هذا خير وقت لاصدار هذه التشريعات ، لأن التجربة القاسية التى مرت بها الامة منذ وقت قريب كانت ذكراها لا تزال حاضرة فى الأذهان ، وكذلك كانت الامة تذكر ايضا التجربة المرة الاخرى التى حدثت فى عام ١٩٢٥ ، وهما التجربتان اللتان حدث فيهما تعطيل الحياة النيابية ، وساد الحكم المطلق او الدكتاتورية . وكان هذا واجبا ايضا حتى يضمن العهد الجديد استمراره ، ولا يقع فى المستقبل انقلاب آخر كما حدث فى الماضى او أشد تكرا .

وكان ينبغي أن يبدأ بمسألة تأمين الدستور والوزارة ما زالت قوية ، والانجليز يريدون بقاءها لعقد المعاهدة ، والتأييد الشعبي لا يزال جارفا . لكن الذى حدث أن الوزارة تركت هذه المسألة الى ما بعد الانتهاء من المفاوضات ، فلم تقدم مشروع الرسوم بقانون محاكمة الوزراء الى السراى الا بعد خمسة اشهر من قيامها ، وبعد أن انتهت المفاوضات بالفشل فأصبح مركزها حرجا ، اذ صار الانجليز يريدون الانتقام منها ومن العهد كله ، والملك كان على اتم الاستعداد لتوجيه الضربة للعهد حينما يوحى اليه الانجليز بذلك . ولذلك فان الرسوم لم يصدر ابدا - كما سنرى فيما بعد .

وبالنسبة للمفاوضات ، فان الذى حدث أن الحكومة تقدمت الى البرلمان فى يوم ٣ فبراير سنة ١٩٣٠ - أى بعد شهر من تأليفها - بطلب تفويضها لى تفاوض الحكومة البريطانية فى مقترحات أغسطس سنة ١٩٢٩ (مشروع معاهدة هندرسون) ، وقال رئيس الحكومة عند تقديم الطلب : « والحكومة يهملها أن ينظر المجلس بوجه الاستعجال فى أمر هذا التفويض المطلوب ، لى تتمكن من الرد على الحكومة البريطانية ومن الاتصال بها للاتفاق معها على موعد قريب للمفاوضة . والامل قوى فى الله تعالى أن تسفر هذه المفاوضات عن الاتفاق المنشود الذى تكون فيه المصلحة والخير للبلدين . وبعد ذلك تعرضه الحكومة على البرلمان ليقول قوله الفصل فيه . ومتى صدق عليه تقوم الحكومة بتنفيذه بكل أمانة وإخلاص » .

وفى جلسة ٦ فبراير نظر مجلس النواب فى الطلب ، وبعد مناقشة وافق المجلس على القرار التالى :

« المجلس - بعد سماع بيان حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ، الذى عرض به المقترحات البريطانية ، وبعد المناقشة فى موضوع هذا البيان - يقرر الموافقة عليه . ونظرا لما له من الثقة التامة بالحكومة يفوضها فى أن تتفاوض مع الحكومة البريطانية فى مقترحاتها للوصول الى اتفاق شريف وطيد يوثق عرى الصداقة بين البلدين » .

وكان من اسباب تأخير تقديم هذا الطلب أن رئيس الوزراء أصيب مرض فى خلال شهر يناير فلم يتمكن من حضور جلسات البرلمان . لكن ذا كان هذا العذر مقبولا بالنسبة للشهر ، فما وجه الاعتذار عن تأخير سفر الوفد حتى يوم ٢٠ مارس فلم يصل الى لندن الا فى أواخر هذا الشهر؟ بلى أنه يمكن الاعتذار هنا أيضا بأن شهر فبراير وافق شهر رمضان وكانت ستتلوه اجازة عيد الفطر . لكننا مع ذلك نظن أن مستقبل البلاد وتقرير

مصرها كان لا ينبغي ان تؤجله امثال هذه الاعتبارات، وان كان من المعروف ان لها تأثيرها في البلاد الشرقية . على كل وصل الوفد الى لندن في اواخر مارس بعد مضي نحو ثلاثة اشهر من قيام الوزارة ، وبدأت المفاوضات في يوم ٣١ من الشهر : اى ان الحكومة البريطانية ظلت تنتظر ثمانية اشهر منذ قدم وزير خارجيتها مشروعه الى محمد محمود في ٣ اغسطس سنة ١٩٢٩ - او كما عبر مراسلو الصحف الانجليزية في ذلك الوقت : « ان يد مسستر هندرسون ظلت ممدودة في الهواء طويلا . . » . وكان يجب على السياسة المصريين ان يدركوا ان الاحوال السياسية ليست ثابتة ، وان حكومة العمال قد تذهب في اى وقت او وزير خارجيتها ، وان هذه فرصة نادرة قد لا تتكرر - لا سيما والاحوال الدولية كانت في ذلك الوقت ملائمة تماما لعقد مثل هذه الاتفاقات .

المفاوضات في لندن

تألف الوفد الرسمى الذى سافر الى لندن من : صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء ، وعثمان محرم باشا وزير الاشغال : وواصف غالى باشا وزير الخارجية ، ووليم مكرم عبيد افندى وزير المالية . وهؤلاء هم الامضاء الاصليون . ومعهم مستشارون : وهم الدكتور احمد ماهر عضو مجلس النواب ، ومحمود بك حسن المستشار الملكى ، والميرالاي حافظ بك صدقى ، والميرالاي ابراهيم بك بدران ، والميرالاي احمد بك رفعت ثم عدد من الموظفين للسكرتارية وهم الافندية : محمد كامل سليم مدير مكتب رئيس الوزراء ، ومحمد صلاح الدين ، وسابا حبشى ، وامين عثمان .

(هؤلاء الثلاثة صاروا وزراء وباشوات فيما بعد) .

وصحب الوفد من الصحفيين الاساتذة : عبد القادر حمزة - عن جريدة « البلاغ » ، واحمد حافظ عوض - عن « كوكب الشرق » ، ومحمود عزيمى - عن « اليوم » ، وعبد الله حسين - عن « الاهرام » .

وقد ودع الوفد عند سفره من القاهرة وداعا حاشدا ، فخرج الجمهور وسار طلاب المدارس في شوارع القاهرة هاتفين بحياة الوفد وحياة رئيسه ، وازدحمت المحطات التى مر بها القطار بجموع المودعين . وكذلك كانت تموج الاسكندرية بالمتظاهرين .

ولما وصل الوفد الى لندن استقبله على رصيف محطة « فكتوريا » المستر « هندرسون » وزير الخارجية ، والسير « برسى لورين » المندوب

السامى فى مصر ، والمستر « دان » نائبا عن المستر « ماكڤونالد » رئيس الوزراء . وحضر الى المحطة جمع غفير من المصريين من أعضاء البعثات ومن المقيمين .

وفى اليوم التالى استقبل الوفد فى وزارة الخارجية المستر هندرسون الوزير ، والسير « فانستارت » وكيل وزارة الخارجية الدائم ، والمستر « دالتون » السكرتير البرلمانى للوزارة والسير برسى لورين المندوب السامى البريطانى .

وفى يوم ٢٨ مارس توجه رئيس الوزراء المصرى ومعه زملاؤه الوزراء الثلاثة الى قصر « باكنجهام » حيث استقبلهم جلالة ملك بريطانيا (جورج الخامس) . وقد تولى المستر هندرسون تقديم دولة النحاس باشا وزملاءه الى جلالته ، فحادثهم الملك حديثا ودبا ، وتمنى النجاح فى تسوية ما بين البلدين ، ودعاهم الى زيارة قصر « وندسور » التاريخى .

وعلى العموم استقبل الوفد فى لندن استقبالا فخما دل على تكريم بالغ ، وأقيمت له الحفلات والآدب بين مظاهر الود والاحترام .



الفصل الثاني

مفاوضات

سنة ١٩٣٠

« هنترسون »
وزير خارجية بريطانيا

قبل ظهر يوم الاثنين ٣١ مارس ١٩٣٠ احتفل بافتتاح المفاوضات رسمياً في قاعة « لوكارنو » التاريخية الفخمة التي عقد فيها ميثاق لوكارنو من قبل « والقي » « هنترسون » خطبة رحب فيها بالوفد المصري وأعرب عن ثقته بالنجاح ، ورد النحاس باشا بخطبة عبر فيها عن تقديره وتقديره من النجاح أيضاً . ونظرا لأهمية هاتين الخطبتين اللتين تعطينان صورة عن الجو الذي بدئت فيه المفاوضات - نورد بعض الفقرات منها بصفا :

قال مستر « هنترسون » في بدء خطابه :

« انه ليسرني بنوع خاص ما استلثة التي من الترحاب وبدولكم وبالفد الموقر الذي لكم شرف رياسته . ووفاء بهذا الواجب أعرب لحضراتكم جميعا عن أخلص ضروب الاكرام من لدن حكومة صاحبة الجلالة البريطانية ، ومن

الزملاء معى المجتمعين اليوم فى هذه القاعة .. وان حسن الاستقبال الذى لقيتموه عند حلولكم بيننا لبرهان على الاهمية الكبيرة التى يسندها اهل هذه البلاد الى علاقاتهم بمصر .

ثم قال :

« لقد اجتمعنا هنا لنوصل الى غاية عظيمة : اجتماعنا اولا لنؤدى نصيبنا - وهو نصيب هام - من شأنه ان يعزز ذلك النظام العظيم الذى اخذت الامم على نفسها انشاءه لتدعيم السلام بين شعوب العالم . وانما اقصد بكلامى هذا « جمعية الامم » .

ومن جهة ثانية اجتمعنا لنطبع بطابع المعاهدة تلك الصداقة التى تربط شعبينا اللذين تتحد مصالحهما فى كثير من الشؤون . ولست اشير الى المحاولات السابقة التى اخطأت الغرض الذى ترمى اليه ، فان هذه المحاولات ماثلة فى ذاكرتنا جميعا . وانى اعتقد اننا مجمعون على تقدير سوء العواقب التى وقعت على اثر ذلك الاخفاق .

« وانى ارفض ان يمثل امام عينى امكان الفشل . وانى مقتنع بان هذه هى الروح التى صدر عنها رئيس الوزارة المصرية وزملاؤه ليهبوا فى الموقف معنا .

واشار الى العرض الذى قدمه فى السنة الماضية - الذى مضى عليه سبعة اشهر . ثم ختم قائلا :

« واذا صحت نبوءاتى فستكون نتيجة جهودنا توثيق الصلات بين بريطانيا ومصر على دعامة من الصداقة الدائمة والتحالف .

» يضاف الى ذلك انه ينبغي لمصر ان تتوفر لها القدرة على ان تقوم بالدور الذى يليق بعظمتها القديمة وتقدمها الحديث بين امم العالم ، وذلك بصفتها دولة حرة مستقلة . واملى وثيق ان يتوج تعاوننا بالنجاح الذى تتطلبه خطورة الغرض المشترك ، والافق العظيم الذى يفتحه امامنا ذلك النجاح .

ورد النحاس باشا بخطبة بعدها قائلا :

« باسم زملايى وباسمى اشكر سعادتكم على عبارات الترحيب التى تفضلتم بتوجيهها الينا . وان حرارة الترحاب الذى قولنا به اثرت فىنا

تأثيرا عظيما ، وان دلائل العطف التي غمرتنا تؤكد وتعلمى تلك الرغبة في التفاهم والوفاق التى أوجت بمقترحات الحكومة البريطانية ، وهى رغبة يسرنى أن أوجه لها تحياتى .

ثم قال :

« ولأجل هذا جئنا فى الواقع موفدين من الأمة المصرية لنبحث فى المقترحات التى قدمت إليها ، وللتقريب والتوفيق بين وجهات النظر .. ولتوطيد الصلات بين البلدين على أساس الصداقة والثقة وهما وحدهما الدعامتان لاتفاق شريف متين دائم . ونحن موقنون بفوزنا فى مهمتنا ، وبانتهائنا الى اتفاق يرضى الشعبين .

« وان اخفاق المفاوضات السابقة لم يثبط من عزائنا .

وان رغبة التفاهم التى ظهرت فى مناسبات كثيرة تدل دلالة واضحة على ضرورة ذلك التفاهم الذى تقضى به الروية والعاطفة والمصلحة ؛

ثم ختم قائلا :

« ان ام الحضارة كلها تنهض اليوم فخورة بريعان صباها ، رافلة فى جلال ماضيها . وهى تطلب نصيبها مما تحظى به الأمم الحرة من عمل مشترك سلمى خصيب . وطبيعى أن تمد إليها بريطانيا العظمى يدا اخوية فتحيى ام الحرية تحية الفرح دخول مصر فى زمرة الدول المستقلة ذات السيادة » .

وبعد هذه الحفلة الرسمية بدئت المفاوضات . وكان الوفد البريطانى للمفاوضة يتكون من : المستر هندرسون وزير الخارجية ، ومن وكيل الخارجية الدائم ، ووكيلها البريطانى ، ووزير الحربية ، ووزير البحرية ، ووزير الطيران ، والمندوب السامى البريطانى .

وصارت الاجتماعات تعقد وتتوالى حتى بلغ عدد الجلسات اثنتين وعشرين جلسة فى مدى ٣٨ يوما ، أو فى الحقيقة فى عشرين يوما ، لأن المفاوضات تأجلت أكثر من اسبوعين فى الأثناء .

كانت هذه هى المفاوضات أو المحاولة السادسة أو السابعة لتسوية القضية المصرية :

فقد سبقتها مفاوضات « سعد - ملتر » سنة ١٩٢٠ ، فمفاوضات « على - كيرزون » سنة ١٩٢١ ، فمحادثات « ثروت - اللبى » سنة

١٩٢٢ ، محادثات « سعد - مكدونالد » سنة ١٩٢٤ ، مفاوضات « ثروت - تشمبرلين » سنة ١٩٢٧ ، محادثات « محمد محمود - هندرسون » سنة ١٩٢٩ ، فهذه المفاوضات الأخيرة : « النحاس - هندرسون » سنة ١٩٣٠ .

أى أن هذه المفاوضات تاتى بعد عشر سنوات من البحث والدرس والمناقشة ووضع الصيغ وتبادل المذكرات ، فكان القضية كانت مستوية والنقاط فيها واضحة . والحقيقة أن المشروع الأخير الذى قدمه مبستر « هندرسون » كان خيرا من كل المشاريع التى سبقت - كان خطوة كبيرة نحو الحل وتقدما ظاهرا الى الامام فيما يتعلق بقضية مصر ذاتها .

والشواهد كانت تدل على أن مبستر « هندرسون » كان مخلصا وصادق النية للوصول الى تسوية ترضى مطالب مصر الوطنية - بقدر ما كان في وسعه - فهو أفضل من كل السياسة البريطانيين الذين فاوضوا مصر من قبل . وهذا يرجع الى شخصه وفكره هو ، كما يرجع الى السياسة الجديدة لحزب العمال في ذلك الوقت ، كما كان يرجع الى الجو الدولى العام الذى كان يسود العالم اذ ذاك ، بعد توقيع الدول على ميثاق « كيلوج » للسلام في سنة ١٩٢٨ ، وفي ظل أعمال عصبة او جمعية الامم التى كانت ترمى الى حل المشاكل ، وإيجاد جو من الصفاء الدولى العام تحقيقا للسلام . وكان حزب العمال - او التقدميون فيه ومبستر هندرسون خاصة - يؤمنون بهذه المبادئ .

قال مبستر « هندرسون » للنحاس باشا في بداية المفاوضات :

« اننى في الصيف الماضى عندما وضعت مقترحاتى كنت صريحا ومخلصا الى الدرجة القصوى ، وأعلنت أن هذه التقدمة هى للشعب المصرى دون سواه . ومهدت الطريق للنجاح المنشود باجراءات جريئة وحكيمة فيما اعتقد : فقلت « اللورد لويد » ، ومهدت الحياة النيابية الى مصر .

« ولقد طلب منى أن أخرج عن دائرة المقترحات فأجلمها معاهدة يوقع عليها دولة محمد محمود باشا فرفضت ، وجاءنى في يوم من الأيام السيد « مكرم عبيد » يسألنى عن اشاعة ابرام المعاهدة مع محمد محمود باشا فكذبتها . وكنت أعلن في الدوائر الرسمية انى انما أريد أن اتفاوض في وضع المعاهدة مع الحكومة المصرية التى تكون وليدة انتخابات حرة من كل قيد ويؤيدها البرلمان تأييدا لا شك فيه . ثم ختم كلامه بأنه كان يرجو أن تعرض المقترحات على الشعب المصرى في أثناء الانتخابات ، فخاب امله

في ذلك (وهذا عتب على النحاس باشا) - كما عتب عليه أنه وضع مشروعا تناول بالتغيير عشر مواد من المقترحات .

فاجاب النحاس باشا مثنيا على خطة مستر هندرسون الحكيمة الجريئة ، ثم شرح الأسباب التي من أجلها رفض أن يبحث المقترحات في أثناء الانتخابات فقال : « اننا سلطنا هذه الخطة حرصا على عدم ضياع هذه الفرصة السانحة للاتفاق مع وزارة العمال ، ولو ان المقترحات عرضت على الشعب المصرى لرفضت حتما ، لأن الشعب ينتظر مقترحات احسن منها . فرائنا ان نتفادى تلك النتيجة المحتومة ، وأن نترث حتى ينتخب الشعب من يثق بهم أولا ، وهؤلاء يتولون القيام بالمهمة الخطيرة الجليلة الا وهى المفاوضة لوضع التسوية المقبولة بين الامتين . وها نحن اولاء الآن في بلادكم مشبعين بالرغبة الصادقة في الاتفاق » .

وكان النحاس باشا صادقا في ذلك . لأن مقترحات هندرسون - ولو انها كانت احسن من كل المقترحات التي قدمها الانجليز قبل ذلك ، الا انها لم تكن لتحقيق تماما مطالب مصر الوطنية الا بعد تعديل وحذف وازافة . وقد بذل محمد محمود باشا جهدا طيبا في ادخال بعض تعديلات على المقترحات الاصلية لصالح مصر ، وذلك في اثناء محادثاته مع مستر هندرسون في صيف سنة ١٩٢٩ . وكان لا بد أن تعدل تلك المقترحات وتطور ايضا بعد ذلك حتى تجيء بقدر ما يمكن محققه لمطالب مصر في الاستقلال الصحيح وضمان حقوقها او بعضها في السودان . وهذا ما قصد النحاس باشا والوفد المصرى معه ان يقوم به ويصل اليه ، في خلال المفاوضات الجارية مع المستر هندرسون حتى يكون مشروع المعاهدة مقبولا من الشعب المصرى .

والواقع ان الوفد المصرى بذل جهدا كبيرا في الوصول الى ذلك - على الرغم من أن مستر « هندرسون » كان قد صرح عند تقديم مشروعه الى محمد محمود باشا بأن هذه المقترحات هي اقصى ما يمكن أن ينصح حكومته - اى الحكومة البريطانية - بقبوله ، ونجح الوفد نجاحا يستحق التقدير في ادخال تعديلات هامة واعادة صيغ المواد بحيث تحولت المقترحات الى مشروع معاهدة يرضى المطالب الوطنية - بقدر ما كان ممكنا - من حيث استقلال مصر والمسائل المتصلة به ، وامكن التغلب على ما هنالك من صعوبات حتى وافق الجانب البريطانى على التعديلات المصرية . ولم تبق الا مسألة السودان التي ظهرت عقبة في طريق الاتفاق النهائي .

سارت المباحثات بنشاط حتى يوم ١٧ ابريل ، وكان المتفاوضون قد انتهوا تقريبا فيما يتعلق بمسألة مصر ، ثم ارتطموا بمسألة السودان .

فكان موقف الجانب البريطانى فيها متشددا ، لأن الخطة الانجليزية كانت مبنية على أن تتساهل حكومة بريطانيا فيما يتعلق بحقوق مصر وتسلم للمصريين بأكثر ما يطلبون - فى مقابل أن يبقى مركز بريطانيا فى السودان كما هو - على أساس انفرادها بإدارة السودان وسيطرتها التامة عليه . ولم يقبل الوفد المصرى ذلك ، وتمسك بالاشتراك الفعلى فى السودان وما يتبع ذلك من حقوق .

وعندئذ - عندما حدثت الازمة - طلب الجانب المصرى تأجيل المفاوضات حتى يستشير الزملاء فى القاهرة وبعض الجهات العليا - وكانت عطلة عيد الفصح قد قربت - فتأجلت المفاوضات من يوم ١٧ ابريل الى ٢٨ منه . وأرسل الوفد رسولا الى القاهرة لهذه الاستشارة - وكان هو « محمد صلاح الدين افندى » الذى كان سكرتيرا ملحقا بالوفد - فسافر على متن طائرة انجليزية ، ووصل الى القاهرة فسلم التقرير الذى معه الى باقى الوزراء ، وتوجه احدهم فعرض التقرير على جلالة الملك وتلقى رايه او توجيهه . وجرت مشاورات ، وتأخر الرسول فى العودة . فلما حل يوم ٢٨ المحدد لاستئناف المفاوضات كان الرسول لم يصل ، فطلب الوفد المصرى التأجيل اسبوعا آخر الى يوم ٥ مايو . ففى هذه الاثناء اتخذت الصحف الانجليزية من تأخر الرسول او اختفائه مادة للفكاهة والسخرية ، وصورته كأنه رواية غامضة - مما اضطر رئيس الوفد أن ينشر بيانا فى الصحف يوضح فيه المسألة . والواقع أننا لا ندرى السبب فى ارسال هذا الرسول ، واستشارة الزملاء او غيرهم فى القاهرة ، ما دام البرلمان قد فوض هذا الوفد بالذات تفويضا كاملا فى التفاوض ، فلماذا يستشيرون غيرهم ؟ ولماذا يشركون الملك فى الأمر ، وحكومتهم دستورية وهى المسئولة؟ ولا نعرف ماذا أشار أو أمر به الملك ، لكن الغالب أن اشارته لم تكن فى صالح نجاح المفاوضة ، وأنه نصح بالتشدد ليشير أزمة بين الوفد والانجليز ، لأنه كان يكره الوفد ولا يريد بقاءه فى الحكم . وقد ترتب على هذا التأجيل أن تعطلت المفاوضات عشرين يوما . وأخيرا وصل الرسول المنتظر فى يوم ٥ مايو ، فاستؤنفت المباحثات بنشاط مضاعف ، وتوالت الجلسات ليل نهار من ساعة الوصول حتى يوم ٨ مايو . وكانت المناقشات فى هذه المرحلة تدور فى الغالب حول صيغة المادة الخاصة بالسودان .

المقترحات والتعديلات

لا داعى لأن نورد نصوص المقترحات كلها التى قدمها مستر « هندرسون » الى الحكومة المصرية ، فى افسطس سنة ١٩٢٩ ، بعد

المحادثات التي جرت-بينه وبين رئيس الوزارة المصرية حينذاك ، والمذكرات التي تبودلت بينهما ، ولا أن نتتبع التعديلات التي ادخلها الوفد المصري بعد ذلك في المفاوضات ، حتى حول المقترحات الى مشروع كامل لمعاهدة ، وظفر فيه بحقوق اخرى لمصر ، واتفق عليه الطرفان . فليس الغرض هنا دراسة الالفاظ ، ولكننا نتتبع التطورات ونستخلص المبادئ أو الحقائق العامة - فضلا عن أن الطريقة السابقة ليست شائعة وتكون مطولة . فنقدم إذن هذه الحقائق التي تبين المزايا التي حصلت عليها مصر .

كانت الميزات الجديدة لمقترحات هندرسون ، بالنسبة لما سبقها من مقترحات أو مشروعات ، انها وافقت على نقل القوات البريطانية الى منطقة القناة - وكانت الحكومة الانجليزية تصر في المفاوضات السابقة على أن تبقى القوات البريطانية منتشرة أو لها حق التنقل في المدن وغير المدن من اراضي مصر ، كان اراضي مصر كلها كانت لازمة لحماية القناة والمواصلات البريطانية الى الهند . . اما الآن فقد انحصر وجودها في منطقة محددة بالقرب من القناة . ونصت المادة (١) على أنه « ينتهى احتلال مصر العسكري بواسطة القوات البريطانية » ، فلا يكون إذن لهذه القوة صفة الاحتلال .

كما أنه في هذه المقترحات اعترفت بريطانيا بأن مصر هي المسئولة من حماية الأجانب ، كما اعترفت بأن مصر مسئولة وحدها عن حماية الأقليات . وازضافة الى ذلك ، فان المشروعات السابقة كانت تهمل مسألة السودان ، اما في هذه المقترحات فقد رأى النص على هذه المسألة بأن تعود الحالة المترتبة على اتفاقيتي السودان التي وقعت سنة ١٨٩٩ مع امكانية تعديلها في المستقبل . لكن كانت هناك ثغرات ومواضع نقص في هذه المقترحات ، وهى التي عمل الوفد في مفاوضاته هذه على سدها وتداركها . وقد بذل جهوده في ذلك ونجح نجاحا كبيرا .

فالمنطقة التي توجد فيها القوات يجب تحديدها وتضييقها . وعدد القوات يجب أن يحدد وينقص بقدر الامكان . ويحدد أجل لبقاء هذه القوات . ويلزم النص على أن القناة جزء لا يتجزأ من أرض مصر ، وليست فقط طريقا من طرق مواصلات الامبراطورية . ويجب أن ينص صراحة على أن مصر دولة مستقلة ذات سيادة . ويجب انقاص مدة المعاهدة ، وادخال نص على أن مصر تعتزم إلغاء الامتيازات ، وعلى أنها تنوى الاستغناء عن المستشارين المالى والقضائى ، وإلغاء ادارة الأمن الأوروبية ، وغير ذلك .

وقد نجح الوفد في ادخال هذه التعديلات وغيرها ، وتمكن من أن يجعل المفاوضات البريطانية يوافق عليها . وبذلك كسبت مصر كثيرا ، وصار مشروع المعاهدة مقبولا ، وأحكمت صياغة مواده بحيث لا تحتل اللبس أو التاويل

في المستقبل . ولا يثبت أن هذا كان خير مشروع معاهدة حصلت عليه مصر
مذدات مفاوضاتها مع بريطانيا قبل عشر سنوات . وقد تم الاتفاق من
الجانبين على هذا المشروع أو المعاهدة في يوم ٧ مايو . ولم تبق الا مادة
السودان .

مشروع معاهدة ١٩٣٠

ولاهمية هذا المشروع ، الذي كانت مصر ستحصل عليه ، نذكر اهم
نصوصه ، ليحكم عليها القارىء بنفسه .

مادة ١ - انتهى احتلال مصر عسكريا بجيوش صاحب الجلالة البريطانية .

مادة ٢ - بما أن مصر تنوي أن تطلب الدخول في عضوية « عصبة الأمم »
فإن صاحب الجلالة البريطانية يعترف بحقها - كدولة مستقلة
ذات سيادة - في أن تصبح عضوا بالعصبة عند قيامها باحكام
عهد العصبة .

مادة ٣ - يعترف صاحب الجلالة البريطانية بأن المسئولية عن ادواح
الاجانب واموالهم في مصر هي من خصائص الحكومة المصرية
بدون سواها ، وهي التي تتولى تنفيذ واجباتها في هذا الصدد .

وأما بالنسبة للأقليات فلم يأت نص عليها في المعاهدة ، ولكن
جاء النص في مذكرة قدمها الوفد وأعلن الطرف الاخر موافقته
عليه إذا تم الاتفاق على مسألة السودان . وكان النص كالآتي :

« يسلم الطرفان المتعاقدان بأنه ليس هناك أساس للنص على مسألة
الأقليات في مصر ، فانهم كمصريين تكون كل المسائل الخاصة بهم من
اختصاص الحكومة المصرية دون سواها » .

هذا ، ولكننا نلاحظ أنه كان يلزم ادخال هذا النص في مواد المعاهدة .

ولماذا علقنا المرافقة عليه على مسألة السودان ؟

المادة الرابعة خاصة باعتزام الغاء الامتيازات .

مادة ٥ - تعقد معاهدة بين الطرفين المتعاقدين الغرض منها توطيد الصداقة
والتفاهم الودى وحسن العلاقات بينهما .

قناة السويس

ومن اهم المواد المادة الخاصة بقناة السويس . وقد جاء النص عليها كما يلي :

مادة ٩ - « بما ان قنال السويس الذى هو جزء لا يتجزأ من مصر ، هو فى نفس الوقت طريق عالمى للمواصلات كما هو أيضا طريق أساسى للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للامبراطورية البريطانية - فالى أن يحين الوقت الذى يتفق فيه الطرفان المتعاقدان على أن الجيش المصرى أصبح فى حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة فى القنال وسلامتها التامة ، يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة البريطانية بأن يضع بجوار الاسماعيلية فى المنطقة المحددة بالذكرى الملحقه من القوات ما لا يزيد على العدد المتفق عليه فى تلك المذكره ، وذلك بقصد ضمان الدفاع عن القنال بالتعاون مع القوات المصرية . ولهذا الغرض نفسه ينقل مستودع قوة الطيران الملكية فى أبى قير الى بور فؤاد .

« ولا يكون لوجود تلك القوات صفة الاحتلال مطلقا ، ولا يخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية » .

وقد كان هذا خير نص يمكن الحصول عليه .

وقد حددت مذكره الوفد التى اتفق عليها عدد القوة البريطانية بشمانية آلاف فقط - بدلا من عشرة آلاف أو بدون تحديد عدد كما كان فى المفاوضات السابقة - كما حددت عدد القوات الجوية بثلاثة آلاف سبعة من الطيارين والباقيون من الفنيين والعمال .

وحددت المذكره منطقة هذه القوات بجوار الاسماعيلية والى الغرب الى محطة « المحسمة » والا تكون قريبة من الأراضى المزروعة . (بند ٤) .

وقررت أيضا « أن تخلى القوات البريطانية الزائدة عن العدد المحدد آنفا أراضى مصر بمجرد توقيع المعاهدة الحالية . » (بند ٦) .

كما نصت المذكره على « سحب الموظفين البريطانيين من الجيش المصرى والغاء وظائف المفتش العام ، والموظفين التابعين له » .

وكان هذا كسبا كبيرا لمصر .

وان كانت المذكره وافقت فى ذات الوقت على « قبول بعثة عسكرية بريطانية ، للمدة التى تراها الحكومة المصرية ووفقا للشروط التى تضعها » . وهذه التحديدات مفيدة وهامة .

واتفق على « أن تكون أسلحة القوات المصرية بوجه عام من طراز مشابه للطراز الذى تستعمله القوات البريطانية .

وكان هذا قيذا على التسليح . لكنه قبل تحت فكرة التعاون . وهذه المسائل العسكرية وضعت فى مذكرات ملحقه ، وليست فى صلب المعاهدة . وأهم مادة بعد ذلك هى المادة الخاصة بالتعاون وقت الحرب . وقد جاء النص عليها كما يلى :

مادة ٨ - « اذا اشتبك أحد الطرفين المتعاقدين فى حرب . . يقوم الطرف الآخر بإنجاده بصفته حليفا . وتنحصر معاونة صاحب الجلالة ملك مصر فى حالة الحرب أو خطر الحرب الداهم فى أن يقدم الى صاحب الجلالة البريطانية داخل حدود الأراضى المصرية - ومع مراعاة النظام المحرى للإدارة والتشريع - جميع التسهيلات والمساعدات التى فى وسعه ، بما فى ذلك استخدام موانئه ومطاراته وطرق المواصلات . وبناء على ذلك فالمحكومة المصرية هى التى تتخذ جميع الاجراءات الادارية والتشريعية اللازمة لجعل هذه التسهيلات والمساعدات فعالة » .

فهذه المادة تنص على أن التعاون يكون بصفة مصر حليفا ، وأنه لا ينفذ الا فى حالتى الحرب أو خطر الحرب الداهم ، ومع مراعاة النظام والتشريع المصرى .

والمادة ١٢ - نصت على أن مواد المعاهدة يجب أن لا تتعارض مع مبادئ عصبة الأمم وميثاق نبد الحرب (ميثاق السلام) الموقع عليه بباريس فى سنة ١٩٢٨

واضيف نص جديد ، وهو المادة (١٥) وتنص على ما يأتى :

« تلتى المعاهدة الحالية جميع الاتفاقات أو الوثائق القائمة التى يكون استمرار بقائها منافيا لاحكام هذه المعاهدة » .

وأهمية هذا النص انه يلغى - فيما يلغى - تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ بتحفظاته الأربعة التى كانت سببا فى ضياع استقلال مصر الحقيقى وما أصاب مصر من هزات ومصائب فى الثمانى سنوات السابقة منذ صدوره . ونجح الوفد المصرى أيضا فى أن ينقص مدة المعاهدة فجعلها عشرين سنة بدلا من خمس وعشرين (كما كانت فى المقترحات الاصلية) ، وفى النص على أنه من الممكن بعد عشر سنوات إعادة النظر فى المعاهدة برضا الطرفين (مادة ١٤) .

وافئق أيضا على أن « أى خلاف ينشأ بينهما بصدد تطبيق أحكام المعاهدة أو تفسيرها ولا يتسنى لهما تسويته بالمفاوضات المباشرة - يعالج بمقتضى أحكام « عصبة الأمم » .

هذه هى المعاهدة أو مشروعها الذى توصل اليه الوفد فى مفاوضاته فى لندن فى أبريل ومايو سنة ١٩٣٠ . وهى معاهدة كانت طيبة فى الجملة فى الظروف التى كانت فيها مصر ، واذا راعينا تشدد وتعنت بريطانيا فى ذلك الزمن فى علاقاتها مع مصر ، والعقلىة الاستعمارية المتعصبة التى كانت تحكم الساسة والعسكريين البريطانيين فى تلك الحقبة ، الذين كانوا يتشبثون ببقاء الامبراطورية البريطانية ويرونها موضع فخرهم ، ووجود بعض الجهات وأصحاب النفوذ فى مصر الذين كانوا لا يرغبون فى حصول مصر على استقلالها التام ، لأنهم ينظرون الى القوات البريطانية على أنها تحميهم ومصالحهم - اذا راعينا كل ذلك ، وجدنا أن هذه المعاهدة كانت ستكون كسبا لمصر ونجاحا كبيرا للوفد ، وكانت ستكون مقبولة لدى الشعب المصرى ، لأن الشعب كان يريد انهاء حالة التقلقل والاضطراب ، وبدء عهد جديد من الاستقرار ليتوجه الى العناية بشئونه الداخلية ، واصلاح مجتمعه وتنفيذ المشروعات التى طال تأخرها .

وكان الشعب مهتما بتتبع اخبار المفاوضات . ومراسلو الصحف المصرية الموجودون فى لندن يوافون صحفيهم بأخبارها أولا بأول وخطوة بخطوة بل نقطة بنقطة . وكانت الأنباء ترد بين تفاؤل وتشاؤم ، ولكن الصحفيين فى الاغلب كانوا يذيعون التفاؤل ويشيرون المشاعر . وكانت الفترة التى تأجلت فيها المفاوضات وتأخر الرسول فى الطريق مدعاة للقلق . وفى يوم ٧ مايو جاءت الأنباء بأن المسألة انتهت وان المعاهدة على وشك التوقيع ، فعم الفرح النفوس . ثم تبين فى اليوم التالى ان هذا غير صحيح ، فساد التشاؤم والإكتئاب .

وكانت النقطة الأخيرة التى جعلت عقبة هى صيغة المادة الخاصة بالسودان . وبسبب هذه النقطة قطعت المفاوضات أخيرا - كما سنرى ، وانتهت كل الجهود السابقة بالفشل ، ورفضت المعاهدة بكل ما فيها من المكاسب الجليلة لمصر . وكان ذلك فى يوم ٨ مايو ١٩٣٠ . فما هى مادة السودان هذه ؟

مسألة السودان

تتلخص المسألة في أن المادة المتعلقة بالسودان وضعت في مقترحات

« هندرسون » بالنص الآتي :

« مع الاحتفاظ بحرية إبرام اتفاقات جديدة في المستقبل بمعدلة لاتفاقات سنة ١٨٩٩ - يتفق الطرفان المتعاقدان على أن يكون مركز السودان هو المركز الذي ينشأ من الاتفاقات المذكورة ، وبناء على ذلك يظل الحاكم العام يباشر بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين السلطات التي خولتها إياه الاتفاقات المشار إليها » .

هذه هي المادة ، فأراد الوفد أن يعدلها بأن يضيف إليها بعض عبارات ، وطالت المناقشة والأخذ والرد في هذا الموضوع وتبادل الطرفان اقتراحات لتحويل الصيغة ، وشغل هذا الجلسات الأخيرة للمفاوضة حتى استمرت إحدى الجلسات من الصباح إلى ما بعد منتصف الليل يوم ٧ - ٨ مايو . وعرضت الاقتراحات على مجلس الوزراء البريطاني مرتين .

كان الوفد في البدء يريد أن تشترك مصر في إدارة السودان اشتراكاً فعلياً ، وأن تعود الحالة فيه إلى ما كانت عليه قبل سنة ١٩٢٤ ، فيعود الجيش المصري إلى السودان ، وأن يكون للمصريين حق الهجرة والإقامة والتملك مثل الرعايا البريطانيين ، وكان أيضاً يريد جذب ذكر اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ ، وأن ينص في المادة على « أن يدخل الطرفان في مباحثات ودية بشأن تطبيق الاتفاقيتين المذكورتين ، إذا طلب أحدهما ذلك في خلال سنة من تنفيذ المعاهدة » .

ونظراً لتشبدهم الانجليز ، وأنهم كانوا لا يريدون تغيير وضعهم في السودان - وهو الوضع الذي صاروا فيه بعد سنة ١٩٢٤ ، بعد خروج الجيش والرعايا المصريين منه ، واصرارهم على الانفراد بحكمه وإداوته بواسطة الحاكم البريطاني العام ، وأحكام سيطرتهم عليه لجعله مستعمرة لهم ، حيث أبدوا استعداداً للتنازل عن مركزهم في مصر - نظراً لهذا التشدد فإن الوفد اضطر إلى تعديل أو تخفيف مطالبهم . فكانت آخر صيغة قبلها هي الصيغة التي سنذكرها والتي احتفظ فيها بالحق في دخول مفاوضات لتعديل الاتفاقيتين الخاصتين بالسودان في خلال سنة ، وأضاف عبارة « بغير إخلال بحقوق مصر ومصالحها المادية » . وهذه هي الصيغة التي قبلها الوفد :

« مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة في المستقبل لتعديل اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ - قد اتفق الطرفان المتعاقدان على أنه بغير اخلال بحقوق مصر ومصالحها المادية يكون مركز السودان هو المركز النشائي من هاتين الاتفاقيتين . وكأخدي نتائج اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ يواصل الحاكم العام بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى الاتفاقيتين المشار اليهما .

« وقد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن يدخل اذا طلب أحدهما ذلك في مباحثات ودية بشأن تطبيق الاتفاقيتين المذكورتين في خلال اثني عشر شهرا من تنفيذ المعاهدة الحالية » .

وكان المفاوضون البريطانيون قد قبلوا هذه الصيغة ، وهذا هو السبب فيما اذيع من نجاح المفاوضات ، ولكن حينما عرضت الصيغة على مجلس الوزراء البريطاني رفضها بالاجماع . وكان اعتراضه في الأكثر ينصب على الفقرة الأخيرة التي تنص على الدخول في مفاوضات لتعديل اتفاقيتي السودان في بحر سنة بعد تنفيذ المعاهدة عندما يطلب ذلك . وأصر مجلس الوزراء على أن تكون الصيغة كما كانت في مقترحات هندرسون الأصلية - وهي المادة التي ذكرناها في أول هذا الكلام عن مسألة السودان . وإذا قارنا بين الصيغتين فإننا نرى أن الفرق بينهما هو أن الصيغة الأصلية لا تحدد مدة سنة أو غيرها للنظر في تعديل أو تطبيق الاتفاقيتين ، وإن كانت تترك الباب مفتوحا للتعديل في المستقبل بدون تحديد . وفرق آخر وهو إضافة عبارة « بدون اخلال بحقوق مصر ومصالحها المادية » . فالفرق إذن بين الصيغتين ليس كبيرا . ولم يكن من الضروري تحديد المدة بسنة أو غيرها ، كما أن الزيادات التي اضيفت كانت عبارات قانونية نظرية ، ولم تكن تعنى من الوجهة العملية شيئا كثيرا . . ثم انه اذا عقدت المعاهدة وتم الاتفاق ، فسينشأ حينئذ بطبيعة الحال جو الصداقة والصفاء ، فيكون من السهل التوصل الى اتفاق في المستقبل على النقاط التي لم يتفق عليها من قبل . وهذا ما حاول المستر « هندرسون » أن يقنع به الوفد المصري لينقذ الموقف وينقذ المعاهدة والجهود التي بذلها وبذلها الجميع للوصول الى اتفاق . لكن المعاهدة لم يمكن انقاذها ، وتشدد الجانب المصري أيضا وتمسك بالصيغة التي قدمها كما أصر الجانب البريطاني على موقفه . فحدثت الأزمة الأخيرة ، وتهدم كل شيء في لحظة ، وانتهت المفاوضات وقطعت .

ففى صباح يوم ٨ مايو - لما وصل أعضاء الوفد المصرى الى وزارة الخارجية البريطانية فى الساعة الحادية عشرة ، أعرب المستر « هندرسون » عن رغبته فى محادثة النحاس باشا على انفراد ، فذهب النحاس باشا ومكرم عبيد بك الى غرفة الوزير ، حيث أبلغهما برفض الوزارة البريطانية الموافقة على الصيغة المقترحة ، وقال : اذا كان المصريون يرومون استمرار المفاوضات فعليهم ان يقبلوا وجهة النظر البريطانية .

فقال النحاس باشا حينئذ - لهجة قاطمة - انه لا يستطيع ان يقبل وجهة النظر البريطانية ، وأنه ليس مستعدا للدخول فى البحث فيها .

فاجاب المستر « هندرسون » « اننى ادن لى اشد الاسف . وهذا معناه ان المفاوضات انتهت » .

**فقال النحاس باشا : « وليكن كذلك » .
وانتهت المفاوضات .**

وعقب ذلك عقد المفاوضون جلسة عامة للتوديع . فقال مستر « هندرسون » فى كلمته النهائية : « انه يأمل ان أعضاء الوفد المصرى عندما يذهبون الى بلادهم يعيدون التفكير وينظرون فى الأمر كله ، وان يكون فى وسعهم استئناف المفاوضات عند النقطة التى انقطعت فيها . وقال انه يرجو ان يفهم المصريون ان الباب لا يزال مفتوحا .

ورد النحاس باشا بكلمة مماثلة ، وقال انه يأمل ان يعيد البريطانيون النظر فى المسألة ، ويقبلون النقط التى عاقت الاتفاق . وبهذه الطريقة يظل الباب مفتوحا بيننا .

وهذه الكلمة التى ألقاها مستر « هندرسون » - الى جانب مظاهر الحفاوة التى أحيط بها الوفد - هى التى جعلت المصريين يعتقدون انهم كسبوا صداقة الانجليز ، وأعلنوا ذلك عند عودتهم ، وأبقت عندهم الأمل فى أن المفاوضات ستستأنف عما قريب . ولكنهم كانوا مخطئين فى تقديرهم هذا - كما ستثبت الحوادث ، وكما سنبينه . والذى نراه ان مستر « هندرسون » كان مخلصا فى قوله ، لكن يبدو انه فى ذلك لم يكن يعبر الا عن نفسه ، وما كان يستطيع ان يفرض رأيه على زملائه أو مجلس الوزراء ، او على الراى العام .

وغادر الوفد لندن فى اليوم التالى ، عائدا الى مصر .



الفصل الثالث

بعد المفاوضات

• الأستاذ مكرم عبيد •

قطعت المفاوضات ، وكان معنى ذلك ان المفوضين المصريين
ضحوا بمكاسب مصر وحقوقها من اجل مسألة السودان - او
بعبارة ادق ، من اجل المطالبة ببعض حقوق في السودان . والتاريخ
لا بد ان يقف هنا ليسال :

هل كانت هذه المسألة كافية لقطع المفاوضات وانتهائها بالفشل ،
وضياع الجهود التي بذلت من اجلها ، ونبد تلك المعاهدة التي ظفرت فيها
مصر بأكثر مما حصلت عليه فيما سبق من مفاوضات ؟

ظفرت بالنص على انتهاء الاحتلال ، وبتأكيد استقلال مصر ، وبدخولها
عصبة الأمم ، وبالموافقة على إلغاء الامتيازات ، وبالإعتراف بأنها وحدها

صاحبة الحق في حماية الأجانب ، والمسئولة عن الأقليات ، وبجلاء القوات البريطانية عن أراضي مصر - ما عدا قوة محدودة العدد في مكان محدد لا تكون لها صفة الاحتلال ، وبترخيص من حكومة مصر المستقلة بفرض الدفاع عن القناة - وبالنص على أن القناة جزء لا يتجزأ من أرض مصر ، الى غير ذلك من المكاسب . هل نضحى بهذا كله من أجل بعض مطالب أو حقوق ثانوية في السودان ؟ - وهذا مع أن المفاوضين المصريين قبلوا وجود الانجليز هناك ، واعترفوا باتفاقيتي السودان اللتين كان الشعب ينكرهما دائما ، وإن كانوا طلبوا البحث في شأن تطبيقهما في المستقبل . والم يكن الأولى بل الواجب أن ننظر باستقلال مصر وحقوقها أولا ، وبظهور مصر في المجتمع الدولي كدولة مستقلة ذات سيادة ، ونهئ الاحتلال وعهد التدخل الأجنبي بحجة حماية الأجانب أو الأقليات ، وعهد الاضطراب والتعطيل عن الإصلاح والنهوض ، ثم بعد ذلك حينما تقوى مصر وتستقر أوضاعها نطالب بما نشاء من حقوق أو مطالب في السودان أو غيره ؟ والم تكن هذه هي الحكمة السياسية ، وما يمليه المنطق ومصلحة الوطن ؟

لماذا ضحى بالشئ الكثير من أجل القليل ؟ لماذا نضيع هذه الفرصة التي سنحت - والدهر لا يسمح بالفرص كثيرا ؟ ولماذا نقبل أن يذهب تلك الجهود عبثا ؟

هذا سؤال لا بد له من جواب . والمسألة كلها يبدو أن وراءها اسراراً . فما هو الجواب ؟

حقا كانت مسألة السودان حساسة في ذلك الوقت فكانت تعتبر على أنها من المطالب أو الحقوق الوطنية الأساسية ، لأن النظرة الى السودان اذ ذاك أنه جزء لا يتجزأ من مصر ، وإن مصر لا يمكنها الاستغناء عنه ، وكما كان الشعب المصري يقاوم الاستعمار في مصر فإنه كان يقاومه أيضا في السودان . فكان التفريط في السودان يعتبر أيضا محلا للنقد من الوجهة الوطنية . بل كان هناك فريق من المتعصبين يغالون في المطالبة بالسودان ، حتى ليكادون يفضلون أن تحل مسألة السودان قبل القضية المصرية . .

لكن السودان من الوجهة الواقعية كان قد ضاع وتمت سيطرة الانجليز عليه ، وهم ظلوا مسيطرين عليه منذ أول القرن ، والمسألة كانت تترك للزمن ، وكانت هناك وسائل عديدة أخرى لمقاومة الاستعمار في السودان :

والواقع ان السياسيين فى ذلك الوقت كانوا مخطئين فى نظرتهم الى السودان اذ كانوا ينظرون اليه من الناحية القانونية او السياسية ، بينما الحقيقة انه تربطه بمصر روابط الاخوة والدين واللغة والمصالح المشتركة ، وهذه الروابط كان لا بد ان تظهر وتفرض اثرها فى الالتقاء او الاتحاد بين القطرين فى أى وقت فى المستقبل . لكن الفكر السياسى لم يكن تقدم فى ذلك الزمن الى هذا الحد .

فهذه نقطة - وهى حساسية المسألة كما كان الشعور فى ذلك الوقت - تؤخذ فى الاعتبار . وهذه - ايضا - كانت نقطة للمزايدة الوطنية ، فجنح الوفد الى التطرف .

لذا ، كانت البرقية التى ارسلها « النحاس باشا » من لندن عقب فشل المفاوضات الى مصر كما يلى :

لندن فى ٨ مايو

مجلس الوزراء بالقاهرة

« لقد قطعت المفاوضات اليوم لآله كان يستحيل علينا أن نضيق على مصر حقوقها المقبسة فى السودان . ومع ذلك فقد حصل القطع فى جو مشيع بالصدافة . وسنبرج لندن غدا الى باريس فى طريقنا الى مصر » .

وقال بعد ذلك كلمته التى صارت مشهورة : « تقطع يدى ولا أوقع بها على معاهدة تفرق السودان »

وقد نشرت الصحف هذه الأقوال ، وصورت المسألة على انها تشدد فى الحفاظ على الحقوق الوطنية .

فمن هنا نعرف بعض السر فى قطع المفاوضات ، وهى الرغبة فى الظهور بمظهر التشدد والاخلاص فى القضية ، والاصرار على نيل الحقوق كاملة . وكان لهذا اثره عند الجمهور الذى يسير بعواطفه ، كما كان فيه تفاد لمعارضة المتطرفين والخصوم .

فالرغبة فى المزايدة الوطنية كانت احدى الأسباب . وهذه معروفة فى ميادين السياسة ولا سيما فى الشرق ، وهى من مستلزمات الزعامة والشهرة واستهواء الجماهير . لكن هذا لم يمنع ان كان هناك شعور بالاسف أو الاسى أو خيبة الامل ، بعد ما أثبتت الآمال الكبيرة من قبل .

ولا بد ان المثقفين كانوا يشعرون بالحزن الحقيقى لحبوط هذه المفاوضات ، وضياح هذه الفرصة التى كانت الظروف فيها وكل الدلائل تبشر بالنجاح .

وإذا رجعت الى ذكرياتي تأخذ المواطنين . وسأشهد عاصر ذلك الأحداث في مطلع حياته - ونهضة المعاصرين لها قيمتها في التاريخ - وكنت اذ ذاك طالبا بالمرحلة الثانوية ومن الجيل الذي نشأ وتلقى ثقافته في وهج او أعقاب ثورة ١٩١٩ ، ومهتما بالقضية الوطنية - فاني اذكر انني كنت اتابع اخبار المفاوضات اولا بأول في الصحف ، وكان المراسلون يرسلون الدقائق والتفاصيل ، فكنت افرح حينما يرد خبر بتقديم المفاوضات او كسب حصل عليه المفاوضون ، واشعر بالقلق او الاكتئاب حين يرد خبر بحدوث صعوبات . وفي الأيام الأخيرة جاءت الأنباء بتفاؤل عظيم ، ونشر ان المعاهدة على وشك التوقيع . واذا في اليوم التالي نفاجا بان ازمة وقعت وان المفاوضات قطعت بسبب النص الخاص بالسودان . فاذا اني شعرت بأسف عميق ، اذ أدركت ان هذه خسارة كبيرة للبلد وسيترتب عليها بقاء مصر في المشاكل . وأقول ان مرارة الحزن الذي شعرت به اذ ذاك لا تزال حاضرة في ذاكرتي الى الآن .

وقد برهنت الأحداث على صدق ما توقعتم . فان عواقب فشل هذه المفاوضات كانت وخيمة - خلافا لما ظن المفاوضون المصريون حينما قرروا قطعها - وكانت أولى هذه النتائج سقوط وزارتهم نفسها بعد شهر . واضطرب الجو السياسي واشتعلت روح الحزبية ، ثم هبت على مصر عاصفة كانت أشد ما مر بها منذ عام ١٩١٩ فاقتلعت دستورها وهدمت نظامها وخنقت حرياتها ، وفرضت دكتاتورية بالقوة والارهاب ، وعطلت مسيرها نحو اهدافها نحو ست سنوات - على ما سنبينه فيما بعد - ثم حين هدأت العاصفة وبدأت بعد هذه السنوات مفاوضات جديدة كان مطلب جميع رجال الاحزاب العودة الى مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠ ، فأجابهم الوزير البريطاني حينئذ ان المعاهدة التي لم توقع كأنها لم تكن ، والزمهم ان يبدأوا التفاوض من جديد ، وكان ما توصلوا اليه بعد الجهد والمعاناة اقل بكثير مما كانت مصر ستحصل عليه في سنة ١٩٣٠ - فضلا عن ان مصر لو كانت عقدت المعاهدة كانت ستوفر على نفسها المتاعب والنتائج السيئة التي تكبدتها ، والتي تركت بالطبع آثارا ضارة دائمة في حياتها السياسية والاجتماعية . لكننا لا نستبق الحوادث ، فسيظهر كل ذلك في حينه .

واكفى نفهم اسباب هذا الاخفاق يلزم معرفة شيء عن طبيعة المفاوضين . وكان اهمهم اثنان : مصطفى النحاس باشا رئيس الوفد والاستاذ وليم مكرم عبيد (الذي اشتهر باسم مكرم عبيد) وكان السكرتير العام للوفد المسيطر على نظامه ولجانه ، وكان وزير المالية وقت المفاوضات . وقد ذكرنا من قبل تاريخ النحاس وترقيته في المناصب ، حتى وصل الى رئاسة الوفد

المصري ورئاسة الوزارة ، وكان خليفته الزعيم الكبير « سعد زغلول » . فالرجل كان وطنيا كبيرا مخلصا ، وفانونيا ضليعا ، وكان يتصف بالذكاء ولا شك ، لكنه لا يبلغ مبلغ سعد الذى كان عبقرية ، كذلك يختلف عن سعد فى قوة الشخصية والخبرة بالمجتمع ، وكان ذا مزاج عاطفى أو عصبى ومن صفات أصحاب هذا المزاج الاندفاع فى بعض المواقف ، وكانت الصفة الغالبة عليه طيبة القلب ، فكان من الممكن التأثير عليه - ولا سيما اذا وضع ثقته فى شخص وعرف هذا الشخص كيف يؤثر عليه بمدحه وتفخيم مقامه والاشادة بزعامتة . وكان المعروف ان اقرب الناس اليه والزمهم به الاستاذ « مكرم عبيد » ، وقد وضع النحاس كل ثقته فيه اذ كان هو الذى رجح اختياره لخلافة سعد فى رئاسة الوفد ، فكان مستشاره الاول وصاحب الخطوة الاولى عنده . وهذه حقيقة شهد بها ويعرفها كل المعاصرين . فالمسئولية فى الاخفاق لا تقع على النحاس وحده ، ولكن يشترك معه فيها - بل ربما كان له النصيب الاكبر مستشاره الاول وصديقه مكرم عبيد . والمؤرخون لا بد ان يسجلوا الدور الذى لعبه مكرم عبيد فى حياة الوفد والنحاس ، وفى تاريخ مصر . وهو دور خطير .

ومن الأسباب التى حملت المفاوضين المصريين على قبول قطع المفاوضات انهم اخطأوا فى تقدير الموقف الذى سيعتريهم على قطعها ، سواء بالنسبة للانجليز أو بالنسبة لمصر . فقد بنوا حسابهم وتقديرهم - كما يتبين من التصريحات التى فاهوا بها بعد القطع - على أنهم ظفروا الان بمكاسب فى المفاوضات فلا يمكن للانجليز الرجوع عنها فى المستقبل ولو لم تعقد المعاهدة ، وعلى أن الانجليز فى حاجة الى تسوية المسألة المصرية فسيعودون اذن ويطلبون فتح باب المفاوضات ، وأن المصريين كسبوا صداقة الانجليز ، فستستمر هذه الصداقة وتنمو حتى بعد اخفاق المفاوضات ، وحينئذ يمكن العودة اليها بعد أن يكون القادة العائدون الى مصر قد كسبوا شعبية تقوى مركزهم . لكن الاحداث التالية اثبتت أن هذا كله كان خطأ فى خطأ . فمن المسئول عن هذا التقدير ؟ اهو النحاس باشا ، أم اقنعه بذلك من حوله ؟

وهذه بعض التصريحات التى نشرها :

قال النحاس باشا فى حديث له لاحدى الصحف الفرنسية : « اذا استثنينا مسألة السودان التى تركناها الى آخر المسائل ، فقد اتفقنا على مسألة جلاء الجنود الانجليزية عن مصر ، وعلى مسألة الامتيازات الاجنبية ، وغيرها . ولا اعتقد أن حكومة انجليزية اية كانت يمكنها الرجوع عما تم الاتفاق عليه فى هذا الصدد . »

وقال المحرر انه يستخلص من تصريحات النحاس باشا أنه اذا كانت هذه المفاوضات لم تسفر عن نتيجة نهائية ، فقد مهدت السبيل كثيرا للمستقبل القريب الذى يمكن فيه عقد اتفاق نهائى .

ثم قال النحاس باشا فى ختام حديثه : « ومن مصلحة الانجليز التفاهم والاتفاق معنا . فنحن ننتظر بهدوء وثقة » .

والقى النحاس باشا بيانا بعد عودته فى مجلس النواب - وذلك فى جلسة يوم ٢٠ مايو - قال فيه :

« وانى لسعيد ان أشيد هنا بما لاقاه الوفد من حفاوة ومودة طول مدة بقائه فى إنجلترا » .

« ولقد كان قطع المفاوضات وديا للفاية . بحيث افترق الطرفان على عقيدة ثابتة ، وهى ان المستقبل القريب كفىل بتحقيق ما فاتهما من تفاهم على تلك المسألة الحيوية . وان نية الوصول الى اتفاق عادل لن يريدها وفف المفاوضات الا صلاية واستمرارا ، وان صلات المودة بين الحكومتين والشعبين لن يريدها ما تبادلناه من الصراحة والتفاهم الا اخلاصا وصدقا (تصفيق) .

وصرح النحاس باشا لندوبى الصحف بقوله : « لقد خسرنا المعاهدة وكسبنا صداقة الانجليز !

وكانت تصريحات الأستاذ مكرم عبيد مسابغة » .

فقال فى حديث له لمراسل احدى الصحف الانجليزية : « ان المفاوضات وان كانت قطعت الا ان الطرفين قد اجتازا مرحلة كبيرة فى سبيل الاتفاق . وان الوفد الرسمى لمسروور مما أظهرته الحكومة البريطانية من الرغبة الصادقة والوصول الى الاتفاق » .

ثم قال : « اننا ربنا صداقة انجلترا . ولست ارى ما يحول دون استئناف المفاوضات فى الوقت القريب ، وتوقيع اتفاقية قائمة على الانصاف والعدالة . »

ويلاحظ هنا التطابق التام بين اقوال الأستاذ مكرم عبيد والنحاس باشا .

وصرح الأستاذ مكرم عند عودته فى شان السودان بقوله : « ان الاقتراح البريطانى يمكن تفسيره بايجاز بانهم يريدون منا أن نتخلى عن السودان ، وأن نوقع بيدنا على النزول عنه ، ولن نوافق على ذلك . وها نحن نعود الى بلادنا بضمير مستريح ، ولا نأسف على ما حدث » .

وكما قلنا من قبل اثبتت الأحداث التالية وعلى الفور ان كل هسله التوقعات وهذا التقدير كان خطأ محضاً ، بل اثبتت الأحداث عكسها . فلا كانت هناك صداقة الانجليز ، ولم يكسبوها ولم تكسبها مصر ، ولا عاد الانجليز في المستقبل القريب فطلبوا الاتفاق ، ولا كانوا هم في حاجة الى الاتفاق ولا أن مصلحتهم كانت تقتضى ذلك .

بل العكس هو الذى حدث ، وهو أن الانجليز تجهموا وبيتوا النية على الانتقام . وبعد قليل أعطوا الإشارة الخضراء للملك فؤاد الذى كان يتربص حدوث الأزمة بين الوفد والانجليز ، وأوعزوا اليه أن يهوى بقبضته الجبارة على الوفد وعلى الشعب ، وعلى النظام والدستور الذى يجيىء بالوفد الى الحكم . وكان هذا هو انقلاب « صدقى » الخطير الذى سنتحدث عنه فى الفصل القادم .

والانجليز لا صداقة لهم ولكن مصالح . والانجليز فيهم الاستعماريون والمتطرفون ومن لا يريدون أن يتنازلوا عن شبر من الامبراطورية — بل هؤلاء اكثرهم . وقد اخطأ أعضاء الوفد اذ ظنوا أن كل الانجليز « هندرسون »

● فالواقع ان الرجل كان فريداً بين قومه ، وسياسته كانت نابعة من شخصه وتفكيره هو ، كرجل متقدم الفكر يعمل للسلام . وقد قوبل بهجوم شديد من « المحافظين » فى مجلس العموم وفى صحفهم ، وكانوا يعملون لاجباط مسعاه ، بل كان فريق من وزارة « العمال » نفسها زملاء مستر « هندرسون » يعارضون رأيه واتجاهه ، وعملوا فعلاً لاختفاق جهوده . ومستر « هندرسون » نفسه — مثل كل الانجليز — لم يكن — كما لم يكونوا — على استعداد للتخلى عن السودان او تغيير الوضع فيه . فقد سئل من احدى الصحف عقب قطع المفاوضات فقال : « ان المؤتمر الانكليزى المصرى لم يعقد للبحث فى مسألة السودان ، بل للمفاوضة فى المسألة المصرية . » ولم يكن من الصحيح أن مصلحة الانجليز تقتضى منهم التفاهم والاتفاق ، فهم كانوا محتلين مصر وهم اصحاب القوة وكل شىء فى ايديهم — فما يجبرهم على مد اليد للمصريين ليطالبوا شيئاً ؟ ان مصلحتهم الاستعمارية كانت أن يبقى الوضع على ما كان عليه ، وقد ابقوه فعلاً على ما كان عليه بعد قطع المفاوضات ، من حيث بقاء سلطتهم فى البلاد ، بل عادوا بمصر سنين الى الوراء وصار وضع المصريين اسوأ . فلم ينقذ مصر الا ثورة وطنية جديدة ، وهى الثورة التى ستجىء فى سنة ١٩٣٥ ، والتى سنتكلم عنها بتفصيل فى وقتها وموضعها .

اقوال الصحف الانجليزية

والآن ، وفي ختام البحث نرجع الى اقوال الصحف الانجليزية ، لعلها تلقى ضوءا على اسباب فشل المفاوضات ، ومحرروها كانوا في نفس الموضع وعلى اتصال بالساسة الانجليز ، فلا بد انهم يعرفون كثيرا من الاسرار .

كتبت جريدة « التيمس » عقب انتهاء المفاوضات تقول :

« ان حبوط المفاوضات كان منتظرا حالما علم ان النحاس باشا وزملاءه يمنون النفس بفتح مسألة حكم السودان في المستقبل ، لان ذلك كان مخالفا لوجهة النظر البريطانية كل المخالفة .

« وقد افلتت هذه الفرصة من ايديهم . ولم تكن اية نتيجة اخرى تنتظر عند ما قرر المفاوضات المصريون طلب منح اخرى فوق التي عرضت في مشروع معاهدة محمد محمود باشا ، واصروا على البقاء في ذلك الموقف بالرغم من نصائح الاصدقاء والداراهم . »

« ولا يبعد انهم كانوا يتوقعون ان المستر « هندرسون » اكثر تساهلا والين عودة من وزراء الخارجية السابقين ، ولكنهم وجدوا منه انه عاقد النية على ان لا يسمح بالتوسع في المسائل الجوهرية التي ينطوي عليها مشروع المعاهدة ، وان لا يتجاوز ما قال عنه بأنه الحد الاقصى الذي يمكن الذهاب اليه .

« ومع انه كان بعيد الاحتمال ان مثل هذا الموقف ازاء مسألة السودان يمكن ان يجد من يجده لدى أية حكومة بريطانية ، لكن الوفد المصري اصر على مسألة السودان ، وضحي الاتفاق الذي تسنى الوصول اليه على المسائل الاخرى . »

ثم بينت ما سببحدث بعد اخفاقي المفاوضات فقالت :

« وفي هذه الاثناء تظل الحالة في هذه البلاد وفي مصر والسودان بلا تغير . والحامية البريطانية تبقى في القاهرة . واى تشريع مصرى يظن انه يؤثر في الجاليات الاجنبية في مصر يظل موضع اهتمام المندوب السامي البريطانى . وسبقى السودان تحت الادارة الانكليزية السودانية ، التي تمتع بها اهلها منذ نهاية عام ١٩٢٤ الخ . »

وكتبت جريدة « المورننج بوست » - وكانت من كبرى الجرائد الانجليزية - في مقال افتتاحى لها ما يلى - وكانت اكثر صراحة وتحليلا للموقف :

**« ان النحاس باشا يذكرنا بقصة قديمة .. وهى ان كلبا كان معه عظمة
في فيه ، فرأى خياله في الماء فالتى العظمة التى كانت معه ليمسك خيالها ،
ففقد الحقيقة والخيال معا .**

« وقد كانت العظمة مقترحات المستر « هندرسون » فى المعاهدة . وكان
الخيال مطالب السيادة فى السودان . وكانت هذه المطالب مبالغا فيها الى
حد انه ما من حكومة انجليزية كان يمكنها التسليم بها مع بقائها فى منصبها .
فلماذا جازف رجال الوفد فى كل شىء بطلب أشياء لم يكن حصولهم عليها
من المحتمل ؟

« وهذا السؤال يصل بنا الى أعماق العقلية الشرقية . فقد كان من
سوء حظ مستر « هندرسون » أن يبدأ مفاوضاته من أقصى حدودها ،
لان هذه الطريقة ليست الطريقة المعمول بها فى القاهرة . ثم ان النحاس باشا
ما كان ليقتنع بالذى حصل محمد محمود محمود باشا عليه .

« وهناك ايضا عامل آخر ، وهو ان تلك المطالب المتطرفة لا يبعد ان يكون
قد اقترحها أولئك الذين لا يريدون المعاهدة . فتد علمنا ان الاقباط هلعون
فى الحقيقة من فقد حماية الجيش البريطانى ، وهلعهم هذا فى محله ..
وهم لا يستطيعون بالطبع ان يقاوموا المعاهدة ، ولكن هناك طرق شتى لقتل
الهررة غير شنقها ! فلذلك لم تدهش كثيرا اذ سمعنا ان مكرم عبيد كان أشد
المفاوضين تطرفا ، حتى لم يقنع بما دون السودان .

« فوالحالة هذه ، نهئته بنجاحه فى مناورته ، التى حافظ بها على
شهرته وقضى على المعاهدة » .

ثم قالت : « ان الحالة فى مصر ستعود الى ما كان الموقف عليه قبل
سنة ١٩٢٢ (أى قبل تصريح ٢٨ فبراير الذى اعترفت فيه بريطانيا
 باستقلال مصر ووافقت على اصدار الدستور) .

وهذا هو الذى وقع فعلا .

ونستهى من هذا كله الى ان الوفد المصرى أخطأ خطأ بينا بتركه المكاسب
الجليلة التى كانت مصر ستظفر بها فى تلك المعاهدة — تركها تسقط وتذهب
ادراج الرياح ، فى نظير الاصرار على مطالب جزئية فى السودان . فلم تكن
هذه حكمة سياسية . وكان الوفد اذ ذاك من القوة بحيث يستطيع أن يتغلب
على أى معارضة كانت ستواجهه بعد عودته ، وكانت له الأغلبية فى البرلمان

فكان من المؤكد ان يحصل على التصديق على المعاهدة . وهكذا ضاعت الفرصة التى كانت انسب فرصة لانهاء المشكلة المصرية والتوجه لبناء مصر المستقلة ، حيث كان الجو الدولى اذ ذاك هادئا والسلام سائدا ، ولم تكن « النازية » قد استولت بعد على الحكم فى ألمانيا ، ولا « الفاشية » فى ايطاليا أقدمت على غزو الحبشة ، ولا اليابان على مهاجمة الصين ، وانما كان العالم كله يتحدث فى ذلك الوقت بالسلام ونبذ الحروب . ثم لم تلبث الاحوال أن تغيرت فى السنين التالية .

بعد العودة

مع ذلك ، عاد وفد المفاوضات الى مصر — وكان وصوله فى يوم ١٩ مايو — فاستقبل استقبالاً حافلاً نظّمته لجنة خاصة من حزب الوفد . وصورت الصحف الموقف للجمهور على أن المفاوضات جاهدوا ونجحوا نجاحاً كبيراً فى حل القضية المصرية ، ولم تبق الا مسألة السودان التى أدّى تشدد الانجليز فيها الى اخفاق المفاوضات ، ولم يكن فى وسع الوفد التفريط فى حقوق مصر فى السودان . وصفق أعضاء مجلس النواب لخطاب النحاس باشا حينما القاه فى اليوم التالى فى المجلس . وكانت خلاصة هذا الخطاب ان الوفد قوبل بحفاوة بالغة فى لندن وأن المفاوضات قطعت فى جو من الودّة والتفاهم ، وأن هناك ثقة عظيمة فى أن المسألة الباقية ستحل فى المستقبل القريب ، لأن الصداقة مع الانجليز ستنمو وتزداد توطداً .

ولم يؤثر قطع المفاوضات فى اعتقاد الشعب فى الوفد ، فان هذا صار امراً عادياً ، فقد قطعت المفاوضات قبل ذلك عدة مرات فى خلال السنوات العشر الماضية ، وفى كل مرة كان يعتبر القطع أو الرفض دليلاً لامانة والوطنية والصلابة فى التمسك بالحقوق ، فماذا اذا قطعت مرة أخرى ، وسيكون اعتقاد الناس هو نفس الشيء لا ومهما يكن ، فان شعبية الوفد كانت غامرة ، والثقة فى زعمائه ثابتة وتأثير الصحف الوفدية كان قوياً . والشعب كان يحب الوفد ويؤيده لانه كان هو الذى يحافظ على الدستور ، ويحترم القانون ، ويشعر الشعب فى وجوده بالحرية ، وهو الذى يقف ضد طغيان السراى ويمنع تدخل الانجليز ، ويسعى فى قضية البلاد ، وهو ممثل الحركة الوطنية التى قامت منذ ثورة سنة ١٩١٩ ، ورئيسه « مصطفى النحاس » موضع الثقة وشخصية محبوبة ، وهو فى نظر الجمهور خليفة « سعد » العظيم — هذا على حين ان الشعب كان يرى أن رجال الاقليات يعتدون دائماً على الدستور ، ويلجأون الى تزوير الانتخابات والحكم بالقوة

والارهاب ، ويطيعون القصر او الانجليز . فظل تأييد الشعب - او اكثريته - للوفد كما هو ، بل ازداد التأييد - كما اظهرت ذلك انتخابات الشيوخ التى جرت اخيرا بعد عودة الوفد - وذلك لان الشعب لم ينس الذكرى المريرة للانقلاب الدكتاتورى الذى نفذته وزارة « محمد محمود » السابقة ، ولا الانقلاب الآخر الذى قام به حزبه - وهو حزب الاحرار الدستوريين .

لكن الاحرار الدستوريين وجدوا الآن فى فشل المفاوضات فرصتهم السانحة ، كما وجد الملك - الذى كان دائما عدوا للوفد وللدستور ويريد ان يحكم البلد حكما مطلقا - وجد ايضا فرصته للتخلص من وزارة الوفد . ولو كان وطنيا مخلصا لايد الوزارة ثم جعل يسمى لعودة المفاوضات ، لكنه ما كان يريد الاستقلال التام لانه مرتبط مع الانجليز . والدلائل كلها تدل - كما كان يحدث دائما فى تاريخ مصر - على ان الانجليز كانوا دائما وراء هذه التحركات ضد الشعب والدستور - ولا سيما بعد قطع المفاوضات - اذ كانوا يعتمدون الى الانتقام من الوزارة التى تقطعها ، ثم يتكلمون بالشعب نفسه عن طريق الاعتداء على دستوره ونظامه وتقييد حرياته ، فيعود نفوذهم مسيطرا ويتصرفون فى البلد كما يشاءون .

فمع ان الوفد عاد وهو يؤكد انه كسب صداقة الانجليز ويظن ان وزارته باقية لكى تستأنف المفاوضات - الا ان الاحداث التالية اخذت تظهر ثم تؤكد عكس هذا الاعتقاد . وصارت النذر تتوالى ، وبدأت عناصر الاقليات تتحرك لمهاجمة الوزارة وتنتطع وتسعى الى الحكم . وكان وراء هذا كله - طبعا - تأييد او ايعاز الانجليز والقصر .

فبعد اسبوع من عودة الوفد اجتمع الاحرار الدستوريون فى ناديههم واخذوا يخطبون مهاجمين الوزارة ، ثم حرروا عريضة مملوؤها بالمطاعن فى وزارة الوفد وحكمها الذى احتوى - كما قالوا - على اعتداءات على الدستور والقانون والحرية والكرامة - وحملها رئيسهم « محمد محمود باشا » - صاحب الانقلاب السابق - وتوجه الى قصر عابدين فسلمها الى رئيس الدوان الملكى ليرفعها الى جلاله الملك « ليتدارك الامر بحكمته السامية » . اى ليصدر الامر باقالة الوزارة ، او يوجد الاسباب التى تحملها على الاستقالة .

فسرعان ما استجاب الملك لهذه العريضة ، واخذ يعطل اعمال الوزارة ، ويمتنع عن امضاء الراسيم ليشل عملها ويحرجها ، فيضطرها الى الاستقالة .



قانون محاكمة الوزراء

• الملك أحمد فؤاد •

ولما شعرت الوزارة بهذه المكاييد أرادت أن تحصن مركزها . فقررت اتخاذ الاجراءات لاستصدار قانون محاكمة الوزراء - وهو القانون الذي وعدت به في خطاب العرش عند تأليفها لمحاكمة الوزراء الذين يعتدون على الدستور - وأعدت المرسوم بذلك وقدمته الى الملك في اوائل يونية ١٩٣٠ لتوقيعه ثم احالته الى البرلمان .

لكن الوزارة في الواقع كانت تأخرت كثيرا في الشروع في اصدار هذا القانون - كما انتقدنا هذا الموقف من قبل ، وقلنا انه كان يجب البدء باصدار هذا القانون غداة تأليف الوزارة ولا زال مركزها قويا يومذاك ، والانجليز كانوا في حاجة اليها لعقد المعاهدة - فأخرت الوزارة ذلك الى ما بعد فشل المفاوضات ، فيمكن القول حينئذ بأن الوقت قد فات . وكان هذا ضررا كبيرا بالنسبة لمركزها ولمصير الدستور ، ولم يجد الملك ما يمنعه من أن يحجز المرسوم ويرفض التوقيع .

وما كان الانجليز ولا الملك ليوافقوا على صدور مثل هذا القانون أبدا ، لأنه كان يشل يدهم في تعيين الوزراء الذين يريدونهم ، وهم كانوا دائما في حاجة الى هؤلاء الوزراء الذين يعتدون على الدستور ويحاربون الوفد ويقهرون ارادة الشعب ، ليكونوا أدوات لهم .

كان الغرض من اصدار هذا القانون صيانة النظام الدستوري لمصر ، وحمايته من العبث والانقلابات .

وقد اشتمل هذا القانون - او مشروعه - على نص خاص بجريمة الخيانة العظمى ، ونص آخر خاص بجريمة الغدر .

فتوقع العقوبات المنصوص عليها فيه على من يرتكبون الجريمة الاولى ، وهم الوزراء الذى يقدمون على قلب دستور الدولة او حذف حكم من احكامه او تغييره او تعديله بغير الطريقة التى رسمها الدستور ، او مخالفة حكم من احكامه الأساسية . وعقوبة هذه الجريمة - مع عقوبات اخرى تبعية - الاشغال الشاقة المؤبدة او المؤقتة او السجن ، مع غرامة فى كل الاحوال لا تقل عن الف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه .

وتوقع العقوبات المنصوص عليها على من يرتكبون الجريمة الثانية ، وهم الوزراء الذين يبددون اموال الدولة ، او يتلاعبون بالاوراق المالية او الاسعار بقصد جلب منفعة شخصية لهم او للغير . وعقوبة هذه الجريمة - مع عقوبات اخرى - هى السجن او الحبس ، مع غرامة فى الحالتين لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد عن خمسة آلاف جنيه .

ومن العقوبات التبعية العزل من الوظيفة ومن العضوية فى البرلمان ، والحرمان من حق الانتخاب ، وغير ذلك .

امتنع الملك « فؤاد » عن توقيع مرسوم هذا القانون ولم يرسله الى البرلمان ، واستمر ذلك نحو اسبوعين ، فحدث الجفاء بينه وبين الوزارة ، وأصرت الوزارة على ضرورة تقديم المرسوم الى البرلمان ، فاشتدت الازمة الوزارية . وكانت هذه المشادة التى حدثت بين الوزارة والسراى بسبب هذا القانون هى اهم عامل فى الازمة التى ادت فى النهاية الى ان تقرر الوزارة تقديم استقالتها احتجاجا على تعطيل صدور القانون . ولكن كانت الى جانب هذا العامل اسباب اخرى : فقد عطل الملك ايضا مشروع قانون بانشاء محكمة النقض والابرام ، وحدث فى ذات الوقت خلاف بين الوزارة والقصر حول تعيين بعض اعضاء لمجلس الشيوخ ، فاعتبرت الوزارة اعتراض القصر تدخلا من السراى فى اعمال الوزارة ، وأن هذا مخالف للدستور وكان مثل هذا الخلاف قد حدث من قبل فى عهد وزارة سعد زغلول وانتصر فيه سعد على الملك فؤاد نفسه . واصرت الوزارة على موقفها . ايضا كانت الوزارة قد أعدت مشروع قانون بانشاء بنك التسليف الزراعى لحماية المزارعين ، حيث كانت وعدت بذلك فى خطاب العرش - لكن الدوائر المالية الاجنبية نقت من هذا المشروع لانه سيفل يدها عن استغلال اهالى البلاد

عن طريق القروض والفوائد ، عملت من جانبها لاستقاط الوزارة قبل صدور هذا القانون بالصورة التي أعدتها الوزارة . فاجتمعت اذ ذاك كل هذه الاسباب .

استقالة الوزارة

ظهر جليا اذن أن الملك قد ناصب الوزارة العداء ويعطل اعمالها ليدفعها الى الاستقالة ، فازاء هذا قررت الوزارة أن تستقيل . ففي صباح يوم ١٧ يونيه توجه دولة النحاس باشا ومعه كتاب الاستقالة الى سراى عابدين ، فسلمه الى رئيس الديوان ، ورفع هذا الكتاب الى جلالة الملك بسراى القبة حوالى الظهر . ومما يسترعى النظر انه في الساعة الثالثة بعد الظهر تمت مقابلة بين الملك والمندوب السامى البريطانى في سراى القبة . ولهذه الزيارة مغزى ظاهر يدل على نفسه . فما كان شيء مهم ، كتغيير وزارة أو سياسة يتم في هذا البلد بدون تدخل أو اشارة الانجليز أو علمهم على الاقل . ومن السداجة أن يظن غير ذلك . وهناك اتصالات كانت تتم في الخفاء غير هذه المقابلات العلنة .

كان نص كتاب الاستقالة كما يلى : « مولاي - اتشرف بأن ارفع الى سدتكم العلية استقالتي وزملائي من الوزارة ، نظرا لعدم تمكننا من تنفيذ برنامجنا الذى قطعنا على أنفسنا العهد بتنفيذه - راجيا أن تتفضلوا بقبولها .. الخ » .

مصطفى النحاس . القاهرة في ١٧ يونيه ١٩٣٠

ثورة في مجلس النواب

وفي مساء ذلك اليوم حضر النحاس باشا والوزراء جلسة مجلس النواب . واعلن أن الوزارة قدمت استقالتها ، وبين اسباب هذه الاستقالة فقال : « عند ما تولت الوزارة الحاضرة الحكم قطعت على نفسها عهدا أن تصون احكام الدستور وأن تحوطه بسياس من التشريع يكفل له حياة متصلة ونموا مطردا . ولقد اشرت الى ذلك في الكتاب الذى تشرفت برفعه الى جلالة الملك بقبول اسناد رئاسة الوزارة الى - كما تضمنه خطاب العرش الذى تلى على مسامع حضراتكم . ولكن الوزارة لم تتمكن من أن تقدم الى البرلمان هذا التشريع الذى تقضى به المادة ٦٨ من الدستور ، ولذلك رات من واجبها ان ترفع استقالتها الى السدة الملكية . والله نسال ان بوقفنا جميعا الى ما فيه خير البلاد » .

وبعد الفساء عدا البيان غادر النحاس باسمه الجلسة ومعه الوزراء . وعقب ذلك وقف الدكتور أحمد ماهر عضو مجلس النواب وقال في حماسة مخاطبا النواب : « سمعتم بيان حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ، فيجب أن تسمع الأمة صوتكم اليوم . نعم يجب أن تسمع البلاد تأييدكم لصاحب الدولة الرئيس في موقفه المشرف الذي يعمل به للدفاع عن الدستور وللدفاع عن الحياة النيابية وعن النظام الدستوري للبلاد » .

فقبلت هذه الكلمة بتصفيق الحاد .

ثم قال : « لهذا تقدمت لحضراتكم باقتراح اطلب فيه تقرير ثقة المجلس الكاملة بالوزارة ، وتأييدها كل التأييد في موقفها الحالي في الدفاع عن الدستور » .

وتلت ذلك مناقشة تكلم فيها عدد من النواب وكلهم كان يؤيد الوزارة - وان كان بعضهم طلب التمهّل لمعرفة تفصيلات عن أسباب الاستقالة . الا أن الجو كان ملتهبا والمجلس في شبه ثورة .

وفي أثناء ذلك وقف الأستاذ « عباس العقاد » عضو المجلس ، فقال :

« يا حضرات النواب - ان رأى مجلس النواب لا يمكن أن يكون مجهولا لحظة واحدة بعد البيان الذى أدلى به حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ، لأن الأزمة ليست أزمة الوزارة فحسب ، بل هى أزمة مجلس النواب نفسه ، بل أزمة الدستور المصرى .

ثم استرسل قائلا :

« الا فليعلم الجميع ان هذا المجلس مستعد لأن يسحق أكبر رأس في البلاد في سبيل صيانة الدستور وحمايته » .

فقبلت الكلمة بتصفيق حاد متواصل .

لكن رئيس الجلسة (الأستاذ ويصا واصف) أدرك خطورة هذه الكلمة ، فاعترض (صائحا مضطربا) : « ماهذا يا أستاذ عباس . أنا لا أسمع بمثل هذا الكلام .

واستمر الأستاذ في خطبته : « أنا أقول ذلك ، وما زلت أكرر اننا جميعا مستعدون للتضحية في المحافظة على الدستور ومقاومة كل من يعيث به ، وان البلاد جميعها على أتم استعداد للتضحية ، لأن الأمة قد جاهدت في سبيل الحصول على الدستور ستين عاما » .

وبعد المناقشة وافق المجلس على الاقتراح المدمج . وقرر بتأجيل الثقة بالوزارة وتأييدها في موقعها .

هذا ، وكان رئيس الجلسة قد أمر بحذف كلمة الأستاذ العقاد - التي أشار فيها الى الملك - من محضر الجلسة . ولكن صحف المعارضة : السياسة والاتحاد والمقطم نشرت الكلمة في اليوم التالي . وبلغت الكلمة مسامع الملك وتأيد النواب لها بالتصفيق ، فاضمر الانتقام . وكانت هذه الجلسة في الحقيقة ثورة على القصر ، لناواته الوزارة الدستورية المتمتعة بثقة مجلس النواب ، ولظهور اعتزامه العصف بالدستور .

وتردد القصر في اعلان قبول الاستقالة ، ومرت البلاد بأزمة في يوم ١٨ يونيه . فاحتشدت الوفود أمام بيت الأمة تهتف بحياة الوفد والدستور ، وتوالى البرقيات من الهيئات والأقاليم تعرب عن الثقة بالوزارة وتطالب بعدم قبول الاستقالة . ثم نشرت الصحف أن مظاهرة شعبية كبيرة ستخرج يوم الجمعة ٢٠ يونيه لتطوف بشوارع العاصمة وتتوجه الى ميدان عابدين للتهاتف بحياة الدستور وتطالب الملك بعدم قبول الاستقالة . لكن القرار - فيما يبدو - كان قد اتخذ منذ وقت بعيد ، بل ذكرت بعض الصحف أن جواب قبول الاستقالة أو الاقالة كان معدا قبل أن تقدم الوزارة استقالتها . وربما كان تشكيل الوزارة الجديدة جاهزا قبل ذلك ، أما تأجيل اعلان قبول الاستقالة فلم يكن غير مناور .

وكانت الوزارة تظن أنها بتقديم استقالتها - وهي مستندة الى البرلمان وبعد اعلان مجلس النواب ثقته بها وتأييدها ، وظهور التأييد لها من هيئات الشعب - أنها بذلك ستمارس ضغطا على الملك وتجعله يحجم عن قبول الاستقالة . لكن ماذا كان يخشى الملك والقوة كلها في يديه ، والجيش والشرطة تحت أمره - لا أمر الشعب - والمستوزرون من طلاب المناصب رهن اشارته ، فيستطيع أن يبطش بالشعب ويفعل ما يشاء ، مادام الانجليز قد أبدوا موافقتهم أو كانوا هم القوة المحركة في الخفاء - أو على الأقل اظهروا عدم اعتراضهم وخلوا بينه وبين الشعب .

وهكذا في يوم ١٩ يونيه اصدر الملك أمره بقبول استقالة الوزارة ، وهذا نصه :

« عزيزي مصطفى النحاس باشا :

« اطلعنا على كتاب الاستقالة المرفوع منكم في ١٧ يونيه سنة ١٩٣٠ ، وقد اصدرنا امرنا هذا لدولتكم شاكرين لكم ولحضرات الوزراء زملائكم ما امكنكم اداؤه من الاعمال أثناء قيامكم بأعباء مناصبكم » .

« فؤاد » - صدر برأى القبة (فى ٢٢ محرم ١٣٤٩ - ١٩ يونيه ١٩٣٠)

وكانت هذه نهاية وزارة الوفد التى شكلت فى أول يناير سنة ١٩٣٠ ، على اثر ظهور نتائج الانتخابات العامة وفوز الوفد فيها فوزا كبيرا بما يقارب الاجماع . وهكذا لم تمش هذه الوزارة الدستورية الحائزة لثقة البرلمان والشعب اكثر من خمسة اشهر ونصف شهر . ثم ستهب العاصفة بعدها على البرلمان والدستور والنظام . ويقذف بالبلاد فى تيه الاضطراب والقلق لمدة خمس او ست سنوات تضيع كلها هدرا من حياة الأمة ، وتعطل اصلاحات ، وتوقف نهضتها اذ تشتغل بشبه حرب اهلية . وهذا هو العهد الذى بدأ باصدار الأمر الى « صدقى باشا » بتشكيل وزارته ، وقيامه بالانقلاب الذى سيكون هو الاعتداء الثالث على الدستور والنظام - وهو اكبر اعتداء - وذلك منذ بدء الحياة النيابية فى عام ١٩٢٤ .

ففى نفس اليوم الذى ابلغ فيه النحاس باشا بجواب قبول استقالة وزارته صدر الأمر الملكى الى « اسماعيل صدقى باشا » بتشكيل وزارته . وهذا نص الأمر الصادر اليه :

« عزيزى اسماعيل صدقى باشا :

« لما لنا من الثقة بكم ، ولما نعهد فيكم من المقدرة على القيام بمهام الأمور - قد اقتضت ارادتنا اسناد رئاسة مجلس وزرائنا اليكم . واصدرنا امرنا هذا لمعاليتكم للأخذ فى تاليف هيئة الوزارة وعرض المشروع علينا لصدور مرسومنا به . الخ » .

فؤاد - ١٩ يونيه ١٩٣٠ .

واعلن هذا الأمر فى الصحف فعلمت به الأمة ، وسط الدهشة وشعور بالتشاؤم ، وتوقع أمور خطيرة . وبدأ اذن العهد الجديد - عهد الانقلاب - وهو الموضوع التالى :



الفصل الرابع

انقلاب صدقى

• اسماعيل صدقى باشا •

الف « صدقى باشا » وزارته وصدر بها المرسوم الملكى فى يوم ٢٠ يونيه سنة ١٩٣٠ • وتم تشكيلها على الوجه الآتى :

اسماعيل صدقى باشا - للرئاسة ووزيرا للداخلية والمالية ، ومحمد توفيق رفعت باشا - للحربية والبحرية ، وعبد الفتاح يحيى باشا للحقانية ، وحافظ حسن باشا - للأشغال والزراعة ، وعلى ماهر باشا للمعارف ، وتوفيق دوس باشا - للمواصلات ، ومحمد حلمى عيسى باشا - للأوقاف ، وحافظ عفيفى باشا - للخارجية •

ولم يكن « اسماعيل صدقى » رئيسا لحزب ، ولا عضوا في البرلمان ، ولا يمثل أى هيئة ، وانما كان معروفا أنه ينتمى الى حزب الأحرار الدستوريين ويعد من أركانه وان لم يكن عضوا رسميا . وحين الف وزارته هذه أعلن انها لا تنسب الى هيئة أو فئة ، وانها « ستلتزم الحيدة السياسية المطلقة » . فلم يكن لهذه الوزارة اذن أية صفة دستورية ، على الاطلاق . وانما هى تمثل أشخاصا الذين عينتهم السراى وبرضا الانجليز . فهى اذن أداة فى يد الحكم المطلق . فمن هو اسماعيل صدقى هذا ؟

اسماعيل صدقى

كان سياسيا محترفا . وكان بعيدا عن الشعب بحكم نشأته وثقافته والوسط الذى عاش فيه . كان أبوه موظفا كبيرا فى عهد الخديوى توفيق نال رتبة الباشوية ، وورثت أسرته أملاكا واسعة . وتعلم هو فى مدارس « الفرير » فأتقن اللغة الفرنسية . وبعد الثانوية دخل مدرسة الحقوق وتخرج منها سنة ١٨٩٤ . فعين فى وظائف النيابة ثم عين سكرتيرا لبلدية الاسكندرية . وفى سنة ١٩٠٨ عينه « محمد سعيد باشا » سكرتيرا لوزارة الداخلية ، ثم صار وكيلها فى عام ١٩١٠ ومنح لقب الباشوية . ثم فى سنة ١٩١٤ عين وزيرا للزراعة فى وزارة « حسين رشدى باشا » - وهى الوزارة التى وافقت على إعلان الحماية البريطانية على مصر . لكن فى العام التالى أخرج من الوزارة بسبب مسألة خلقية .

كان هكذا موظفا طول حياته ، بعيدا عن الشعب . ولكن فى نوفمبر سنة ١٩١٨ حين أخذ « سعد باشا زغلول » يؤلف الوفد المصرى ليقوم بعرض قضية البلاد على مؤتمر الصلح الذى يعقد بعد الحرب العالمية الأولى - كان هناك فى الاسكندرية « محمد سعيد باشا » يؤلف وفدا آخر برئاسة الأمير « عمر طوسون » واختار « صدقى باشا » عضوا فى هذا الوفد . فلما أراد سعد أن يدمج الوفدين ضم اسماعيل صدقى الى الوفد الذى الفه فأصبح عضوا فى الوفد المصرى نتيجة لذلك . ولما قرر الانجليز نفى بعض أعضاء الوفد نفوه مع سعد زغلول ورفاقه الى « مالطة » لانهم اختاروا للنفى من يحملون لقب « باشا » ، وذهب مع الوفد الى باريس .

ولكن الشعب فى هذه الأثناء كان قد قام بثورته ثورة سنة ١٩١٩ ، وصار « الوفد » يمثل الثورة والشعب . ولم تكن الثورة والجهاد من طبيعة « صدقى باشا » الموظف المترف الذى تعود طول حياته على الطاعة والخضوع

للسلطة ، وكان يؤمن بقوة الانجليز وبالولاء للملك لا للشعب . فلم يشارك الشعب في عواطفه أو آماله ، وكان أول من ارتد وتكص على عقبيه ، فانفصل عن الوفد ورجع الى مصر لينضم الى السلطات الحاكمة ، سعيا وراء مصالحه الذاتية وتطلعا الى المنصب والثروة والجاه ، فصار مفضوبا عليه من الشعب ، وحامت حوله الشبهات لاتصاله بالانجليز والملك ، وأصبح من أعداء الوفد .

فلما حدث انشقاق أعضاء آخرين سنة ١٩٢١ انضم اليهم وعين وزيرا للمالية في وزارة « عدلى باشا » وهي الوزارة التي قامت بإشارة الانجليز لمناهضة سعد والوفد الذي ثبت معه ولتقاوم ثورة الشعب وتصل الى اتفاق مع الانجليز . وشنت هذه الوزارة حربا على الشعب وحدثت في عهدها مذابح في طنطا والاسكندرية ، ثم سقطت هذه الوزارة لاختفاها في المفاوضات التي اشترك فيها صدقي ، ثم عين ثانية وزيرا للمالية في وزارة ثروت عقب صدور تصريح ٢٨ فبراير ، وكان وجود هذه الوزارة المتعاونة مع الانجليز تحديا للثورة والشعب اذ كان « سعد » زعيم الشعب منفيا في جزيرة « سيشل » ، والوفد مستمرا في جهاده . وبلغ عداء صدقي للوفد غايته وحنقه على الشعب أقصاه بعد أن تقدم ليرشح نفسه في أول انتخابات جرت بعد صدور الدستور فسقط سقوطا ذريعا في دائرة بلدته أمام محام وفدى شاب وهو « محمد نجيب الفراجلي » الذي عينه سعد زغلول بعد ذلك وزيرا في وزارته — وهي وزارة الشعب — التي قامت في سنة ١٩٢٤ .

وبمجرد أن استقالت وزارة الشعب عقب حادث مقتل « السردار » الانجليزى في نوفمبر سنة ١٩٢٤ برز اسماعيل صدقي كالفارس المرجو الذي تعلق عليه دوائر الرجعية والاستعمار آمالها لدحر الوفد والقضاء عليه واقامة الحكم المطلق للسراي والانجليز . فعين صدقي وزيرا للداخلية في الوزارة التي الفت بعد هذا الحادث ، وكان هو المنفذ الأول للاعتداء على الدستور وتعطيل الحياة النيابية فظلت معطلة طوال عام ١٩٢٥ ونصف العام الذي بعده ، وفي هذه الأثناء حل البرلمان مرتين ، لجأ صدقي باشا الى وسائل لا يقرها قانون ولا خلق : من تزوير الانتخابات واستخدام رجال الإدارة لأكراه الناضحين بل والاعتداء الجنائى على الأهلى . فساعت بذلك سمعته لدى الشعب الى أقصى حد ، ولم تعد للشعب أى ثقة فيه ، وصار هو العدو الأول للدستور والوفد والشعب .

يقول الاستاذ محمد زكى عبد القادر عنه : « ولم يكن اسماعيل صدقى رجلا شعبيا ذا أنصار قليلين أو كثيرين ، بل لعله كان من أبعد الناس عن قلوب الشعب . ولعله أحد السياسيين القلائل الذين ساء فيهم رأى الشعب ، الى حد انه لم يطمئن قط الى أى عمل يقوم به ، أو الى أى تصرف يؤيده ، أو الى أية دعوة يدعو اليها ، مهما تكن صادقة نافعة . . » !

ويصفه الاستاذ عبد الرحمن الرافعى بأنه « خصم الدستور الألد ، والمستهتر الأول بحقوق الشعب » .

وحتى أصدقاؤه الأحرار الدستوريون كانوا لا يثقون فيه ويحذرون جانبه ، ولم يشركه « عدلى » ولا « ثروت » فى وزارتهما فى عهد الائتلاف بعد تلك التصرفات التى قام بها .

ثم كان من المساعين الى هدم الائتلاف ، وعلى رأس المؤامرة التى دبرت بين الانجليز والسراى لاقالة وزارة الائتلاف الأخيرة - وهى وزارة مصطفى النحاس الأولى التى تالفت سنة ١٩٢٨ . وكان المقرر أن يكون « اسماعيل صدقى » هو رئيس الوزارة التالية التى ستقوم بتنفيذ الانقلاب والاعتداء الثانى على الدستور . غير أن المندوب السامى البريطانى تدخل فى آخر لحظة ، وأشار بأن يكون « محمد محمود باشا » هو رئيس هذه الوزارة وليدة المؤامرة ، فأذن الملك وعين محمد محمود .

وفى هذا يقول « اسماعيل صدقى » فى مذكراته بصراحة :

« كانت الرغبة متجهة الى اختيارى لتأليف الوزارة على اثر اقالة النحاس باشا فى يونيه سنة ١٩٢٨ ، وخطبت فى ذلك خطابا شبه رسمى ، وتهيأت لتأليفها ، بل وضعت أسماء الوزراء الذين وقع عليهم اختيارى ليتعاونوا معى . وكان المندوب السامى البريطانى فى ذلك الحين هو « اللورد جورج لويد » وكان من الطبيعى أن يكون اميل الى شخص تربي فى انجلترا كمحمد محمود باشا ، بتأثير البيئة العلمية الواحدة والمدرسة الانجليزية الواحدة ، وقد أدت المشاورات العليا الى اختيار « محمد محمود باشا » لتأليف الوزارة . وفى مساء ٢٦ يونيه من تلك السنة بينما كنت منتظرا فى بيتى الدعوة الى القصر ، خطبت بالتليفون بالقرار الجديد » .

ضاعت منه فرصة رئاسة الوزارة هذه المرة ، لكنه تلقى الصدمة وتحملها ، وأذعن لارادة السادة الأمرين أو المتأمرين ، ولم يقضب منهم . وظل يتربص الفرص بشما أيد وزارة محمد محمود وعضدها فى كل ماقامت به من اعتداء على الدستور وتأجيل للحياة البرلمانية وقمع للشعب .

ثم الآن حانت له الفرصة مرة أخرى - وكان اللورد « لويد » راعى محمد محمود قد أقبِلَ وذهب ، والمندوب البريطاني الذي خلفه « سير برسي لورين » ليس لديه ميل خاص لأحد بالذات ، ولا ما يدعو للمفاضلة بين شخص وآخر ، فكلهم سواء في موالة السياسة البريطانية ومتفقون مع مراميها في محاربة الوفد وكرهية الدستور وعدم تمكين الشعب من الحكم . فلم يعترض اذن على تعيين صدقي وقال له عند ما قابله : « مادام الملك فؤاد قد عينك فلا اعتراض لي على ذلك » .

فهذا هو « اسماعيل صدقي » الذي عينه الملك فؤاد رئيسا للوزارة بعد « مصطفى النحاس » زعيم الأغلبية ورئيس الوفد ، وهذا هو تاريخه .

آراء ودوافع الوصولين

واذا أردنا أن نفهم عقلية صدقي باشا وأضرابه ، ممن كانوا يسعون الى الحكم ويعتدون على الدستور - وهم الوصوليون ، كما كانت الصحف تطلق عليهم ، لأن كل همهم كان الوصول الى المناصب والمنافع - اذا أردنا ذلك ، فان فكرتهم - ان كانت لهم فكرة ، ولم تكن مصالحهم وأطماعهم الشخصية هي التي تحركهم وتدفعهم - هذه الفكرة كانت ان الشعب في نظرهم جاهل أو قاصر فلا يصح له أن يقود بل يجب أن يقاد وبوجه رغم إرادته ، ولو باستعمال العنف والقسوة . والذين يقودونه هم هؤلاء النفر من الساسة ، الذين ظنوا كان العناية السماوية اختارتهم لاصلاح احوال هذا الشعب وارشاده - على حين ان الحقيقة ان الذي يختارهم هو عناية الملك او الانجليز - هؤلاء النفر كانوا يرون ان الشعب لا يصلح لهذا الدستور أو ان الدستور لا يصلح له ، مع أن الذي وضع هذا الدستور هم انفسهم الأحرار الدستوريون الذين كان من بينهم « اسماعيل صدقي » نفسه . وكان هذا الدستور في الواقع أقل مما كانت تطلبه الأمة . لكن هؤلاء لما وجدوا ان نتيجة تطبيق هذا الدستور أنهم سقطوا سقوفا فاحشا في الانتخابات - ومنهم صدقي باشا الذي سقط - كما علمنا - في دائرة بلده ، بينما نجح خصومهم الذين يعادونهم وهم رجال الوفد بأغلبية ساحقة - لما حدث ذلك وصلوا الى اعتقاد - أو اقنعوا انفسهم - بأن هذا الدستور غير صالح بل ضار بالشعب ، وانه يجب حينئذ تعديله أو تعطيله أو حتى الغاؤه ، وهو ما كانوا يعمدون اليه دائما ويعملونه . وفي الحقيقة - كما ذكرنا - كانت المصالح أو الأطماع والأحقاد الشخصية والحزبية والرغبة في المنصب والبجاه هي التي تدفعهم الى هذا الاتجاه . وكانوا يجدون في الملك والانجليز من يساعدونهم على الوصول الى أغراضهم كلما سمحت الظروف .

فالملك « فؤاد » كان يكره الدستور - وقد صدر الدستور على الرغم منه - لأنه كان يريد أن يكون هو « مصدر السلطات » لا الأمة ، وكان يريد أن يحكم البلاد حكما رجعيا او تقيانيا حسب عقليته التركية القديمة ، وطبيعته الأجنبية عن مصر التي كان يعتبرها - كما اعتبرها أجداده - كأنها ضيعة خاصة لهم ، يتصرف فيها ولا يشاركه أحد في الحكم . ولولا قوة الشعبا لسياسية التي أظهرتها ثورة ١٩١٩ ، والتي تمثلت في الوفد ، لتمكن من ذلك - الا ان قوة الشعب وروح العصر كانت أقوى منه في النهاية . ولكنه كان دائما يحاول كلما وجد الفرصة ، أى كلما عاونه الانجليز ، أو اذنوا له بالانقضاء على الفريسة وهى الشعب - كان يحاول أن يفتك بالدستور ويفرض ارادته على الأمة . قال له أحد الصحفيين الالمان مرة في معرض الحديث عن « موسولينى » دكتاتور ايطاليا : « ان الدكتاتوريين يخافون ، اما الملوك فيحبون » . فرد الملك على الفور قائلا : « لكم وددت أن اكون الدكتاتور » ! فاتفقت طبيعة الملك فؤاد مع آراء أو مطامع هؤلاء النفر من الساسة ووجد فيهم من ينفذون مقاصده ، وكانوا في الحقيقة أدوات له يدعوهم حينما يشاء ويطردهم حينما يشاء . وقد اتبع هذه السياسة من بعده ابنه الملك « فاروق » .

اما الانجليز فكانوا طبعا اعداء الشعب ويريدون له الضعف والتفريق والوقوع في الخلافات ، والاشتغال بالمعارك الداخلية لينصرف عن مطالبتهم بحقوقه ، فكانوا يشجعون هذا العدوان ، واذا حدث يتفاوضون عنه وهم راضون به . فكانوا يكرهون الدستور والوفد ، ويؤيدون هؤلاء النفر من الساسة ، ويتحدون مع الملك في سياسته التي ترمى الى اخضاع الشعب وقهر ارادته - لكن ليس في كل الأحوال . فسياستهم كانت مبنية على حفظ التوازن بين القوى المتضاربة : بين قوى الملك والشعب والروسوليين ، فاذا رجحت كفة احدها عمدوا الى تحريك الكفة الأخرى ، لكن اتجاههم في الغالب كان الى تأييد الرجعية والحكم المطلق ، ليتصرفوا هم أيضا من داخله ، ويبقى نفوذهم مسيطرا .

وقد حاول « صدقي باشا » في مذكراته التي كتبها في آخر حياته - وهى مليئة بالمغالطات في قسمها الأول قبل أحداث سنة ١٩٤٦ - حاول أن يبرر سياسته ، ويشرح لماذا ألغى دستور سنة ١٩٢٣ ، فلم يذكر طلبها الدوافع الشخصية ، ولا اتفاق خطته مع مقاصد الملك أو الانجليز ، وانما ذكر عيوب الدستور ، وقال انه نقل عن بلد اجنبى متقدم فلا يصلح لهذا الشعب ،

وانه لم يحقق الاصلاح للبلد . . ونحو ذلك . لكن الرد عليه - وهو رد لا يقبل دفعا - انه اذا كان يراد تعديل الدستور - أو أى دستور - فالذى يجب هو أن يعدل بالطريقة التى حددها الدستور نفسه ، ويرضا الأمة التى هى صاحبة الحق الاول فى الدستور . أما تعديله بسلطة خارجة عن ارادة الأمة: فهو اعتداء محض لان هذه السلطة غير شرعية .

ثم ان الحقيقة والانصاف أن هذا الدستور لم يعط الفرصة الكافية لأن يطبق وتبين كل نتائجها . لقد اعتدى على الدستور وعطل البرلمان قبل أن يكمل عاما واحدا من بدء تطبيقه ، ثم عطل مرة أخرى بقصد أن يبقى معطلا ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، وتحطمت كرامة الدستور وبددت هيئته ، فلم ينعقد فى الواقع الا مرتين قصيرتين بين الأعاصير والزوابع . . وكان كل عمره منذ بدء تنفيذه سبع سنوات ، تخللتها هذه الاعتداءات ، فلم ينعقد البرلمان - فعلا - الا اقل من نصف هذه المدة : أى ثلاث سنوات فقط . فكيف يمكن إذن أن يقال انه جرب تجربة كافية وأنه فشل . . ؟ هذا على أنه كان محكوما ومقيدا ومهددا فى نفس الوقت بسلطة السراى وسلطة الانجليز . والحقيقة التاريخية التى يراها كل منصف أن التجربة الدستورية نجحت نجاجا باهرا فى أول مرة طبقت فيها ، وذلك فى عهد وزارة الشعب وزارة « سعد زغلول » عام ١٩٢٤ وتجلت ارادة الأمة وظهرت قوتها حينئذ أمام الانجليز والسراى . ولولا المؤامرة وعدوان الانجليز بالقوة الغاشمة - لاستمرت التجربة الدستورية تخطو من نجاح الى نجاح ، ولاصبحت مصر دولة ديمقراطية بكل ما تحمل الكلمة من معان . كذلك نجح البرلمان نجاحا ظاهرا فى عهد الائتلاف (١٩٢٦ - ١٩٢٨) . وقد انجزت الحكومات الدستورية والبرلمان اصلاحات هامة . وكان يمكن انجاز اصلاحات كثيرة عظيمة لولا تدخل الانجليز ومعارضتهم وارسالهم البوارج الحربية لتهدد النواب والبلاد ليمنعوا عن اصلاح الجيش أو تعديل التشريع أو تحقيق النهضة الاقتصادية - كما هو ثابت من وقائع التاريخ .

فهذا إذن - أى ما يزعمه صدقى وأمثاله من الوصوليين - تجن على التجربة الدستورية وظلم لها ، والعكس هو الصحيح . ولو كانت هناك اخطاء ، فأى حكومة أو أى برلمان لا تكون له اخطاء ؟ ولكن الأفراد والشعوب تتعلم بالتجارب ، وتصلح هذه الاخطاء على مر الزمن . أما الحكم بأن الفرد أو الشعب يبقى طفلا ويحال بينه وبين التجارب ، فهذه جناية على الفرد أو الشعب . وعلى كل ، فهذه كلها حجج أو تعديلات تصاغ لتبرير العدوان والاعتداء على القانون والنظام ، ويلجأ اليها دائما كل المستبدين والطفاة فى مختلف الامكنة والأزمان ، وهم الذين ينكرون حقوق الشعب .

ونعود الآن لتتبع الاحداث .

الموقف عند تأليف الوزارة

أصدرت الوزارة عند تأليفها بيانا تبين فيه برنامجها ، قالت فيه :
« ان أول اغراضها هو بث الطمأنينة بين الناس ، والعمل على استتباب
النظام والامن في البلاد » .. ولم يكن هناك شيء ضد الطمأنينة ، بل كان
الناس كلهم مطمئنين ، كذلك لم يكن هناك خلل أو اضطراب في النظام
والامن ، حتى يوجب ما يعمل لاستتبابه . بل العكس كن هو الصحيح .
وهو ان مجيء هذه الوزارة « الصديقة » - على غير القواعد الدستورية
التي تؤمن بها الأمة - كان هو الذي اثار القلق وبث الفزع في النفوس ،
والذي كان من شأنه أن يؤدي - وقد أدى فعلا - الى اختلال الامن والنظام .

وقالت في بيانها أيضا : « وستنهج الوزارة في سبيل الوصول الى بث
هذه الطمأنينة بالوسائل الطبيعية والأسباب النظامية . وهي قوية الرجاء
في أن لا تلجئها الظروف على كره منها الى الأخذ بغير تلك الوسائل ،
والأسباب » ! . ومعنى ذلك التهديد بأنها ستلجأ الى وسائل العنف والبطش ،
اي « الوسائل غير الطبيعية وغير النظامية » ، لكي ترغم الشعب على قبول
اجراءاتها وعدم معارضة قراراتها . فلن يكون أمام الأمة الا الاذعان والخضوع
أو تتعرض للقسر والارغام . ويدل هذا على انها كانت تتوقع المقاومة أو الثورة
لعدم شرعيتها .

وجاء في هذا البيان أيضا : « وستلتزم الوزارة الحيادة السياسية
المطلقة ، فلا تنتسب في مجموعها وأفرادها الى هيئة أو هيئات سياسية » .
ومعنى ذلك ان الوزارة لا تمثل - سياسيا - أية جهة . وهذا اعتراف منها
بأنها لا تمثل الا نفسها . فما دامت لا صلة لها بالشعب ، فعلام تعتمد في
قيامها وبقائها ؟ انها لم تكن تعتمد الا على ارادة الملك ، أو ثقته - كما ذكرت
في بيانها ، وهذا وحده - في نظرها - يكفي ! وهي في الواقع وحقيقة الامر
لم تكن الا وزارة الملك .

وكلامها عن انها لا تنتسب الى هيئة يثير التساؤل : فقد كان معروفا
أن رئيسها « اسماعيل صدقي » كان من الأحرار الدستوريين وكان يريد
أن يشترك معه الأحرار الدستوريون في الحكم لولا أن محمد محمود أصدر
قرارا بعدم الاشتراك في الوزارة . فالآن يعلن صدقي أنه لا ينتسب الى أي
هيئة .. وكذلك كان « حافظ مفيقي » من أركان هذا الحزب أيضا فخالف
حزبه أو انسحب منه ليدخل الوزارة .. ومثله « توفيق دوس » الذي

اعتبر نفسه مستقिला من الحزب . وايضا فان « على ماهر » الذى اشترك فى هذه الوزارة - وزيرا للمعارف ، ثم وزيرا للحقانية - كان نائب رئيس حزب « الاتحاد » - حزب القصر ، ومثله « حلمى عيسى » الذى دخل وزيرا للأوقاف ثم ينقل الى وزارة المعارف ويبقى فيها مدة طويلة - كان ايضا من أعضاء حزب الاتحاد . فمعنى ذلك أن هؤلاء يتركون أحزابهم أو ينسحبون منها ليدخلوا الوزارة ..

ويعلق الأستاذ « الرافعى » على ذلك ، فيقول أولا بالنسبة لصدقى : « ومعنى ذلك أنه ترك حزبه فى آخر لحظة ، لا لسبب الا لكى يؤلف الوزارة » ثم يقول بالنسبة لهم جميعا :

« فالانتساب الى الأحزاب أو الانفصال عنها عند هؤلاء القوم هو وسيلة الى الوصول الى مناصب الوزارة فحسب ، ولا يبعد عن هذا الغرض قيد أنملة .. وهذا يعطيك فكرة واضحة عن انحطاط الاخلاق السياسية والشخصية فى هذه البيئة من الناس ، وانهم من العوامل الاساسية لفساد الحياة العامة والخاصة فى البلاد !

وأما السبب فى عدم اشتراك حزب الأحرار الدستوريين فى الوزارة ، فهو أن رئيسه « محمد محمود » كان يأمل ويتوقع أنه هو الذى سيعين رئيسا للوزارة . فهو كان رئيس الوزارة قبل وزارة الوفد ، وهو الذى قام يومئذ بالانقلاب ضد الوفد والدستور ، وانما نحى عن الوزارة بسبب المعاهدة واشتراط عرضها على البرلمان ، فها هى ذى المعاهدة لم تعقد فيلزم اذن أن يعود ليستأنف مهمته ، وكان هو على صلة طيبة بالانجليز ، بل هناك خطاب كتبه رئيس الجالية البريطانية فى مصر الى « مستر مكدونالد » رئيس الوزارة البريطانية يزكى فيه محمد محمود ويشن على حكمه غير الدستورى السابق ويرشحه ليخلف وزارة الوفد - وسنشير الى هذا الخطاب بعد وهو وثيقة تاريخية . ومحمد محمود هو الذى جمع الحزب وحمل العريضة التى ملئت بالمطاعن ضد وزارة الوفد فسلمها الى قصر عابدين طالبا العمل لاسقاط الوزارة ، فهو ينتظر لذلك أن يجنى ثمرة عمله . لكن كان من سوء حظله أنه اضطر قبل تأليف الوزارة بأيام للدخول الى المستشفى لاجراء عملية جراحية ، ففوجيء وهو فى المستشفى بأن الوزارة أسندت الى « اسماعيل صدقى » - وكان هو لا يحبه ولا يثق فيه - فغضب « محمد محمود » واتخذ قرارا بأن لا يشترك أحد من الحزب فى الوزارة .. فنفلد الأعضاء ذلك غير « حافظ عفيفى » الذى لم يأبه لهذا القرار ، واشترك مع صدقى فعينه وزيرا للخارجية ، ثم بعد قليل عين وزيرا مفوضا فى لندن وحل محله

عبد الفتاح يحيى فى الخارجية . وهكذا ضاعت رئاسة الوزارة من « محمد محمود » بسبب العملية الجراحية ، وكان الملك فؤاد لا يميل اليه لاعتداده بنفسه وتكبره ، ففضل عليه اسماعيل صدقى الذى كان أطوع له ، ولم يمانع المندوب البريطانى الجديد لثلا يثير معركة مع الملك بسبب شخص .. والذى يهم الانجليز على كل حال تنفيذ اغراضهم .

وحول ذلك يقول الاستاذ الرافعى : « وقد استاء حزب الاحرار الدستوريين من تخطيهم فى تأليف الوزارة ، ونقم محمد محمود من صدقى انه الفها دونه ، وكان يظن انه اولى بها منه اذ سبق له تأليف وزارة انقلابية فى مثل هذه الظروف . ولكن خاب ظنه هذه المرة .. فقد راث السراى - امعانا منها فى العبت بهؤلاء الوصوليين - ان تجرى فيهم ما شاء لها السلطان من رفع وخفض ورضاء ثم هجر ، وحظوة ثم نقمة ، وتغيير وتبديل .. » !



الانجليز والانقلاب

وهنا سؤال يلزم الجواب عنه ، فقد ناقشه كثير ممن الفوا عن هذا العهد ، وحير الناس كثيرا حتى فى زمن وقوع تلك الاحداث - وهو: هل تدخل الانجليز فى هذا الانقلاب ؟ وما مسئوليتهم فى ذلك ؟

• سى « ليرى لورين » •
المندوب السامى البريطانى

ففریق يقول ان الانجليز هم الذين دبروا الانقلاب ، او على الاقل
حرضوا عليه . وفريق آخر ينفي هذا ويقول ان الانجليز لم يدبروه ، وانما
كان من صنع الملك فؤاد مع الرجعيين .

وقبل ان نذكر القرائن والادلة التاريخية التى تعين الجواب الصحيح ،
نذكر ما اعترف به « صدقى » نفسه فى مذكراته . فقد قال انه عندما عهد
اليه بتأليف الوزارة واختار زملاءه الذين سيشترون معه - قال :
« فتركهم فى منزلى ريثما اقابل المندوب السامى البريطانى للتحدث معه
فى بعض الشئون السياسية » .

نقول : فاذا كان فى مصر ملك واحد ، وتأليف الوزارة مسألة داخلية ، فلماذا
كان اول ما فعله المرشح لرئاسة الوزارة المصرية أن يتوجه الى دار المندوب
البريطانى ليتحدث فى بعض الشئون السياسية ، قبل أن يصدر المرسوم
الملكى بتشكيل الوزارة ؟ وما هى هذه الشئون السياسية ؟ ظاهر انها ليست
الا ان ينال موافقة المندوب ورضاه عن شخصه وعن السياسة التى سيتبعها
ويقدم فروض الولاء . . وقد منحه المندوب بركته وموافقته ، ثم عاد وكان
زملاؤه ينتظرونه - قال : « وخرجت من دار المندوب السامى الى حيث
زملائى فى منزلى ، وكنت قد تغيبت عنهم مدة طويلة حتى قلقوا ، ولما عدت
خبرتهم بما حدث » .

فهل نقول بعد هذا ان الانجليز لا شأن لهم بالمسائل الداخلية ؟ فهذا
دليل ، ثم نورد الادلة الاخرى .

فقد تواردت الأنباء بأنه حينما كان وفد المفاوضات فى لندن وأصر على
موقفه حول مسألة السودان وحدثت الأزمة أن الانجليز بعثوا الى
اعضاء الوفد من ينصحونهم وينلدرونهم بأنهم اذا تشبثوا بموقفهم ولم
يعقدوا المعاهدة فان العواقب ستكون خطيرة عليهم وعلى مصر . ونجد
اشارة لذلك فى مقال « التيمس » - وهى الجريدة شبه الرسمية - المقال
الذى أوردناه سابقا ، فقد قالت فيه ان المصريين أصروا على موقفهم « بالرغم
من نصائح الأصدقاء واذاراتهم » !

ويؤيد هذا مقال كتبه مراسل مجلة « آخر ساعة » فى لندن - بعد
تاريخ المفاوضات بأربعة أعوام - فى أول عدد صدر من المجلة فى سنة ١٩٣٤ ،

فقد ذكر المراسل في هذا المقال انه علم في اثناء زيارته للندن فيما يتعلق بتلك المفاوضات أن أحد الوزراء البريطانيين اتصل في ذلك الوقت بأحد أعضاء الوفد المصرى وقال له انه اذا لم تعقد المعاهدة فسيكون هذا شرا كبيرا بالنسبة لمصر ، وأردف قائلا : « دعنى أقول لك : انكم اذا قطعتم المفاوضات عرضتم انفسكم وأشخاصكم للخطر » !

وكتب الأستاذ الصحفى القديم « أحمد حافظ عوض » - وكان مصاحبا للوفد في لندن في اثناء المفاوضات - كتب في جريدته « كوكب الشرق » عقب استقالة وزارة النحاس باشا - كتب في مقاله الرئيسى يقول : « صح رأينا الذى أعلنه وكررناه من اللحظة التى بدأ يظهر فيها تجمع الغيوم في أفقنا السياسى ، على أثر تقديم مشروع قانون محاكمة الوزراء واعتبر تقديمه سببا باعثا على حدوث الأزمة - خطأ . والحقيقة التى لا مراة فيها ان هذه الأزمة دبر أمرها ورسمت خططها في اليوم الذى أيقن فيه السياسة البريطانىون أن الوفد الرسمى لن يفرط في ذرة من حقوق مصر في السودان .. »

« فقد قلنا في ذلك الفصل أن الانجليز بعثوا برسلم الى حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا يلوحون له بأن تشدده في ضرورة ادخال التعديل الذى اقترح اضافته على مشروع المعاهدة الخاص بالسودان قد يؤدي الى حبوط مؤامر المفاوضات وانه اذا انتهى الى هذه النتيجة فقد يعقبه حدوث تطورات من شأنها قلب نظام الحكم في مصر وضياعه من بين يديه . »

وقال :

« فالأزمة الدستورية الوزارية الأخيرة ليست ناشئة عن مشروع قانون محاكمة الوزراء .. انما هى ناشئة عن مسألة السودان ، ووليدة يوم انقطاع المفاوضات بسبب السودان - دبرت ورسمت وقررت خططها من ذلك اليوم ، وأحييت بسياح كثيف من الكتمان . » ثم قال :

« وأقسم غير حائث انى كائن كنت المس الخطة التى دبرتها السياسة البريطانية وقررت اتباعها في مصر ، من الساعة التى وضعتها فيها .

ولقد كاشفت بأمرها غير واحد من اخواننا المصريين ونحن في لندن في حينها . واذن لم تكن مخطئين حين قلنا ان استقالة الوزارة ستقبل لأن كل شيء مدبر مقرر من قبل ، وأن المقابلات والاستشارة وما الى ذلك لم تكن الا مناورات أريد بها تغطية ما رسم ودبر في عالم الخفاء » !

هذا ما كتبه الصحفى السياسى المحنك « أحمد حافظ عوض » عن سر

الآزمة والانقلاب ، وكان هو في لندن في موضع المفاوضة طوال الوقت ، وعلى اتصال وثيق بالدوائر المصرية والانكليزية .

والذى كانت تدل عليه التجارب مع السياسة البريطانية في مصر ، وتكرر بصفة ثابتة - أنه كان يحدث عقب فشل أى مفاوضة أن تظهر فجأة أزمة وتسقط الوزارة المصرية ، وتتجه السياسة الى التنكيل بالشعب . حدث هذا مرات منذ بدأت المفاوضات سنة ١٩٢٠ . وأصبح هذا حقيقة يعرفها كل المصريين . ولذا ، فان الدكتور « حسين هيكل » يقول في مذكراته بالنسبة للموقف بعد انتهاء المفاوضات : « لم أشك بعد قطع المفاوضات في أننا مقبلون بعد عودة المفاوضين الى مصر على أحداث جديدة ، أيسرها تغيير الوزارة . ولم يفهم من اعتقادي هذا قول النحاس باشا والاستاذ مكرم عبيد بعد عودتهما الى القاهرة أنهما مقتنعان بأن الوفد كسب صداقة الانجليز وأن كان خسر المعاهدة . فقد عودتنا السياسة البريطانية في ذلك العهد أن كل وزارة تتولى المفاوضة ولا تنتهى فيها الى نتيجة ، لا يمكن أن يكون لها حظ من البقاء » .

ويؤكد هذه الحقيقة الاستاذ الرافعى في أكثر من موضع من كتابه ، وبالنسبة للانقلاب الأخير يقول : « كان المندوب السامى البريطانى في مصر وقتئذ يمثل هذه السياسة - أى سياسة الاستعمار والبغى والعدوان - وكان يأمل أن يتم عقد المعاهدة بين مصر وانجلترا سنة ١٩٣٠ على يد الوزارة البرلمانية . ولكنها خيبت آماله بالتشدد في بعض نصوص مشروع المعاهدة ، فانقلب عليها متظاهرا بالحياد ، وتحالف مع السراى على تدبير الانقلاب الذى أقصى هذه الوزارة وادى الى الغاء البرلمان والحياة الدستورية . واستمر على هذا الحياد الكاذب وذلك التأييد المبيت لأذلال الشعب . »

وقال أيضا : « وبعد أن قطعت مفاوضات « النحاس - هندرسون » ونقم الانجليز من الحكومة البرلمانية رفض التوقيع على مشروع المعاهدة ، رأت السراى ورأى معها الوصوليون والرجعيون أن الفرصة سانحة لاهدار حقوق الأمة الدستورية من جديد . فتألفت وزارة اسماعيل صدقى على هذا الاساس ، وكان تأليفها تحديا للشعب واستهانة بحقوقه وأرادته . »

وقال : « وهنا اتفقت أيضا ميول السراى ومرامى السياسة البريطانية إذ أن السياسة البريطانية - فضلا عن تقمتها من الوزارة الدستورية رفضها مشروع هندرسون - لم تكن تميل الى اصدار قانون لمحاكمة الوزراء الذين يعتدون على الدستور ، لأنها في حاجة عند اللزوم الى أمثال هؤلاء الوزراء »

وبالنسبة للحيداد الذى تظاهر به الانجليز وادعاه مستر « ماكدونالد »
— يقول : « أما الحيدة التى ادعاها صدقى فلم يكن لها نصيب من الواقع .
ولعلها تشبه الحيدة التى أعلنها الانجليز حيال هذا الانقلاب ، وقد كانوا هم
سنده الحقيقى والمعرضون عليه » .

وقال عن ماكدونالد : « وماكدونالد فى قوله هذا لم يكن يقرر الحقيقة ،
وانما أراد أن يدرأ عن الحكومة البريطانية تهمة الاشتراك فى هذا الاعتداء
والتحريض عليه تحت ستار الحيداد الكاذب : تلك التهمة التى اثبتتها
الحوادث السابقة واللاحقة » .

اتينا بأقوال الأستاذ الرافعى هذه لأنها أقوال رجل من رجال السياسة
عاصر هذه الأحداث ، فهو يعرف الحقائق ويدرك أسرارها . وكلامه يؤيده
الأدلة الأخرى التى ذكرناها والتى سنذكرها .

واضافة الى الأدلة السابقة ، فان جريدة « التيمس » تكاد تكشف
الموقف وهى تقول : « ان مصر اية حكومة مصرية فى الأحوال الحاضرة
يتوقف على الانجليز ، مهما شددت الحكومة الانجليزية فى التمسك
بالحيداد . »

ومن الأدلة الظاهرة ان الانجليز استمروا فى تأييد صدقى وحكومته
تأييدا قويا ، حتى حين حدثت الاضطرابات فى الاسكندرية احتجاجا على
حكمه ، واحتجت الجاليات الأجنبية على ذلك ، فقد استمروا فى تأييدهم
له ، وبالعكس وجها اندارا الى النحاس باشا الذى لم يكن فى الحكم ،
والذى يدافع عن النظام الشرعى والدستور .

وكانت الصحف الانجليزية طوال الوقت تثنى على صدقى باشا وحكمه
ومقدرته على حفظ الأمن وخبرته بالشئون المالية ، بينما تهاجم الوفد
وأعمال وزارته السابقة . وقد نسبت استقالة تلك الوزارة الى أن رجال
الوفد أرادوا أن يتهربوا من معالجة الأزمة الاقتصادية ، ولم يكن هذا
صحيحا ، بل انهم كانوا يريدون الاستمرار فى الحكم — وانما قدموا استقالتهم
احتجاجا على الملك الذى كان يعطل أعمال الوزارة ، ولا يوقع على مراسيم
القوانين — كما عرفنا من قبل — وكانوا يأملون أن يؤثر هذا التحدى على
الملك فيمتنع عن قبول الاستقالة . واذن فما معنى هذا الهجوم على الوفد
ومدح صدقى وعهده فى ذات الوقت فى الصحف الانجليزية الاستعمارية ؟

وحتى بعد مرور عامين على عهد صدقى ، فانه فى المحادثات الرسمية
التي جرت بين السير « جون سيمون » — وزير الخارجية البريطانية
الجديد — وبين صدقى باشا — نرى الوزير البريطانى يثنى على صدقى

ثاء جما ، ويقول انه يعرب عن سروره « بالتعرف على رجل دولة يعرفون له في لندن شهرته العالمية في الادارة والشئون المالية ، ويرون فيه الرجل الذى وطد النظام والامن في بلده . وهذه تقارير السير برسى لورين (المندوب السامى البريطانى) تشهد له بكل ذلك » - وهو لا يقصد بتوطيد الامن والنظام الا انه مغل البرلمان والى الدستور وحارب الوفد وقهر ارادة الشعب . ويقول الوزير البريطانى ايضا « لقد تحدث الناس عن النظام الحاضر في مصر وانه ليس اهلا لان تفاوض القائمين عليه ، ولكن كل ما اورده في حديثك (اى من حفظ النظام والامن) - حق ، وهذه تقارير السير برسى لورين تؤيده » .

فهذا يظهر تماما ان المندوب السامى البريطانى كان وراء هذا الانقلاب وانه كان المؤيد لصدقى ونظامه وحكمه - وهو ان يحكم الشعب على الرغم من ارادته بالحديد والنار . ولم يكن المندوب البريطانى الا منفذا لسياسة حكومته .

واخيرا فان احدى الجرائد الانجليزية - وهى « الديلى ستندارد » - تفضح السر ، وتقول : « وفي جميع الاحاديث من مصر بتبين ان قوة صدقى باشا تفتقر الى الجنود البريطانيين وفي حاجة اليهم . وبالرغم من المظاهر السلمية التى يدوبها الوفد فان هناك أمرا أكيدا ويجب أن يعرفه الشعب البريطانى ، وهو انه لو لم يكن البوليس والجيش المصرى تحت سيطرة الرؤساء البريطانيين لصارت القاهرة في اليوم الثانى والعشرين من شهر يوليو الماضى (اى بعد انقلاب صدقى) - فى أيدي الوفديين . » !

فكل هذه الادلة تدل دلالة قاطعة على ان هذا الانقلاب الذى قام به صدقى - الذى أريد به الاعتداء على الدستور ثم الفاؤه ، واهدار حقوق الامة وحرابها ، وحكمها رغم ارادتها بالقوة والارهاب - كان انقلابا انجليزيا رجعيا ، ومؤامرة دبرت ضد الامة من الانجليز وممثلهم المندوب السامى البريطانى والسراى والرجعيين الوصوليين . فالمؤامرة دبرت بين السير برسى لورين والملك فؤاد ، واختير صدقى الاداة لتنفيذ المؤامرة والانقلاب ، فصدقى لم يكن هو الدكتاتور الحقيقى - او الرجل القوى كما كان يظهر -

ولكن الدكتور الحقيقى كان هو الملك فؤاد ، ووراءه المندوب البريطانى الذى يسند ويؤيد العهد كله . وقد ظل « برسى لورين » يؤيد هذا العهد ثلاث سنوات حتى نقل من منصبه . وقد وصفت احدى الصحف الانجليزية مركز الملك فؤاد فى الحكم الداخلى وعلاقة صدقى به فقالت : « لم يكن صدقى باشا الا قفازا لنا فى يد الملك فؤاد الحديدية ، لأن الملك كان هو الحاكم الحقيقى للبلاد ! » .

فهن كل ما تقدم من الأدلة الدامغة يثبت أن ما ذهب اليه بعض المؤلفين من أن الانجليز كانوا بعيدين عن هذا الانقلاب ، ولم يتدخلوا ولم يكن لهم شأن بتدبيره ، لأنهم كانوا ملتزمين الحياد وكانوا فى موقف الترقب والانتظار ، أو أنهم كانوا سلبيين ثم تحولوا الى التأييد ، أو قول البعض بأن السياسة البريطانية « لا تخلق مواقف » ، وانها « لا تفعل ذلك أبدا » - ثبت أن هذا كله باطل ومخالف للحقائق التاريخية . بل ان القول بهذا سداجة ، والعكس هو العسواب ، لأن السياسة البريطانية كانت دائما من اقوى العوامل ، بل العامل الأول فى احداث التفسيرات و « خلق المواقف » ، وبخاصة فى التطورات والمسائل الاساسية واهمها نظام الحكم . وماذا كانت تعمل قواتها فى مصر ، وأسطولها القريب من الشواطىء المصرية ، وماذا كان يعمل مندوبها السامى ومخابراته وعملاؤه ، وايضا الجالية الانجليزية التى كانت تقيم فى مصر ؟ .

وقد كان المصريون المعاصرون للاحداث يشعرون بهذا التدخل البريطانى ويعتقدونه ، ويعرفون أن يد الانجليز وقوتهم وراء هذا كله ، وانهم هم الذين يتحملون المسئولية عما حدث ، ويسخرون من حيادهم الكاذب الذى ادعوه ، ويعلمون ان هذا نفاق وخداع ، وقد كان هناك اتفاق على اخفاء الحقيقة والتظاهر بأن هذا تصرف داخلى . لكن الوقائع والشواهد كانت كلها تفضح ذلك . وقد خرج شاعر النيل « حافظ ابراهيم » من صمته الطويل ، واخذ يعبر عن مشاعر المصريين فى ذلك الوقت ، ويتهم بهذا الحياد الكاذب المضاد للاخلاق ، ويهاجم الانجليز وذلك فى قصائد عديدة . كانت تنشرها الصحف ويردها الناس . وكان اجماع الناس على انها تعبر عن الحقيقة التى يعيشون فيها ويشاهدونها .

الجاليات الأجنبية والأزمة الاقتصادية

كانت في مصر في ذلك الوقت وفي ظل الاحتلال جالية بريطانية كبيرة وجاليات اجنبية اخرى كثيرة العدد . وكانت هذه الجاليات تسيطر على معظم الاقتصاد المصرى . ففيما عدا بنك مصر ، كان الاجانب يسيطرون على البنوك والشركات والمصانع والمرافق العامة . وكانت الامتيازات الاجنبية لم تلغ بعد . فهذه الجاليات - وفي مقدمتها الجالية البريطانية - كان لها وزن كبير ، وكانت تؤثر الى مدى بعيد في مجريات الحوادث .

وفي ذلك الوقت حدثت الأزمة الاقتصادية العالمية الشهيرة (١٩٣٠-١٩٣١) فكدست التجارة وتكدست البضائع وانخفضت الاسعار وتفشيت البطالة ، وفسل كثير من البنوك في أوروبا وأمريكا . وظهرت نتائج هذه الأزمة في مصر أيضا . فبدأت آثارها تظهر منذ أواخر سنة ١٩٢٩ ، اذ قل الطلب على القطن فانخفضت اسعاره واستمرت في الانخفاض وهو المحصول الرئيسى للبلاد ، فآثر ذلك على جوانب الاقتصاد المصرى كله . في سنة ١٩٢٩ كان سعر القطن من القطن ٢٦ ريالا ، فهبط الى ١٥ ريالا ، ثم الى ١٠ ريالات في سنة ١٩٣٠ ، وتبع ذلك هبوط اسعار المحاصيل الزراعية عامة . فاشتد الشيق بالمزارعين وأصحاب الاطيان وتراكمت عليهم الديون والفوائد الباهظة للبنوك . وخسرت الشركات او قلت ارباحها واكثر مساهميا من الاجانب . وفي الوقت نفسه كانت وطاة الأزمة الاقتصادية على بريطانيا اشد ، فقلت صادراتها وكسدت تجارتها وتضاعف عدد العاطلين فيها . فنتيجة لذلك فكر الانجليز في بريطانيا ومصر في تنشيط تجارتهم الخارجية واستغلال أسواق المستعمرات والبلاد الواقعة تحت نفوذهم ، واتجهوا الى زيادة تدخلهم في تلك البلاد ، وكذلك حماية المصالح الانجليزية والاجنبية في تلك البلاد بنفوذهم القوي وسيطرتهم على مقاليد الأمور . ولكي يدعم الانجليز نفوذهم وتم سيطرتهم على مصر عملوا على ازالة حكم الوفد وهو الحكم اندى يشجع المصالح الوطنية ، واقامة حكم فردى او دكتاتورى يقيد

أرادة الشعب ، ويكفل إطلاق يدهم وإيدى أعوانهم حتى يرعوا مصالحهم
ويمنعوا نهضة الوطن الاقتصادية .

وكان « صدقي باشا » معروفاً بانصاله بالدوائر المالية الأجنبية ،
وعضراً في مجالس إدارات كثير من الشركات والبنوك ، وهو رأسمالى كبير
يهمه خدمة مصالحه المادية . فكان اختياره بالدات في ذلك الوقت ملائماً
لأنجاه السياسة البريطانية وأغراض الدوائر الاقتصادية الأجنبية . ولذلك
نرى الصحف الإنجليزية الاستعمارية تثنى على صدقي وتشيد بكفاءته في شئون
المال والاقتصاد ، وتستشر خيراً من قدمه . فتقول صحيفة « الفيننشال
تيمس » : « لما كان صدقي باشا مشتهراً بأنه من كبار الثقات في الشئون
المالية كان من المنتظر أن تتحسن الحالة المالية في مصر » . وكتبت جريدة
« التيمس » : « كان صدقي باشا من أعضاء مجالس الإدارة لعسدة بنوك
وشركات أخرى مدة من الزمن ، وكانت الوزارات المصرية المتعاقبة كثيراً
ما تسترشد بنصائحه النيرة » . ونشرت « الديلي تليفراف » رسالة لكتابها
في القاهرة قال فيها : « ان الجميع هنا - عدا الوفد - ينظرون الى الوزارة
الجديدة بأنها وزارة متبينة . فصدقي باشا يعد من كبار الاقتصاديين ، وهو
أحد المصريين القليلين الذين يعرزنون موهبة الادارة المالية . وتكاد تكون
مكانته في نظر الجاليات الأجنبية في مصر مكانة فذة » .

فهذه الجريدة تكشف السر . وهنا - كما يقال - مربوط الفرس
أوبيت القصيد ، وهو أن صدقي باشا له مكانة فذة في نظر الجاليات
الأجنبية في مصر . وهذا كله يدل على ان العوامل الاقتصادية - ولا سيما
من وجهة النظر الأجنبية - كان لها اثرها الكبير أيضاً في توجيه الأحداث
السياسية وأحداث الانقلابات في مصر .

وهناك وثيقة تاريخية لها دلالتها البالغة . وهى خطاب أرسله رئيس
انجالية البريطانية في مصر الى المستر « مكدونالد » رئيس الوزارة البريطانية
- وهو مؤرخ في ٧ يونية سنة ١٩٣٠ ، أى في وقت حدوث الأزمة بين وزارة
الوند والسراى وعقب انقطاع المفاوضات . ففي هذا الخطاب يهاجم هذا
الرجل الاستعماري حكومة الوفد والحركة الوطنية المصرية في السنوات
العشر الماضية ، ويعزو اليها ما أصاب التجارة البريطانية من ضرر ، ويطلب
زيادة النفوذ والتدخل البريطانى من أجل المصالح الاقتصادية الإنجليزية
والأجنبية . ولذلك فهو يشكر رئيس الوزارة البريطانية لتشدهدده مع
المفاوضين المصريين ، ويعرب عن سروره لعدم عقد المعاهدة ، ويثنى على
الحكم غير الدستوري الذي أقيم في مصر على يد محمد محمود ويأسف على

زوال هذا الحكم ، ويقول انه هو الذى يلائم العقل الترقى ، ويدعو المسنر
ماكدونالد الى اعادة مثل هذا الحكم ، ويقول فى مهاجمته للوند :

« ولا يوجد فى تاريخ الحزب السياسى « الوند » ، الذى ادى عمل
الحكومة البريطانية الى تسنمه الحكم — ما يبرر اى اعتقاد عن كفاءته على
حفظ النظام فى مصر وعلى أن يعدل سواء بين الراعى المصريين أم بالنسبة
للجاليات الاوروبية انتى لها نصيب بارز فى التجارة المصرية » .

ويطلب من الحكومة البريطانية عدم الموافقة على الفاء الامتيازات
الاجنبية ، أو إلغاء الرقابة الأوروبية على البوليس المصرى ، ويناشد المسنر
ماكدونالد بشدة أن لا يفتح باب المفاوضات مع مصر مرة أخرى ، لأن امضاء
المعاهدة معناه القضاء على التجارة البريطانية ، وهى حال — كما يقول —
« لا تطبق الحكومة البريطانية ولا يطبق دافع الضرائب فى بريطانيا أن
يتصورها » .

ويشير الى أهمية موقع مصر بالنسبة لبريطانيا فيقول : « وليس لى
من حاجة لأن آيين أن مصر تملك مفتاح باب الامبراطورية الى الشرق بحرا ،
وبالبر الى الاراضى البريطانية فى الشرق وشرق افريقيا ، وهى تشغل
موقعا مركزيا فى الجو والمواصلات مع أوروبا ، ومع القارات الثلاث الى
الجنوب والشرق » .

وينهى خطابه بقوله : « والاتحاد البريطانى الممثل للجالية البريطانية فى
مصر يرى أن يطلب من الحكومة البريطانية ، بكل ما لديه من قوة وسلطة ،
أن تبين للحكومة المصرية بكل صراحة أنه لا يمكن أن يبقى الباب مفتوحا
لاستئناف المفاوضات من النقط التى وقفت عندها . وأنه اذا أرادت ابة
حكومة مصرية فى المستقبل أن تعيد فتح باب المفاوضات فانها تبدأ من
جديد ، وأنه يراعى فيها كل الظروف » .

التوقيع : « ييلى » — عن الاتحاد البريطانى فى مصر

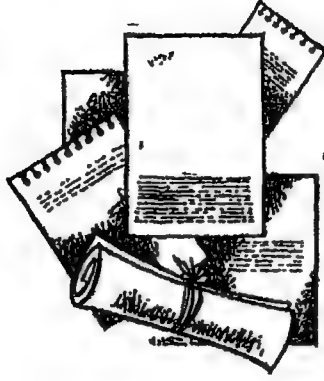
ونرى مما اظهرته واثبتته الحوادث أن مستر « ماكدونالد » أو الحكومة
البريطانية عملت على تنفيذ ما جاء بهذا الكتاب وجعلته منهجا لها ونفذته
حرفيا . ولا بد أن وضع هذا الخطاب كان بالاشتراك مع دار المندوب
السامى البريطانى .

ويلاحظ أن صدقى باشا اشار الى هذا الخطاب فى مذكراته ، فيستنتج
من هذا أنه كان على علم به ، وربما اشترك فى وضعه بصورة ما .

اما من جهة كفاءة صدقى باشا فى شئون المال والاقتصاد - وهو ما
طنطننت به الصحف الانجليزية - فربما كان هذا صحيحا من وجهة نظر
الأجانب ومصالحهم . اما بالنسبة لمصر فلم يظهر اثر هذه الكفاءة ، فانه لم
يفلح فى معالجة الأزمة الاقتصادية ، التى أثقلت كاهل المزارعين وسواد
اشعب طوال تلك السنوات ، وكانت التجارة كاسدة ، والبلاد فى جمود
وركود ، ولم ينشئ صدقى أى مشروعات اقتصادية ، واستمرت الأزمة بل
زادت شدتها طوال عهده . وانما عالج آثار الأزمة بالنسبة للبنوك والحكومة .
وكان الاجراء الذى اتخذه بالنسبة للحكومة أن قرر خفض المصروفات
الحكومية ، ومنع انشاء وظائف جديدة او التعيين فى الحكومة الا نادرا ،
وليس على درجة ثابتة . وهذا اجراء لا يغيب عن ذهن من له ادنى الماس
بالاقتصاد ، فلا يحتاج الى كفاءة او عبقرية . . ولكن كانت النتيجة تجميد
الأداة الحكومية ، وشل الخدمات الاجتماعية الضرورية للامة : كالتعليم
والبعثات والصحة ، وعدم انشاء مشروعات للتعمير . فكل شئ كان فى
توقف ، وصدقى يشغل الشعب بشن العدوان على نظمه وحرياته . وفى
مجال التعليم يذكر الجميع ممن عاصروا هذا العهد أن المتخرجين من الجامعة
والمعاهد العليا كانوا لا يجدون عملا الا فى المدارس الأهلية ، او فى وظائف
صغيرة ، ويمرتبات ضئيلة ، وكثير منهم ظلوا عاطلين . واذكر - مثلا - انه
لم يعين أحد من خريجي دار العلوم العليا فى مدارس الوزارة طوال السنوات
من سنة ١٩٣٠ الى سنة ١٩٣٥ - وهى سنوات عهد صدقى - ولم يبدأ
التعيين الا فى هذا العام الأخير ، وأنا اعرف هذا جيدا لأننى تخرجت فى ذلك
العام وبدأ التعيين بالأقدمية منذ خمس سنوات ، وكان عدد الفرقة يبلغ نحو
ثلاثمائة ، فلم يعين أحد غيرى وما ذلك الا لأننى كنت اول الفرقة فى الترتيب ،
واما باقى الفرقة فتوجهوا الى المدارس الأهلية . وقد عانى المدرسون فى تلك
المدارس الأهلية من الظلم والعنت ما ضاقوا به وما دفعهم الى تأليف جماعات
للدفاع عن حقوقهم وطلب الانصاف . وينبغى أن نذكر أنه كان من انشط هذه
الجماعات واكفئها « جماعة دار العلوم » ، التى ظلت تسعى وتناضل حتى
أجبرت الوزارة على اصدار قانون التعليم الحر ، وهو الذى ادى الى رفع
مستوى هذه المدارس الأهلية او الحرة ، وجعل للوزارة الاشراف عليها

وانصف المدرسين بوجه عام ، وتعتبر هذه الجماعة نموذجا « لنقابة » عمالية
نؤجحة بحسب المقاييس الحديثة ، فقد نشأت في ظروف طبيعية للدفاع عن
حقوق طائفة مظلومة ، ونجحت نجاحا كبيرا بعد جهاد مستمر وادت خدمة
عامة للامة .

فهذه صورة من الاحوال الاقتصادية في مصر في اثناء تلك السنوات
المظلمة وهى عهد صدقى .



الفصل الخامس



• الأستاذ محمد توفيق دياب •

مقاومة الشعب

الشعور العام

حين أعلن المرسوم بإسناد الوزارة الى « اسماعيل صدقي » باشا كان الشعور العام للامة هو الدهشة والاستنكار ، وتوقع الشر واحداث جسام . وادرك الشعب على الفور أن هذا بدء عهد انقلاب . فسيرة صدقي وشخصيته « معروفة » ، وتذكر الناس موقف صدقي وأعماله في سنة ١٩٢٥ حينما كان وزير الداخلية في وزارة « احمد زيور » - وهي الوزارة التي خلفت وزارة الشعب : وزارة « سعد زغلول » - وقام حينئذ باجراء الانتخابات المزورة ، ونفذ ما طلبه الانجليز والقصر : من حل البرلمان وتعطيل الحياة النيابية ، واتخاذ الوسائل العنيفة ضد الوفد والمعارضين - تذكر الناس ذلك وتوجسوا ثنرا ، وشعروا أن الانقلاب الجديد سيكون أكثر سوءا وأشد عنفا وبطشا ، وأن البلاد مقبلة على عهد من الاستبداد والاضطراب ، ستتشغل فيه بشبه حرب داخلية عن قضيتها الوطنية وعن الإصلاحات التي هي ضرورة لها .

أذكر أن هذا كان هو الشعور العام . ولكن الطلاب - وكنت أحدهم - كانوا في اجازة الصيف متفرقين في القرى والمدن . وكانت السلطات الاستبدادية تختار هذا الوقت بالذات لتحديث في حركاتها الرجعية الانقلابية ، حتى لا يقوم الطلاب بالاضرابات والمظاهرات . وحين يعود الطلاب بعد ثلاثة اشهر أو أكثر ، تكون الحكومة قد اتخذت كل احتياطاتها وأعدت وسائل القمع لمواجهة الاضطراب ، وتكون الامة قد اجتازت الصدمة الأولى وصار هناك شيء من الاعتياد للمهد الجديد ، وتربح لما تسفر عنه الأحداث

مع التصميم على المقاومة . لكن شعور السخط والاستنكار كان ظاهرا . وقد تجلّى هذا بصورة تقرب من الثورة في الجلسة التي عقدها مجلس النواب عشية الانقلاب ، وهى التى تحدثنا عنها فيما مضى ، والتى جهر فيها الأستاذ العقاد عضو المجلس بكلمته المشهورة التى وجهها ضد الملك . ثم سيتجلّى مرة أخرى من أعضاء البرلمان بمجلسيه فى بداية الانقلاب ، وكان الأعضاء فى الواقع يعبرون عن شعور الأمة . وسنرى أن يوم « تحطيم السلاسل » - الذى سَنَصِفُ وقائعَه - كان يوما مشهودا ، وهو يعد من أيام مصر التاريخية . وكان له صدى عميق فى جميع أنحاء القطر ، وربما كان بندر باندلاع ثورة حقيقية شاملة ، لولا الاحتياطات والاستعدادات القوية التى اتخذتها الحكومة التى كانت متوقعة لما سيحدث .

وقد رأينا كيف أن أحد مراسلى الصحف الانجليزية فى القاهرة كتب لجريدته - كما رويناه من قبل - يقول انه يجب أن يعرف الشعب البريطانى انه لو لم يكن الجيش والبوليس المصرى تحت سيطرة الرؤساء البريطانيين - لصارت القاهرة فى اليوم الثانى والعشرين من يوليو فى أيدي الوفديين (أى الوطنيين) .

وتقول السيدة « فاطمة اليوسف » فى ذكرياتها :

« وشكل الوزارة الجديدة « اسماعيل صدقى » وهى الوزارة التى فُدر لها أن تُلغى دستور سنة ١٩٢٣ . . ولم يمهّل الناس الوزارة الجديدة . فقد أدرك الشعب بحساسيته أن النية مبيتة ضد الدستور . فانفجرت المظاهرات فى كل مكان . . وقابل صدقى هذه المقاومة بالعنف العنيف . . « ولو كان فى مصر ذرة من احترام مشيئة الراى العام لاستقالت الوزارة وبَل أن تبست ليلتها . ولو لم تكن القوات المسلحة خاضعة للثعر والانجليز . لقدف هذا السخط بالوزراء من مقاعدهم . ولكن القصر والانجليز كانا مصممين على انفاذ سياستهما . »

الصحف والراى العام

وكان للوفد جرائد قوية ، وهى التى تؤثر فى الراى العام . فمُنذ الساعة الاولى حينما عرف أن استقالة وزارة الوفد مستقبَل ، اخذت الصحف توجه النظر الى الخطر الذى سيحقيق بالامة ، وتحدث الشعب على الاستعداد للمقاومة والجهاد .

كانت هناك جريدة « اليوم » وهى صباحية ، ويحررها الأستاذ « محمد توفيق دياب » - وكان قلمه بليغسا وأسلوبه وجدانيا مؤثرا ، وسيصدر بعد ذلك جريدة « الجهاد » التى كان لها دور كبير فى التأثير فى الشعب . وهناك جريدة « البلاغ » مسائية ، ويحررها صاحبها الأستاذ « عبد القادر حمزة » - وهو يكتب بأسلوب علمى شديد الاقتناع ، وكان يكتب فيها الأستاذ « العقاد » مدة طويلة . وجريدة « كوكب الشرق » وهى مسائية أيضا ، وصاحبها الأستاذ « أحمد حافظ عوض » وهو سياسى قديم - يكتب بلغة واضحة ويمد القارئ بكثير من المعلومات ، وصار يكتب فى هذه الجريدة الأستاذ « العقاد » وهو رجل المنطق القوى الذى يكتب بصراحة وجراحة . وإلى جانب هؤلاء مجلة « روز اليوسف » الأسبوعية التى تنقد وتهاجم برسومها الساخرة المعبرة . وكل هذه الصحف وقفت فى وجه العهد الجديد ، فكانت قوة لا تقاوم . وعلى الرغم من المصادرة والاضطهاد استطاعت أن تعزل ذاك العهد ، وتبين شدوده واعتداءاته على حريات الأمة وحقوقها ، وتجعل نار الثورة مشبوبة فى النفوس ضده ، حتى يجيء الوقت الذى ينهار فيه وينلاشى . ولذلك فإن صدقى نفسه اعترف فى مذكراته التى كتبها فى آخر حياته ، وهو يتحدث عن ذاك العهد فقال : « كانت الصحافة اقوى سلاح حورت به » !

ولكى يعيش القارئ فى الجو الذى كان موجودا فى ذلك الوقت ، نقتبس هنا نبدا من مقال للأستاذ « توفيق دياب » فى جريدة « اليوم » فى عددها الصادر بتاريخ ١٩ يونية سنة ١٩٣٠ . كان عنوان المقال : « اليوم تمتحن الوطنية ، فليستعد المصريون » . وقال فيه : « يحسن بالامة المصرية أن توطئ نفسها على الجهاد فى سبيل الدستور منذ الآن ، فليس يعلم احد الى أى طريق يساق المصريون بعد استقالة وزارة الامة . نعم لا ينبغي لمصرى أن يخادع نفسه أو بطمئن الى الظروف المقبلة . كلا ، لا ينبغي لمصرى أن ينخدع بآمال ، فأكرز الظن أن العوامل التى حدت بالرجعية الى احداث هذه الازمة ستحدو بها الى المضى فيها الى نهايتها . ولن تكون نهايتها سوى ما عانى المصريون وما ذاقوا على يد الدكتاتور الاول . وماذا ينتظرون غير ذلك بعد أن يمزق دستورهم للمرة الثالثة عنوة ، ومن غير حساب لعواطف هذا البلد وحقوقه وكرامته .

الكلمة اليوم لمصر

هكذا تقول الدوائر الدولية فى مدينة « جنيف » ، وهكذا يقول العالم كله . وهكذا يقول الآباء والاجداد الذين ينتسب اليهم هذا الجيل ، والإبناء . والاحفاد الذين سيحكمون وسوف يحكمون علينا فى الغد القريب والبعيد .

حكما لا هوادة فيه . بل هكذا يقول الضمير ، وهكذا تقول الرجولة والوطنية ،
وللمصريين ضمير وفيهم وطنية ورجولة .

فى الأيام القريبة المقبلة ستمتحن المقادير أبناء هذا البلد ، ستمتحن
منجاعتهم وأبائهم ، وما فيهم من معدن كريم أو من بهرج زائف لا يفنى
رواؤه شيئا .

ثم يختم مقاله قائلا : « يا أبناء هذا الجيل من المصريين : ان دستوركم
فى احدى كفتى الميزان ، وفى الكفة الأخرى شهوات المستبدين وجبروت
المتجبرين بكم وبكل ما تقسّدسون ، فانظروا اى الكفتين ترجحون ايها
المصريون : كفة الدستور ، أم كفة العنت والاستبداد والفرور ؟ مرجع ذلك
اليكم ، فانظروا ماذا انتم فاعلون . »

ولم يكن للعهد الجديد فى ذلك الوقت اى صحيفة خاصة به تدافع عنه
أما « الاهرام » فكانت حيادية وهى تحاول أن ترضى جميع الأطراف ،
فكانت كأنها تسجيل للوقائع بقدر الإمكان ، ولا تأثير لها فى الشعب ، ثم



تطورت تحت تأثير الشعور
العام وأخذت تعبر عن
الحركة الوطنية مثل الجرائد
السياسية الأخرى ، لكنها
لا تخرج الى المعارضة
الصريحة للحكومة القائمة .

• الدكتور محمد حسين هيكل •

أما « السياسة » فكانت لسان حزب الأحرار الدستوريين ،
ومحررها هو الدكتور « محمد حسين هيكل » وهو كاتب قدير ، ولكن هذا
الحزب فى الحقيقة كان يمثل اقلية بالنسبة الى سواد الشعب ، وكان
مغضوبا عليه منذ قام باعتدائه على الدستور ، فكان تأثيره فى الراى العام
قليلًا ، ولم يكن ذا أهمية بالقدر الذى يحاول الدكتور حسين هيكل أن
يصوره به فى مذكراته عن السياسة المصرية . فهذه المذكرات كتبت لتبرير
الانحراف والخروج عن الخط العام الذى كانت تسير فيه الأمة . وحقيقة

هذا الحزب انه كان مجموعة من السياسيين ذوى الاملاك الكبيرة أو اصحاب « البيوتات » كما كانوا ينعنون انفسهم ، وبعض المثقفين ، ويتبعهم عدد من العمدة والأعيان ، لكن الحزب كان أشبه بناد سياسى وليس له قاعدة عريضة فى الشعب . لذا كانت جريدة السياسة محدودة القراء الا فى مناسبات معينة ، وذلك حين تأخذ صف المعارضة أو تثير قضايا تهم الراى العام . فماذا كان موقف الحزب وجريدته من الانقلاب الجديد ؟

لقد ذكرنا من قبل ان رئيس الحزب « محمد محمود باشا » حين علم بتكليف صدقى باشا بتأليف الوزارة أخذه الغضب وهو فى المستشفى ، وأصدر قرارا بأن لا يشترك أحد من الحزب فى الوزارة والا اعتبر متخليا عن عضويته فى الحزب ، وهذا مع أن « صدقى باشا » كان يعتبر من رجال الأحرار الدستوريين وصديقا لأعضاء الحزب ، ولكن « محمد محمود » كان يتوقع أن يكون هو رئيس الوزارة - كما عرفنا . لكن لما كان هذا الخلاف شخصا وليس على السياسة ، لأن الرجلين يتماثلان فى المنهج والأمانة ، ومتفقان فى معاداة الوفد ، وقام أولهما باعتداء على الدستور من قبل وعطل الحياة البرلمانية ، وهو ما كان الثانى سيقوم به ولو فى صورة أسد ، فان الحزب كان لا بد أن يستمر متعاوناً مع حكومة العهد الجديد ومتفقا معه فى محاربة الوفد ، ولو بالاعتداء على الدستور وتعطيل البرلمان مرة أخرى . لذا ظل حزب الأحرار الدستوريين مؤيدا لصدقى ووزارته ، وجريدته تدافع عن أعماله ، فى الوقت الذى تهاجم فيه الوفد وتحمل عليه حملات عنيفة - كما كانت فى عهد الوزارة غير الدستورية السابقة . وبذلك كانت الجريدة منفصلة عن الراى العام . لكن محمد محمود والحزب كانوا يضمرون الخصومة لصدقى فى نفوسهم ، وينتظرون الفرصة والوقت المناسب ليخرجوا عليه ، ويعانوا عداؤهم وتحولهم الى صف المعارضة - كما اعترف بذلك الدكتور هيكى فى مذكراته . وهكذا ظل الحزب وجريدته « السياسة » تؤيد صدقى وانقلابه نحو أربعة أشهر - بالرغم من عدم شرعية مركزه ، وتأجيله البرلمان ثم تعطيله ، وحكمه البلاد بالقوة الفاشية واعتدائه على ممثلى الشعب ، وأجراءاته المضادة للحرية ، ومصادرته الصحف وأغلاقها واحدة بعد الأخرى ، وغير ذلك من الأعمال الجائرة لهذا الحكم الاستبدادى - ظلوا يؤيدونه طوال هذا الوقت ، معترمين الانفصال عنه حينما تجيء مناسبة يكسبون فيها موافقة الراى العام . ثم جاءت هذه المناسبة عندما أقدم صدقى على خطوته الأخيرة وأعلن إلغاء الدستور ، فخرجوا عليه وأعلنوا استنكارهم لذلك . فأصبحت « السياسة » منذ ذلك الوقت من جرائد المعارضة ، بل صارت معارضتها أكثر عنفا من غيرها .

وأما حزب « الاتحاد » وهو الذى أنشأه القصر فى عام ١٩٢٥ ، فلا يستحق أن يذكر أو يسمى « حزبا » ، فقد نشأ فاشلا ، ولم يضم غير عدد قليل من رجال الجيش القدماء أو اصحاب الألقاب من طلاب المنافع ، فلم يكن له اثر فى الشعب ، وانفض عنه أتباعه .

غير أن أحد أعضائه أو وكيله يجدر التعريف به ، وهو « على ماهر » باشا اذ لعب أدوارا فى السياسة . كان أستاذا سابقا فى الحقوق ، ثم انضم الى الوفد فى بداية الحركة الوطنية ، ثم تغير وأصبح من رجال السراى ، وفى صفوف الرجعيين خصوم الوفد والدستور ، فاشترك فى كل وزارة فامت بالاعتداء على الدستور والحياة النيابية : فى وزارة زيور سنة ١٩٢٥ ، ثم وزارة محمد محمود سنة ١٩٢٨ ثم هذه الوزارة وزارة صدقى ، ويتحمل مسؤولية الأعمال والاجراءات التى نفذتها تلك الوزارات ضد الحرية والقانون وضد الأمة ومن بينها إلغاء الدستور . لكنه اكتسب شيئا من التقدير حين احتج على بعض الجرائم التى ارتكبتها الادارة وانفصل عن وزارة صدقى ، ثم نال الإعجاب لما قام به من اعمال نافعة حين رأس الوزارة لأول مرة ، وذلك بعد هذا العهد فى سنة ١٩٣٦ ، ثم لعب أدوارا أخرى بعد ذلك بعضها استحق التقدير ، وبعضها كان له اثر ضار كبير فى تطور الحياة الدستورية وفى تقوية سلطة السراى ضد الأمة . وكان هذا مؤسفا لأن الرجل كان له ميزات ، وكانت لديه افكار فى الإصلاح ، لكنه ربط نفسه بالسراى . وفى النهاية غدرت به السراى ، فلم يجد لا السراى ولا الشعب .

ولم يبق الا الحزب الوطنى ، وهو يتكون ايضا من عدد قليل ، ولم يكن له اثر سياسى عام . ومع مغالاته فى الوطنية كان يميل الى جانب الرجعية لمعاداته الشديدة للوفد . فلم يظهر نشاطا فى مقاومة الوزارة فى بداية عهدها ، ولكن لما ألت الدستور أصدر بيانا قال فيه انه يحتج شديدا الاحتجاج على هذا الاعتداء الصارخ على الدستور . ثم حين قررت الأمة مقاطعة الانتخابات التى اعتزم صدقى اجراءها على أساس دستوره غير الشرعى خالف الحزب الأمة ولم يشترك فى المقاطعة . وكان هذا بقرار اغلبية الحزب ، لكن الاقلية ومن بينهم الاستاذ عبد الرحمن الرافعى لم يوافقوا على هذا القرار . وفى ذلك يقول الاستاذ الرافعى آسفا : « وقد اغتبط صدقى باشا بقرار الحزب الوطنى دخول الانتخابات ، لانه رأى فى دخوله اقرارا لدستوره الذى على أساسه جرت تلك الانتخابات . واعتبر الحزب

مؤيدا للنظام الذى اصطنعه . وكان يزعم في احاديثه بان هذا النظام مؤيد من ثلاثة أحزاب : وهى حزب الاتحاد وحزب الشعب والحزب الوطنى !
واما حزب الشعب فهو الحزب الذى سينشئه صدقى عقب الفاء الدستور ، وهو حزب السلطة الذى سيكون كانه فرع من الحكومة . وحزب السلطة حزب مصطنع ، ولا بقاء له الا ببقاء السلطة ثم ينفض بعد زوالها ، فلا يعبر عن الشعب ولا اثر له فيه .

فهذه صورة عن الأحزاب والصحف والرأى العام فى مصر عند حدوث هذا الانقلاب فى سنة ١٩٣٠ .

تنفيذ الانقلاب

يقول صدقى باشا انه لما كلف بتشكيل الوزارة كانت سياسته « أن يمحو الماضى بما له وما عليه » ، وانه ابلغ ذلك الى جلالة الملك « فوافق جلالته على هذه السياسية » ، بل انه كان راغبا فيها ..

وسواء اكان الذى وضع هذه السياسة صدقى او الملك ، فالمفهوم ان هذه هى السياسة التى اتفق عليها عند ما كلف صدقى بتشكيل الوزارة . فالغاية منها هى « هدم » الماضى ، بما له وما عليه . أو باللفة المستعملة فى الاتهام الجنائى : « قلب نظام الحكم » بالقوة المسلحة . وهذه هى نفسها الجريمة أو « الخيانة العظمى » التى كانت الوزارة الدستورية وزارة الوفد تريد أن تصدر قانونا لمنعها أو معاقبة مرتكبها ، وهو قانون محاكمة الوزراء ولكن الملك والانجليز حالوا دون صدور هذا القانون . ولو كان هذا القانون قد صدر فى ذلك الوقت ، أو منذ مدد بعيدة ، لاستقرت الحياة الدستورية فى مصر . فالملك والانجليز كانا اذن هما السبب فى عدم استقرار الحياة النيابية .

وقد أدرك الناس منذ اسندت الوزارة الى صدقى أن خطرا كبيرا سيصيب الدستور ، وأن النية مبيتة لتعطيل البرلمان الى أجل غير معروف ، وحكم البلاد حكما دكتاتوريا رغم الإرادة العامة . وكان الشعب متحفزا للمقاومة ومصمما على تحدى القوة . ونشبت المعركة .



• الأستاذ ويصا واصف •
رئيس مجلس النواب



• عدلى يكن باشا •
(رئيس مجلس الشيوخ)

تأجيل البرلمان

بدأت المعركة بأن استصدرت الوزارة مرسوما أعلن في اليوم التالى لتشكيلها ينص على تأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر ، ابتداء من ذلك اليوم (٢١ يونية ١٩٣٠) . وكان هذا اول اجراء يتبع دائما في بدء أى انقلاب . فقد فعل مثل هذا « زيور » سنة ١٩٢٤ ، ثم فعله ايضا « محمد محمود » سنة ١٩٢٨ .

وكان مقررًا من قبل أن يجتمع البرلمان يوم ٢٣ يونية في دور انعقاده العادى . فأصر النواب والشيوخ على أن يجتمعوا في هذا اليوم . واتفق رئيسا المجلسين : « الأستاذ ويصا واصف » رئيس مجلس النواب ، و « عدلى باشا » رئيس مجلس الشيوخ - على أن مرسوم التأجيل يجب أن يتلى على النواب والشيوخ في المجلسين . ولكن الوزارة اعترضت على ذلك بأن المرسوم صدر في ٢١ يونية وأن التأجيل يجب أن ينقل من ذلك اليوم . فأجاب رئيسا المجلسين بأن هذا لا يمنع من تلاوة المرسوم في المجلسين ، وليقرر أن جلسة الانعقاد التالية ستكون يوم ٢١ يولية - أى بعد انتهاء الشهر .

فطلب صدقى باشا من الأستاذ « ويصا واصف » أن يعطيه عهدا بأن لا يتكلم أحد من الأعضاء بتعقيب أو مناقشة بعد تلاوة المرسوم . فرأى رئيس المجلس أن في هذا تدخلا من السلطة التنفيذية في شئون المجلس التى هى من حق رئيس المجلس وحده ، فرفض اعطاء مثل هذا التمهيد .

فأرسل إليه صدقنى باشا صباح يوم ٢٣ يونية كتابا يصر فيه على أن يوصله هذا التمهيد قبل الساعة الواحدة من ظهر ذلك اليوم ، والا فان الحكومة - كما قال فى كتابه - « ترى فرضا عليها أن تتخذ لذلك كل ما تراه ملائما من الوسائل » . وهذه العبارة تفيد الانذار والتهديد !
فرد عليه الأستاذ « ويصا واصف » بهذا الجواب الذى رفض فيه طلب رئيس الوزراء . ولما لهذا الجواب من مغزى تاريخى ثبت نصه ، وهو ما يلى :

« حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء
« ردا على كتاب دولتكم بتاريخ اليوم الذى تطلبون الينا فيه أن أرسل لدولتكم تأكيدا قبل الساعة الواحدة من تاريخ اليوم بأن لا آذن لأحد بالكلام عند تلاوة المرسومين الخاصين بتشكيل وزارتكم وتأجيل انعقاد المجلس لمدة شهر ، وانه ان لم يصلكم هذا التأكيد فى الميعاد المذكور تعمل الحكومة كل ما تراه ملائما من الوسائل - أحيط دولتكم علما بأنه ليس من حق الحكومة أن توجه الى رئيس مجلس النواب مثل هذا الخطاب ، لما فيه من تدخل السلطة التنفيذية فى ادارة جلسات المجلس التى هى من اختصاص رئيس الجلسة دون سواه » .
وتقبلوا فائق احترامى . رئيس مجلس النواب : ويصا واصف .

القاهرة فى ٢٣ يونية ١٩٣٠

■ ■ ■

يوم تحطيم السلاسل

(٢٣ يونية ١٩٣٠)

فما كان من الحكومة الا ان امرت باغلاق أبواب البرلمان وأحكم اغلاقها بالسلاسل الحديدية ، ووضعت عليها الأقفال الكبيرة ، وأرسلت قوات ضخمة من البوليس وبلوك الخفر فحاصرت المنطقة كلها ووقفت على مداخل الشوارع المؤدية الى دار مجلس النيابة ومنعت المرور بها ، وذلك لمنع انعقاد البرلمان . وكانت هذه القوات تحت قيادة الأميرالاي « بيكر بك » - وهو ضابط انجليزى - حكامدار العاصمة بالنيابة ، وتحت امرته عدد من الضباط الانجليز والمصريين .

وكان موعد الجلسة المقرر هو الساعة السادسة مساء .

ففى منتصف الساعة السادسة بدأ النواب والشيوخ يفدون الى شارع مجلس النواب . فتصدت لهم القوات فلم يأبهوا واقتحموا صفوفها ، غير عابئين بما يصيبهم ، ووصل كثير بسياراتهم . وتجمعهم الجميع عند

دار النيابة ووقفوا يهتفون بحياة الدس ورحياه سلطنة الامة ، حتى وصل مصطفى النحاس باشا والوزراء السابقون . فحياهم الجميع بالهتاف والتصفيق . وبعد قليل حضر الأستاذ ويدا واصف رئيس مجلس النواب، فطلب منه النحاس باشا ان يأمر قوة البرلمان بكسر السلاسل وفتح ابواب البرلمان - بوصفه رئيس المجلس . فأمر من الخارج باستدعاء « قومندان » قوة البرلمان . ولما حضر امره بأن يكسر السلاسل والأقفال ، قائلا :

« أنا آمرك بصفة كونى رئيسا لمجلس النواب أن تزيل هذه السلاسل والأقفال وتفتح الأبواب ، ليتمكن الأعضاء من الدخول » .

فأطاع قومندان القوة الأمر ، وأسرع فاستدعى قوة البرلمان والمطافئ وأمرها بكسر الأقفال والسلاسل . فانهالوا عليها ضربا بالماول حتى تكسرت وفتح باب البرلمان الكبير . فاندفع النواب والشيوخ فى حماس داخلين الى حرم المجلس هاتفين مهللين اذ انتصروا على القوة الفاشمة . ودخل النواب مجلسهم ، وتوجه الشيوخ الى مجلسهم ، وعقد المجلسان فى الساعة السادسة مساء يوم الاثنين الموافق ٢٣ يونية سنة ١٩٣٠ .

وعندما انعقد مجلس النواب تلا الرئيس مرسوم تشكيل الوزارة ، فهتف بعض الأعضاء ضد صدقى باشا وبحياة الدستور ، فردد المجلس هذا الهتاف .

وعلى اثر ذلك وقف « الرئيس الجليل » : مصطفى النحاس ، والقى الكلمة الآتية :

« اخوانى - نظرا للظروف التى تجتازها البلاد الآن ، ولما بدا من بوادر الاعتداء على الدستور - اطلب منكم ان تقسموا معى وانتم وقوف القسم الآتى . كما اطلب الى كل مصرى ان يقسم هذا القسم بينه وبين الله : « أقسم بالله العظيم أن اكون وفيا للقسم الذى اقسمته طبقا للدستور ، وإن اذاع عن الدستور بكل ما أمك من قوة ومال وتضحية . »

فردد الأعضاء القسم بكل حماسة .

ثم تلا عليهم رئيس المجلس المرسوم الخاص بتأجيل انعقاد البرلمان شهرا .

وقال : - « وبناء على ذلك يجتمع المجلس من تلقاء نفسه فى الساعة السادسة من مساء الاثنين ٢١ يولية سنة ١٩٣٠ .

ثم رفعت الجلسة .

وفى مجلس الشيوخ - بعد أن انعقد المجلس فى الساعة السادسة برياسة وكيل المجلس « علوى بك الجزار » تلا الرئيس مرسوم تشكيل الوزارة . فعندما ذكر أسم اسماعيل صدقى باشا قال بعض الأعضاء : لا ثقة لنا به

مطلقا . ثم وقف « محمد عز العرب بك » أحد اعضاء المجلس فاقترح ان يكون نص اليمين الذى يقسمه الاعضاء هكذا : -

« اقسم بالله العظيم ان ابقى وفيا لقسمى الذى اقسمته طبقا

للدستور ، وان اُدافع عن الدستور بكل ما املك من قوة . »

فتلا حضرات الشيوخ جميعا صيغة هذا اليمين وهم وقوف .

ثم وافق المجلس بالاجماع على القرار التالى :

اولا - الاحتجاج على ما رتبته الحكومة من مخالفة الدستور ، بأن

اغلقت ابواب البرلمان ووضعت قواتها المسلحة حوله وفى داخله ، لتمنع

بالقوة المسلحة شيوخ الأمة ونوابها من عقد جلستى المجلسين المحدد لهما

الساعة السادسة من مساء اليوم ، حتى اضطر حاضرة رئيس مجلس النواب

بأن يأمر قوات البرلمان بكسر السلاسل التى وضعنها الوزارة ، وفتح

الباب ، وبذلك فقط تمكن شيوخ الأمة ونوابها من دخول البرلمان .

ثانيا - استنكار ما اقدمت عليه الوزارة من المخالفات الدستورية

الأخرى من وقت تشكيلها .

ثم تلا الرئيس المرسوم بتأجيل البرلمان شهرا .

ورفعت الجلسة .

وفى اليوم التالى (٢٤ يونية) ارسل « عدلى باشا » رئيس مجلس

الشيوخ الى اسماعيل صدقى باشا كتاب احتجاج على اغلاق الحكومة

ابواب البرلمان ، وهذا نصه :

« حاضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء .

» تنص المادة ١١٧ من الدستور على ان كل مجلس له وحده المحافظة

على النظام فى داخله بواسطة رئيسه ، وانه لا يجوز لاية قوة مسلحة الدخول

فى المجلس ولا الاستقرار على مقربة من ابوابه الا بطلب رئيسه .

» على انه قد حدث امس ان ارسلت الحكومة قوة احاطت بالمجلس من

غير طلب منا ، بل انها تجاوزت ذلك الى الدخول فى فناءه والى اغلاق ابوابه

لمنع الاعضاء من الوصول الى قاعة الجلسة .

فأرى من واجبى ان أحتج الى دولتكم على هذا العمل لمخالفته لحكم

الدستور . »

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

القاهرة فى ٢٤ يونية ١٩٣٠

رئيس مجلس الشيوخ

عدلى يكن

كان هذا اليوم المشهود - يوم تحطيم السلاسل - يوما تاريخيا ، ويعد من الايام المحدودة في تاريخ نضال الأمة من أجل الدستور . وكان انتصارا للشعب ممثلا في نوابه وشيوخه على قوة الحكومة الاستبدادية التي قامت رغم ارادته .

وقد نشرت الصحف أنباء ذلك اليوم فكان لها دوى لدى الراى العام ، واعتبر ذلك هزيمة للحكومة ورئيسها صدقى باشا ، ونال هذا من هيبتها في أمين الجمهور .

مؤتمر عام للنواب والشيوخ

٢٦ يونية ١٩٣٠

وفي يوم الخميس ٢٦ يونية عقد النواب والشيوخ وأعضاء مجالس المديریات مؤتمرا عاما في النادي السعدى ، وأصدر المؤتمر بالاجماع القرارات التالية :

« نظرا لأن الوزارة الحاضرة عمدت الى حكم البلاد حكما مطلقا ، لأنها بعد تكوينها لم تتقدم الى نواب الأمة لتنال ثقتهم ، حتى يصح لها أن تهيمن على شئون البلاد استنادا الى هذه الثقة التي بدونها لا يتحقق حكم البلاد حكما دستوريا .

« وبما أن الوزارة لم تكتف بذلك بل أجلت انعقاد البرلمان لمدة شهر ، لتنفرد بهذا الحكم المطلق ، واغلقت البرلمان في وجه شيوخ الأمة ونوابها لتمنعهم بالقوة المسلحة من القيام بواجبهم الدستورى ، وفي كل ذلك اعتداء على حق الأمة المقدس الذى قرره الدستور وهو أنها مصدر السلطات جميعا .

« وبما أنه في الوقت الذى تجاهد فيه الأمم الأخرى لتقرير الحكم الدستورى وتوطيد دعائمه ، قد تكرر الاعتداء على الدستور في مصر ، مما أدى الى حرمان البلاد من الحكم النيابى في فترات متعاقبة ، ووضع العقبات في سبيل قضيتها السياسية وتعطيل مرافقها الاقتصادية .

بناء على ذلك - قرر المؤتمر ما يأتى :

اولا - الدفاع عن الدستور ومقاومة كل اعتداء يقع عليه بكل ما يملكه كل مصرى من قوة ومال وتضحية .

ثانياً - تقرير مبدأ عدم التعاون ، وتشكيل لجنة متصلة بالوفد لتنظيم أساليبه وتنفيذه ، في حالة ما اذا لم تتقدم الوزارة الى البرلمان عند انقضاء مدة التأجيل .

ثالثاً - القسم بالله العظيم بتنفيذ هذه الحطة وتعميمها في جميع الدوائر الانتخابية بالقطر المصرى . وهذه هى صيغة القسم :

« أقسم بالله العظيم أن أدافع عن الدستور وأقابل كل اعتداء عليه بكل ما أملك من قوة ومال وتضحية ، وأن أشارك اشتراكاً فعلياً في تنفيذ خطة عدم التعاون ، التى تضعها اللجنة ويقرها الوفد ، وأن أعمل على تعميم ذلك فى دائرتى الانتخابية » .

بذلك أعلن المؤتمر أن الوزارة لم تنل ثقة نواب الأمة فلا يكون حكمها دستورياً بل تحكم حكماً مطلقاً ، ووضع خطة لمقاومة هذا الحكم بأن قرر عدم التعاون وأن يعمم ذلك فى جميع الدوائر الانتخابية . فبذلك يكون الوفد قد أعلن الحرب على الوزارة وهذا العهد ، ودعا الشعب الى المقاومة عن طريق عدم التعاون والاستعداد للتضحية .

ثم اتبع ذلك بأن قرر أن يقود رئيس الوفد المعركة بين صفوف الشعب . فقرر الوفد أن يقوم النحاس باشا وبعض الأعضاء بزيارات للأقاليم ، وذلك ليظهروا تأييد الشعب للوفد وتعلقه به ، وليستحثوا الناس على المقاومة وعدم التعاون . وتقرر ان تكون الزيارة الاولى لمدينة « الرقازيق » .

زيارات الأقاليم

في الزقازيق

ففى يوم أول يولييه سنة ١٩٣٠ توجه النحاس باشا وزه الزقازيق ، بناء على دعوة وجهت اليهم من لجنة الوفد المركزية بالمد فاستقبلوا عند وصولهم استقبالا عظيما . وكانت المدينة مزدحمة من أبناء الشرقية ، وعقد الاجتماع فى سرادق كبير اقيم بمحلج القطر لعبد العزيز رضوان بك أحد اعيان المدينة ومن رجال الوفد . فالقر الشمسى « باشا من كبار أعضاء الوفد ووزير المعارف السابق خطب فيها الرئيس ورحب بمقدمه وزملائه ، وقال فيها :

« ومما يريد فى سرور الشرقية أن كانت لها الزيارة الأولى من الوفد التى اعتزم بها لجميع مديريات القطر فى هذا العام . فهى فى شامل تجلى فى الجموع التى هرعت لاستقبالكم من أول حدود المدير هذا البحر الزاخر الذى احتشد فى الزقازيق للحفاوة بكم . ثم نوه أهالى الشرقية وقال انها « وفدية المبدأ ، ناصرت الوفد فى جميع موا وانها « تؤمن بالدستور ولا تبغى بديلا بالنظام النيابى » . ثم القى عبد رضوان بك خطبة حماسية حمل فيها على الوزارة . وبعد ذلك القى ا باشا خطبة ضافية شرح فيها الموقف ورد على مزاعم « صدقى » ، التضامن للدفاع عن الدستور . وقال : « لقد أقسمنا أن ندافع عن الدستور واننا لنقسم لو تعلمون عظيم . . انما نحن طلاب حق وأصحاب الحق بدع اذا كنا ندافع عن الحق بكل ما أوتينا من قوة . . اننا فى حدود الشرعى المقدس : الا وهو الحرية والدستور . هو الدستور الذى السلطة للأمة ، وانكم الذين تديرون شئونكم بأنفسكم بواسطة نوابكم : يمثلونكم ويشرعون باسمكم وبراقبون الحكومة المهمة على شئون ال فاذا لم تقم الحكومة بما يقضى به الدستور والواجب الوطنى ا ، لا تستحق تأييد النواب ، ووجب أن تستقيل فوراً اذا أعرب النوا عدم الثقة فيها » .

ثم طلب المجتمعون أن يؤخذ عليهم القسم ، فتلاه عليهم الرئيس ورددوه بحماسة بالغة .

في بلبيس

مر الاحتفال في الزقازيق ، رغم الحشد الهائل ، في هدوء ، وذلك لأن رجال الإدارة لم يتعرضوا للجموع . ولكن حدث عند عودة الوفد بالقطار في بلبيس أن وقع حادث دموى كان له صدى في انحاء القطر زاد من سخط الناس على الوزارة . وذلك أن جمهور الشعب في بلبيس أراد أن يصل الى المحطة لتحية الرئيس والوفد ويسمع كلمة منه ، فحال البوليس دونهم ومنعهم من الدخول ، فوقع صدام بينهم أطلق فيه البوليس طلقات نارية فقتل اربعة من الاهالى ، وجرح عدد آخر . وكتبت الصحف في ذلك فلزاد الموقف التهابا .

في المنصورة

محاولة قتل النحاس باشا

ازعجت هذه الزيارات الوزارة ومن يسندونها ، الذين يحكم باسمهم ، وهم السراى والانجليز ، وظهرت هذه الزيارات مدى حب الشعب للوفد ورئيسه ، وتأييده للوفد الذى يدافع عن الدستور والحرية وحقوق الأمة ، وبدا كأن الامر سيتحول الى ثورة عامة ، فطاش صواب الحكومة المستبدة التى يرأسها « صدقى » وقررت استعمال الشدة ، بل دبرت محاولة للاعتداء على رئيس الوفد .

فقد صمم الوفد على مواصلة زيارته ، ودعته « لجنة الوفد » بالمنصورة لزيارة المدينة وحدد موعد ذلك يوم ٨ يوليو سنة ١٩٣٠ . فقدم « الشناوى بك » كبير اعيان المنصورة طلبا الى مدير الدقهلية بالأذن بالاجتماع ، فرفض المدير طلبه ، فرد عليه بكتاب قال فيه : « ولما كان الدستور قائما ، ومثل هذا المنع الاستبدادى يعتبر تعديا على حرية الاجتماعات التى كفلها الدستور فى حدود القانون ، لذلك قررت اللجنة المضى فى اتمام الاجتماع الذى تمت الدعوة اليه . وهى تحمل الادارة مسئولية كل معارضة له ، كما وانها ترى ان هذا الاجتماع لن يؤثر على النظام والأمن العام » .

وفي ذلك اليوم سافر دولة مصطفى النحاس باشا وزملاؤه بالقطار الى المنصورة . وكانت المدينة تموج بالآلوف من أبنائها وأهالي الدقهلية الذين وفدوا اليها حتى قدر عدد الموجودين بنحو مليون . وكانت الحكومة قد أسخذت كل احتياطاتها ، فأرسلت قوات كبيرة من جنود البوليس الى جانب رجال الشرطة ، والجنود مسلحون بالبنادق والعصى وعلى رؤوسهم الخوذات الحديدية ، فبدأت المدينة كأنها تستعد لمعركة حربية . وعلى الرغم من كل ذلك هرع الأهليون بالآلوف واستقبلوا الوفد ورئيسه النحاس باشا استقبالا هائلا . وسارت السيارات متجهة الى مكان الاجتماع ، وفي وسط الركب السيارة المقلدة للنحاس باشا ومعه بعض رجال الوفد . فاعترضتهم القوات وأمرت السيارات بالعودة تحت التهديد بالقتل ، فحدث هرج ومرج شديد . وتقدمت سيارة النحاس باشا فسمح لها باجتياز صفين من الجنود المسلحين ثم قبل الصف الثالث اذا بالجنود يهاجمون السيارة ويسددون سلاح البنادق (السونكي) الى ظهر « النحاس باشا » . فأسرع « سينوت حنا بك » - وكان الى جانبه - فتلقى عنه الطعنة فاصيب بجرح عميق في ذراعه وتدفقت دماؤه على ثياب النحاس باشا ، ثم وجهت طعنة أخرى من الجانب الآخر فتلفاها الأستاذ « نجيب الغرابلي باشا » وجرح ايضا . فاحتضن الباقون في السيارة « النحاس باشا » ليحموه من الطعنات فاصيبوا بجراح .

شعر النحاس باشا ان هناك مؤامرة مدبرة من الحكومة لقتله . . فصاح في الجنود : « هل انتم حضرتم للمحافظة علينا ام لقتلنا وسفك دماننا » ؟ ! ثم أسرع السائق فسارت السيارة الى مكان الاجتماع . وكان النبا قد انتشر في المدينة فهاج الناس وصارت المدينة في شبه ثورة ، فقابلت القوات ذلك باطلاق الرصاص على الأهلين ، فبلغ عدد الجرحى نحو مائة وخمسين ، وقتل عدد من الأهالي .

ولما عقد الاجتماع القى النحاس باشا خطبة وصف فيها ما حدث وسط تأثر شديد ، وبدأها قائلا : « ماذا أقول لكم ، وماذا تريدون ان تسمعوا مني ؟ انما تسمعون كلمة الدم الطاهر الذي سال اليوم بينكم . هذه هي الكلمة التي يجب ان تسمعوها ، وتلك هي كلمة الدماء البريئة التي أسالوها - عامدين ومتعمدين - كما شاهدت ذلك بعيني ، تلك الدماء الزكية هي التي تكلمكم . .

وقال : « ان وزارة الاعتداء على الدستور هي التي أزهدت هذه الأرواح ، ان الدستور هو الكفيل بصيانة الأرواح والحريات .

« ان اولئك الذين يستهينون بالامة ستحق عليهم كلمة الامة . وان كلمة الامة هي العليا ، اذ لا يمكن أن ينتصر الباطل على الحق ، بل ان الحق سينتصر على الباطل . والله يؤيد كلمة الامة . »

ثم وصف ما حدث من محاولة الاعتداء على حياته ، وقال : « لقد أراد خصوم الدستور أن يتخلصوا من خدامكم ، ليطلقوا أيديهم في حقوقكم وفي حرياتكم . وفي المكان الذي عينوه وحصلوه ونحن في طريقنا ، أحاط بنا جند الجيش من جميع الجهات وهم شاكو السلاح ، ليفتكوا بنا ، بعد مررنا بالشوارع التي أباحوا لنا السير فيها ، وكان الجند وكان ضباطهم شاهري سيفوفهم كأنهم في موقعة حربية . لقد رأيتهم أنهم يقصدونني ويتعطشون لاسالة دمي ، لأنى اذافع عنكم . فاعلموا انى مضح بنفسى قبلكم ، ووصيتى اليكم من بعدى ان يقوم كل منكم مدافعا عن دستوره ، عن استقلال بلاده ، حتى يوقن الكل ان مصر خالدة . »

وختمها قائلا : « يقول خصوم الدستور ان الوفد يسيطر على الامة . نعم ان الوفد يسيطر على القلوب ، ولكن لا بالارهاب ولا بالتضليل ، يسيطر عليها بما له من المحبة في تلك القلوب ، ولأنه يشعر بما تشعر به الامة ، ويعبر عن شعورها اصدق تعبير . »

وبعد أن شكر الحاضرين اقسام الكل يمين الدفاع عن الدستور وعدم التعاون ، بين يدي دولته .

وفي المساء عاد الوفد الى القاهرة ، وقد ودعه الاهلون وداعا حارا متأثرين بما وقع في مدينتهم من الاعتداء ، وكانت النفوس ثائرة .
ومما يجب تسجيله وهو يسترعى النظر أن قائد القوة التي قامت بهذا الاعتداء قررت الحكومة في اليوم التالي ترقية من رتبة الميرالى الى رتبة « اللواء » - بصفة استثنائية - وأنعمت عليه بلقب « الباشوية » - واسمه « عبد العظيم على » - فأصبح « عبد العظيم على باشا » .

ويعاق الاستاذ الرافعى على ذلك بقوله : « وكان هذا مكافاة له من الحكومة والسراى لارتكابه هذه الفظائع . وان هذا كان اغراء لرجال الجيش والبوليس بأن يمعنوا في الاعتداء والقتل والتنكيل . ويتجنبوا الفرق بالاهلين . وقد كان لهذه المأساة وقع اليم في نفوس الناس في المنصورة وفي أرجاء البلاد . »

والإشارة هنا الى السراى لها اساس صحيح . فالقرائن تدل على ان السراى شريكة في هذه المؤامرة ، بل هى المحرض الاول عليها . فقد كان الملك فؤاد هو الحاكم الحقيقى للبلاد ، كما اكدت ذلك الصحف الانجليزية ، ولم يكن صدقى وحكومته الا أداة له . والملك هو صاحب الحق فى منح الرتب والنياشين ، فماذا انعم على فائد ابقوه بعد هذا الاعتداء لا وكراهية الملك العميقة للوفد لا تحتاج الى بيان ، فكانت غايته دائما ان يحطم الوفد . ولال محمد على سوابق فى الغدر بالخصوم وقتلهم : من مذبحه القلعة الى غدر الخديوى اسماعيل بوزيره الكبير ، فمحاولة اخديوى توفيق اغتيال أحمد عرابى ، فمحاولة الملك فؤاد اغتيال سعد زغاول ، ثم هذه المحاولة لقتل خليفته ، ويذكر الناس الجرائم التى ارتكبها المك فاروق ضد خصومه . هذا ، وقد قدم النحاس باشا بلاغا الى النيابة العمومية مؤيدا بشهادات رجال القانون والقضاء للتحقيق فيما حدث ، فلم تلتفت اليه النيابة ولم تحقق ، مما يدل أيضا على أنه كانت هناك قوة أكبر منها تمنعها من التحقيق . وقد عاد النحاس باشا فأشار الى هذا الموضوع ثانية فى خطاب القاہ بعد ذلك فى ذكرى سعد زغاول يوم ٢٣ أغسطس فوصف ما حدث وأورد الأدلة التى تؤكد الاعتقاد بأنه كانت هناك مؤامرة مدبرة لقتله .

وما أن سرى خبر الاعتداء عن رجال الوفد حتى قامت مظاهرات فى أنحاء البلاد . ففى يوم ٩ يوليو قامت مظاهرات عداوية ضد الوزارة فى طنطا فرقها البوليس بالقوة وقبض على ٧٤ شخصا من المتظاهرين . وحدثت اضطرابات فى مدينة « بور سعيد » يوم ١٢ يوليو ومصادمات مع البوليس قمعها الجند باطلاق النار فقتل البعض وجرح كثيرون ، وحدثت مظاهرات فى الاسماعيلية والسويس وغيرها من البلاد .

حوادث الاسكندرية

وكان اشد الحوادث ما وقع فى الاسكندرية ، اذ تطور الأسر فيها الى حالة خطيرة تقرب من الثورة . فقد قامت مظاهرات فى يوم ١٥ يوليو - احتجاجا على حوادث القتل التى وقعت فى بلبس والمنصورة وبور سعيد ، فقابلها الجند باطلاق النار ، فنشبت معارك بين الأهالى والجنود استمرت طوال النهار ، تخللتها أعمال العنف واطلاق الرصاص وصارت المدينة كأنها فى حالة حرب ، فانتشر الهلع فى المدينة وأغلقت المتاجر أبوابها . وكانت المدينة مملوءة بالأجانب فسبب هذا الدعر للحكومة ، واحتجت الجاليات الأجنبية عليها وأبلغت احتجاجها الى الجهات البريطانية . فترددت أصداء الحوادث فى الخارج وفى مجلس العموم ببريطانيا . وقد قبضت الحكومة على أعضاء

لجنة الوفد المركزية . وبلغ عدد القتلى عشرين ، وعدد الجرحى نحو خمسمائة غصت بهم المستشفيات وتوفى بعضهم متأثرا بجروحه .

تعطيل الصحف

وفي مساء ذلك اليوم اصدر مجلس الوزراء قرارا بتعطيل صحف « البلاغ » و « كوكب الشرق » و « اليوم » تعطيلاً نهائياً . وتخويل وزير الداخلية سلطة تعطيل كل جريدة أخرى تستتر باسمها الجرائد المذكورة . وذلك لثلاث تنشر الصحف اخبار الحوادث التي وقعت في الاسكندرية وما سفق فيها من الدماء ، فيؤدى هذا الى ثورة عامة في البلاد . وقد كان السخط بلغ مداه على الحكومة وخافت الحكومة والسراى ان تنتشر في البلاد ثورة شاملة .

بيان شيخ الأزهر

فحينئذ اوعزت السراى الى رجال الدين أن ينشروا بياناً على الشعب يدعونه فيه الى الاخلاص للسكينة وطاعة اولى الأمر . فاصدر شيخ الأزهر « الشيخ الظواهرى في ذلك الوقت » بياناً موقفاً عليه من عدد من العلماء وجاء فيه : « ايها الشعب الوفى - قال الله تعالى « يا ايها الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولى الامر منكم » ! وان من فضل الله علينا ان كان صاحب الامر فينا هو حضرة صاحب الجلالة ملكنا المعظم الملك فؤاد الاول حفظه الله وايده بروح من عنده .. الخ » .

فكان لهذا البيان وقع سيىء في نفوس الناس ، اذ جاء مصادماً للشعور العام ، وعرف الناس ان هؤلاء العلماء الموقعين على البيان اتباع للملك والسراى ، ولا يشعرون بشعور الشعب ، وانهم يؤولون الدين حسب هواهم . فليس امثال هؤلاء المستبدين هم المقصودون « بأولى الامر » في القرآن الكريم . وكيف يدعو العلماء الى اطاعة هذه الحكومة الاستبدادية غير الشرعية : حكومة صدقى باشا ، وهى التى اعتدت على دستور البلاد ، وتحدثت الشعب ، وقتلت الضحايا من الأبرياء الوطنيين وسفكت الدماء !

فقرأ الناس هذا البيان بين الزرابة والاستنكار .

ولم يوافق بعض العلماء على ذلك وأظهروا احتجاجهم ، ففصل شيخ الأزهر عدداً كبيراً منهم .

تصريح المستر «ماكدونالد»

على اثر وصول الأنباء بالأحداث الخطيرة التي وقعت في الاسكندرية بالإضافة الى ما حدث قبل ذلك في البلاد ، القى مستر « ماكدونالد » رئيس الوزارة البريطانية تصريحاً بمجلس العموم في يوم ١٦ يوليو ، كرر فيه أولاً الادعاء بأن الحكومة البريطانية أرسلت تعليماتها الى مندوبيها بمراعاة الحياد التام ، وأنها ليس لها ضلع في تغيير قانون الانتخابات أو الاعتداء على الدستور « وان كان تصريح ٢٨ فبراير لا يمنعها من التدخل في مسألة داخلية من هذا القبيل » - كما قال . وهذه العبارة بنفسها تكاد تنفي الادعاء السابق الذي أقمنا الأدلة من قبل على أنه خداع ونفاق ، وان هذا الحياد المزعوم كاذب . ثم ذكر أنه أرسل تليفاً الى رئيس الحكومة المصرية يعتبره مسئولاً عن حماية أرواح الأجانب وممتلكاتهم ، كما أرسل في الوقت نفسه تليفاً آخر الى النحاس باشا يعتبره أيضاً مسئولاً عن ذلك . وكان هذا عجيباً ان يرسل تليفاً الى النحاس باشا الذي ليس في الحكم ويعتبره مسئولاً عن أرواح الأجانب وأملاكهم ، فكان هذا في الحقيقة بمثابة انذار له . وأهم نقطة في التصريح أنه أعلن أن حكومته أمرت بإرسال بارجتين حرييتين الى ثغر الاسكندرية .

وقد رد النحاس باشا عليه رداً مفحماً فقال في رده « ان بقاء الدستور منيع الجانب مصون الأحكام هو انجح الوسائل لوقاية البلاد من هذه الحوادث المكررة التي تقترب دائماً بقيام الحكومات المعادية للشعب . . ونأمل ان تتغلب الديمقراطية على الحكم المطلق فتزول بذلك الأسباب التي تعبر الى هذه الحوادث المشؤمة » .

وكان في هذا الجواب تأنيب وتقريع - كما هو ظاهر - وإيماء بأن الحكومة البريطانية مسئولة من هذه الحوادث ، ولها تقف وراء هذه الحكومات المعادية للشعب .

وسنعرف فيما بعد أن مستر ماكدونالد هذا كان من طراز من السياسة يرون أنه ليس من اللازم أن تتفق السياسة مع الأخلاق ، كما أنه كان ينطوي على نفس ملتوية ، ومعروف في تاريخه أنه خان حتى ميده وزملاءه ، وانضم الى خصومهم - وسنبين هذا فيما بعد - كما كان من الد اعتداء للقضية المصرية .

منع انعقاد البرلمان

في هذه الأثناء كان صدقي قد استصدر مرسوما بفض الدورة البرلمانية، وذلك في يوم ١٢ يولييه ، اى قبل انتهاء شهر التأجيل ، وذلك لأنه صار مؤكدا انه لا يستتبع ان يواجه البرلمان في موعد انعقاده المقرر يوم ٢١ يولييه . وذن فض الدورة مخالفا للدستور من جهتين : أولا لأن البرلمان لم ينته بعد من نظر الميزانية ، وثانيا لأنه لا يجوز فض الدورة الا بعد تمام ستة أشهر . والدستور لا يجيز فض الدورة الا بعد استيفاء هذين الشرطين . لذلك اعتبر أعضاء البرلمان فض الدورة غير شرعى ، وصمموا على عقد البرلمان في الموعد المقرر عند انتهاء شهر التأجيل ، اى في يوم ٢١ يولييه سنة ١٩٣٠ .

لكن حكومة « صدقي » احتلت دار البرلمان بالقوات المسلحة ، وأخرجت قوة حرس البرلمان من ثكناتها عنوة ، وأحكمت الحصار حول المنطقة بجنود الجيش والبوليس ، وأعلنت أن قواتها ستطلق النيران على أعضاء البرلمان لو حاولوا دخول دار النيابة لعقد الاجتماع . فلم يمكن عقد الاجتماع في ذلك اليوم . وأرسل « عدلى باشا » رئيس مجلس الشيوخ احتجاجا على أعمال الحكومة لاحتلالها دار البرلمان بالقوات المسلحة ، وهو ما يخالف نص المادة ١١٧ من الدستور ، وهو الاحتجاج الثانى في مدة شهر . وهذا نص كتاب الاحتجاج الذى أرسل الى رئيس الوزراء :

« بتاريخ أمس توجهت قوة مسلحة من رجال الجيش والبوليس الى دار البرلمان فأحاطت به ثم احتل قسم منها أبوابه ، وطلب الى قومندان حرس البرلمان اخلاء الثكنة التى يشغلها ذلك الحرس ، فأبدى القومندان عدم إمكانه اجابة هذا الطالب الا بأمر منا ، وطلب ان يؤتى له بهذا الأمر ، أو أن يمهل حتى يتمكن من استدائنا . فأبى القوة الاستماع له وأخرجت رجاله عنوة من الثكنة . وترون دولتكم ان فى احاطة دار البرلمان بقوة مسلحة مخالفة لنص المادة ١١٧ من الدستور ، يزيد بها خطورة انتهاك هذه القوة لحرمة البرلمان بدخول داره واخراج حرسه عنوة من ثكناتهم .

فازاء تكرار مخالفة هذا الحكم الدستورى لا يسعنى الا أن اكرر لدولتكم احتجاجى على هذا العمل .. وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

٢١ يولييه ١٩٣٠ رئيس مجلس الشيوخ : عدلى يكن

قرار عدم الثقة بالوزارة

ازاء ذلك قرر النواب رفع عريضة الى الملك يطلبون فيها دعوة البرلمان الى اجتماع غير عادى يعقد يوم السبت ٢٦ يوليه ١٩٣٠ ، لاستجواب الوزارة عن تصرفاتها ، ولاقتراع مجلس النواب على الثقة بها - وذلك تطبيقا لنص المادة ٤٠ من الدستور .

فلم يابه الملك لهذا الطلب ، واصدرت الوزارة بلاغا رسميا ترفض فيه الاستجابة لهذه الدعوة . فقرر اعضاء البرلمان ان يعقدوا الاجتماع فى النادي السعدي فى اليوم المحدد ، فاجتمعوا فى النادي مساء يوم ٢٥ وسهروا حتى الساعة الواحدة من صباح يوم ٢٦ يوليه ، فعقد النواب جلستهم برئاسة الأستاذ « عبد السلام جمعة بك » وكيل المجلس وتولى السكرتارية الأستاذ عبد الرحمن عزام ، واصدر المجلس قرارا بعدم الثقة بالوزارة بالاجماع .

وكانت الجلسة علنية حضرها مندوبو الصحف ومندوب شركة « روتر » ، وظهر المحضر فى الصباح فى جريدة « الاهرام » .

كما اجتمع اعضاء مجلس الشيوخ برئاسة « فتح الله بركات باشا » وسكرتارية محمد عز العرب بك ، واصدروا قرارا بالاحتجاج على تصرفات الوزارة وسجلوا اعتدائها على الدستور . وحرر محضر بذلك .

وكان معنى قرار عدم الثقة - دستوريا - ان الوزارة يجب عليها ان تستقيل .

لكن الوزارة كانت مصممة على البقاء بالقوة - تنفيذا للمخطط الذى وضعه من اوجدوا هذا الانقلاب - وهم الملك والانجليز - على الرغم من الدستور والقانون وارادة الشعب .

وهكذا استمر هذا الحكم غير الدستورى او الدكتاتورى . ولعل مما يصور الموقف فى ذلك الوقت انه بعد حوادث القتل والعنف التى جرت فى الاسكندرية والمنصورة وبور سعيد اعدت مجلة « روز اليوسف » الاسبوعية التى كانت تهاجم هذا العهد برسومها الفنية المعبرة - اعدت صورة كبيرة تنشر على غلافها فى العدد الذى كان مقررا له ان يصدر يوم ٥ اغسطس ، وعنوانها : « حكم الارهاب » ، وتمثل الصورة بلدا تشتعل فيه النيران ويشيع الخراب ، وعليها يدوس « اسماعيل صدقى » حاملا فى يده مسدسا

يتصاعد من فوهته الدخان ! وكتب تحتها : اسماعيل صدقى يحكم البلاد بالعناصر الرشيدة : الحديد والنار ! - ذلك أن صدقى كان يقول انه يحكم البلاد بالعناصر الرشيدة . وهو قول لم يكن له أساس من الواقع . وقد صادرت الحكومة هذا العدد قبل أن يصدر ، وقرر مجلس الوزراء اغلاق المجلة ، لكنها عاودت الصدور تحت اسم آخر ، كما كانت تفعل سائر الصحف التى قرر صدقى تعطيلها .

ووسط جو السخط العام حدثت محاولة لاغتيال صدقى باشا - وذلك فى يوم ٢٥ أغسطس - حيث قبض على أحد الشبان فى القطار الذى كان يستقله صدقى باشا وهو عائد من الاسكندرية الى القاهرة ، ووجهت الى الشاب تهمة الشروع فى القتل بآلة حادة ، واسمه « حسين محمد طه » وهو موظف بهندسة السكة الحديد قسم مصر ونجل « محمد بك طه » عضو مجلس النواب عن دائرة « الدر » بالعلى الصعيد ، وحكم هذا الشاب امام محكمة الجنايات ، وحكم عليه بالسجن سبع سنوات ، ولم يعترف على أحد.

نظرة تحليلية

جرت الأمور على هذا النحو ، وكان حربا مستمرة ناشبة بين الوفد والشعب من جهة ، وصدقى وحكومته من جهة أخرى . وهى فى الظاهر كانت حربا بين الشعب وصدقى ، ولكنها فى الحقيقة كانت حربا بين الشعب والملك . والاتجليز راضون مسرورون لأن الشعب قد انشغل عنهم ، وحول انتباهه عن مطالبهم بالاستقلال او المعاهدة او السودان ، وأصبح النشاط كله متجها الى هذه الحرب الداخلية .

واقند اظهر الشعب شعوره واضحا ، وبكل قوة : فى الخطاب التى القاها ممثلوه فى البرلمان ، والقرارات التى اصدروها بالاجماع ، وفى اقتحام دار البرلمان يوم تحطيم السلاسل ، ثم فى احتشاد الجموع فى اثناء الزيارات للأقاليم والاستقبالات الزاخرة الحماسية ، وفى المظاهرات التى كانت تتحدى اطلاق النيران والمعارك التى جرت بين الجماهير والقوات المسلحة . وقتل وجرح كثير من أبناء الشعب فى القاهرة والاسكندرية وطنطا والمنصورة وبور سعيد وغيرها . وهبت الصحف تناضل عن قضية الشعب والدستور ، وصودرت وتحملت الخسائر وعادوت الصدور . ودوت اصدااء كل ذلك فى الخارج ، واهتزت له بعض الدوائر فى بريطانيا . ولكن لماذا لم تتحول تلك الحركات والمظاهر الشعبية الى ثورة شاملة ، ضد هذا الاعتداء على الدستور والحرية ونظام البلاد ، ولا سيما بعدما نفذ صدقى الفرض من الانقلاب وهو

الفاء الدستور وهو ما سيتم في أكتوبر سنة ١٩٣٠ ؟ (وسنتحدث عنه في الفصل القادم) .

كان ذلك لأسباب :

الأول - أن الحكومة قررت أن تستعمل أقصى وسائل العنف ، وكان في يدها الجيش والشرطة (ولا ننسى انهما كانا تحت سيطرة الرؤساء الانجليز) وعرف الشعب أن هذه الحكومة لا تتورع حتى عن القتل وسفك الدماء ، حتى حاولت الاعتداء على زعيم الأمة وكبراء الرجال فيها . فتيبن للشعب أن الثورة الشاملة ستكون فيها ضحايا كثيرة وقد تتحول الى مذابح ، وهي على كل حال قتال بين المصريين بعضهم مع بعض . فهذه الثورة اذن غير متيسرة وغير مقبولة .

والسبب الثاني : أن العدو الأصلي - وهم الانجليز - هذا العدو كان غير ظاهر ، متواريا وراء الأدوات التي سخرها ، وقد اتخذ سياسة الخداع والنفاق . والمصريون لا يستثير شعورهم القومي الا أن يقابلوا العدو مواجهة ، فيتحدوا حينئذ قوته مواصلين الجهاد حتى يتغلبوا عليه بارادتهم . وكان هذا مكرًا خبيثًا من العدو فحمى نفسه في هذه المؤامرة من المواجهة .

والسبب الثالث - أن الطلبة : طلاب الجامعة والمدارس كانوا كلهم في اجازة طوال اشهر الصيف ، متفرقين في القرى والمدن . والطلاب في مصر كانوا دائما هم طلائع الثورات ومفجروها ، فكانوا غائبين في ذلك الوقت . وحين عادوا بعد الاجازة كانت الجولة الاولى قد انتهت والخدمة الاولى ضعف اثرها ، وكانت الحكومة قد عملت كل استعداداتها لقمع اى حركة بالبطش والتنكيل .

والسبب الرابع : انه كانت هناك الازمة الاقتصادية ، التي كانت متفرعة من الازمة العالمية الكبيرة ، فكانت اعباؤها ثقيلة ، والشعب يعاني من الكساد والركود ، وأصبح مشغولا بالكفاح من أجل الاطمئنان على المعيشة أو تخفيف الأعباء . والازمات الاقتصادية - كما هو معروف من التاريخ - تضعف من القوى المعنوية للشعوب ، وانما تحدث الثورات السياسية حينما تكون الشعوب أسعد حالا وفي حالة من اليسر والرخاء . وقد استمرت الازمة الاقتصادية طوال ذاك العهد .

والسبب الأخير : هو أنه في الواقع لا بد أنه كان هناك شعور كامن - وأن كان لا يراد اظهاره أو التعبير عنه - وهو أنه رغم حب الشعب للوفد وقادته

ورئيسه الذى كان موضع الثقة ، وله المقام الاول من الاجلال - كان الشعب مع ذلك - أو المثقفون منه على الأقل - يشعرون بأن الوفد حين ولى الحكم فى أول هذا العام بعد نصر كبير اهداه له الشعب فى الانتخابات - لم يحقق الآمال التى كان يصبو لها الشعب ، فلا هو حل القضية المصرية أو حقق الاستقلال ، أو امضى المعاهدة التى هى طريق الاستقرار ، بل اضاع أو ضاعت منه الفرصة ، وعاد الشعب الى معاناة القلاقل والمشاكل مرة أخرى بعد مدة قصيرة ، فكأنه كتب على الشعب أن يظل فى هذا ألغناء يواجه الحكومات المعادية : حكومات الاضطهاد التى تعتدى على حقوقه وتعامله بمنتهى القسوة والتنكيل ، وتضر مصالحه ، فوق الأضرار التى تسببها الأحوال الاقتصادية المرهقة .

على أن الشعب - مع وجود هذه العوامل - كان يرى أنه ان لم ينل الاستقلال فلا بد أن يحافظ على الدستور ، لأن الدستور هو الذى يؤمن حريته ، والشعب يريد حياة الحرية وأن يعيش فى ظل حماية وسيادة القانون . والوفد كان هو الحريص على الدستور ، ورئيسه « الجليل » مصطفى النحاس كان من أقوى الناس ايمانا بالدستور والديمقراطية ، حتى ليكاد يجعله معادلا للاستقلال ، لأنه يحقق استقلال الأمة ويعلى ارادتها فوق ارادات السلطات ، ويصون حرياتنا ، وهو الأساس الاول للاستقلال . فمن أجل هذا كان الشعب يعطى الوفد ورئيسه كل الثقة ، ويقبل الأعداء عن أعماله ، ويعفو عن أخطائه ، ويستمر فى تأييده ، إذ لم يكن هناك بديل غير استبداد الملك وجبروته ، وبطش حكومات الانقلاب التى يسلطها على الشعب ، وعداء وتسلط الانجليز .

كان على الشعب إذن أن يظل ثابتا على مبدئه ، مستمسكا بأهدافه ، صامدا صابرا ، وهو يقاوم بما يستطيع ، ويترقب تطورات الزمن وظهور الفرص لتغيير الأحوال . والشعب المصرى لديه طاقة هائلة من الاحتمال والصبر . فسيستمر إذن فى كفاحه بكل عناد واصرار ، ولكن ليس أمامه الا المقاومة السلمية ، والمقاطعة السياسية ، وإذا اقتضى الأمر يقوم بثورات أو حركات محدودة .

فهذا كان هو موقف الشعب بوجه عام ازاء صدقى وتصرفاته وعهده .



الفصل السادس

الفناء الدستور

• الملك أحمد فؤاد •

في الوقت الذي كان يدور فيه هذا الصراع بين الشعب والحكومة غير الشرعية ، كانت هذه الحكومة أي وزارة « صدقي » تستغل باعداد خططها لتتخذ الخطوة الأخيرة وتصل الى نهاية الشوط ، فتحقق هدفها الذي قامت - أو اقيمت - من أجله ، الا وهو الفناء للدستور : دستور البلاد الذي يقرر نظام الحكم ، وهو دستور سنة ١٩٢٣ الذي اجمعت عليه الأمة ، ولم يمض على صدوره اكثر من سبع سنوات .

ويصور مراسل جريدة « الديلى ميل » الموقف في ذلك الوقت في برقية يبعث بها الى جريدته من القاهرة - والمراسلون الاجانب كثيرا ما يعرفون الاسرار والحقائق - فيقول في هذه البرقية : « تدبر ازمة جديدة في سراى عابدين ، في حين أن نصف موظفى القاهرة في الاجازات ، والبرلمان البريطانى في دور عطلة الصيفية . واتصل بى من أوثق المصادر ان الملك فؤاد بمعاونة صدقي باشا قد سنا دستورا جديدا تماما . وان هذا الدستور بمقتضى الخطط الموضوعة سيعرضه صدقي باشا على الملك رسميا يوم الأربعاء أو حوالى ذلك اليوم ، وسيوقع الملك مرسوما باصدار الدستور الجديد الذى ينفلد من طبيعته في الحال ، ومن مقتضياته الأولى حل البرلمان الحالى . أما التفاصيل فلا تزال مكتومة .

وبيين المراسل حقيقة هذا المستور ، فيقول :

« ومعنى هذا أن الحكومة تكون حكومة السراى ، وإن الحكومة هى الملك نفسه . وممتثلون نتيجة لهذا التغيير المستتر فى السيطرة البرلمانية من الوفدين المتطرفين المتضادين للبريطانيين - الى اباك ، الذى ينسبى له اذ ذاك أن يحكم ابلاد حكما مطلقا . »

ثم يشير الى موقف الحكومة البريطانية - ويكاد يكشف سر النفاق ، فيقول :

« ومن أغرب ظاهرات هذا الانقلاب الموقف الذى وقفته الحكومة البريطانية التى يجب أن تطلع كل الاطلاع على التغيرات الرجعية التى يراد اجراؤها ، ولكن الحكومة البريطانية تتغافل عن هذه الأمور بحجة أنها ليست من شئونها . أما الذين يعلمون طريقة سير الحوادث فى مصر فيقولون انه من المستحيل عمليا أن تتبع بريطانيا سياسة عدم التدخل فى الشئون المصرية . فما دامت بريطانيا واضعة جنودها فى القاهرة ، وأسطولها على مقربة من الاسكندرية ، فان عدم تدخلها يعتبر على الأقل معادلا للتأييد السامى . »

فالمراسل يؤكد انه من المستحيل عمليا ألا تتدخل بريطانيا فى الشئون المصرية . وهذا طبعاً هو الواقع ، ولا يمكن أن يقبل العقل غيره ، ولكن وهو لا يريد أن يذكر كل الحقيقة يقول ان التأييد موجود ولو فى صورة سلبية . ومعنى التأييد فى هذه الصورة انه هناك موافقة وعدم اعتراض على احداث هذا التغيير . وفى كثير من الاحوال يكفى هذا التأييد لان معناه الرضا والتشجيع من الدولة صاحبة القوة التى تحتل البلاد . وهذا التأييد والرضا يعادل الاشتراك الفعلى فى المؤامرة . ولكن الحقيقة ان اشتراك بريطانيا فى هذه المؤامرة - مؤامرة الانقلاب وتغيير نظام الحكم - كان ايجابيا ، لاسلبي فقط ، وكان تدخلها فعليا ، بل هى الموعز والمحرض الاول على هذا الانقلاب - كما أثبتنا ذلك فيها تقدم بالأدلة القاطعة العديدة . والتدخل البريطانى - اذا كانت السياسة تقضى بكتمانه - يتم عن طريق الجهات العليا - أى بالاتفاق بين المندوب السامى البريطانى والملك ، وكثيرا ما حدث التدخل عن هذا الطريق ، فلا يظهر فى وثائق رسمية ، ولكن تدل عليه كل القرائن ويحكم بوجوده العقل ، وتفضحه الأعمال والنتائج . وهكذا فى هذه الحالة تدل كل القرائن والأعمال على أن هذا التغيير كان نتيجة التدخل البريطانى ، واتفاق رغبات الانجليز مع رغبات السراى . ولكن السياسة كانت تقضى بكتمان هذا التدخل حتى لا يثير ثائرة الشعوب الوطنى ، ويؤدى الى احداث ثورة ضد بريطانيا نفسها ، ويفسد عليها

اغراضها السياسية - والاقتصادية خاصة - التى كانت تقصد اليها من وراء هذا التفسير .

وعلى العموم كان الناس كلهم يتوقعون منذ كلف صدقى بتشكيل الوزارة - وهو الرجل المعروف بسوابقه واتصالاته بالانجليز والسراى - أن النظام الدستورى للبلاد قد صار فى خطر ، وأن الشر الذى سيحدث سيكون أكبر من أى شر مضى ، وأن نية الانتقام كانت ظاهرة بعد أن رفض الوفد المعاهدة . لكن الحكومة كانت تدبر أمرها فى خفاء ، ولم يعرف الشعب المدى الذى سيذهب اليه التفسير ، فكانت الاشاعات تتناقل عن نوع هذا التفسير ومداه ، لكن مضت مدة ولم يظهر شيء رسمى . ولا شك أنه كان من أسباب عدم مضى الحكومة فى تنفيذ خطتها أو تخوفها من التنفيذ ما قوبلت به من معارضة قوية ومضطربة واستنكار ، كما تجلّى فى المواقف الشجاعة للبرلمان وتحديه للحكومة واصدار قراراته ضدها بالإجماع ، وفى ظهور تأييد الشعب الشامل فى الاستقبالات الهائلة التى قوبل بها الوفد، والمظاهرات العنيفة التى اجتاحت بعض مدن البلاد ، فهذه المقاومة القوية ازعجت صدقى ومن يقف وراءه ، وذهلتهم حيناً عن تنفيذ مقاصدهم . بل بدت كأنها تزلزل كيانهم . فصمتوا مدة حتى تزول الصدمة الأولى وتهدأ الأمور . وكان ارسال البارجتين الحربيتين البريطانيتين الى ثغراسكندرية يعتبر فى الواقع تأييداً لصدقى ضد الشعب .

و « الرافعى » يؤكد أن « النية كانت مبيتة عند تأليف هذه الوزارة على إلغاء الدستور . » ويقول « وتلك كانت أمنية السراى فى ذلك العهد منذ أن وضع الدستور . وقد حققت بعضها من قبل . كما يؤكد فى مواضع عدة - كما بيناه من قبل - أن الانجليز كانوا هم « سند الانقلاب الحقيقى والمحرضون عليه » . وذكر أن « الوزارة عرضت خفية أمر هذا الدستور على الحكومة البريطانية قبل اصداره ، وأطلعت وزارة الخارجية البريطانية على نصوصه ، وكانت هذه على علم باليوم المحدد لصدوره » وأن « الوزارة كتبت أمر إلغاء الدستور عن الجميع عدا الانجليز الرسميين فانها - كما سبق القول - أفضت اليهم بنياتها بشأنه واستأذنتهم فى انفاذها فأذنوا لها بذلك » .

واذ هدأت الأمور بعض الشيء فى أواخر الصيف بدأت الحكومة تظهر خطتها بحذر ، فتصدر بعض التصريحات بأنها ستعدل الدستور جزئياً أو تغير قانون الانتخاب ، فأخذت الصحف تناقش ذلك وتعارضه ، وتطلب ألا يكون تعديل الدستور الا بالطريقة التى رسمها الدستور . واتصل

صدقى بأصدقائه الأحرار الدستوريين ليطلب تأييدهم له في التعديلات
التي ستجرى ، لكن حتى هؤلاء لم يفصح لهم عن الغرض النهائي وهو إلغاء
الدستور ولم يطلعهم على الخطوات التي كان يتخذها . وكان من رأى هؤلاء
أن يقتصر التعديل على قانون الانتخاب وأن يحتفظ بأسس الدستور ، إذ
كان الأحرار الدستوريون لا يميلون إلى إعطاء الملك سلطات مطلقة . والحقيقة
أن الغاية من وضع الدستور الجديد كانت أن تجعل في يد الملك هذه
السلطات ، وكما قال المراسل الانجليزي بصراحة « أن الحكومة ستكون حكومة
السراى ، وأن الحكومة هي الملك نفسه ، وأن الملك سيحكم البلاد حكما
مطلقا » . وقد صرح صدقي باشا نفسه للدكتور هيكل بأنه « يرى أن
يكون صاحب العرش أوسع سلطانا مما يجيزه الدستور القائم » .

فالملك كان هو صاحب المصلحة الأولى في هذا التغيير ، وكان هو
« الحاكم الحقيقي للبلاد » - كما عرفنا ، وهو الذي كان عازما ثابتا على
إلغاء الدستور ، هذا الدستور الذي كان يكرهه ، والذي صدر على الرغم
منه نتيجة قوة الأمة بعد ثورتها في سنة ١٩١٩ ، فهو كان يريد دائما أن يحكم
بنفسه ويجمع كل السلطات في يديه . ولم يكن يعتبر الدستور إلا منحة منه
للأمة منحها إياه بأمره الملكي ، ويستطيع إذن أن يسترد هذا الدستور أى
يلغيه بأمره الملكي أيضا ، ويصدر ما يشاء من دساتير أو قوانين . أما الأمة
فكانت تعتبر الدستور حقا لها لا يمكن سلبه أو الاعتداء عليه ، وعقدا بينها
وبين الملك ، وهو عقد مقدس يجب احترامه ولا يمكن فسخه . لكن صدقي
كان لا يؤمن أيضا بالدستور ، وإنما يوافق الملك على أن يكون هو صاحب
السلطات كلها وأن يكون فوق الأمة . ومثل صدقي فريق المستوربين
الوصوليين ، ومنهم الوزراء الذين شاركوه في وزارته الذين وافقوه على
إلغاء الدستور ، وجميع هؤلاء كانوا هم آفة الأمة بل أعداؤها الذين عارضوا
إرادتها ، ووقفوا في طريق نهوضها ، وأخروا قضية استقلالها . وكان
قائدهم ورئيسهم في ذلك الملك .



حملة الصحف على الرجعية

الأستاذ عباس العقاد

ولما شعرت الأمة بما تعتزمه الوزارة أخذت تعلن غضبها واحتجاجها . فكتبت الصحف المقالات في ذلك لتثني الوزارة عن مقصدها ، ثم صارت تشن هجومها على ما رمزت اليه « بالرجعية » وهى تعنى بذلك القوة الرابضة وراء الحكم القائم الدافعة له - وهو الملك ومن يعاونه من الرجعيين طلاب المناصب والمنافع .

وكان أقوى مقالات في ذلك مقالات الأستاذ « عباس العقاد » التى نشرها فى جريدة « المؤيد » - وهى جريدة « كوكب الشرق » تحت اسم آخر - وكان ذلك خلال شهر سبتمبر . وهذه هى المقالات التى استندت اليها النيابة لتوجه الى الأستاذ العقاد تهمة العيب فى الذات الملكية لتقدمه الى المحكمة ، وكان معروفا أن الملك يريد الانتقام منه لما فاه به فى جلسة النواب من كلمته المشهورة التى صرح فيها بأن هذا المجلس مستعد لأن يسحق أكبر رأس فى البلاد من أجل حماية الدستور - على ما ذكرناه من قبل . ولاهمية هذه المقالات نذكر منها - على سبيل المثال - مقالة بعنوان « الرجعية هى العدو الأكبر فى الأزمة الدستورية الحاضرة » .

وقال فيها : « نحن مصريون نعيش فى مصر .. ونذكر التاريخ القريب ، ونذكر جيدا من ذلك التاريخ القريب يوم تم وضع الدستور المصرى وتهيا للصدور ، فوقفت فى وجهه العراقيلى وحاولت الأيدى أن تمتد اليه بالمسوخ الشديد وتتركه شبعا لا أثر فيه من روح الدستور . نذكر هذا جيدا ،

ونذكر معه أيضا أن هذه العراقيل لم تكن آتية من ناحية الانجليز ، وإنما كانت آتية من ناحية الرجعية دون غيرها . »

وظاهر أنه كان يقصد بذلك الملك ، لأنه كان هو الذى يضع العراقيل في وجه الدستور ، وتمتد يده تحاول أن تناله بالمسخ .. (في مستى ١٩٢٢ - ١٩٢٣) .

ويقول : « من ذلك الحين ظهر ظهورا لا شك فيه أن الرجعية عدو لدود للدستور لا تطيقه ولا تصبر عليه ، ولا تزال تحاربه في الجهر كلما استطاعت ذلك ، وفي الخفاء كلما خشيت العواقب وآثرت المراوغة والدهان . »

ويعضى قائلا :

« فليعلم المصريون جميعا ان مصيبة الرجعية على هذا البلد أكبر من مصيبة الاحتلال . وإنما هي التي مهدت له واستعانت به ، وأوقعت البلاد في البلاء الذى يعانيه . فلولا كراهة الدستور القديمة في نفوس هؤلاء الرجعيين ، ولولا التكبر عن الاعتراف للفلاحين (العبيد) بالحرية والحكومة العصرية - لما حدثت في مصر تلك الأحداث التى تعانى جرائرها الى اليوم . »

- وتكاد كلمة « الرجعية » هنا ترادف كلمة « الملكية » في مصر ، لأنه يتحدث عن تاريخ الملكية منذ عهد الخديوى توفيق .

ثم يقول :

« فالرجعية هي السوس النافر في أبدان هذه الأمة من قديم الزمن ، والرجعية هي أصل المصائب وسبب الاحتلال ، وهى العدو الأكبر الذى يجب أن يبرز على حقيقته ليكون الجميع على بينة من أمره . »
فهذه حملة صارخة من الأستاذ العقاد - كاتب الوفد الكبير اذ ذاك - على جلالة الملك فؤاد والملكية عموما .

وبعد نشر عدد من هذه المقالات استدعت « النيابة » الأستاذ العقاد في يوم ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٠ للتحقيق فيها ، ثم صدر الأمر باعتقاله . ثم قدم الى محكمة الجنايات فبدأت محاكمته في ٢٥ ديسمبر وصدر الحكم عليه في ٣١ ديسمبر من العام ، فحكم عليه بالحبس تسعة أشهر ، كما حكم على صاحب امتياز جريدة « المؤيد » بالحبس ستة أشهر . وقد قضى الأستاذ العقاد مدة حبسه في سجن القلعة . وخرج منه ينشد قصيدته التى يقول فيها أنه سيستمر ثابتا على مبدئه . ولم يرد السجين الا صلابته عزم وقوة نضال .

عريضة النواب الى الملك

وفي يوم ٢١ سبتمبر قدم النواب عريضة الى جلالة الملك يطلبون دعوى البرلمان الى اجتماع غير عادى في اقرب وقت للنظر فيما عرضته الوزارة من تعديل قانون الانتخاب ، واتخاذ القرار الذى يراه المجلسان في ذلك . وذكروا في عريضتهم ان النواب في اجتماعهم السابق يوم ٢٦ يولية ١٩٣٠ كانوا اصدروا قرارا بعدم الثقة بالوزارة ، وهذا القرار يوجب على الوزارة ان تستقيل طبقا لنص الدستور .

فلم يستجب الملك لهذا الطلب ، كما لم يأت رد من الوزارة عليه ، وكان هذا تحديا لما ينص عليه الدستور .

ويلاحظ ان النواب لم يذكروا في عريضتهم غير مسألة تعديل قانون الانتخاب ، مع ان الذى كان مبيتا ومزمعا عليه من الملك وحكومته الغاء الدستور جملة .

اعلان الغاء الدستور

وهكذا لم تأبه الحكومة باى رأى من الأمة ، ولا باى معارضة من النواب والوفد وهم الذين كانوا يمثلون الاغلبية ، ولا حتى برأى اصداقائها القدامى الاحرار الدستوريين الذين اصدروا بيانا ايضا يطلبون الا يمس التعديل الاسس الدستورية ، واخبرهم صدقى في صورة انذار نهائى بأنه اتفق مع الملك على اصدار دستوره الجديد . ومضى صدقى الى نهاية الشوط وأعلن الغاء دستور الأمة واستبداله بدستور جديد الذى هو دستور الملك .

ففى شهر اكتوبر - في ذروة الازمة الاقتصادية ، وهذه الازمة تأخذ بخناق البلد ، وقد تدهورت اسعار القطن ولا يجد من يشتريه. وهو مكدس بالقناطر في مخازن الحكومة ، والفلاحون في يأس والتجارة في كساد، وارفق الملاك بالهليون ، والشعب كله في ضيق - في هذه الحالة من البوار اقدم صدقى على التنفيذ جريمته ، ليزيد الشعب غما على همومه الثقيلة ويضيف الى أزمة الاقتصاد أزمة السياسة التى تؤدي الى الاضطراب والتنازع واختلال الأمن فيزيد هذا الحالة الاقتصادية سوءا ، ويزيد من يأس الشعب وبذلك تتأكد اسباب التأخر ، ويشغل الشعب عن رعاية مصالحه أو العمل من أجل فضيته - أقدم صدقى فأعلن القرارات التى كانت تعد منذ وقت طويل .

أعلن الغاء دستور الأمة - دستور سنة ١٩٢٣ ، واصدار دستور جديد هو دستور سنة ١٩٣٠ . وصدر بذلك المرسوم الملكى بتاريخ ٢٢ اكتوبر سنة ١٩٣٠ . كما صدر في اليوم نفسه قانون الانتخاب الجديد . وصدر الأمر بحل مجلسى النواب والشيوخ القائمين .

بذلك هدم النظام الدستوري للبلد في لحظة ، ووضع مكانه نظام جديد
بأمر جلالة الملك وتنفيذ أدياته « صدقي » أو صدقي باشا .
هذا مع أن دستور الولايات المتحدة الأمريكية قائم منذ انشائها ، وكاد
أن يعضى عليه نحو مائتى عام منذ صدوره بلا انقطاع .

ودستور إنجلترا بدأ منذ اصدار « الماجنا كارتا » - أو الوثيقة العظمى
في سنة ١٢١٥ - أى منذ أكثر من سبعمائة عام . ولا تعبت الأمم التي تحترم
نفسها وتحترم القانون بدساتيرها بين آن وآخر بأوامر حكامها أو أفراد منها
دون أكثرات بارادة الأمة .

وهذا ما يعلق به الأستاذ عبد الرحمن الرافعى - السياسى القانونى -
على هذا الالغاء : « كان الغاء دستور سنة ١٩٢٣ اعتداء منكرا على حقوق
الشعب واستخفافا به ، لأن هذا الدستور هو حق أساسى كسبته الأمة بعد
جهاد طويل مرير . ومن أحكامه الجوهرية أنه لا يجوز تعديله الا بقرار من
مجلسى الشيوخ بالأغلبية المطلقة لأعضائه جميعا ، ثم بتصديق الملك على هذا
القرار ، ثم يصدر المجلسان بالاتفاق مع الملك قرارهما بشأن المسائل التى
هى محل للتعديل ، ولا تصح المناقشة فى ذلك فى كل من المجلسين الا اذا
حضر ثلثا أعضائه . ويشترط لصحة القرارات أن تصدر بأغلبية ثلثى
الأعضاء . »

فهذه هى الطريقة التى رسمها الدستور لامكان تعديله .
ثم يقول : « فاذا كانت الحكومة لا تملك تعديل أية مادة فى الدستور
الا بهذه الأوضاع والقيود ، فلا تملك من باب أولى الغاء ووضع دستور
آخر بدلا منه .

**« ولعمري اذا ساء لكل وزارة أن تفعل هذه الفعلة ، كان الدستور
مهزلة ، بل كان شأنه أقل من شأن القوانين واللوائح العادية ، لأن الحكومة
لا تملك اصدار القوانين الا اذا أقرها البرلمان ، فكيف يمكن أن تُلغى الدستور
بجرة قلم وبأمر ملكى ؟ »**

ثم يبين أن الدستور « تعاقد بين الشعب والملك » - أى ليس منحة كما
ينظر اليه الملك - « وقد أقسم الملك كما أقسم ممثلو الأمة اليمين على احترامه
فليس من حق الملك أن يلغى هذا الدستور بأمر ملكى » .

ويؤكد هذا أنه « قد ورد فى مذكرة وزير الحقتانية ، التى أعلنت مع
الدستور فى ١٩ ابريل سنة ١٩٢٣ أنه متى صدر الدستور فإن الحالة تتغير
تغيرا تاما ، اذا اصدار هذا الدستور والاعتراف بمبدأ كون الأمة هى مصدر
السلطات يجعلان سحب الدستور بعد منحه أمرا غير مستطاع » .

فالفاء الدستور اذن بهذه الطريقة عمل غير مشروع ، وهو مخالفة للدستور بل هدم له واعتداء على القانون ، أو هو في الحقيقة « الخيانة العظمى » الجريمة التى نص عليها مشروع قانون محاكمة الوزراء الذى كانت وزارة الوفد المثلثة للامة تريد اصداره - كما عرفنا من قبل . فما اقدم عليه صدقى هو بلا شك « خيانة عظمى » ويشترك معه الملك فى الجريمة لأنه هو الامر والمحرض ، كما أنه - أى الملك - حث فى يمينه الذى اقسمه على امام ممثلى الأمة باحترام الدستور ، وهذا ما لا يتفق مع مبدأ أو قانون الشرف .

وهكذا أتم صدقى انقلابه ، وبلغ عدوانه ذروته ، ووصل الى الغاية التى كان يعمد اليها منذ عهد اليه بالقيام بهذا الدور أو هذه المهمة ، فهدم الدستور الذى حصلت عليه الأمة بعد جهادها الطويل منذ قامت تطلب الدستور الذى يحقق ارادتها وذلك فى اواخر عهد الخديوى اسماعيل . وكان دستور سنة ١٩٢٣ هو ثمرة جهادها وتضحيات ابنائها فى ثورة سنة ١٩١٩ وكان هو القاعدة الأولى التى تريد أن تستقر عليها الأمة لتواصل كفاحها ونضالها من اجل مطلبها الأعلى وهو الاستقلال . فالتاريخ يدمغ صدقى باقتراف هذه الجريمة وهى خيانة وطنية ، كما دمغه الجيل الذى عاصره . وأما الملك فهو مصدر الجريمة الأولى ، لكن كيف كان يمكن أن يتفلسف جريمته بدون وجود أداة له ؟ فالمسئولية الكبرى تقع على هذه الاداة .

ولننظر الآن ما هو هذا الدستور الجديد الذى أريد فرضه بالقوة الغاشمة والذى أنكرته الأمة بالإجماع ، والذى يقول صدقى عنه - مع ذلك - أنه « من أرقى دساتير العالم ؟ » .

دستور صدقى

أذكر أنه حينما صدرت الصحف وقد نشرت نصوص الدستور الجديد والمذكرات المتعلقة به - أن هذا قوبل باستخفاف أو بازدراء ، ونظر الى الأمر كله كأنه غير جدى أو كأن مسرحية لا صلة لها بالواقع تمثل فصولها ، فلم يهتم الجمهور بقراءة تلك النصوص أو المذكرات ، وإذا قرأها أحد فلا يكون فى نفسه لها اثر ، لأن الشعور العام كان هو عدم الثقة . واذن فما يصدر عن هذا الحكم غير المعترف به لا يعطى أى اهتمام - اللهم فيما عدا المشتغلين بالسياسة ورجال القانون فانهم رأوا أن يفحصوا مواد هذا الدستور ، لا لأهميتها أو ليقنعوا بها ، ولكن ليروا مقدار التفارق والخروج عن مبادئ الدستور الأول وهو الدستور الصحيح الذى يؤمنون به ، ولكى يستطيعوا أن

يردوا على هذا الدستور الجديد وواضعيه ، ويبينوا ما في هذا الدستور من عيوب واعتداء على سلطة الأمة وحقوقها .

كان هذا دستورا مصطنعا وضعت السلطة دون استشارة الأمة أو موافقتها ، ومن غير أن تشترك في وضعه لجنة من فقهاء القانون وممثلي الهيئات موثوق بهم معترف بمكانتهم ، بل وضعت الحكومة في خفاء بواسطة بعض مستشاريها أو موظفيها الذين ينفذون ما تأمرهم به ، فهي واضحة المبادئ وأما عملهم فهو صياغة هذه المبادئ في كلمات ومواد . ثم انه كان نظاما يفرض من أعلى ويطبق بالقوة ، وكل شيء يصدر من أعلى ويراد تنفيذه بالسلطة أو بالأكراه ترفضه الأمة ، ولا تقبله بقلبها حتى لو نفذته الإدارة ، ويظل خارج فكرها ووجدانها ، وتكون الأمة موقنة بأنه لا يدوم وأن ليس له بقاء الا ما دامت السلطة فقط ، فاذا زالت فسيزول بزوالها ولا يبقى له أثر . وكذلك كان دستور صدقي ، وكذلك كانت أعماله ومشاريعه كلها كأنها كانت مسرحيات أو العبا في الهواء أو بناء على الرمال ، فأخذت مدتها من الزمن ، ثم كان مصيرها الانهيار فالزوال .

كان هذا هو الشعور العام ، وكان هذا هو شعوري أيضا ، وكنت اذ ذاك في نهاية المرحلة الثانوية ، فمع شدة اهتمامي بتطورات السياسة - لم أهتم بمراجعة نصوص ذلك الدستور الا بمقدار ما أقتضى بأن هذا الدستور سلب من الأمة سلطتها وجعل السلطات في يد الملك ، وجعل البرلمان خيالا والحكومة هي كل شيء ، فهو اذن دستور الملك وحكومته وليس دستور الأمة .

لكن الآن ، وأنا ادون التاريخ والتاريخ سجل شامل للاحداث - سواء ما كان منها مقبولا أو مكروها - فان من الواجب أن يعطى هذا الكتاب صورة واضحة عن طبيعة هذا الدستور ومواده ، وأن يعرف ما هنالك من فروق بينه وبين الدستور الذي قبلته الأمة وعملت به ، وظلت مستمسكة به لا تبغى بدلا عنه - وهو دستور سنة ١٩٢٣ - وهذا مع انها كانت تعرف أنه ليس المثل الأعلى ولا الدستور الكامل الذي تريده ، فقد كانت فيه مبادئ تحتاج الى التعديل ، ولكن الأمة لا توافق على أن يعدل الدستور الا بالطريقة التي حددها الدستور ، وباختيارها التام وارادتها ، لانها أمة تحترم القانون وتحافظ على النظام ، وتريد أن يتم كل شيء بالشورى وراى المجموع لا برغبات الافراد والحكام المتسلطين ، فيؤدى ذلك الى الفوضى وعدم الاستقرار .

ولا أرى الآن أن نبحث هذا الدستور المفروض مادة مادة ، ولا أن نطيل في التفاصيل ، وإنما المنهج الذى نختاره أن نبين أهم المبادئ أو القواعد التى ارتكز عليها ذلك الدستور - ولا سيما ما يتعلق بسلطات الأمة والبرلمان . فهذا اذن ملخص لتلك القواعد .

— صار الدستور منحة يصدر ويلغى بأمر الملك ، وليس تعاقدا بين الشعب والملك .

— حذف من الدستور المادة التى تنص على أن الملك يتولى سلطاته بواسطة مجلس وزرائه ، فأصبحت سلطة الملك مطلقة .

— الملك يعين ثلاثة أخماس مجلس الشيوخ (أى أغلبية المجلس) .

— الملك يعين ويقيّل الوزارة بغير قيد ولا شرط . ويحل البرلمان بغير قيد ولا شرط .

— يجرى الانتخاب للمجلس الجديد فى مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر ، ويجتمع المجلس الجديد فى موعد لا يتجاوز أربعة أشهر .

وكانت المدة فى الدستور الأول شهرين فعشرة أيام .

— للملك إبطال أى قانون يقره البرلمان . ويكفى لذلك عدم تصديقه عليه فى مدى شهرين . وكان النص فى الدستور السابق أنه إذا لم ير الملك التصديق على مشروع قانون أقره البرلمان ، رده إليه فى مدى شهر لإعادة النظر فيه ، فإذا لم يرده عد ذلك تصديقا عليه .

فالمادة فى الدستور الجديد جاءت بالعكس

— لا تزيد مدة انعقاد البرلمان من خمسة أشهر .

وللسلطة التنفيذية حق التشريع ، وحق تقرير اعتمادات مالية جديدة . مدة الأشهر السبعة الباقية من السنة فى غيبة البرلمان : أى تكون أيديها مطلقة فى الشئون المالية والتشريع طوال معظم السنة .

— للسلطة التنفيذية أيضا طوال تلك المدة نقل اعتمادات من باب لآخر فى الميزانية من غير حاجة الى تصديق البرلمان .

— جعل اقتراح القوانين المالية للملك وحده ، وسلب من مجلس النواب والشيوخ هذا الحق .

— نص على جواز فض الدورة البرلمانية من غير أن يتحتم اتمام تقرير البرلمان للميزانية . فى حين أن دستور سنة ١٩٢٣ نص على عدم جواز فض الدورة البرلمانية قبل انتهاء المجلسين من تقرير الميزانية . (نقول :

وتقرير الميزانية هو من أهم أعمال المجالس النيابية ، بل كان هذا هو السبب التاريخى لمطالبة الشعوب بإنشاء المجالس الممثلة لارادتها ، حتى لا تقرر ضرائب أو اعتمادات الا بعد موافقة البرلمان) .

— وأهم المواد فى الدساتير هى مادة المسئولية الوزارية . فهذه المسئولية هى القاعدة الأساسية التى تقوم عليها سلطة الأمة والبرلمان ، وهبمنتها على الحكومة أو السلطة التنفيذية ، وهى اذن جوهر النظام الدستورى . وفى هذا الدستور الجديد (دستور صدقى أو الملك) قيد مبدأ مسئولية الوزارة أمام مجلس النواب بقيود وشروط ، ولبيان ذلك نقول ان الدستور الاصلى (دستور الأمة) نص على انه « اذا قرر مجلس النواب عدم الثقة بالوزارة وجب عليها ان تستقيل . فاذا كان القرار خاصا بأحد الوزراء وجب عليه اعتزال الوزارة » .

هذا هو المبدأ الذى نص عليه دستور سنة ١٩٢٣ . لكن الدستور الجديد قيد حق البرلمان فى تقرير الثقة أو عدم الثقة بالوزارة بقيود وشروط تجعل استعمال هذا الحق متعلدا أو ممتنعا .

فقد اشترط أن يقدم الطلب بذلك كتابة . وأن يوقع عليه ثلاثون نائبا على الأقل . وأن تبين فيه الشئون التى ستجرى فيها المناقشة بيساناً واضحاً . ولا يطرح هذا الطلب للمناقشة الا بعد ثمانية ايام على الأقل . ولا تؤخذ الآراء عليه الا بعد يومين آخرين ، على الأقل بعد تمام المناقشة . وأن يكون قرار عدم الثقة بأغلبية أعضاء المجلس جميعاً ، أى لا عدد الحاضرين فقط .

فبهذه العراقيل — التى من اغراضها اعطاء الفرصة للحكومة لكي تؤثر على النواب بالتهديد أو الاغراء ، الى جانب التعطيل وتعليق الامر على شروط صعبة — جعلت مسئولية الوزارة أمام البرلمان شبه ممتنعة ، اذ صار من المتعذر الوصول الى قرار بعدم الثقة .

— حدد عدد النواب بعدد ثابت وهو مائة وخمسون عضواً .

— وفى الدستور الجديد نص على أن « تعيين شيخ الجامع الأزهر وجميع شيوخ المعاهد والرؤساء الدينيين منوط بالملك وحده » .

وكان الدستور الاصلى (دستور سنة ١٩٢٣) قد جعل الوزارة مسئولة عن التعيين ، ويصدر الامر بذلك بناء على ما يعرضه رئيس مجلس الوزراء .

— ونص في هذا الدستور الجديد (دستور سنة ١٩٣٠) على جواز تعطيل الصحف بقرار من محكمة الاستئناف في جلسة سرية .

— وأخيرا حرم هذا الدستور على الأمة أن تعدله (أى مهما اختلفت الظروف) الا بعد عشر سنوات .

— ثم — وهذا حكم انتقالي — نص على أن الدستور الجديد لا ينفذ الا عند انعقاد البرلمان . ومعنى ذلك انه في المدة بين صدور الدستور وانعقاد البرلمان بعد اجراء الانتخابات تكون سلطة الحكومة مطلقة في التصرف كما تشاء دون رقابة ، وفي اتخاذ ما تراه من اجراءات تعسفية ضد الحريات أو تعطيل الصحف أو منع الاجتماعات . فكان لهذا الحكم الانتقالي آثار خطيرة ، لان البرلمان لم ينعقد الا بعد ثمانية أشهر كانت الحكومة فيها مطلقة السلطة بلا رقيب ولا حسيب .

وبعد هذا كله ، فان البرلمان الذى ستجرى الانتخابات له ويعقد في ظل هذه السلطة — سيكون سوريا ، ولن يكون الا آلة في يد السلطة التنفيذية تسيره كما تشاء ، ويوافق على اغراضها .

قانون الانتخاب

وأصدر « صدقي » قانونا جديدا للانتخاب ملحقا بالدستور ، فاحتوى على اقرب المبادئ .

فأولا — ألغى هذا القانون الجديد مبدأ الانتخاب المباشر ، وجعل الانتخاب على درجتين أو مرحلتين ، فينتخب في المرحلة الأولى مندوبون خمسونيون : أى لينوب مندوب عن خمسين من الناخبين . وهؤلاء المندوبون هم الذين سيقومون في المرحلة الثانية بانتخاب أعضاء مجلس النواب .

(وكان الانتخاب في الدستور السابق مباشرا وعلى درجة واحدة لكل المواطنين ، الذين لا تقل سنهم عن ٢١ سنة) .

فرفع القانون الجديد سن الناخب الى ٢٥ سنة ، واشترط في المندوب شروطا مالية أو تعليمية (حتى يخرج معظم طبقة الفلاحين والعمال) — فاشترط أن يكون المندوب مالكا لأموال ثابتة مربوط عليها ضريبة عقارية ، أو ساكنا في منزل لا يقل ايجاره السنوى عن اثني عشر جنيها (بحسب قيمة النقد في ذلك الوقت) أو مستأجرا لأراض زراعية لا تقل ضريبتها عن جنيهين سنويا ، أو حائزا لشهادة الدراسة الابتدائية .

● وأغرب المبادئ هو أن هذا الدستور « دستور صدقى » حرم على جميع المشتغلين بالمهن الحرة فى جميع أنحاء القطر — عدا القاهرة — حق ترشيح أنفسهم لعضوية البرلمان : أى حرم على الأطباء والمهندسين والمحامين والصحفيين والتجار فى جميع أنحاء القطر عدا القاهرة أن يرشحوا أنفسهم فى الانتخابات لعضوية البرلمان . . ! (ومعنى ذلك أنه منيع مهنتهم المصريين المثقفين ومعظم التجار والمشتغلين بالمهن الحرة من دخول البرلمان) .

ولا ندرى أن كان مثل هذا النص يوجد فى أى دستور فى العالم ، ولا من أى بلد نقل واضعوا الدستور هذا النص !

الدستور الزائف

وأخيرا — هذا هو الدستور العجيب الذى أصدره « صدقى » فى ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٠ ليحل محل الدستور الذى ارتضته الأمة وهو دستور سنة ١٩٢٣ .

ويقول صدقى عن دستوره العجيب هذا أنه « من أرقى دساتير العالم » !

وهذا الدستور — كما رأينا —

- يعطى الملك حق إبطال أى قانون .
- ويجعله يعين أغلبية مجلس الشيوخ .
- ويجعل له حق اقتراح الغوانين المالية .
- ويجعل سلطته معفوفة غير مقيدة بشىء .
- وللحكومة حق التصرف فى الأموال العامة .
- ويجعل المسؤولية الوزارية متعلقة أو ممتنعة .
- والدستور منحة من الملك له الحق أن يلغيه .
- والأمة لا تستطيع تعديله إلا بعد ١٠ سنوات .
- ويحرم معظم المثقفين والتجار من دخول البرلمان .

وهذا هو الدستور الذى يرى صدقى ومن يقف خلفه — وهم الملك والانجليز — أنه يصلح لشعب مصر ، ولا يصلح له غيره ، لأن شعب مصر لا يجدر أن يدير شؤونه بنفسه أو يعطى حريته ، وهذا هو الدستور الذى يحقق « الإصلاح » فى نظره . وبعد أن عرفنا المبادئ التى احتوى عليها هذا

الدستور يصبح واضحا انه فاقد المبادئ الأساسية التي يتكون منها أي دستور يستحق هذا الاسم . فالدساتير انما توضع لتقييد أو تبطل سلطة الملك أو الحاكم ، ولتجعل الحكومة مسئولة دائما أمام الشعب ، أما دستور صدقي فقد أعطى السلطة كلها للملك وللحكومة ، وسلبها من الأمة ولم يجعل لها الا مظهرا شكليا . فهذا اذن نفى للدستور أو شكل دستوري زائف من غير جوهر أو روح ، وما هو الا تقنين للحكم المطلق . لذا لا عجب أن نبذته الأمة ورفضته منذ بداية الأمر . وكان الشعور الأول أن قلبته باستخفاف وازدراء ، اذ اعتقدت أن هذا عبث وأن هذا النظام الذي يراد فرضه بالقوة لا يمكن أن يدوم الا ما بقيت القوة ثم سيزول على مر الزمن ، ثم أعلنت رفضها له بالاجماع وصممت على مقاومته وعدم تنفيذه .

ويقول الدكتور « محمد حسين هيكل » الذي كان زميلا لصدقي باشا في حزب الأحرار الدستوريين : « كنا مقتنعين تمام الاقتناع بأن الدافع الحقيقي لتعديل الدستور لم يكن فكرة اصلاح ، بقدر ما كان فكرة تغليب السلطة التنفيذية على حقوق الشعب وممثليه في البرلمان » .

ويقول الأستاذ « محمد علي علوبه » - وهو من أقطاب هذا الحزب أيضا : - « أن تعديل الدستور له قواعد منصوص عليها فيه . والجراءة على تعديله على النحو الذي حدث يجعله دون القوانين احتراماً ، بل يجعله أقل احتراماً من لائحة الترع والجسور وأمثالها من اللوائح » .

ويقول الأستاذ « محمد شفيق غريال » تعليقا على هذا الدستور الجديد :

« ان ما حاوله صدقي باشا في دستوره الجديد انتقاص من حقوق حصل عليها الشعب . وانه من الطبيعي ومن المشروع أن يدافع الشعب عن تلك الحقوق . وحاول صدقي باشا أن يحمله قهرا على الإذعان . فكانت المعركة الدستورية الكبرى . انتصر الشعب في النهاية ، وعاد له دستوره الأول ، فعدنا الى ما كنا عليه . وذهبت جهود صدقي باشا ومواهبه هباء في هباء » .

وكان أول احتجاج سياسي على إلغاء الدستور هو كتاب الاستقالة الذي بعث به « عدلي باشا » رئيس مجلس الشيوخ ، فقد كان في أوروبا ولما بلغه نبأ عزم الوزارة على إلغاء الدستور وابداله بدستور آخر بعث باستقالته من رئاسة مجلس الشيوخ قبل أن يصدر الأمر الملكي بحل البرلمان . وكان هذا احتجاجا على اعتداء الوزارة المتكرر على الدستور ، وإعلانا عن عدم إقراره

لنظام الحكم القائم وقتئذ في البلاد . وكان هذا عملا محمودا أضافه الى موافقه
الآخيرة التي نالت رضا الراى العام .

وكان من الاصدقاء الاولى في الدوائر السياسية لما اقدم عليه صدقى
من الغاء الدستور هذا الخطاب الذى القاه « مصطفى النحاس » رئيس
الوفد وزعيم الأغلبية في الوفود التي قدمت الى بيت الأمة تعرب عن احتجاجها
على هذا الالفاء . وقد القى هذا الخطاب في يوم ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٣٠ ،
ونقتبس منه ما يلى :

قال النحاس باشا : « في هذه المحنة التي تجتازها البلاد يسرنى
ويشجعنى أن أراكم تحضرون إلينا ، لا لشكروا ، ولكن لتعاهدوا الله على أن
تبدلوا كل شئ للوطن والدستور .

نعم تحضرون إلينا لتعاهدوا هذا العهد العظيم . . تأتون بأنفسكم
لا يسوقكم رجال الإدارة كما يسوقون الوفود لرئيس الوزارة .

(وكان مديرو الأقاليم قد أخذوا يبعثون الوفود الى رئيس الوزارة كأنما
يظهرون أن الشعب مؤيد له ، وأخذ صدقى باشا يخطب فيهم . . وكان
ظاهرا ومعروفا للراى العام أن هذه وفود مصطنعة جمعها رجال الإدارة
بايعاز من صدقى نفسه أو من غيره ، وقد يكونون من الموظفين أو الشركات
الذين لا قيمة لهم) .

ويستمر النحاس باشا : « فرق عظيم بينكم وبينهم : أنكم رجال الفهم
الحرية وعلمكم على صيانتها ، أما هم فعبيد يرضون أن يكونوا آلات لغيرهم
ولا يدركون ما يراد بهم . جئتم إلينا تعاهدون الله أمامنا على أن تصونوا
دستوركم . ودستوركم هو ثمرة جهادكم وغرس دماء شهدائكم ، استشهدت
به الأمة حقها الطبيعي الذى كان محبوبا عنها . فقامت لتسترده
فوصلت إليه .

ثم قال : « نص الدستور على أن الأمة مصدر السلطات . وهذا هو
الأساس ، فليس للسلطات مصدر غير الأمة (هتاف : الأمة فوق الحكومة ،
والحق فوق القوة) .

« نعم جعل الدستور الأمة فوق الحكومة : أى أن الحكومة مسئولة أمام
نواب الأمة . . ولكن ماذا فعل صدقى باشا ومن معه في دستورهم ؟ جعلوا
الأمة مسئولة أمام الحكومة !

« إذن فكل تغيير في الدستور ، من غير اشتراك الأمة بواسطة ممثليها
— هو اعتداء على حق الأمة .

ثم بين بعض عيوب هذا الدستور فقال :

« وقد استصدر الوزراء أمرا ملكيا بإلغاء الدستور ، وجعلوا كل السلطة من الآن في يد الملك أى في يد السلطة التنفيذية تتصرف فيها كما تشاء .. »

« هذا الدستور الجديد يسلب الأمة سلطتها ويجعل النص على أنها مصدر السلطات اسما على غير مسمى ، فهم المشرعون وهم المنفذون ، وأما النواب فمزيفون يأتون بهم تعيينا ، ويعينون ثلاثة أخماس الشيوخ . وليس ضروريا أن يتم النظر في الميزانية . وفي أثناء العطلة البرلمانية ومدتها سبعة أشهر يتصرف الوزراء في الأمور كما يشاءون . والدستور الجديد يحرم النواب حق اقتراح القوانين المالية . »

ثم يرد على ما كان يزعمه « صدقي باشا » من أنه يريد بما عمله أن ينقل البلاد من « دكتاتورية البرلمان » فيقول رئيس الوفد : « يقول صدقي باشا أنه يريد أن ينقل البلاد من دكتاتورية البرلمان .. والبرلمان عنوان ارادة الأمة . فهل يكون تصرفه لامورها طفيانا أم يكون تنفيذا لارادتها ؟ ان الطفيان هو أن يفرض تسعة نفر دستورهم على أربعة عشر مليوناً من الانفس ، وأن يتصرفوا بذلك في اخص حقوق الأمة » .

((ان الأمة متمسكة بدستورها ، وستدافع عنه وعن حريتها .))

((ان رجال الادارة يسوقون الوفود الى صدقي باشا ليخطب فيها . أما المؤتمر الذى دعونا اليه فليقرأنا في الصحف أن الحكومة تمنعه .. فلماذا تخاف الحكومة أن يجتمع ليرى هل الأمة معنا أم ضدنا ؟))

« ان أكبر دليل على ان الأمة ضد صدقي باشا هى تلك الجيوش المسلحة .. ولكن هل تبقى هذه الجيوش الى الأبد ؟! ان كان ذلك فليهنه الحكم على أسنة الحراب دون غيرها . (تصفيق) . »

وختم النحاس باشا خطابه قائلا :

« ان الأمم لا تحكم بالحراب طويلا . وسيرى صدقي باشا قريبا أن حرابه لم تنفعه . (عاصفة من التصفيق) . »

والاشارة هنا الى الجيوش ، لأن صدقي باشا كان قد حشد قوات مسلحة كثيرة من جنود الجيش بالإضافة الى الشرطة في يوم اعلان دستوره ، وكانت هذه القوات تجوب الشوارع وتربط في الميادين . وبقيت هذه القوات بعد ذلك مدة طويلة ليهدد بها الشعب .

هدف هذا العهد

عرفنا مما مضى ان صدقى بانتبا صرح بان افرض من حكمه او انقلابه هو « هدم » الماضى بما له وما عليه ، وان الملك فؤاد كان موافقا على هذه السياسة او هو الذى وضعها . وقد نفذ صدقى فعلا هذا الفرض وهدم النظام الدستورى للبلد ، وأوجد شكلا زائفا لم يرض به أحد . وإذا كان قد هدم النظام فكان باقيا عليه أن يهدم القوة التى كانت مرتبطة بهذا النظام والتى كانت تصل الى الحكم نتيجة هذا النظام ، وهذه القوة هى « الوفد » الذى كانت تنتخبه أغلبية الأمة دائما فى كل انتخاب يجرى تطبيقا لهذا النظام الدستورى ، منذ سنة ١٩٢٣ . فالهدف السياسى أو الهدف الحقيقى وراء إلغاء الدستور هو « هدم » الوفد أيضا . وهذا لم يكن هدف صدقى فقط بل هدف الملك أو الهدف الأكبر للملك . وقد أثبتنا فيما تقدم وصرحت بذلك الصحف الانجليزية أن هذا الدستور الجديد إنما هو دستور السراى وأن الملك هو الحاكم الحقيقى للبلاد .

ذلك لأن الوفد كان هو القوة السياسية الكبيرة التى تقف أمامه ، وتعارضه وتشاركه فى حكمه أو تحد من سلطانه ، وتريد أن يكون السلطان للشعب وللقانون لا للملك أو غيره ، وكان الشعب أو الأغلبية العظمى منه تؤيد الوفد وتعطيه ولاءها ولا تعرف ولاء للملك الا فى حدود الدستور والقانون . وكان الملك فؤاد رجعيا أو تقراطيا ذا عقلية قديمة يريد أن يكون هو مصدر السلطات وأن يملك ويحكم كما يريد ، دون اعتراف بدستور أو بساطة للأمة ، كدكتاتور أو حاكم مستبد مطلق ، ودلت على هذا أعماله وتصرفاته طوال حكمه . لذا كان الوفد هو عدوه الأول ، فكان يريد دائما أن يحطم نفوذه أو يقضى عليه . وكان هذا هو الغرض العملى أو الأساسى من انقلاب صدقى .

تقول السيدة « فاطمة اليوسف » - وهى كانت صحفية ناجحة متصلة بالأوساط السياسية وتعرف كثيرا من الحقائق والأسرار :

« لقد كان صدقى باشا يقول : ان مصر فيها ثلاث قوى : هى الانجليز والملك والوفد . وان ارتباك أحوالها يعود الى تصارع هذه القوى الثلاث ، وان تستقيم الأحوال حتى يتم الخلاص من احدى هذه القوى على الأقل » . ثم تقول : « وكان الملك فؤاد يؤيد هذه السياسة على خط مستقيم » . وطبعاً ما كان صدقى يريد أن يتخلص الا من الوفد . وأكثر منه فى ذلك الملك . وراءهما أيضا الانجليز . وقد ظن صدقى وهؤلاء أنهم بهذا الدستور

الجديد ولهم القوة وراءه سيمنعون الوفد نهائيا من الوصول الى الحكم .
وسيوصلون اضطهاد أعضائه واتباعه ويقمعون أية حركة تصدر منه ، فاذا
طال العهد على ذلك فان الأمة ستنفذ عنه ، وتذهب الى من بيدهم القوة
والمصالح والمنافع .

وكانت المدة المقررة لبقاء عهد صدقي عشر سنوات على الأقل . فتقول
السيدة « فاطمة اليوسف » أيضا : « كان المفروض أن تعيش وزارة صدقي
عشر سنوات على الأقل ، أو هكذا رسم الانجليز والملك قواد خطتهم . وكان
أصدقاء صدقي لا يكفون من ترديد هذا الذي استقر عليه العزم » .

ويدل على هذا انه قد نص في هذا الدستور الجديد - كما عرفنا - على
أنه لا يجوز تعديله الا بعد عشر سنوات ، فكانت المدة التي تقررت لبقاء هذا
النظام اذن عشر سنوات على الأقل تبقى الأمة فيها مكبلة لا ارادة لها يحكمها
الملك كما يريد بواسطة أدواته صدقي ومتحالفا مع الانجليز في ذلك .

لكن هذا كله - كما أثبتت الحوادث - كان أوهاما ، وكان سوء تقدير
لقوة الشعب ، وكان خطأ في التفكير ، يدل على أن هؤلاء الناس كانوا يفكرون
بعقلية غريبة عن الأمة ، منفصلة عن روح الشعب ، متخلفة عن العصر ،
فزين لهم الفرور أن يحاربوا الأمة والزمن ، وقد استمروا مدة في هذه
الحرب ، ولكن في النهاية غلبتهم الأمة والزمن ، وأثبتت الأمة أنها أقوى من
غرورهم وأوهامهم ، وضاعت جهودهم كلها هباء - كما سنرى في الفصول
القادمة .

الفصل السابع



الصراع السياسى

• مصطفى النحاس باشا • محمد محمود باشا •

الاحتجاجات والمقاطعة

لم يقبل الشعب هذا الدستور الجديد وما كان يمكن أن يقبلاه ، بل ما كان يتصور أن الدستور الذى جاهد من أجله نحو ستين عاما ، واعتبر الحصول عليه ظفرا كبيرا ، ووثبة في حياة الأمة ، وبدءا لعهد جديد من الحرية والتقدم - يمكن أن يهدم هكذا بسهولة وفي يوم وليلة . ولما كانت الثورة الشاملة متعذرة أو فات أوانها - وفي الواقع لم تكن هناك ضرورة لها - فان الشعب لجأ الى سلاح آخر له اثره وفعاليتته ، ويمكن أن يعد أيضا ثورة ولكن في مظهر سلبي ، وهو سلاح المقاطعة : المقاطعة للعهد ونظامه واجراءاته ، وذلك مع استمرار النضال السياسى ، واطهار الاحتجاج في صورة عملية أو عنيفة أيضا ، كلما أمكن ذلك أو اقتضت الظروف .

وكانت الحكومة قد استعدت من جانبها لقمع أى حركة تصدر من الشعب ، فكانت قوات الجيش والبوليس ترى دائما في شوارع المدن وعند الأماكن الهامة . وعمدت الحكومة الى مصادرة الاجتماعات العامة ومنعها . فلما دعت « نقابة المحامين » الى عقد جمعيتهم العمومية في دار النقابة - وذلك في يوم ٣١ أكتوبر (أى بعد أسبوع من إلغاء الدستور) اقتحم البوليس دار النقابة ، وأخرج من كان حضر من المحامين ، ونفض الاجتماع بالقوة . وكان هذا اعتداء - كما قالت الصحف - لم ترتكبه وزارة من قبل ، لأن النقابة هيئة قانونية معترف بها ، وهم انما يجتمعون في دار نقابتهم في

صورة سلمية . لكن الحكومة خافت ان يصدر المحامون قراراتهم ضدها معلنين عدم اعترافهم بها وبدستورها ، وكان لابد أن يكون لقراراتهم اثر كبير في صفوف الشعب . ومنعت الحكومة ايضا الاحتفال بعيد الجهاد الوطنى في ذلك العام .

لكن شهور الاحتجاج ظهر عنيفا بين الطلاب ، وحدثت مصادمات بين الطلاب والبوليس في بعض المدارس الثانوية ، فاضرب طلبة مدرسة « الخديوية » والجيزة الثانوية ، وتجهيزية دار العلوم ، والمدرسة الصناعية في بولاق ومدرسة الفنون والصنائع ، وبعض مدارس الأقاليم . وصدرت قرارات بتعطيل الدراسة في بعض هذه المدارس . وكان الجنود يرون دائما مرابطين على أبواب المدارس والمعاهد العلمية وهم مسلحون ، والعربات المحملة بالجنود واقفة على النواصى وفي الميادين . واحتجت الصحف على ما وقع من أحداث ، وكتبت جريدة « السياسة » مقالا بعنوان « حول حوادث الطلبة » في يوم ٣ نوفمبر - وكانت الجريدة وحزبها قد تحولوا الى المعارضة - على ما سندكر ، فوجهت الحكومة انذارها الاول الى جريدة السياسة . وقد عاقت الجريدة على هذا الانذار بمقال شديد اللهجة حملت فيه على الوزارة ورئيسها ورمتهم بالعجز وقصر النظر والاعتداء على الوطن .

واخذ رجال السياسة يخطبون في نواديهم منددين بما اقترفه صدقي ومبنيين العيوب في دستوره الذى انتقص فيه من حقوق الأمة بل اعتدى على سلطتها ، ومعلنين معارضتهم والتمسك بالدستور الشرعى . لكن الشعب ظل ينتظر القرارات الرسمية التى تصدرها الأحزاب ازاء هذه الحكومة وأعمالها ولا سيما قرار « الوفد المصرى » الذى كان يمثل الأغلبية العظمى للشعب .

قرار الوفد المصرى

وفي ٦ نوفمبر ١٩٣٠ أصدر الوفد قراره ، وهو يعلن عدم الاعتراف بالدستور وقانون الانتخاب الجسديين ، ومقاطعة الانتخابات العامة على أساسهما بجميع عملياتها ، وهذا نص القرار :

« أما وقد اعتدت وزارة صدقي باشا على دستور الدولة ، واستبدلت به دستورا باطلا من صنعها رغم ارادة الأمة ، وهى تعمل لأكراه البلاد بالقوة على الاعتراف به والرضوخ له ، واستصدرت مرسوما بقانون انتخاب جديد على خلاف ما يقضى به الدستور . وبما أن دستور الدولة الذى أقسم الكل على احترامه والطاعة له هو حق مقدس للأمة ، لا يمكنها التفريط فيه ولا السكوت على المساس به او مخالفة أحكامه .

— فلهذا ، قرر الوفد عدم الاعتراف بالدستور ولا بقانون الانتخاب
الجديدين ، وعدم الرضوخ لهما ، ومقاطعة الانتخابات العامة بجميع
عملياتها » .

بيت الأمة في يوم الخميس ١٤ جمادى الثانية ١٣٤٩ - ٦ نوفمبر ١٩٣٠
رئيس الوفد المصرى : مصطفى النحاس .

قرار الأحرار الدستوريين

وكان الأحرار الدستوريون قد أعلنوا خروجهم على صدقى باشا أيضا
— صديقهم القديم — عند ما أعلن إلغاء الدستور وأصدر دستوره الجديد ،
بعد ما ظلوا مظهرين التأييد له ولحكمه نحو أربعة أشهر . وسنبط دوافع
هذا التحول بعد قليل . وعلى ذلك ففى اليوم نفسه الذى أصدر فيه
« الوفد » قراره الذى ذكرناه ، أصدروا هم أيضا قرارا مماثلا يعلنون فيه
عدم الاعتراف بالدستور الجديد ويقررون مقاطعة الانتخابات التى ستجرى
على أساسه .

وهذا هو نص القرار :

« لما كان حزب الأحرار الدستوريين دائم الحرص على صيانة أسس
الدستور الذى ارتضته الأمة منذ سنة ١٩٢٣ ، وعلى أن لا يعدل منه شيء
إلا ما يتصل بقانون الانتخاب — وبما أن وزارة صدقى باشا قد ألفت هذا
الدستور كله بجرة قلم ، واستبدلت به دستورها الذى أصدرته ، فأهدرت
به سلطات الأمة . وبما أن هذا العمل من جانبها يخالف كل مبادئ الدستور
والحرية المقررة فى أمم العالم المتمدنين ، ولا يليق بكرامة مصر وماضيها
المجيد .

وبما أن اشتراك الحزب فى أى عمل من أعمال الانتخابات التى يقتضيها
نفاذ هذا الدستور وتشير إليها نصوصه ، يعتبر اشتراكا مع الوزارة فى
الاعتداء على حقوق البلاد ، كما قد يعتبر قبولا ضمنيا لهذا الدستور تستند
إليه الوزارة فى المستقبل .

لذلك ، قرر حزب الأحرار الدستوريين عدم الاشتراك فى الانتخابات التى
تقع تحت نظام دستور الوزارة الحاضرة » .

وكان رئيس الحزب « محمد محمود باشا » — وهو صاحب الانقلاب
السابق الذى تحدثنا عنه فيما مضى — قد أصدر أيضا نداء إلى الأمة . وقعا

عليه باسمه يؤكد قرار الحزب ويندد بما عمله صدقى بأسلوب أكثر عنفياً .
وهنا وقفة مع الأحرار الدستوريين لنعرف السر في هذا التحول ، والتخلي
من زميلهم الذى كان يعد من أقطاب الحزب .

ولكن قبل ذلك نشير الى موقف الحزب الوطنى لتكامل الصورة . وكما
قلنا كان يتكون من عدد قليل من الأفراد ، لكن لهم مكانتهم .

موقف الحزب الوطنى

فعندما أعلن صدقى إلغاء الدستور أصدر هذا الحزب بياناً احتج فيه
على ذلك . وجاء فى هذا البيان الذى صدر يوم ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٣٠ :

« فالحزب الوطنى يحتج شديد الاحتجاج على هذا الاعتداء الصارخ على
الدستور ، ويعلن أن الوزارة ليست السلطة التى تملك تعديله أو تغيير
أحكامه ، ويلقى عليها تبعه أعمالها ، ويكرر ما سبق أن أعلنه مراراً من أن
هذه الفوضى وذلك العبث اللذين يتجددان كل حين مرجعهما صرف جهود
الامة عن الغرض الاسمى وهو محاربة الاحتلال . . الخ » .

فهذا بيان جيد . لكن حين قرر « الوفد المصرى » و « حزب الأحرار
الدستوريين » مقاطعة الانتخابات التى يجرىها صدقى - لم يشترك « الحزب
الوطنى » فى هذه المقاطعة فخالف الامة والرأى العام . وقرر الدخول فى هذه
الانتخابات ، وكان هذا اعترافاً ضعيفاً بالدستور الجديد ، فبدلاً من ذلك ناقض هذا
الحزب نفسه وخرج على قراره الأول الذى أصدره - وان كانت اقلية منه
لم توافق على ذلك . وكان صدقى باشا يزعم بأن الحزب الوطنى مؤيد له . .
وعجيب أن يؤيد هذا الحزب - وهو الذى يغالى فى وطنيته - هذا الاعتداء
« الصارخ » والعبث الذى قال عنه فى بيانه أن القصد منه « صرف جهود
الامة عن محاربة الاحتلال » ! ! فلماذا يشترك اذن فى هذا العبث والاعتداء
الذى بصرف الجهود عن محاربة الاحتلال ؟ !

تحول الأحرار الدستوريين

على اثر إعلان قرار حزب « الأحرار الدستوريين » - الذى ذكرنا نصه
من قبل - نشبت الحرب بينهم وبين صديقهم القديم « صدقى » وانبرت
جريدة « السياسة » تشن حملاتها عليه ويزداد عنفها يوماً بعد يوم ، بل
صارت لهجتها أعنف مما كانت تكتبه الجرائد الأخرى . فأنذر صدقى
« السياسة » مرتين ، ثم أصدر قراراً بتعطيلها . فأصدر الحزب جريدة
أخرى باسم « الفلاح المصرى » فغلقت أيضاً . فأصدروا أخرى باسم
« الأحرار الدستوريون » فاستمرت زمناً ثم لحقها التعطيل كذلك .

فما سبب خروج الأحرار الدستوريين على زميلهم ؟

يتحدث « صدقي باشا » نفسه عن ذلك فيقول انه لما عهد اليه بتأليف الوزارة كان ينتظر أن يشترك الأحرار الدستوريون معه . ولكن رئيسهم « محمد محمود باشا » رفض . فذهب اليه صدقي ومعه على ماهر باشا وقال له : « اننى جئت لنفس الفرض الذى ألفت وزارتك من أجله سنة ١٩٢٨ » . وقد عرفنا ما فعله « محمد محمود » في وزارته تلك من تعطيل الدستور وتأجيل البرلمان ثلاث سنوات قابلة للتجديد . فلم يقبل محمد محمود الاشتراك في الوزارة ، ولكن ظل الحزب يؤيد صدقي وتهاجم جريدته « السياسة » الوفد هجوما عنيفا ، وتدافع بقوة عن صدقي وأعماله ، بالرغم من مخالفاته للدستور ومصادرته للصحف والحريات ، واعتداء قواته المسلحة على الشعب . واستمر هذا التأييد أربعة أشهر . لكنهم — كما اعترف الدكتور هيكل — كانوا يضمرون له الخصومة ومعتزمين الخروج عليه حينما يجيء الوقت المناسب ، وجاء الوقت المناسب وهو حينما أعلن صدقي إلغاء الدستور ، فأعلنوا حينئذ خصومتهم له وجأهروه بالعداء ، وأصدروا بيانات قالوا فيها انهم كانوا يرون أن يقتصر التعديل على قانون الانتخاب ، وبقي الدستور سليمة .

ويقول صدقي باشا عن موقفهم هذا : « وقد كنت أؤمل أن يؤيدنى حزب الأحرار الدستوريين . . نظرا ل صداقتى لأعضائه ، الذين شعروا بانى سلكت الطريق القويم . ومما يؤسف له ان المسائل الشخصية لعبت فى ذلك دورها الممقوت » . . !

فهو يتهمهم بأن « المسائل الشخصية لعبت دورها » . ونحن على كل حال نعرف جانبا من هذه المسائل الشخصية . فقد عرفنا من قبل أن صدقي كان هو المرشح لرئاسة الوزارة فى سنة ١٩٢٨ ، ولكن « اللورد لويد » تدخل واختار « محمد محمود » . . ثم بعد اقالة « اللورد » على يد حزب العمال نجى محمد محمود عن الحكم من أجل عرض المعاهدة على البرلمان . فلما انتهت المفاوضات بالفشل كان « محمد محمود » يتوقع أنه هو الذى سيرأس الوزارة الجديدة ليستأنف ما انقطع ، والمعروف من سيرته والدلائل أيضا تدل على أنه كان سيقوم بانقلاب مثل انقلابه الأول أو أشد بطشا ، وكان سيعمل ما أريد من صدقي أن يعمل . لكن الملك فؤاد كان لا يميل الى « محمد محمود » لأن له شخصيته ويحتفظ لنفسه ببعض استقلال ، ثم انه رئيس لحزب لا يوافق على اعطاء الملك سلطات مطلقة ، ففضل الملك عليه

حينئذ « اسماعيل صدقى » لأنه ليس له مبادئ يتمسك بها ، وليس رئيسا لحزب ، وسيكون أداة طيعة في يده ، أو كما عبرت الصحف الانجليزية سيكون « قفازا لنا في يد الملك قواد الحديدية » . ولم يعترض المندوب البريطاني الجديد ، فصدر المرسوم بتعيين صدقى رئيسا للوزارة في يونيه سنة ١٩٣٠ ، ومحمد محمود مريض في المستشفى وقتذاك . فحنق محمد محمود على ذلك ، وقرر عدم اشتراك حزبه في الوزارة . وطبيعى أن يوجد هذا نفورا بين الرجلين ، وأن يعمل محمد محمود لمناوئة خصمه ومنافسه . فهذه هى العوامل الشخصية أو بعضها التى يشير اليها صدقى . لكن محمد محمود ومن يدافع عن الحزب يقولون ان الخلاف كان على مبدأ ، وهو تحديد المدى الذى يذهب اليه فى تعديل الدستور — كما بيناه من قبل .

ويعلق الأستاذ « محمد زكى عبد القادر » على موقف « الأحرار الدستوريين هذا فيقول : « واعتمد اسماعيل صدقى أولا على الأحرار الدستوريين . . ولكنهم سرعان ما تخالوا عنه حينما أعلن إلغاء دستور سنة ١٩٢٣ . . وهنا يقع الأحرار الدستوريون فى تناقض جديد . فهم أنفسهم قد علقوا الدستور تعليقا ورواوا أن هذا التصرف لا يعاب ، بل عدوه اصلاحا وعملا وطنيا . وها هم أولاء الآن يتخلون عن صديقهم حينما يقول انه سيضع دستورا جديدا ، وإيهما أخف : أن لا يكون هناك دستور على الإطلاق أو يكون هناك ؟! ثم يقول :

« ويظهر أن الأحرار الدستوريين ظنوا بادئ ذى بدء أن اسماعيل صدقى يعمل لحسابهم ، ولعله أوههم بذلك . . ولكن مجرى الحوادث أثبت لهم العكس تماما ، وإثبت أنهم كأنهم يعومون على موج أحلام لا حقيقة لها . فلم تنقضى على قيام وزارة اسماعيل صدقى بضعة أسابيع حتى وضع الاتجاه الذى تسير فيه الأمور . وأغلب الظن أن اسماعيل صدقى كان يعرف جيدا حقيقة مهمته ، وأنه جاء ليحكم باسم السراى ، وليس باسم الأحرار الدستوريين ، وربما كان الانجليز يريدون شيئا آخر » .

ومهما يكن — أى سواء أكان الدافع شخصيا ، أم للمبدأ ، أم هما معا — فإن حزب الأحرار الدستوريين تحول فجأة الى المعارضة ، وأصبح يقف مع الوفد فى صف واحد . بل إن معارضته وهجومه على صدقى صارت تبدو كأنها أشبهت من معارضة الوفد ، إذ كان يحس فيها بحرارة الغضب وعمق النفيظ ! ولذا فإن صدقى أخذ أيضا يهاجمهم مع الوفد . ومما قال فى ذلك فى بعض خطبه : « وأما الأحرار الدستوريون فقد كنت أحسن الظن بهم حقا ، لأنهم عرفوا حقائق الوفد فقاوموه . . ولكنهم للأسف قوم أقل ما يقال فيهم أنهم قصار النظر مترددون ، يعملون أحيانا من غير تقدير للعواقب . .

« ثم انظروا الى تخطيطهم وترددهم .. يعتدون على الدستور ونظام البلاد مرة ، ثم يتحمسون دفاعا عنهما مرة أخرى ، يحلونه عاما ويحرمونه عاما ، ياتلفون ثم يختلفون ، ويرضون حينئذ يسخطون . ليس لهؤلاء الدستوريين في الواقع رأى مستقر .. ولا خطة ثابتة .. فلا ضابط لاهوائهم ، ولا حد لاحقادهم فهم مسرفون » .

فهذا هو رأى صدقي في حربه واصدقائه الذين عمل معهم طول حياته — هكذا يتكلم عنهم بعد ما دب بينهم الخلاف . ويقول عنه الأحرار الدستوريون أيضا ما هو اشد واكثر ابلاما .

ثم رأى الأحرار الدستوريون أن يقولوا أنفسهم ، ويصعدوا درجة المقاومة لصدقي وحكمه ، ففكروا أن يتصلوا بالوفد ويؤلفوا معه جبهة تقف ضد الخصم المشترك . ويوضح ذلك الدكتور هيكال في مذكراته ، فيقول :

« بنا بعض اخواننا يفكرون في أن من الخير أن نتفق مع الوفد في معارضة صدقي باشا وفي محاربة بطشه . وذلك على الرغم مما كنا نعرفه من أن عددا غير قليل من الأحرار الدستوريين الصميمين لا يطبقون مثل هذا الاتجاه ، وأنهم قد يندفعون بسببه الى ترك الحزب والانضمام الى معسكر الحكومة . لكن محمد محمود باشا رأى أن الاتفاق مع الوفد أدنى الى تحقيق ما نقصد اليه ، وأن الاتفاق مع الوفد لن يطول أجله الى ما بعد ذلك » .

ثم يقول : « ولتنظيم هذه المقاومة ألف الحزبان لجنة اتصال ، كان يمثل الوفد فيها فتح الله بركات باشا ومكرم عبيد (باشا) وكان يمثل الأحرار الدستوريين فيها محمد علي علوبه باشا وأنا (الدكتور هيكال) . وكانت هذه اللجنة تجتمع بمنزل فتح الله بركات باشا بالزمالك » . وقد عقدت هذه اللجنة أول اجتماع لها في يوم ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٣٠ . ثم أخذت تواصل اجتماعاتها .

حزب الشعب

لكن صدقي — وقد وجد نفسه وحيدا — ألف حزبا اسماه : « حزب الشعب » — ولا ندري ولا يدري أحد أي شعب كان مقصده !! . فاجتمعت الجمعية التأسيسية لهذا الحزب يوم ١٧ نوفمبر ، ثم اجتمع الأعضاء في يوم ٨ ديسمبر وعرض عليهم اسم « اسماعيل صدقي » لرئاسة الحزب فوافق الحاضرون على ذلك . وقد تالف هذا الحزب من بعض قلوز الأحزاب ومن الذين اطعمهم صدقي باشا في تعيينهم في مقاعد مجلس الشيوخ أو في الوظائف .. واستخدم رجال الادارة لجمع أعضاء الحزب بطريق الأغراء أو

التهديد ، واصدر الحزب جريدة له باسم « الشعب » . ومن الغريب ان صدقى باشا كان يريد ان يسمى هذا الحزب « حزب الاصلاح » !!
وقد علقت جريدة « السياسة » على تأليف هذا الحزب الذى أسمته : حزب الياس والمصالح الشخصية ، فكان مما قالت عن اعضائه : « وسيراهم الناس غدا متى لسسوا تزعزع الوزارة ، وتزلزل الارض تحت اقدامها - ينفضون عنها وعن حزبها ، وينجون بانفسهم لاية وزارة تالية تملك كما تملك هذه الوزارة الوعود بالتعيين فى الشيوخ وتستطيع التعيين فى الوظائف والترقية فى درجاتها المنشودة » !

فهؤلاء الذين اشارت اليهم الجريدة هم الامعات والمنافقون الذين يلوذون بالسلطة ولا مبادئ لهم غير السعى الى منافعهم الشخصية ، وهم يوجدون فى كل زمن ، لكنهم سرعان ما ينفضون عن ايدهم متى دالت دولتهم . وهذا الذى قالته منهم الجريدة وتنبأت به قد وقع فعلا بعد ، اذ انفضوا عن « صدقى باشا » يوم سقطت دولته ، واهانوه فالتفوا حول من جاء بعده واعانوه رئيسا على حزبهم - كما سنرى فيما بعد - وبقوا كذلك زمنا ، ثم ذهب العهد كله ، فتبددوا ايضا وبعد قليل لم يعد لهذا الحزب وجود . فهو حزب مصطنع ، خلقته السلطة ودفعت اليه المنافع الداتية ، فلا يبقى الا ما بقيت السلطة ، ثم يتبدد كالسراب كان لم يكن ولا يترك اى اثر .

ميثاق قومى

اسفرت الاجتماعات فى « لجنة الاتصال » الى الاتفاق بين الوفد والاحرار الدستوريين على تكوين جبهة واحدة ضد العهد القائم . ولما كان الحزبان قد اصعدا قرارات متشابهة ، واعلنا عزهما على مقاطعة الانتخابات التى سيجريها صدقى على اساس دستوره غير المعترف به ، فقد رأى الحزبان ضرورة توحيد جهودهما لتنفيذ هذه المقاطعة ودعوة الأمة الى ذلك . فتم الائتلاف بين الحزبين وعقد بينهما « ميثاق قومى » سعى : « عهد الله والوطن » - وذلك فى ٢١ مارس سنة ١٩٣١ .

وقد رحبت الأمة بهذا الائتلاف لانه يزيد من قوة مقاومة هذا الحكم المفروض عليها ، ويقتصر مدة بقائه . ويعتبر « الميثاق القومى » الذى عقد بين الهيئتين وثيقة تاريخية هامة لانه يبين رأى الشعب كله تقريبا ازاء هذا العهد .

وبلاحظ أن « الميثاق » اشار اولا الى قضية البلاد ، اذ كان المعروف أن « اسماعيل صدقى » يريد بعد أن يتم اقامة شكل حكومته وبرلمائه ، أن

يتقدم الى الحكومة البريطانية ليعقد معها اتفاقا أو معاهدة لتسوية القضية المصرية ، فأعلن الميثاق بعد ذلك « أن الحكومة الدستورية مستندة الى برلمان الأمة هي وحدها التي تستطيع أن تعقد مع إنجلترا اتفاقا شرعيا ثابتا يرضاه الشعب المصرى » فبذلك وجه الضربة الى الهدف البعيد الذي كان يهدف اليه صدقى - أو ربما كان هو الهدف من مؤامرة الانقلاب فى المدى البعيد ، لو نجح صدقى فى هدم قوة ألوفد . والنقطة الثانية الهامة فى الميثاق - وهى العاجلة - قرار الحزبين الكبيرين مقاطعة الانتخابات ودعوة الأمة الى هذه المقاطعة ، والعمل على إعادة النظام الدستورى الذى ارتضته الأمة بكل تقاليده الصحيحة . ومن أجل هذا قرر المؤتلفون القيام بزيارات للأقاليم للاتصال بالشعب ، كما قرروا عقد « مؤتمر وطنى » عام لتأييد هذه السياسة القومية .

ولا بأس أن نورد بعد نص هذا « الميثاق » أو « عهد الله والوطن » بنفس صيغته ، ليعطى صورة حية عن الموقف فى ذلك الوقت :

فهذا هو الميثاق :

« بما أن وزارة « اسماعيل صدقى » باشا تتخذ العدة لاجراء انتخاب البرلمان وأعضاء مجالس المديرىات ، وتنوى بعد ذلك أن تتصدى لقضية البلاد فتعقد الاتفاق الذى سمعت الحكومتان المصرية والانكليزية طوال هذه السنين المتوالية لعقده بينهما - وبما أنها ، رغم ما تلجأ اليه من وسائل الحجر على الأمة والقضاء على حرياتهما ، تزعم فى الوقت نفسه أن الأمة ستشارك فى الانتخابات ، وأن الهيئتين اللتين أعلننا مقاطعتها - أى الوفد والأحرار الدستوريين - قد تخوضان معركتها فى اللحظة الأخيرة .

« فالوفد المصرى والأحرار الدستوريون يعلنون أنهم لا يحفلون بكل ما تزعم الحكومة فى هذا الصدد ، وأنهم يقفون متفاهمين بكل قوة وإخلاص جبهة واحدة ، فى وجه الدستور الذى تحاول وزارة صدقى بكل وسائل البطش والارهاب أن تفرضه على البلاد فرضا - مزدريا فى ذلك كل عدل وقانون .

« ويكررون أنهم متفقون على مقاطعة الانتخابات التى تجرى فى ظل هذا الدستور مقاطعة لا رجوع فيها ، سواء أكانت هذه الانتخابات للبرلمان أو لمجالس المديرىات ، وأنهم يرون مقاطعتها فرضا على كل مصرى مخلص لبلاده . ولا يرضون أن يكون لمصر نظام للحكم غير ما ارتضت بدستور سنة ١٩٢٣ .

« وهم في موقفهم هذا صادرون عن رأى الأمة ، واقنون من بأيدها لهم وقيامها الى جانبهم في مسعاهم ، ليعود هذا النظام كاملا غير منقوص وليعود الحكم النيابى بكل تقاليدہ الصحيحة ، فتتولى الأغلبية النيابية شئون الحكم في حدود تلك التقاليد النيابية ، حتى يتمنع المصريون جميعا على اختلاف آرائهم وطبقاتهم بنعمة الدسبور وما يكفله للجميع من حرية وعدالة ومساواة، وحتى يستقر بذلك نظام الحكم في البلاد ، فتطمئن النفوس وتعود الثقة المالية ، وتتوافر المصلحة لجميع القاطنين في مصر - أجانب ووطنين على السواء .

« وفوق ما تقدم فان هذه الحكومة الدستورية مستندة الى برلمان الأمة - هى وحدها التى تستطيع ان تعقد مع انجلترا اتفاقا شرعيا ثابتا يرضاه الشعب المصرى ويطمئن الى نصه وتنفيذه . ولن تقر الأمة أى اتفاق يعقد في ظل دستور الحكومة الحاضرة ، اذ يكون الغرض من عقده تنفيذه بطريقة لا تتفق مع مصلحة مصر ولا مع استقلالها . وقد اتفقت الهيئتان على حل المسألة المصرية حلا شريفا عادلا ، ولا يدخران وسعا أو جهدا في سبيل تحقيقه .

« وكذلك فالهيئتان متفقتان على ان ينظر البرلمان في تعديل قانون الانتخاب الذى صدر في سنة ١٩٢٤ بعد ان تعود الحياة النيابية على مقتضاه ، وعلى ان يكون كل تعديل في هذا القانون متفقا مع المصلحة القومية دون التقيد بأى اعتبار حزبى .

« ولقد اعترفت الهيئتان متضامنتين ان عملا على تنفيذ هذا الميثاق الوطنى بكل ما أوتيتا من قوة . ولذلك عزمتا على عقد « مؤتمر وطنى » ممثل للأمة على اختلاف طبقاتها وهيئاتها لتأييد هذه السياسة القومية ، كما اعترفتا الدعوة إليها بزيارة الأقاليم للمزيد من ايمان الناس بها . ولن يدخرا في سبيل هذه الغاية السامية أى جهد ولن يضنا عليها بأية تضحية .

ذلك عهد الله والوطن ، والله عاى ما نقول شهيد .

وقد وقع على هذا الميثاق « رئيس الوفد المصرى : مصطفى النحاس »
ومعه أعضاء هيئة الوفد . « ورئيس حزب الأحرار الدستوريين : محمد محمود »
ومعه أعضاء هيئة حزبه .

زيارات الأقاليم

وبدأت الهيئتان على الفور بتنفيذ ما جاء في الميثاق . ولما كانت الوزارة قد قررت أن تجرى الانتخابات في شهرى مايو ونونيه سنة ١٩٣١ وستجرى على درجتين أى مرحلتين تأخذان هذا الوقت - لذلك قررت الجبهة المتحدة أن يقوم بعض الأعضاء بزيارات للأقاليم قبل ذلك أى في شهر ابريل ، وتستمر الى قرب موعد الانتخابات .

ولكى ياخذ الفارئ صورة واقعية واضحة عما حدث في تلك الزيارات والصراع الذى ظهر بين الحكومة والشعب وقادته ، الأولى أن نترك أحد الذين اشتركوا فيها أن يقص ذلك علينا - وهو « الدكتور محمد حسين هيكل » الصحفي الأديب رئيس تحرير جريدة « السياسة » وعضو حزب الأحرار الدستوريين - فقد وصفها في مذكراته وصفا ممتعا . وهذا هو ما قال :

قال : « وأقرت هذه اللجنة - لجنة الاتصال - رأيا رآه الأحرار الدستوريون . ذلك أن دعوة الشعب للمقاومة والتضحية لا يمكن أن تثمر ثمرة ما اذا لم يتقدم الزعماء صفوف الشعب في هذه المقاومة ولم يتعرضوا تعرض الشعب للتضحية . أما ان اقتصرَت الدعوة على عبارات تنشر في الصحف . . فلن يكون لها من أثر الا أن تثير إعجاب المثقفين ببلاغة أسلوها ، لكنها لن تحرك الشعب الى عمل إيجابى عنيف منتج » .

الى طنطا

« كيف ننفذ هذا الراى ؟ قررت لجنة الاتصال أن يسافر زعماء الحزبين الى طنطا بالقطار الذى يبرح محطة القاهرة في الساعة السابعة والنصف من صباح يوم من شهر ابريل سنة ١٩٣١ .

« وقبيل الموعد ذهبنا جميعا الى محطة العاصمة ، فاذا ابوابها موصدة وإذا البوليس يمنعنا بالقوة من دخولها . اشار بعضهم بالعودة ، فليس في مقدورنا أن نقاوم القوة بالقوة . لكن محمد باشا محمود رئيس الأحرار الدستوريين والمتحمس لفكرة تقدم الزعماء حركة المقاومة ، أبى الاستماع الى هذا الراى ، وتقدم الى الباب ودعا من معه لفتحه عنوة . واندفع الذين من حوله من الأحرار الدستوريين ومن الوفديين فنقلوا أمره فانفتح الباب ، فاذا من خلفه قوة من البوليس تريد منع الداخلين . لكن محمد محمود لم يعبأ بهذه القوة من البوليس بل اقتحمها ، فسقط طربوشه في الأرض فالتقطه رجل ممن معه ورده اليه . واندفع الكل خلف الرجل ووصلنا عربات القطار المسافر الى طنطا وأخذنا أماكننا فيها .

« وحان الموعد الذى يتحرك فيه القطار فلم يتحرك . وانتضى ربع ساعة ثم نصف ساعة ولم يتحرك القطار . لكن حركة مناورة كانت تجرى ولا علم لنا بها . فقد جرت القاطرة العربات المتصلة بها قبل عربتنا ، ثم جاءت قاطرة أخرى جرت عربتنا وحدها وانطلقت بنا الى طريق غير طريق طنطا . ثم ألحقت قاطرة ثالثة العربات التى بعدنا بسائر العربات فى شبرا أو قلوب . واتجه القطار الذى جر عربتنا الى صحراء العباسية . ثم يعم ناحية الصف بمركز الجيزة . فلما كنا خارج القاهرة وكنا مع ذلك قريبين منها

وقف القطار لعلنا نشعر بأن عملنا غير مؤد إلى نتيجة فنعود أدراجنا . لكن محمد محمود باشا ومصطفى النحاس باشا أصرا على أن نبقى بالقطار لا نبرحه ، حتى نرى ماذا تستطيع الحكومة أن تصنعه .

وفي هذه الأثناء وفيما نحن في القطار تجاوبت انباء ما حدث في أرجاء القاهرة وصارت حديث أهلها جميعا . فجاء إلينا كثيرون في سياراتهم سيدات ورجالا يحملون معهم الطعام والماء ويسألوننا ان كنا نريد العودة إلى القاهرة في سياراتهم . فلما عرفوا تصميمنا جميعا على البقاء حيث نحن لنرى ما سيصنع صدقي باشا وزملاؤه ، عادوا هم إلى القاهرة يحملون إلى أهلنا والناس جميعا انباءنا ويدكرون تصميمنا وعزمنا . وبقينا نحن بالقطار حتى ولى النهار وأقبل الليل ، فتحرك بنا على مهل وجعل يسير حينما يقف حينما ، حتى اذا كنا نحو الساعة التاسعة عاد بنا عن طريق حلوان إلى محطة العسكرية بين المعادى وطره . وهناك أمرنا بالنزول طوعا أو كرها . فتركنا القطار وركبنا السيارات التي أقلتنا إلى دورنا ، مطمئنين إلى أننا قمنا بعمل شغل بال الحكومة وبال الشعب ، ونبه الجماهير التي عرفت تفاصيله من صحف المساء وصحف الصباح إلى أن الأمر جد خطير ، وإلى أن الشعب المصرى معرض لأحداث لولا جسامتها لما عرض الزعماء أنفسهم لهذا التعريض ولما وقفت الحكومة منهم هذا الموقف العنيف .

أوردنا هذا الوصف لنعرف صورة من الصراع الذى كان قائما ، وكيف أن صدقي كان يخشى اتصال الزعماء بالشعب وأنه كان أحيانا يلجأ إلى الحيلة ليتخلص من حالة حرجة يواجهها . وكانت هذه المحاولة من الزعماء — على كل حال — اعلانا منهم عن سخطهم على الحكم القائم وسعيهم لمقاومته . وكان لهذا اثره عند الجمهور الذى استنكر ما صنعه الحكومة .

إلى بنى سويف

وفكر المعارضون فى القيام بمحاولة أخرى للاتصال بالجماهير . فاتفقوا هذه المرة على الذهاب إلى مدينة « بنى سويف » — وكان ذلك فى يوم ٦ إبريل سنة ١٩٣١ . لكن الوزارة قررت منع الزيارة وأرسلت إلى المدينة عدة آلاف من جنود الجيش لتنفيذ قرار المنع . فترك القطار يسير فى موعده ، ولكن لما وصل الزائرون إلى محطة بنى سويف حجزوا بها ، ومنعوا عنه من دخول المدينة . وكانت المحطة محاصرة بالقوات . وتقدم قائد القوات للرئيسين : مصطفى النحاس ومحمد محمود يرجوهما أن لا يبرح أحد المحطة ، فالأوامر لديه صريحة فى منع الزائرين بالقوة ولو أدى الأمر إلى إطلاق الرصاص وقتل من يقتل . . !

(هكذا كان صدقي ومن وراءه مستعبدون للوصول الى هذا الحد : الى حد قتل الزعماء وممثلي الشعب) .

وكانت المدينة خارج المحطة في هياج . ولكنها ازاء القوة المسلحة لا تستطيع ان تصنع شيئا . فبقى القادمون في المحطة اثنى عشرة ساعة محاصرين ، الى ان احضرت الحكومة قطارا خاصا اركبوا فيه بالقوة وعاد بهم الى القاهرة . فكان لهذه المعاملة التعسفية استياء كبير في البلاد .

الى بنى سويف مرة أخرى

ولم تثن هذه المعاملة المعارضين عن القيام بمحاولات أخرى ، لكن الحكومة كانت تمنعها ، ومنعت عقد الاجتماعات العامة التي يدعون اليها .

لكنهم أخيرا تغلبوا على الحكومة اذ فكروا في التوجه الى « بنى سويف » بالسيارات . فوصلوا اليها ، وذلك في يوم ٣ مايو . وتوجهوا الى دار رئيس لجنة الوفد المركزية . فلما انتشر الخبر في المدينة قامت المظاهرات . فاتصل المدير بصدقي باشا فأمره بنشبت المتظاهرين ولو احتاج الأمر الى اطلاق الرصاص . وانقلب المكان الذي يوجد فيه الزائرون - ومن بينهم رئيسا الحزبين المعارضين - حصنا تحاصره قوات الحكومة المسلحة ، وبينما هم في الدار كانت تسمع طلقات البنادق تدوى بين فترة وأخرى في الخارج ، فأصيب عدد من الجمهور . واستمرت هذه الحالة زمنا طويلا اضطربت فيه المدينة وباتت على أبواب الثورة . وأخيرا حين جن الليل اجبر الزائرون على العودة ، فاستقلوا سياراتهم مخفوفين ووصلوا الى القاهرة . فذهب بهم الى دار النيابة للتحقيق معهم ، ثم اخلى سبيلهم بعد قليل .

هذه المحاولات كانت أشبه بالمظاهرات أو الجولات الانتخابية - وان كانت لا تدعو الى الانتخابات ولكن الى مقاطعتها - وقد كان لها اثرها على كل حال في استثارة الشعور العام وبقائه حيا ، شعور السخط على الحكومة، وتذكير الناس بعسفها ومصادرتها للحريات ، ولجئها الى القوة في مواجهة الشعب ، وقوت هذه المحاولات العزم على مقاطعة الانتخابات .

ولذا شجع رئيس الوزارة انه يجب عليه ان يقوم هو الآخر بزيارات للأقاليم كحركات مضادة للمحاولات التي قام بها زعماء الشعب . لكن زيارات رئيس الوزراء كان يعدّها ويشرف عليها رجال الادارة ، فكانوا يسوقون اليه الناس ، وأحيانا - كما نشرت ذلك الصحف - كانوا يلبسون الخفراء والعساكر ثيابا مدنية ويحضرونهم الى السراقات التي يخطب فيها « صدقي باشا » . . . ولسنا ندرى هل كان يصدق ذلك ؟ أم كان يعرف الحقيقة ولا يمانع في اجراء التمثيلية ، ليظهر لمن خلفه على الأقل ، الذين يسندون

حكمه : الملك والانجليز . ان الشعب او جانباً كبيراً منه يريد . وربما كانوا - وهم بعيدون عن الشعب - يصدقون . . على انه في بعض تلك الاجتماعات حدثت مصادمات بين الجمهور والبوليس اطلقت فيها النار .

قرارات المؤتمر القومي

٧ مايو - ١٩٢١

ولاً قريرت الانتخابات . قرر الوفد والاحرار الدستوريون عقد مؤتمر وطنى عام وذلك في يوم ٨ مايو سنة ١٩٢١ - تنفيذاً لما اعلنوه في الميثاق القومى ، فقررت الحكومة منع عقد هذا المؤتمر بالقوة . فاتفقوا على وضع القرارات التى تعبر عن آرائهم ومطالبهم لتنتشر في الصحف موقعا عليها منهم ومن كبار رجالات البلد . وقد نشرت الصحف هذه القرارات ، وتعتبر في الواقع قرارات الشعب لان الحزبين كانا يمثلان الاغلبية العظمى للشعب . وهذا نص القرارات :

أولاً - التمسك بالدستور الذى صدر في ١٩ ابريل سنة ١٩٢٣ ، واعتبار النظام المقرر به النظام الوحيد الذى ترضاه الأمة لحكمها .

ثانياً - بما ان الوفد المصرى والاحرار الدستوريين قرروا مقاطعة الانتخابات التى تجريها الوزارة الحالية في ظل النظام الذى استصدره صدقى باشا في ٢٢ اكتوبر سنة ١٩٣٠ - فالانتخابات التى تجريها وزارة صدقى باشا في ظل هذا النظام - مع ما يحوطها من أعمال الضغط على حرية الاهالى جميعاً بما لا يتفق وقوانين البلاد المتمدنة - لا تعبر عن راي الأمة ، ولا تعتبر استفتاء لها بحال .

والمؤتمر يعلن ان البرلمان الذى قد يعقد على اثر هذه الانتخابات لا يمثل الأمة . ولذلك فكل معاهدة او اتفاق يعقد مع حكومة تستند الى هذا البرلمان لا تنقيد الأمة بنصه او تنفيذه .

ثالثاً - الاحتجاج على ما قامت وتقوم به وزارة صدقى باشا من مصادرة حرية الراى بتعطيل الصحف ومراقبتها ادارياً ، والعبث بحرية القول والاجتماع والانتقال من مكان الى آخر ، مما أدى الى سفك الدماء واتارة الخواطر ، وتسخير الموظفين لأعمال غير متصلة بشئون وظيفتهم او واجباتهم ، الى غير ذلك من الأعمال الخائفة لحرية الفرد والمجموع ، مما كان له اسوأ الاثر في حياة البلاد من جميع نواحيها : اقتصادية كانت او سياسية او اجتماعية .

رابعاً - رفع هذه القرارات الى حضرة صاحب الجلالة الملك ، وابلاغها لممثلى الدول الأجنبية في مصر .

القاهرة (في يوم الخميس ١٦ ذى الحجة ١٢٤٦ - ٧ مايو ١٩٢٦)

الموقعون على هذه القرارات : مصطفى النحاس رئيس الوفد المصري ،
ورئيس الوزراء سابقا . محمد مختار رئيس حزب الأحرار الدستوريين
ورئيس الوزراء سابقا . علي يكن رئيس الوزراء سابقا ورئيس مجلس
الشيوخ . محمد مصطفى المراغي شيخ الجامع الأزهر سابقا . ويصا واصف
رئيس مجلس النواب سابقا .

**ووقع عليها عدد من الوزراء السابقين وأعضاء هيئة الوفد وأعضاء حزب
الأحرار الدستوريين وبعض كبار الضباط المتقاعدين .**

وهذه القرارات في الواقع كانت حكما دائما . أو بمثابة حكم اعدام على
عهد صدقي ودستوره وانتخاباته وبرلمانه ومحاولته لعقد اتفاق حول قضية
البلاد . وتبين أهمية هذه القرارات أو هذا الحكم من سمو مقام الشخصيات
الكبيرة الموقعة عليها . وهم من كبار رجالات مصر الذين تولوا أعلى المناصب
الرسمية في الدولة من قبل . وأزواجهم من عائلات عريقة على عريضة كهذه في بلاد
أخرى لكان أقراراتهم أعظم الحذر . ولا غنى عن الملك أو رئيس الدولة إلى أن
يستجيب لهذه القرارات الصادرة من كبار ذوي الشأن في الأمة ، ويعمل في
اتجاهها فيشرع في تعيين الوزراء والتعيينات التي تمتلئ . لكن الأمة المصرية
ما كان هناك احترام لرايها في عهد هذه الملكية . وما كان يعاب بها الملك ذو
الطبيعة الاستبدادية والعقلية الرجعية . ونفسا كان الانحياز لا يزالون
موافقين على استمرار هذا النظام حتى نسمر حالة الفوضى والاضطراب
والصراع . فبتشغل الشعب والزعماء عن مطالبهم بالاستقلال وحقوق
البلاد ، فلم يكن لهذه القرارات من أثر في ذلك الوقت لتغيير الوضع القائم .
لكن كان لها أثرها الكبير في الرأي العام . ولابد أن كان لها أثر يظهر فيما بعد
عند المسؤولين البريطانيين . إذ يرون هذا النظام معزولا منبوذا من الشعب
والهيئات السياسية ، وأن صدقي لم ينجح في عدم الوفد ولا غيره ، فعنده
محكوم عليه بالفشل : ولا تستطيع بريطانيا أن تؤيده إلى ما لا نهاية .

استقلالات الدولة والبرلمان

**وهي مظاهر المقاومة التي واجهها هذا العهد وسببت ازعاجا كبيرا لصدقي
وحكومته استقلالات عدد كبير من عمد ومشايخ البلاد . وكان هؤلاء من مؤيدي
الوفد والأحرار الدستوريين ، وبدفعهم الشعور الوطني لمقاومة عهد يعرّفون
عدم شرعيته وأضراره بالبلاد ، ولم يقبلوا أن يشتركوا في تمثيلية أو مهزلة
الانتخابات التي ستجريها الحكومة بالقوة أو الزور ، وتستخدم فيها
وسائل الرشوة أو الإكراه .**

وقد توالى الاستقالات بالرغم مما اخذته الحكومة من اجراءات تعسف وتنكيل ضد المستقلين . فبلغ عدد الاستقالات اربعمائة استقالة من العمدة والمشايع في انحاء القطر . ومن الاجراءات التى اتخذتها الحكومة ضدهم أنها كانت تحيلهم الى « لجان الشياخات » وهى الهيئة التأديبية للعمدة والمشايع ، فتصدر ضدهم الأحكام القاسية بالغرامات الفادحة ، وكانت تتفنن في توجيه تهم متعددة اليهم . فحكم في يوم واحد على ١٤ عمدة وشيخا من الدقهلية بمبلغ يزيد على الفين ومائتين من الجنيهات ، وبلغت قيمة الغرامات التى حكم بها على المستقلين ثمانية عشر ألف جنيه ونيفا ، وكان رجال الادارة يستعملون العنف لتحصيل الغرامات . ولولا هذه الاجراءات لاستقال معظم عمدة ومشايع البلاد . وكان هذا موقفا وطنيا لهؤلاء الرجال يدل على تمسكهم بالمبادئ والاستعداد للتضحية من أجلها .

هذا ، وقد قرر البرلمان فيما بعد - في سنة ١٩٣٦ - في عهد وزارة الوفد - رد مبالغ هذه الغرامات الى الدين حكم عليهم بها .

الانتخابات المزورة

على الرغم من احتجاج الهيئات والاستقالات وقرارات المؤتمر الوطنى ، استمرت الوزارة في تنفيذ خططها لاجراء عملية الانتخابات . ولكن المساومة التى قوبلت بها والدعوة الى المقاطعة نجحت نجاحا حاسما . اذ قاطعت الامة هذه الانتخابات منقطة تامة . ويشبه الأستاذ « الرافعى » هذه المقاطعة بمقاطعة « لجنة ملنر » في سنة ١٩١٩ ، بل يقول ان تصحيحات البلاد من القتل والجرحى في هذه الانتخابات كانت أعظم واكبر من تصحيحاتها في مقاطعة لجنة ملنر .

وذلك لان الجماهير حاصرت الدوائر الانتخابية ، وقامت مظاهرات عديدة في القاهرة والأقاليم . وكان رجال الادارة يعملون جهدهم لاحضار الناخبين بالقوة ، فحدثت المصادمات بين الجماهير والبوليس الذى قابل هذه المظاهرات والتجمعات بمنتهى الشدة . ومن أهم أحداث ذلك اليوم اضراب عمال عنابر بولاق والورش الأميرية ، وقد ارادوا التظاهر احتجاجا على الحكومة وانتخاباتها المزيفة ، فحاصرتهم قوات البوليس والجيش ودارت معركة بين العمال والجنود أطلقت فيها النيران فقتل عدد كبير من العمال . وتقول الصحيفة السيدة « فاطمة اليوسف » في ذكرياتها بمناسبة هذه الحوادث : « وقد أشيع مرة أن البوليس قتل خمسمائة عامل . . وبلغ النبا الملك فؤاد ، فقال - ولكنته التركية - : « بس كده ؟ » !

واعتقلت الحكومة كثيرين من النواب السابقين ومئات من مختلف الطبقات فجرت الانتخابات وهم في السجون . ووقعت حوادث دموية في

جهات مختلفة . وقتل مساعد حكمदार بالدقهلية . وبلغ عدد القتلى في نواحي القطر في أثناء هذه الانتخابات : مائة قتيل ، والجرحى ١٧٥ جريحا .

كانت عمليات الانتخاب كلها من صنع الإدارة ، فهي انتخابات مزورة من أولها لآخرها . وكانت لجان الانتخاب تثبت حضور الناخبين كدبا وزورا . ومع ذلك أعلن « صدقي » أن نسبة الحضور بلغت $\frac{٦٧}{٨} \%$ ، وقد ظلت هذه النسبة موضع السخرية والتندر بعد ذلك مدة طويلة .

وعلى هذا النحو تمت هذه التمثيلية . أو المهزلة . أو المأساة الدامية . وكان « صدقي باشا » هو الذى اخترع هذا النوع من الفساد وهو تزوير الانتخابات وتسيخير رجال الإدارة في ذلك : اقترف هذا في سنة ١٩٢٥ . حين كان وزيرا للداخلية في عهد وزارة « زيور » ثم كرره - لكن في شكل أوسع نطاقا - في ذلك العام ١٩٣١ وهو وزير للداخلية أيضا ورئيس للحكومة . وهذا يدل على أنه كان يعتبر السياسة منفصلة عن مبادئ الأخلاق ، فكان لا يتمسك بهذه المبادئ . وبذلك أوجد سوابق خطيرة كانت من عوامل افساد الحياة النيابية والسياسية في مصر .

واجتمع برلمان صدقي في بونه سنة ١٩٣١ ، فكان هو برلمان الحكومة ، وكأنه فرع من الحكومة ! وهو مجموعة من المنتفعين الذين يؤيدون الحكومة أيا كانت . فلم يكن له احترام من الشعب ، بل لم يكن الشعب يعترف به واستمرت مقاطعته له نفسيا ، لأن الشعب كان يرى فيه صورة مزيفة ، فلم تكن له صلة ولا اثر في الراى العام ، اذ كانت كل مهمته الموافقة على ما تريده الحكومة ، فكان ينظر اليه على أنه أحد أجزاء « التمثيلية » . لكن صدقي كان يعتبره حقيقة ويزعم أنه حاز فيه الأغلبية ، وأن هؤلاء ممثلو الشعب فالشعب يؤيده . . ولعمر الحق من كان يخدع بذلك : نفسه ، أم غيره ؟

ومن انتماءات المعبرة عن ذلك ما كتبه السيدة « فاطمة اليوسف » اذ قالت : « كان صدقي يستكمل لحكمه كل اشكال الشرعية : حزب وبرلمان وأغلبية وجريدة . . دون أن يكون له جوهر الحكومة الشرعية ، وهو التأييد الحقيقى من أغلبية المواطنين . اكان يغيب عن ذكاء صدقي أن كل هذا البناء الذى يقيمه لا يجدى فتىلا ، ما لم يستند الى رضاء الناس ؟ اكان يجهل أن كل ما يصنعه سوف يتداعى وتلدروه الرياح ، ما دام الناس له كارهين ؟ ! »

وهي في هذا القول تشير الى ذكائه ، ولكن لا ندري اين الذكاء في ذلك ؟ فان كان ذكاء فانما كان يستعمل في الباطل وفي عمل الشر ، وضد مبادئ الاخلاق ومصاحبة الوطن ، وبئس اذن هذا الذكاء !

حوادث القنابل

وظهرت المقاومة والسخط على هذا العهد - الذي كان مستمرا رغم ارادة الأمة - في صورة اخرى . اذ تعددت حوادث القاء القنابل . لكن يبدو انه كان يراد بها في الغالب اظهار الاحتجاج والضغط على الحاكمين المتسلطين او ارهابهم ليتخووا عن مراكزهم . وكان هذا من عمل بعض افراد لجأوا الى مقاومة هذا الحكم الفاشم بمثل طريقه . وهذه بعض الحوادث :

ففي يوم ٩ يولييه سنة ١٩٣١ اطلق مجهولان الرصاص على رئيس مجلس النواب الجديد « محمد توفيق وردت باشا » وهو في سيارته ، ولم يصب . وفي ١٩ يولييه القيت قنبلة انفجرت في فناء وزارة الحفانية .

وفي ٢٧ « انفجرت قنبلة اخرى في دار وكيل مجلس النواب ووكيل حزب الشعب « علام باشا » .

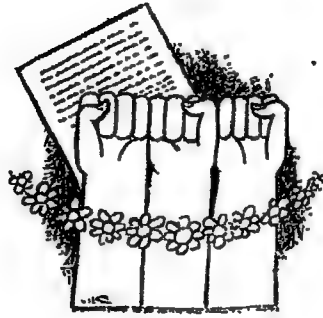
وفي مايو ١٩٣٢ وضعت قنبلة بين قضبان السكة الحديدية في (طها) بمديرية جرجا ، كان المقصود من وضعها - على ما يظهر - نسف القطار الذي كان يركبه صدفى باشا في طريقه الى جرجا . غير ان القنبلة انفجرت قبل مرور القطار بدقائق .

وهكذا تعددت هذه الحوادث . وفي مايو ١٩٣٣ حاول احد المواطنين اغتيال صدفى في محطة العاصمة . لكن تبش عليه قبل ان يطلق مسدسه .

وقامت الحكومة بحملات تفتيش مستمرة اسفرت عن العثور على مخزن به قنابل تم صنعها او في دور الاعداد . واتهمت عددا من الاشخاص قدمتهم الى المحاكمة في قضية عرفت « بقضية القنابل » . وقد ظلت المحاكمة تنظر هذه القضية مدة طويلة . ورافع فيها المحامون وتظهر فيها مفاجات وتنشر الصحف اخبار ذلك ، فسُغلت هذه القضية الراى العام زمنا .

وهكذا توالى هذه الاحداث وانتهى صدفى الى نهاية الدور الذي جاء لتنفيذه . فقد ألغى دستور الامن وحل مجلسى البرلمان اللذين كان يمثلان الشعب ، واصدر دستوره او دستور السراى وانتشأ حزبه وأجرى انتخاباته وشكل برلمانه . ففي صيف سنة ١٩٣١ كان قد اتم اقامة نظامه هذا غير الشرعى . وهكذا - كما رأينا - ظلت الأمة تقاومه منذ تولى الحكم وتواصل نضالها ضده ، وظهرت غضبها وسخطها عليه في مظاهراتها الشعبية ، واصدرت الهيئات السياسية فرارنها بعدم الاعتراف بهذا الحكم ومقاطعته ، واخذت تعمل على ازالته واعادة الحياة الدستورية الصحيحة . لكن الشعب

ما كان يستطيع أن يتغلب على القوة المادية التي في أيدي الملك وحكومته ،
والجيش والشرطة خاضعان لهما ، مؤتمران بأمرهما ، والملك يضرب بهما
الشعب ويسلطهما عليه . فماذا يصنع الشعب ؟ لا يملك طبعا إلا أن يواصل
نضاله السياسي ، ويصمد ويستمر في المقاومة حتى تتغير الظروف وتجد
عوامل أخرى . وهذا ما سيحدث . ونزاه في الفصل التالي .





الفصل الثامن

تغيرات ومحاولات

• مستر ماكdonald
رئيس الوزارة البريطانية

هبوب ربح التغيير ومحاولات البقاء

ذكرنا انه كان المفروض أو المتفق عليه أن يبقى صديقى أو نظامه عشر سنوات على الأقل . كان اصداقاء صديقى والمتصلون به يصرحون بذلك ويرددونه . ويبدل على ذلك أنه نص فى الدستور الجديد على أن هذا الدستور يبقى ثابتا لا يجوز تعديله الا بعد عشر سنوات . ولما ترك الأمر للملك فؤاد وحده لا فكر فى تغيير هذا النظام قبل انقضاء هذه المدة . فقد وصل الملك أخيرا الى الغاية التى كان يسعى اليها منذ بدأ حكمه ، وهى أن يجمع السلطات كلها فى يديه ويحكم البلد بارادته هو دون اعتراض من أحد . وكانت نظرتة الى الشعب لا تختلف عن نظرة أخيه توفيق أو أبيه الخديوى اسماعيل . وكان يود لو يحكم البلد بدون دستور ولا احزاب ، ولكن قوة الأمة كانت غالبة بعد نهضتها منذ ثورة سنة ١٩١٩ ، فصبر كارها وحاول أن يعيد الساعة الى الوراء مرتين فى عامى ١٩٢٥ ، ١٩٢٨ ، ثم تمكن الشعب من أن يرجع الحالة الى ما كانت عليه . ولكنه فى هذه المرة فى عام ١٩٣٠ وجد التأييد

المطلق من الانجليز : من مندوبهم السامى « برسى اورين » الذى ثان يتبع سياسة الخبث والدهاء ، ومن الجالية البريطانية ، ومن رئيس الوزارة الانجليزية نفسه مسر « ماكدونالد » الذى برهن - كما سنبين - على انه كان ذا طبيعة استعمارية عنيفة .

قوة الشعب السياسية

وكان يمكن ان يستمر الوضع هكذا ، ولكن الملك ومؤيديه واداته المنفذة : « صدقى » اساءوا جميعا تقدير قوة الشعب وغالوا فى تقديرهم لقوتهم . فحقيقة لم يكن لدى الشعب قوة مادية ، وكان الجيش اذ ذاك مع الملك وحكومته لا مع الشعب ، ولم يكن الشعب يستطيع ان يغير الأمور بالقوة . ولكنه مع ذلك كان يملك طاقة من النضال هائلة ، وكان يملك عزما وتصميما ، وبلغ وعيه السياسى غاية نتفق مع روح العصر الحديث ، وتفوق ميول وعقليات هؤلاء الرجعيين الذين يريدون ان يحكموه . فاصبح من المتعذر او المستحيل ان يخدع هذا الشعب ، او يرضى بان يحكم بقوة استبدادية او تفرض عليه ارادة غير ارادته ، وان تسلب حقوقه التى اكتسبها بالجهاد والتضحيات . وكان مستعدا وقادرا على ان يقاوم ويصمد ويكافح بكل الوسائل الممكنة ، ويتحدى حتى الحديد والنار . وكانت قوة الشعب هذه وطاقة نضاله تتمثل فى احزابه السياسية . فمع ان الاحزاب لها عيوب ، وقد تؤثر فيها الدوافع الشخصية ، او ترتكب الأخطاء . او يقع بينها خلاف - الا انها تمثل روح وارادة الشعب ، وتظهر نشاطه ، وتتجلى فيها حيويته . وهى تنظم جهوده ، وتعطى الفرصة للمواهب لتنمو وتوجه وتحدث أثرها . وهذه التنظيمات السياسية للشعب هى التى تصون حريته ، وتحفظ حقوقه ضد من يريد الاستبداد به . سواء من المتسلطين فى الداخل او المستعمرين فى الخارج .

فهكذا كان وجود الاحزاب المصرية - على ما كان هنالك من نقائص او أخطاء - هو فى النهاية السياج والدرع ضد اخضاع الشعب بصفة دائمة لسلطان الطغيان والدكتاتورية ، وكانت بنشاطها وكفاحها وتعبيرها عن ارادة الشعب ورفضها لصوته ، تمنع الطغاة من تنفيذ مآربهم ، وتظل تقاومهم اذا تمكنوا من ذلك حتى تحبط اعمالهم وتقضى على حكمهم . فكان هناك الحزب الكبير الذى يمثل غالبية الشعب وهو الوفد ، وقد وقف دائما ضد الاستعمار واستبداد السراى ، وكان اذ ذاك - اى حينما أحدث صدقى انقلابه - لا زال فى عنفوان قوته . وقد ايمان معارضته كما رأينا بقوة وقاد الشعب فى

مقاومه بأسله ضد الطغيان . وكان هناك حزب الأحرار الدستوريين - وهو يليه في الأهمية السياسية - وهو وإن كان قد اتبع سياسة معتدلة مع الانجليز ليكسب منهم بعض الحقوق . وقبل في بعض الأحيان أن يتعاون معهم أو مع الملك مخالفا لمبادئه . فإن مبادئه الأساسية كانت هي المحافظة على الدستور . وأن تكون الأمة مصدر السلطات ولا يسمح للملك بأن تكون سلطته مطلقة . وكان في الأحوال العادية يتمسك بهذه المبادئ ويناضل من أجلها . وأيضا الحزب الوطني كان على رأس مبادئه وجود الدستور والمحافظة عليه . والمستقلون الذين لا يتبعون حزبا كانت هذه أيضا هي عقيدتهم . فالأمة كلها مبعدا أفراد فلائيل كانت لا ترغب أن تعود إلى « الأوتقراطية » أو الحكم المطلق . وهذه القوة السياسية . التي ظهرت في العشرينات من حياة مصر ، كانت الثمرة الكبرى التي نتجت عن ثورة ١٩١٩ . وكانت مظهر نهضة الأمة وذليل تقدمها ودخولها في العصر الحديث . فالملك إذن كان يعيش في غير زمانه ، ويحاول أمرا عسيرا وبحارب في معركة يأس . وكان لابد في النهاية أن تتغلب عليه الأمة .

وقد بلغت المعركة بينه وبين الأمة ذروتها حين قررت مقاطعة نظامه الذي فرضه . وأعلن في مؤتمرها الوطني ومباحثها القومية عدم اعترافها بدستوره ولا بانتخاباته ولا برلمانه . وأعلنت أن هذا البرلمان لا يمثل الأمة وإن أي معاهدة قد يعقدها هذا الحكم مع انجلترا لا توافق عليها الأمة . وتمت المقاطعة بالفعل . وأصبح الملك وحكومته يعيشون في واد والأمة في واد آخر . لكن إذا كان الملك سيعبر على العناد . ويستمر في فرض حكمه وإطالة مدته لأنه لا يابه لرأي الشعب - فإن الانجليز وهم الطرف الثاني أو الأول في المؤامرة لابد أن غديبين لهم واضحا بعد صدور هذه القرارات من الأحزاب وبعد نجاح المقاطعة - أن هذا النظام المفروض قد فشل . وأنه مجرد مظهر لا حقيقة وراءه . وهم يدركون أنه ليس من السياسة ولا مما يحقق مصالحهم أن يظلوا ينعمون مع حكم فاشل لا يمثل أحدا . وقد نشر حالة من القلق والاضطراب بضرر بالجاء الاقتصاديه وبمصلحتهم ومصلح الأجانب بالنال . ولم يكن من دأب السياسة البريطانية أن تبقى مزيدة على الدوام لجانب واحد . فبعد حين طال أو قصر نخذ السياسة في العير . ولا سيما إذا تغير الأشخاص وبدأت الظروف تتغير ووجدت عوامل جديدة .

وقد بدأ التغيير في انجلترا نفسها . فبمن يدهم بصرف هذه السياسة . ففي الوقت الذي كان صدق في فيه فدأب تنفيذ دوره . وانتهت انتخاباته الزائفة واجتمع برلمانه المصنوع . حدث تغير على المسرح السياسي لبريطانيا نفسها . والتغيير في بريطانيا كان له عادة صدق أو اصداء في اتجاهات السياسة المصرية .

تغيير في بريطانيا

في صيف سنة ١٩٣١ حدثت أزمة اقتصادية في بريطانيا تلتها أزمة سياسية ترتب عليها تغيير . فقد كانت الوزارة القائمة هي وزارة « حزب العمال » منذ سنة ١٩٢٩ ويرأسها المستر « مكدونالد » وكان هناك خلاف في داخل حزب العمال ظل يتفاقم حتى انتهى الى انقسام الحزب الى فريقين : فريق على رأسه مستر مكدونالد ، وفريق تزعمه مستر « هندرسون » . فقدم مستر « مكدونالد » استقالته في أواخر أغسطس سنة ١٩٣١ ، وألف وزارة جديدة أخرج منها الفريق المخالف ، وجاءت هذه الوزارة ائتلافية من الوزراء العمال الموالين له والمحافظين والأحرار . وبذلك خرج مستر « هندرسون » من الوزارة ، وخلفه في وزارة الخارجية سير « جون سيمون » وهو من المحافظين .

وفي أكتوبر ١٩٣١ أجريت الانتخابات العامة في بريطانيا ، فانجحت عن فوز المحافظين فوزا كبيرا وسقوط حزب العمال ، وسقط مستر « هندرسون » نفسه في الانتخابات . فتألفت الوزارة الجديدة من المحافظين واتفق معهم « مكدونالد » فرضوا أن يبقى رئيسا للوزارة الى حين .

فكان ينتظر إذن أن يكون لهذا التغيير السياسي ، ولا سيما تغيير شخص وزير الخارجية اثر قليل أو كثير في توجيه السياسة المصرية — كما كان المؤلف عادة ، وأن كان ليس من اللازم أن يظهر هذا الاثر على الفور أو في وقت قريب فقد يأخذ وقتا طويلا ، ولا يعرف أيضا مدى هذا الاثر . غير انه مع هذا التغيير كان لا يزال هناك عامل ثابت وهو بقاء مستر « مكدونالد » على رأس الوزارة كما كان من قبل .

مستر « مكدونالد »

وهنا لابد من ذكر كلمة عن هذا الرجل « مستر مكدونالد » فقد كان له اثر كبير ولكنه اثر ضار أعظم الضرر في السياسة المصرية ومسير القضية الوطنية .

كان هذا الرجل من حزب العمال ، ووصل الى زعامته ، وقد تظاهر قبل توليه الحكم في سنة ١٩٢٤ أنه صديق لمصر وقال مرة ان القضية المصرية تحل في مثل الوقت الذي يتطلبه شرب فنجان من القهوة . . ! فانخدعت فيه الأمة وانخدع سعد زغلول ولا سيما انه كان يظن أن حزب العمال حزب اشتراكي تقدمي ، ولكن حين ذهب سعد وهو رئيس لأول وزارة دستورية ليفاوضه في القضية المصرية وجد منه تعنتا وتعصبا وخيب آمال سعد والأمة

فيه ، بل كان هو الذى فكر فى توجية الأنداز الى سعد الذى بعده ، الذى ، فيما بعد . وقد كشف لورد « لويد » الذى كان مندوبا ساميا لبريطانيا فى مصر ما بين سنتى ١٩٢٥ و ١٩٢٩ فى كتابه « مصر منذ كرومر » عن أن الذى وضع له أسس سياسته الاستعمارية فى مصر والسودان التى نقلها فى وقته - كان هو المستر « ماكدونالد » . وهذا الرجل كان هو رئيس الوزارة البريطانية فى الوقت الذى جرت فيه مفاوضات مصر مع مستر « هندرسون » سنة ١٩٣٠ ، وقد ثبت أن هذا الرجل كان على رأس الفريق الذى كان ينحو الى التشدد مع مصر وهو الذى رفض الصيغة الأخيرة الخاصة بمسألة السودان ، فكان من الذين لا يريدون عقد المعاهدة - وقد ثبت هذا من كتاب رئيس الجالية البريطانية فى مصر الذى شكره على موقفه هذا - وهو الكتاب الذى أشرنا اليه فيما مضى . كما تواترت الروايات عليه ومنها ما علمه مراسل مجلة « آخر ساعة » فى لندن ونشرته المجلة فى أول عدد صدر منها .

وهذا الرجل كان هو رئيس الوزارة البريطانية فى وقت الانقلاب الذى قام به صدقى فى يونيه سنة ١٩٣٠ . واستمر رئيسا للوزارة طوال هذا العهد حين حدثت الأعمال العدوانية التى جرت ضد الدستور والبرلمان الشرعى فى مصر وضد الشعب . فهو مشترك فى هذا الانقلاب ومؤيد له وبقي مؤيدا وهو مسئول عنه ، لكنه اتبع سياسة التفاف وتظاهر بالحياد . وكان كاذبا فى ذلك ومخادعا كما كشفتها الصحف الانجليزية نفسها ودلت عليه كل الوقائع . فهذا الرجل كان ملتويا وغير مستقيم فى تصرفاته وأخلاقه . والدليل على ذلك أنه كان يسعى ضد زملائه وضد مستر « هندرسون » بالذات ، وتسبب فى انقسام الحزب وفشله ، وخان مبادئه فاتفق مع المحافظين واشترك معهم فى الوزارة . فالخلاصة أن هذا الرجل « مستر ماكدونالد » كان استعماريا رجعيا متعصبا ، فهو يعد من غلاة المستعمرين ، وكان عدوا لمصر وللحرية والسلام .

ونعود الى التغيير السياسى الذى حدث فى إنجلترا . والذى اوضحناه فيما مر . فقد اتت حكومة جديدة من المحافظين ووزير جديد للخارجية ، وإن كان بقى مستر « ماكدونالد » رئيسا للوزارة . لكن لابد أن يكون ضعف نفوذه ، ولم يعد هو المؤثر الأكبر فى السياسة . ومن المؤسف أنه بقى أيضا حتى اكتوبر سنة ١٩٣٢ .

فكرة « الوزارة القومية »

بعد مجيء هذه الوزارة بأشهر ، أو بالتحديد فى مطلع سنة ١٩٣٢ ظهرت فكرة جديدة فى افق السياسة المصرية ، وهى فكرة أو مشروع تأليف « وزارة

فومية « لحل محل ورارد « مدنى » . ويسننح بداهه ان هذه الفكرة لابد ان كانت من نتائج هذا التعبير الذى حدث فى بريطانيا . وانه جاء نتيجة دراسة جديده للعوقف فى مصر . بعد ظهور وبوت فشل النظام الذى اراد الملك وصدفى ان يفرضه على البلاد . وظهور غضب وسخط الامة عليه . ولا سيما ان الروح الوطنية اخذت نفوى ولم تضعف . واخذت تتجه الى مهاجمة السياسة البريطانية نفسها . باعتبار انها هى المسئولة عن المحنة والازمات التى تمر بها البلاد .

وتد ظهرت حينئذ حركة بين الشباب ، تدعو الى مقاطعة البضائع الاجنبية والانجليزية على الخصوص . وتسجيع الصناعات الوطنية . حتى بلغ من حماس طنبه الجامعة انهم كانوا يحضرون بداهم المصنوعة من الصوف الانجليزى ويقومون باحراقها فى فناء الجامعة . وهم يلبسون البدل المصنوعة من الصوف المنتج محليا ويفنخرون بذلك رغم رداءه مظهره . وظهر مشروع « القرش » وهو ان يتبرع كل مواطن بقرش واحد لاشاء مصنع ، فاقبل الشعب على التبرع . واقيم من المبالغ المنجمعة مصنع للطرايش ليستغنى عن استيراد خامتها من الخارج . واخذت الصحف المصرية تشجع هذه الاتجاهات الوطنية وتحمل على بريطانيا وسياستها الاستعمارية ، كما تشن هجومها على العهد القائم . وصار شاعر النيل « حافظ ابراهيم » ينظم القصائد يهاجم فيها حياد بريطانيا الكاذب وينعى اخلافها . وهذا الى جانب نشاط الأحزاب والاستياء والغضب العام الذى كان يسود الشعب . وما بدا من المفاتحة وحركات المقاومة للحكومة التى قد تزدى الى اشتراكات اكثر عنفا .

كان على بريطانيا اذن ان تعيد النظر فى سياستها . لكن السياسة البريطانية بطبقة فى التغيير . ولا تذهب من الضد الى الضد ، بل تسير بالتدريج . ولا يريد الساسة الذين رضوا خلة وفقدوها ان يعترفوا بفشلهم . فالمندوب السامى البريطانى الذى كان وراء هذه المؤامرة لا يعترف بالنتائج التى ادت اليها سياسته ، ولا يمكن ان يقلب النظام الذى اشترك فى اتامته الى النقيض . لكن هذا الوضع لا يمكن ان يستمر على ما هو عليه ، ولا بد من احداث تغيير يخفف من نفمة الشعب ويهدئ حدة التوتر . أو يكون تمهيدا لاعادة الحالة الطبيعية فيما بعد . فحينئذ ظهرت فكرة أو مشروع « الوزارة القومية » أو الائتلافية : أى ان تاراف وزارة تمثل فيها الأحزاب ويرأسها « عدلى باشا » الذى كان مرشبا عنه من الأحزاب . على مثال وزارة الائتلاف التى رأسها فى سنة ١٩٢٦ . وكان هذا حلا وسطا . لان الانجليز وقد بداوا يفكرون فى التغيير - لا يريدون فى الوقت نفسه أن تعود الحالة الى ما كانت عليه قبل الانقلاب : أى ان يعود الوفد وحده الى الحكم .

صدرت هذه الفكرة من دار المندوب السامي في يناير سنة ١٩٣٢ .
ولا يدري هل كان المندوب هو مصدرها أو واضع الفكرة ، أم أنها كانت مشورة
من وزارة الخارجية البريطانية في عهد الوزارة الجديدة .

والدكتور « هـ مـ ين هيكل » الذي كان من اقرب الناس الى هذا المشروع
خير من يحدثنا عنه وعن طريقة عرضه وما آل اليه . فهو يكتب عنه :

« لم يكن مستطاعا أن تستمر هذه الحال طويلا . الا ان يكون المقصود
أن تؤدي الى ثورة داخلية تعم البلاد . ولما كان هذا الانقلاب الدستوري قد
حدث اثر اقطاع المفاوضات بين النحاس باشا ومستر آرثر هندرسون .
وكان المفهوم ان لانجلترا فيما حدث آيد الطولي - فقد رأت السياسة
البريطانية واجبا عليها ان تتدخل لتعيد نوعا من الهدوء الى هذا البركان
الذي بدأ ثورانه في مصر من اقصاها الى اقصاها . فاما قدرت على تسكين
ثأثرته واعادة الهدوء الى البلاد . ولا بلغت من غرضها الى تبديته مؤقتة
تفسح المجال للتفكير وتضعف من أسباب الاضطراب في المستقبل .

« قيل لنا في لجنة الاتصال ان سي « برسي لورين » ذكر « لعدلي باشا »
ان الحكومة البريطانية مستعدة اذا تألفت وزارة قومية في مصر برئاسة رجل
كعدلي باشا ان تعقد مع مصر المعاهدة التي انتهت اليها مفاوضات سنة ١٩٣٠
وأن تشير باعادة دستور الأمة اليها .

ثم قال : « لهذه الاعتبارات لم نتردد نحن الاحرار الدستوريين في قبولها .
وعلى هذا اسرعت الى لجنة الاتصال واعينت قبول الحزب المفكرة وابدتها .
وكان مكرم (باشا) لم يحضر بعد . فلذكر لي فتح الله باشا بركات انه بواقفتي
تمام الموافقة ، ولكنه طلب الى ان اقنع بها مكرم باشا لانه هو الذي يستطيع
اقناع النحاس باشا بها .

« فلما جاء مكرم وبدأت اللجنة تناقش الفكرة بدأ مكرم يهاجمها . على
اساس ان العرض غير جدي وان المقصود اضعاف نشاطنا . . »

ثم ذكر الدكتور هيكل ان اللجنة ظلت تعقد اجتماعات ويحاول الأعضاء
اقناع مكرم بالانضمام الى فكرتهم فلم يمكن ذلك .

ولما عرض المشروع على الوفد انقسم في شأنه . فرفضه النحاس باشا
والاسباتذة : مكرم وماهر والنقراشي ، وقبله وأيده باقى أعضاء الوفد وهم
الأغلبية ، وهم : الباشوات : فتح الله بركات وعلى الشمسي وحمد الباسل
والغرابلي ، والبكوات : مراد الشريعي وعلوي الجزار وفخرى عبد النور
وراقب اسكندر وعطا عفيفي .

وقد حاول الدكتور هيكل ان يفتح عدلى باشا بقبول تأليف الوزارة ، كما ألح عليه « محمد محمود باشا » فى ذلك ، وكانوا يعتقدون ان المسألة جدية ، وما كان يمكن ان تكون غير ذلك ما دام السير برسى لورين قد خاطب عدلى باشا وعرض عليه المشروع . لكن عدلى باشا رفض أن يقبل الا اذا حصل اتفاق على المشروع بالاجماع . مخافة ان يعارضه الوفد ويحدث نزاع يؤدى الى فشل الوزارة .

على ذلك لم تنجح فكرة الوزارة القومية بعد ان ظلت معروضة على المسرح السياسى مدة طويلة ، وانتهى أمرها . ولكن كانت لها نتائج غير طيبة فى السياسة المصرية . فأولا - قد ادت الى وقوع الشقاق بين الوفد والاحرار الدستوريين ، فعادوا الى الانفصال ، وانفكت الجبهة التى كانوا الفوها وانتقض الميثاق القومى فيما يتعلق بالائتلاف ، ولكن بقى الحزبان فى خطة واحدة فى معارضة صدقى والنظام القائم . وكانت النتيجة الثانية أن الخلاف الذى حدث فى الوفد ادى الى انقسامه ، فساءت العلاقات بين الذين ايدوا الفكرة والذين عارضوها . وأضيف الى ذلك اعتراض من الأعضاء المعارضين على تصرفات الأستاذ مكرم ، فطال الخلاف مدة ، ثم انتهى الأمر بأن اصدر النحاس باشا رئيس الوفد ومن معه بيانا فى نوفمبر سنة ١٩٣٢ باعتبار هؤلاء الأعضاء المعارضين منفصلين عن الوفد - وهذا مع أنهم كانوا يكونون الاغلبية . ولم ينتج عن انفصال هؤلاء الأعضاء - مع أنهم كانوا من كبار رجال الوفد - انقسام فى القاعدة الشعبية ، لأن القاعدة كانت تحصر ثقنها فى الرئيس ، ولأن الصحافة الوفدية كانت خاضعة للرئيس ، ولسكرتير الوفد الذى كان هو الأستاذ مكرم المشرف على لجان الوفد وامواله ، فشنت هذه الصحافة حملة على هؤلاء الأعضاء واتهمتهم بالخروج على الوحدة الوطنية ، بل اخذت تتهمهم بهم فأسمتهم حزب « السبعة ونصف . . » ، - ما عدا جريدة « البلاغ » التى انضمت الى المعارضين وايدتهم ، واصبحت منذ ذلك الوقت مستقلة عن الوفد . لكن انفصال هؤلاء الأقطاب احدث ولا شك ضعفا فى الوفد ، وكانت لهذا آثاره فى المدى البعيد . ونحن نرى أنه كان يجب قبول هذا المشروع ، وأن ذلك كان فى مصلحة الوطن .

وهذا على خلاف رأى الأستاذ الرافعى الذى لا يوافق على فكرة الوزارة الائتلافية ، مع أنه فى زمن لاحق سيكون ممن يسعون الى الائتلاف وسيدافع عن فكرة الوزارة الائتلافية فيما بعد - كما سنرى .

هذا ما كان من أمر مشروع الوزارة القومية ونتائجه .

وكانت نتيجة اخفاق المشروع أن استمرت طبعاً وزارة « صدقي » ، واستمر نظامه وعهده الى مدة أخرى . لكن ظهور هذه الفكرة وهى فكرة تأليف وزارة جديدة وصدورها من المندوب السامى نفسه لا بد أنها كانت بمثابة نذير لصدقي بأن مؤيديه أو سادته بدأوا يفكرون فى التخلّى عنه ، ولا بد أن هذه الفكرة ازعجته وبدأت علامة له فى الأفق على أن عهده سيأخذ فى الزوال ، ما لم يتم هو بمسعى من جانبه يدعم به مركزه ويطيل مدة بقائه .

محادثات صدقي - سيمون

لذا فكر « صدقي » فى السعى الى مقابلة وزير الخارجية البريطانية الجديد : السير « جون سيمون » ليوجد اتصالاً مباشراً بينه وبين الحكومة البريطانية ، وليستوثق من بقائه ، ويدافع عن حكمه بما آداه من خدمات لحفظ الأمن والنظام فى مصر - أى على حسب ما يبدو له . وكان صدقي يأمل أنه بعد أن يتم تنفيذ برنامجه ، وهو اجراء انتخاباته وعقد برلمانه ، أن تقبل الحكومة البريطانية فتح باب المفاوضات معه ، فيتوصل الى عقد « ماهدة لانهاء المسألة المصرية » ، وكان يظن أن هذا هو العمل الذى سيتوجّب به مجهوداته ويكسب به فخراً بين قومه ومكانة فى التاريخ . وعلى الأقل ، فإنه اذا فتح باب المفاوضات فإن المباحثات ستستغرق وقتاً طويلاً ، وهذا يتيح له البقاء أطول مدة ممكنة . والدخول فى مفاوضات مع بريطانيا سيزيد - على كل حال - من قدره وأهميته السياسية .

سعى صدقي إذن الى هذه المقابلة مع السير « جون سيمون » ، فطلب من « حافظ عفيفى باشا » وزير مصر المفوض فى لندن أن يهيئ له مقابلة مع الوزير للتحدث اليه فى امكان استئناف المفاوضات . ويظهر أنه حدث الحاح شديد فى ذلك ، وأن الوزير كان غير راغب فى هذه المقابلة لأنها تسبب احراجاً له وتخالف مظهر الحياد المزعوم - الذى ادعته حكومته - ولذلك فإن الوزير اختار لها مكاناً خارج بلاده وبعيداً عن مقره الرسمى ، وفى أثناء رحلة هو ذاهب اليها لشئون أخرى ، كان هذه المقابلة أمر عرضى وشخصية غير رسمية . فاختر أن تكون المقابلة فى « جنيف » بسويسرا حين يكون هو هناك لحضور جلسات « عصبة الأمم » . فحدثت المقابلة فى يوم ٢١ سبتمبر سنة ١٩٣٢ . وكان صدقي رئيس الوزراء هو الذى سمى اليها من مصر . ولذلك فإن صحف المعارضة المصرية اعتبرت أن هذا غير لائق بكرامة مصر ، ووصفت صدقي باشا بأنه « يستجدى الحكومة البريطانية » !

وفد تم الاجتماع في مأدبة عشاء أقامها صدقي باشا للسيد « جون سيمون » وجرى الحديث بينهما بعد انتهاء العشاء . وحضر هذا الحديث « حافظ عفيفي باشا » والمستر « ايدن » الوكيل البرلماني لوزارة الخارجية وكان موجودا في جنيف لحضور مؤتمر نزع السلاح ، والمستر « رونالد » السكرتير الخاص لوزير الخارجية . فكانه كان حديثا في اثناء سهرة .

واذا كان غرض صدقي حقيقة من هذه المقابلة انه يريد ان تستأنف المفاوضات ، وان يتولى هو المفاوضة الى ان تنتهى الى عقد معاهدة يقوم هو بتوقيعها - فان السؤال هو : هل كان يتصور حقا أن الانجليز يقبلون أن يدخلوا في مفاوضات رسمية معه ، فضلا عن أن يقبلوا أن يعقدوا معه معاهدة يضع عليها توقيعهم ؟ كيف يقبل الانجليز ذلك وهم يعلمون كل شيء عن الوضع في مصر ، وان صدقي لا يمثل الا نفسه أو نفسه والملك ، وان الانتخابات التي اجراها زائفة ، والبرلمان الذي أوجده مجموعة من طلاب المصالح الشخصية ، وان حزب الوفد الكبير الذي يمثل اقلية الشعب قد قاطعه ، وحتى حزب الأحرار الدستوريين الذين كانوا أصدقاءه ، قد خرجوا عليه ، وانضموا الى المعارضة بل كانوا أكثر تحمسا وتطرفا في مقاومته - فكيف يرى الانجليز ذلك ثم يقبلوا أن يدخلوا معه في مفاوضات رسمية ويتفقوا معه على معاهدة تعقد بين انجلترا ومصر ؟ ان كان صدقي قد تصور ذلك ، فهو اذن كان رجلا غير واقعي يسبح في عالم من الاحلام والاهام ، وايضا كان يدل بذلك على انه لا يفهم حقيقة السياسة البريطانية ولا السياسة في مصر .

سياسة بريطانيا في المفاوضات

ذلك لأن السياسة البريطانية كانت موضوعة على اساس ان الحكومة البريطانية لا تعقد معاهدة الا مع حكومة مصرية تمثل الشعب المصري ، ويصدق على هذه المعاهدة البرلمان الذي ينتخب انتخابا حرا . اعلنت بريطانيا هذه السياسة حتى من أيام اللورد « ملتر » في سنة ١٩٢٠ حين قرر ان المعاهدة بعد ان يتم الاتفاق عليها لا بد أن تعرض على جمعية وطنية تمثل الشعب ، وأعلن هذا بعد زمن طويل مستر « هندرسون » وزير الخارجية البريطانية - كما عرفنا من قبل ، وكان هذا هو السبب في سقوط وزارة « محمد محمود » ، ومجيء وزارة الوفد سنة ١٩٣٠ لتتولى المفاوضات وعرض المعاهدة على البرلمان الذي ينتخب انتخابا حرا - كما مر بنا وان كان لم يتم عقد المعاهدة . ولم تغير بريطانيا هذه السياسة وما كان يمكن أن تغيرها .

وحتى بعد حدوث الانقلاب الأخير - انقلاب صدقي - سئل مستر « هندرسون » في مجلس العموم عن مسألة المفاوضات - وذلك في يوم ٥ نوفمبر سنة ١٩٣٠ - سأله أحد النواب المحافظين : « هل لا يزال على استعداد للمفاوضة مع الحكومة المصرية على أساس المعاهدة القديمة » ؟

فأجاب وزير الخارجية البريطانية بما نصه : « إذا أعربت أية حكومة مصرية تتمتع بثقة أغلبية في برلمان منتخب انتخاباً حراً عن رغبتها في استئناف المفاوضات المعلقة منذ الربيع الماضي ، فإن الحكومة البريطانية على استعداد لأن تلبى هذه الرغبة على أساس الاقتراحات التي تضمنتها »

فهذا تصريح واضح يقطع كل شك ، وما كانت الحكومة البريطانية لتحيد منه بسبب تغير شخص وزير الخارجية . فهذه السياسة هي التي تتفق مع العقل ، وتحقق الضمان لبريطانيا من عقد المعاهدة ، وتكفل تنفيذها . وكان لإعلان التصريح دوى في مصر . فمن ناحية ، كانه أعلن ان الحكومة البريطانية لا تقبل استئناف المفاوضات مع مثل حكومة صدقي . لأنها لا تتمتع بثقة أغلبية الشعب وبرلمانها لن يكون منتخبا انتخاباً حراً . وكانت هذه ضربة لصدقي ونظامه . وكان حرياً أن يأس من امكان اجراء مفاوضات معه أو الوصول الى اتفاق . ولو كان وطنياً مخلصاً لوجب عليه بعد هذا التصريح أن يقدم استقالته ، لأن وجوده عقبة اذن في طريق استئناف المفاوضات وانهاء المسألة المصرية . وكان عليه أن يفسح الطريق للحكومة الشرعية لتصل الى حل القضية . وقد طالبته بهذا - فعلاً - جرائد المعارضة . ومن ناحية أخرى ، تساءل الوطنيون من حزب الوفد وحزب الدستوريين وغيرهم : اذا كان هذا هو موقف الانجليز ، فماذا اذن يؤخر عودة المفاوضات وعقد المعاهدة ؟ - أو بعبارة أخرى كأنهم يريدون أن يقولوا : لماذا - اذا كانت الحكومة البريطانية راغبة في استئناف المفاوضات لعقد المعاهدة المعلقة مع حكومة شرعية تمثل الشعب ووليدة انتخاب حر - فلماذا اذن تستمر بريطانيا مؤيدة لهذه الحكومة القائمة غير الشرعية التي جاءت نتيجة انقلاب وهي تعلن أنها غير صالحة للتفاوض معها ؟ اليس هذا تناقضاً ؟ : تعلن الحكومة البريطانية أنها مستعدة للمفاوضة ، ثم تؤكد الحكومة التي تمنع من هذه المفاوضات !!

وقد عبر عن هذا التساؤل أحد الكتاب الوفديين - وهو الأستاذ عبد الرحمن عزام - فنشر مقالاً بعنوان : « الجلاء غاية لا بد منها فماذا يؤخرها ؟ » - تعليقاً على تصريح مستر « هندرسون » - وقال فيه : « اذا كان مستر هندرسون يقصد ما يقول ولا يزال يصر على التعاقد مع

ممثلين لبرلمان منتخب انتخاباً حراً - وهو فعلاً يقصد ما يقول - فما هو إذن هذا اللغز ؟ لمصلحة من استمرار الحكم الحاضر (أى حكم صدقى) وما قيمة برلمان يأتى عقبه فى سبيل حل القضية المصرية : عقبه أمام الانجليز ، وعقبه أمام ممثلى الأمة الحقيقيين ؟

لكن يمكن أن تكون اجابة هذا اللغز أو سر هذا التناقض أن الانجليز ، وإن كانوا أعلنوا مبدأ سياستهم نظرياً ، إلا أنه لم يكن هناك ما يدفعهم أو يضطرهم لتغيير الوضع القائم ، فهذا الوضع يخدم أغراضهم من نواح أخرى ، ويمكن لاستعمارهم ، وقد انفردوا بحكم السودان ، وأصبحت مصر مشغولة منه ، بل مشغولة أيضاً عن الكفاح لقضيتها ، فماذا يدفع الانجليز إذن لعقد المعاهدة ولماذا يكونون فى عجلة من أمرها ؟ ثم هل يضمنون إذا عاد الوفد أن يوافق على المعاهدة ويتنازل عن مطالبه بشأن السودان ؟ أو نقول : ربما كانت اجابة اللغز أنه كانت هناك سياستان أو اتجاهان فى داخل الوزارة البريطانية . فمستر هندرسون يريد عقد المعاهدة مع برلمان حر وحكومة دستورية ، ومستر « مكدونالد » لا يريد هذا البرلمان الحر ولا الحكومة الشرعية ولا يريد عقد المعاهدة ويرى أن يستمر هذا الوضع الشاذ لأنه هو الذى أقامه أو وافق على إقامته وهو يحقق أغراضه الاستعمارية .

مهما يكن ، فإن مبدأ الحكومة البريطانية قائم نظرياً على كل حال ، وهو أنها لا تتفاوض - حين تجيء المفاوضات - إلا مع حكومة تمثل الشعب ومؤيدة من برلمان منتخب انتخاباً حراً . ولذا يبدو عجيباً أن صدقى مع علمه بهذا المبدأ وبمبدأ هذا التصريح يفكر أو يظن أنه من الممكن أن يطلب استئناف المفاوضات مع انجلترا لعقد المعاهدة . فهل إلى هذا الحد لم يكن يفهم السياسة البريطانية ، أم كان يخدع نفسه ، أم هى حركة من حركاته التمثيلية لامعاء التمثيلية صورة جديدة ، أم كان له غرض آخر ؟

فاذا ذهبنا إلى الأستاذ الرافعى - وهو شاهد معاصر - ليفسر ذلك نجده يقول - بالنسبة للمحادثات التى أجراها صدقى مع سيمون - :

« لم تكن لهذه المحادثات أهمية ولا صدق فى الحالة السياسية للبلاد . وبدأ من ظروفها وملاساتها أن غرض صدقى باشا منها هو الاستيثاق من رضا الحكومة البريطانية عن النظام القائم فى مصر وقتئذ ، واعترافها بأن حكومته جديرة بأن تتحدث عن مصير البلاد ، وأن اشتداد المعارضة ضدها لا يحول دون هذا الاعتبار . وكان هو الساعى إلى هذه المحادثة » .

السجاييا ، والذي كان لسياسته الرشيدة ومجهوده الشخصى ابعاد الاثر فى توثيق عرى الروابط بين بلدينا « . فأتنى السير « جون » على صدقى باشا وقال له : « ان الفضل يرجع اليك فى توطيد النظام فى مصر ، وان الامور تجرى فى مجراها . وان علاقاتنا معكم على احسن ما يكون » .

نقول : فالكلام كله - كما نرى - يدور حول توطيد النظام فى مصر . . وليس المقصود من ذلك الا ان صدقى قمع الحريات وصادر نشاط الاحزاب والقى المؤسسات الشرعية . . وهذا هو الذى يريده الانجليز .

واخذ صدقى يدافع عن حكمه ويرد على ما يقوله خصومه من ان حكومته لا تصلح للتفاوض معها ، فقال له السير « جون سيمون » ليطمئنه : « لقد تحدثوا فعلا عن عدم صلاحية النظام القائم فى مصر الآن للتفاوض معنا . غير ان ما ذكرته الآن فى هذا الصدد هو معقول جدا ، كما ان تقارير المسير « برسى لورين » تؤيده . ولذا فيمكننى ان اقول لك على الفور انه لم تعد هناك صعوبة فى المفاوضة مع حكومة صدقى باشا ، بل ان الامر على عكس ذلك . فقد يسر بريطانيا العظمى ان ترى امضاءكم مهمورة على اتفاقية ، لاننا نعرف الآن الشخص الذى نتعامل معه ، وان قيمة الاتفاقية - كما تقول - تقدر بقيمة من يقوم بتنفيذها . ولقد سرنى ما علمته فى هذه المناسبة من السير « برسى لورين » ان الملك يرغب ايضا فى هذا الاتفاق وانه يؤيد سياستكم وانك تتمتع بثقته . وهذه العوامل تعتبر دليلا حسنا وبشيرا بالنجاح . »

ثم انتقل صدقى الى مسألة المفاوضة وبلل جهده ليقنع وزير الخارجية بقبول التفاوض معه فجعل يتحدث عن حكمه ويعرض بخصومه ، فقال :

« نريد الآن ان نجعل هذا الأمن المستتب وهذه الادارة السليمة وهذه الصداقة ثمرة شىء آخر ، نريد ان نقيمها على اساس وطيده مدعم ، ويتم ذلك عندما يتم الاتفاق بين البلدين » . وقال : « وقد لا يكون فى علم الوزير ان الهدوء الحالى فى مصر تستغله احزاب المعارضة ، اذ هى تعتبره علامة على عدم الاستقرار السياسى يبيع لها ارتكاب اعمال العنف » !

واستمر يدافع عن حكمه فقال : « ارى من واجبى ان اطمئن الوزير البريطانى بالنسبة لثبات وقوة النظام الحالى فى مصر . افعل ذلك وانا مقدر كل التقدير لمسئوليتى عما اقول : فمصر فى اللحظة الحاضرة لا هى بالخاضعة لنظام دكتاتورى قلق مفروض عليها قسرا . ولا هى ايضا بالبلد الذى تستتر فيه « اوليجركية » غير مسئولة خلف مظاهر دستورية . ومن الجائز انها

كانت كذلك في عهود سالفه . ولكنها الآن بلد ينعم بنظام دستوري محبوك
العناصر منسجم القوى نافذ المفعول ، وفيه حرية التعبير عن الرأي مكفولة ،
ما دامت تلتزم حدود القانون ولا تلغو للخلل أو تحرك عوامل الاضطراب . »
وهكذا يفالط صدقي الوزير ، ويريد أن يموه عليه فيقدم له صورة غير
حقيقية عن الموقف كأنه يظن أن الوزير لا يعلم كل شيء عن حقيقة الأوضاع
في مصر . فماذا يكون الحكم الدكتاتوري غير حكمه هذا الذي أقامه قسرا
بالقوة المسلحة ؟ وهل اغلاق الصحف ومنع الاجتماعات هو حرية الرأي
في نظره ؟

ثم أن صدقي حين يكرر حديثه عن حفظه الأمن والنظام أمام الوزير
البريطاني كأنما يقدم تقريراً لرئيس له عن الخلعة التي قام بها والتي في
مقابلها يستحق أن يعقد اتفاق معه . فما شأن الوزير البريطاني أو مندوبه
السامي بالنظام في مصر وهي مسألة داخلية بحثة ؟ إلا أن يكون هذا هو
سبب مجيئه الى الحكم وسر بقاءه فيه ، كما يريد البريطانيون . والحقيقة
التي نعرفها وشاهدها كل المعاصرين - وهي تسجل للتاريخ - أن النظام
والأمن كانا مستتبين في مصر قبل عهد صدقي ، ولم يختل النظام ويضطرب
حبس الأمن إلا بعد اغتصابه للحكم . فليس معنى توطيد النظام في مصر في
نظر البريطانيين ونظره إلا اخراج الوفد الذي هو القوة الشعبية من الحكم
والغاء البرلمان الذي يعبر عن ارادة الشعب . فاستقرار النظام والأمن
عنده وعند مؤيديه الانجليز هو تكبيل الشعب وقمع حرياته . وهل هذا
الصراع بين الحكومة والأحزاب وما يشبه الحرب الأهلية هو الأمن والهدوء
والنظام ؟

ثم حين تطرق الحديث الى المسائل التي تبحث في المفاوضات أكد السير
« سيمون » وزير الخارجية البريطانية اصرار انجلترا على بقاء قواتها في
مصر أي استمرار الاحتلال ، وقال ان المشكلة فيما يتعلق بهذه النقطة هي : أين
تعسكر القوات ، وأبدى التراجع عما كان اتفق عليه في المفاوضات السابقة ،
وقال ان هذه المسألة يلزم بحثها من جديد . وبالنسبة للسودان أكد أيضاً
أن يدور الاتفاق حول مبدأ الاحتفاظ بالادارة الحالية القائمة في السودان .
ثم قال : فإذا سلم بهذا المبدأ يمكن البحث بعد ذلك عن الوسائل التي
يستطاع بها المحافظة على مصالح مصر المعنوية والمادية في السودان .

فأجاب صدقي باشا - حسب روايته هو - بأن مصر لا تستطيع الرجوع
الى الوراء في المسائل التي اكتسبتها ، وأما بخصوص مسألة السودان فقال
عنها « أنها ما زالت بكراً تتطلب كل مناقشة حول أساس النظام المزعم
ادخاله فيه . »

وكل ما طلبه صدقي في نهاية المحادثة هو أن تصدر الحكومة البريطانية بلافا رسميا تعلن فيه موافقتها على مبدأ استئناف المفاوضات مع حكومته . ثم يتلو ذلك في وقت قريب أو بعيد محادثات شبيهة رسمية في مصر بين المندوب السامي البريطاني وبينه . ويكون ذلك تمهيدا للدخول في مفاوضات رسمية فيما بعد .

فوعده السير « جون سيمون » بضرورة اجرائها في الوقت المناسب ، وفي اقرب فرصة ممكنة . و اضاف انه سيرجع في هذا الامر الى الوزارة البريطانية . وأعرب عن اعتقاده بأن محادثات مصر يمكن اجرائها في الشتاء القادم (١٩٣٣) وقال انه سينتظر اول فرصة ليتحدث في ذلك الى زملائه . وبخاصة رئيس الوزارة (مستر مكدونالد) ، كما انه سيتباحث كذلك مع السير برمي لورين قبل عودته الى مصر .

فأبدى صدقي اغتباطه من هذه المحادثة لما سادها من جو الود والثقة . وقال - كما جاء في المحضر الذي حرره - : « وكنا نشعر بمبلغ الاحترام الذي يكنه السير جون سيمون نحو النظام القائم في مصر . وفي اعتقادي اني تركت في نفسه أحسن الاثر . . » !! ويظهر أن هذا هو بيت القصيد !

وانتهت المقابلة بعد أن اتفق الطرفان على أن لا يذكر عنها الا انها كانت ودية مرضية ، وأن لا يداع شيء عن موضوع الحديث .

وعاد صدقي الى مصر مسرورا . . وظل ينتظر صدور البلاغ الرسمي من الحكومة البريطانية بالموافقة على مبدأ استئناف المفاوضات . ومضت الأيام وطال انتظاره وانتظار زملائه ، ثم مضت الشهور ولم تصدر الحكومة البريطانية أى بلاغ ولم تخط أى خطوة ، ولم تبد أى جواب عما طلبه صدقي منها . وكان معنى ذلك رفض الحكومة البريطانية لطلبه . وكان في هذا اهانة بل عدم احترام لصدقي وحكومته . ولو كان يشعر بالكرامة لتقديم استقالته احتجاجا وانتصافا لكرامته ، لكنه مع ذلك بقى في منصبه ، وظل متشبثا بالحكم . ونقول انه ربما لم يكن مختارا تماما في أن يقدم استقالته ، والاستقالة كان معناها الاعتراف بالفشل وإعلانه . أيضا فان الظروف الحرجة التي أوجدت نفسه فيها كانت لا تسمح له بأن يقدم استقالته دون أن يعرض نفسه لعواقب سيئة وإهانات أشد مما أصابته .

لكن هذا كان فشلا محققا . وتبين ان حديث السير « جون سيمون » لم يكن غير حديث مجاملة ، وقد ضاع دفاع صدقي عن حكمه وأقراره للنظام والأمن هباء . وعرف صدقي قيمته وقيمة حكومته عند الحكومة البريطانية

وظهر ان كل ما يراد منه حفظ الامن والنظام وهدم الانظمة الترععية التى كانت قائمة . ثم لا غاية بعد ذلك ولا نتيجة سياسية ولا اتفاقا يتوج به جهوده . واذا كان هو لم يستقل فان الأمة قد عرفت فشله ، ولم يعد وجوده يعنى الا انه عقبة مستمرة وحائل دون الاتفاق ودون انهاء القضية المصرية وحصول مصر على الاستقلال الذى تنشده . فقد أصبح اذن فاشلا فى الداخل والخارج .

ويعجبني تعليق الأستاذ ((محمد شفيق غريال)) - بعد أن أورد هذه الحادثة التى دارت بين صدقي باشا ووزير الخارجية البريطانية فى كتابه ((تاريخ المفاوضات المصرية)) - يعجبني تعليقه على هذه المحاولة الفاشلة اذ يقول : « . . وأقول أيضا انه لم يمكن ولا يمكن ولن يمكن لمفاوض مصرى كائنا من يكون أن يكسب شيئا لمصر وهو فى حرب فعلية مع غيره من المصريين . وأعنى بالحرب الفعلية انه يعمل على أن يجردهم حتى من حق البقاء . وأقول أيضا : انظر الى السير جون سيمون فى حديثه مع صدقي باشا هل ورد على لسانه ذكر لخصومه السياسيين ، أو هل كان يسمح لصدقي باشا بأن يتحدث فى الزعماء البريطانيين أو فى الأحزاب البريطانية ؟

ثم يقول : « رحم الله الوزارات الادارية . لقد كانت مسكينة ولكنها كانت تعلم انها مسكينة ، ولا تحاول أن تزعم أنها ليست كذلك . ورحم الله مصر من المساكين الذين لا يعرفون أنهم مساكين !! »

لكن اذا كان صدقي لم يستقل ، ولم يعترف بأنه فشل وأنه مسكين ، فان زملاءه أو بعضهم شعر بذلك ، ورأى الحقيقة ، وعرف أن هذا علامة فى طريق الزوال . فبدأ التصدع فى الوزارة نفسها ، وانتهاز أهم وزير فى تلك الوزارة - وهو الوزير المتصل بالقصر وهو « على ماهر باشا » - مما يدل على أن السراى شعرت أيضا بضعف مركز الوزارة - انتهاز هذا الوزير أول فرصة ليخرج من الوزارة وتضامن معه وزير آخر ، وهو وزير الخارجية « عبد الفتاح يحيى باشا » فقرر الخروج أيضا . وظهر كان البعض يبادر الى مغادرة السفينة قبل أن تفرق . ويبدو أن السراى أرادت أن تعد على ماهر ولدخره لتغيير جديد فى المستقبل : تغيير شكلى فى أداء الدور بوجه جديد وبأسلوب آخر . وهكذا خرج هذان الوزيران أو استقالا فى مطلع عام ١٩٣٣ ، وكانت حجتهمما أو السبب المباشر هو صدور حكم من « محكمة النقض والابرار » فى ديسمبر سنة ١٩٣٢ دمج تصرفات بعض رجال الادارة فى عهد صدقي ، فكان لهذا الحكم دوى ، وهز مركز الوزارة الذى كان ضعيفا من

نفسه ومزمرما ، وأساء الى سمعتها ، حيث كانت الصحف قد اهتمت بهذه القضية التي دارت حول ما عرف « بحادث البدارى » ، وظلت الصحف تكتب عنه طويلا ، ونبهت اليه الراى العام ، حتى صدر هذا الحكم . فكان هذا الحكم وخروج الوزيرين - فوق فشل هذا العهد فى الداخل والخارج - هذه كانت مظاهر التصدع فى هذا الحكم ، وهو التصدع الذى سيؤدى حينما تظهر عوامل جديدة الى انهيار العهد فزواله .

وهذا موضوع الفصل التالى



صدع ثم انهيار

• على ماهر باشا • عبد الفتاح يحيى باشا •

بعد عام ١٩٣٣ بداية غير طيبة بالنسبة لصدقي وحكمه . فقد وقع خلاف شديد في داخل الوزارة أدى إلى أن قدم صدقي استقالته ، ثم أعاد تشكيل الوزارة بعد اخراج وزيرين منها - وذلك في ٤ يناير سنة ١٩٣٣ وقال عن سبب الاستقالة : « ان الوثام وحسن التفاهم اللذين كانا رائدي الوزارة في القيام بأعباء الحكم قد أصابهما في الآونة الأخيرة شيء من الوهن - الأمر الذي ترتب عليه استعصاء قيامه بالواجب » . وهذان الوزيران كانا هما : « على ماهر باشا » الذي كان وزيرا للحقانية ، وكان مشتركا في الوزارة باعتبار أنه وكيل أو نائب رئيس حزب الاتحاد - وهو حزب القصر - ويظهر أن القصر كان يعده لدور في المستقبل ، والوزير الآخر الذي انضم إليه كان « عبد الفتاح يحيى باشا » وزير الخارجية . وهو الذي سيؤلف الوزارة بعد صدقي في سبتمبر من نفس العام . وقد اتخذ هذان الوزيران ذريعة لانارة هذا الخلاف الحكم الذي أصدرته « محكمة النقض والابرام » برئاسة « عبد العزيز فهمي باشا » في ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٢ في قضية حادث « البداري » - وهي بلدة من مراكز محافظة « أسيوط » .

حادث البداري وغيره

وحادث أو ففلائع « البداري » - كما كانت الصحف تتحدث عنه - يتلخص في أنه في مارس سنة ١٩٣٢ قتل مأمور مركز « البداري » . وكان السبب هو أن هذا المأمور تجاوز حدود القانون وأمر بتعذيب بعض الأفراد

بوسائل إجرامية منافية للأخلاق ، فقام اثنان بقتله انتقاما لما حدث .
فحُكِمَ المتهمان أمام محكمة الجنايات بأسبوط فقضت على أولهما بالاعدام
وعلى الثاني بالأشغال الشاقة المؤبدة . فرفعا طعنا في هذا الحكم نظر أمام
« محكمة النقض والإبرام » التي رأسها عبد العزيز فهمي باشا فأثبتت في
حكمها أن رجال البوليس أتوا من المنكرات ما وصفتها بأنها « أجرام في أجرام »
وأن من وقائعها ما هو جنابة هتك عرض يعاقب عليها القانون بالأشغال
الشاقة ، وأنها من أشد المخازي إثارة النفس واهتياجها لها ودفعها بها إلى
الانتقام . ورات أن ما جعلته محكمة الجنايات موجبا لاستعمال الشدة
كان يجب أن يكون من مقتضيات استعمال الرأفة ، ولفتت في حكمها ولاية
الأمور إلى وجوب تدارك هذا الخطأ .

فعلى أثر ابلاغ حكم محكمة النقض والإبرام إلى وزارة الحقانية اضطرت
إلى وقف تنفيذ حكم الإعدام على المحكوم عليه به ، واتخاذ الإجراءات
القانونية لتخفيف الحكم . وقد خفف فعلا إلى الأشغال الشاقة المؤبدة عن
حكم عليه بالاعدام ، وبها لمدة خمس عشرة سنة عن حكم عليه بالأشغال
المؤبدة . وأمرت وزارة الحقانية بالتحقيق في حوادث التعذيب التي أشار
إليها الحكم ، وفي حوادث تعذيب أخرى ، ارتكبتها رجال الإدارة في جهات
أخرى . ورأى صدقي رئيس الوزارة أن استمرار التحقيق سيكشف عن
حوادث لا يريد أن تظهر لأنها ستزيد من الإساءة إلى سمعة الوزارة ، فحدث
خلاف بينه وبين على ماهر وزير الحقانية ، ورأى على ماهر أن هذه مناسبة
جيدة للاستقالة ، وانضم إليه عبد الفتاح يحيى .

ولكن يظهر أنه كان هناك خلاف على أمور عديدة . ولا بد أن على ماهر
أحس بالفشل الذي انتهت إليه الوزارة - سواء في الداخل باستمرار مقاطعة
ومعارضة الشعب لها ، أو في الخارج بإهمال الحكومة البريطانية لها ،
ورفضها أن تبدأ مفاوضات أو محادثات رسمية معها . فأراد أن ينجو
بنفسه - لا سيما بعد صدور هذا الحكم القضائي الذي أساء إلى سمعة
الوزارة . يضاف إلى ذلك أن ضميره وضمير زميله عبد الفتاح يحيى لم
يتحملا وقوع هذه الجريمة أو غيرها في عهدهما . وعلى كل ، فالاحتجاج على
أمثال هذا الحادث عمل طيب تثنى عليه الأخلاق مهما كانت الدوافع .

وهذا الحادث دل على كل حال على أن بعض رجال الإدارة اخذوا يتجاوزون حدود سلطتهم ويخالفون القانون . وهذا يحدث عادة في ظل الحكم المطلق وكنتيجة له ، فهذا الحكم نفسه يكون تجاوزا واعتداء على القانون ، فينتشر الاتجاه الى تجاوز القانون عند الموظفين ولا سيما رجال الإدارة . واذا كانت الحكومة ستستخدم رجال البوليس في أغراضها السياسية واضطهاد خصومها ، وتجعل تنفيذ هذه الأغراض والوسائل هي سبيل الترقية الى المناصب الأعلى والمكافأة ، فان هذا يكون اغراء ودافعا للمرءوسين الى الانحراف . وفي عهد هذا الحكم المطلق الذي أقامه صدقي وقعت حوادث دلت على استهانة بعض رجال الإدارة بحقوق المواطنين . وكانت سلطة الإدارة تظني في بعض الأحيان على سلطة النيابة . وكان صدقي يعتمد الى اضطهاد خصومه السياسيين ، بأن يعطل مصالحهم أو يسبب لهم الخسائر ليجبرهم على عدم تأييد الأحزاب المعارضة ، أو الانضمام اليه خوفا على مصالحهم ، فأرهق كثيرا من رجال الوفد والاحرار الدستوريين . لكن أكثرهم صمد لهذا الاضطهاد وتحمل الخسائر من أجل المبدأ والوطنية فبرهنوا على متانة في الخلق وثبات في العقيدة .

ومن أبرز الحوادث ما وقع في بلدة (الحصانية) التابعة لمركز السنبلابوين في الدقهلية ، وذلك في يوم ١١ فبراير سنة ١٩٣٣ . وخلصته ان الإدارة عطلت وابورا لطحن القلال وضرب الأرز يملكه أحد أعيان تلك الجهة ومن الوفدين المعروفين ، فقام نزاع بينه وبين الإدارة رفع امره الى القضاء . فجاءت قوة من البوليس للتفتيش ، فاعترضها نفر من قبل صاحب المطحن وطلبوا بقاء الحالة على ما هي عليه حتى يفصل القضاء في الدعوى . فحدث تصادم بين الفريقين أمر فيه مأمور المركز رجاله باطلاق النار على الأهالي ؛ فقتل منهم ثلاثة أحدهم شقيق المالك وجرح كثير واستولى الدعر على السكان . وعلى الفور أرسلت الحكومة قوة من أربعمائه جندي فحاصروا البلدة وقبضوا على كثير من أهلها . ولما حكم في الدعوى أثبتت المحكمة في حكمها ان الإدارة تجاوزت سلطتها . ثم أمرت النيابة بالإفراج عن الأهالي وكتب النائب العام تقريرا يطلب فيه رفع الدعوى على مأمور المركز بتهمة التزوير في أوراق رسمية .

وكان من ذيول هذا الحادث - الذى عرف بحادث « الحصانة » - أن
الاستاذ محمد التابعى الصحفى قدم الى المحاكمة ، لأنه كتب مقالا فى مجلة
« روز اليوسف » تعرض فيه لاجراءات وزارة الحقانية (العدل) فى هذه
القضية ، فحكم عليه بالحبس أربعة أشهر ، وعلى صاحبة المجلة « السيدة
فاطمة اليوسف » بغرامة خمسين جنيها .

هذه الحوادث وامثالها كانت تتلقفها صحف المعارضة وتنشر اخبارها
بالتفصيل ، وتتخذ منها مادة للتنديد بأعمال الحكومة وإثارة الراى العام
عليها . وكانت دليلا على انحراف أداة الحكم فى ذلك العهد ، بالنسبة لما
كان فى عهود الحكومات الدستورية . فهذا أثبت عكس ما إدعاه صدقى من
انه جاء لاصلاح الحكم . ولهذا يقول الاستاذ الرافعى : « كانت وزارة
صدقى توهم الناس انها انما الفت الدستور وأهدرت ارادة الأمة وزبفت
الانتخابات لكى تصل الى اصلاح أداة الحكم فى البلاد . ومن سخريه الاقدار
ان الحوادث اثبتت ان أداة الحكم قد زادت فسادا فى عهدها ، بحيث لم
يبقى اى مسوغ للانقلاب الذى تم على يدها . وثبت بالبراهين العملية ان
الحكومة التى فرضت على الشعب فرضا كانت من غير شك أسوأ من كل
حكومة اختارها بمحض رغبته وارادته . . وكانت عملية الانتخابات التى
اصطنعها مزورة من اولها الى آخرها . . »

هذا ، ولكن الحق يقال ان هذه الحوادث كانت محدودة ، وكانت تعد
على الاصابع ، وقد رايانا ان المحاكم كانت تستطيع ان تصدر احكاما ضد
الحكومة ، وتصف بعض التصرفات بانها اجرام فى اجرام ، وان النيابة تأمر
بالافراج عن الاهالى . وكانت صحف المعارضة واقفة بالمرصاد لهذه
الحوادث ، فتفضح المرتكبين لها وتهاجم الحكومة . كان هناك على كل حال
قضاء ونياية واحزاب سياسية ، وصحف معارضة لديها شجاعة قول الحق
ومناصرة القانون والدفاع عن كرامة المواطنين . والخلاصة ان القانون كان
لا يزال مرعيا ولم يكن فى اجازة . . واذا كان الناس قد انتقدوا عهد صدقى
وسخطوا عليه فى ايامه ، واذا كان التاريخ سيحكم عليه ايضا بهذه المخالفات
للقانون - فان هذا كله لا يقاس بما حدث بعد ذلك فى عهد تال شهادته الأمة

المصرية مع الأسف الشديد - ما حدث فيه من وقائع تعذيب واعتداء على القانون وانتهاك لحرمة الانسانية وكرامة المواطنين ، واعتقالات بالألوف وسجن وقتل ، مما أرجع البلد الى أسوأ عهود الظلام ، وكانت هذه الاعتداءات ترتكب كل يوم . فما كان في عهد صدقي انما كان بضلع حوادث متفرقة محدودة ، وكانت في الواقع معركة سياسية في حدود معينة ، لا تجاوزا لكل الحدود ، وارهابا عاما للجميع ، والقاء للقانون - كما حدث فيما بعد في العهد المشار اليه .

مرض صدقي باشا

مضى على صدقي نحو ثلاث سنوات وهو في عمل متصل ، يتحمل اعباء وزارتي الداخلية والمالية الى جانب رئاسة الوزارة ، ويجتهد اعصابه في محاربة خصومه السياسيين ونشاطه في حزبه ، وغير ذلك من اعمال . وكان قد اصيب بخيبة امل حين تيقن ان الانجليز لم يهتموا بامره ولا يريدون ان يعقدوا اتفاقا معه ، ومعنى ذلك ان تاييدهم له اصبح ضعيفا ، كما صار جليا له ان الغاية التي كان يهدف اليها ، والتي عهد اليه بتحقيقها - وهي هدم الماضي بما له وما عليه : اي هدم الوفد او تحطيم نفوذه - هذه الغاية قد اصبحت غير ممكنة او مستحيلة ، بل ان اصدقاءه الاحرار الدستوريين خرجوا عليه وحاربوه اكثر من الوفد ، واشتد الخلاف داخل وزارته فانشق عنه بعض زملائه . فقد احاط به الفشل اذن من كل جانب وضاعت جهوده هباء .

فنتيجة لهذا الاجهاد المتواصل في غير طائل ، والشعور الحاد بخيبة الامل - وقع صدقي مريضا مصابا بالشلل في فبراير سنة ١٩٣٣ . واضطر حينئذ الى الاعتكاف والانصراف الى علاج نفسه .

« وهنا » - كما يقول صدقي باشا - « برز زكي الأبراشي باشا ، وأخذ يبت نفوذه ويتدخل في شئون الحكم والسياسة » . فمن هو هذا الرجل ؟



زكى الأبراشى باشا

والأبراشى باشا كان هو ناظر الخاصة الملكية : اى مدير شئون الملك الخاصة ووكيله فى أعماله . وفى ذلك الوقت كان هو رجل السراى الأول ، لأن منصب رئيس الديوان العالى كان شاغرا منذ استقال منه « محمد توفيق نسيم باشا » فى اغسطس سنة ١٩٣١ ، « ثبث كان قد اعترض على مشروع صدقى وكتب ملاحظات عليه لم يأخذ بها الملك ، وصدر الدستور من غير تغيير ، ولم يقبل نسيم أن يعين فى مجلس الشيوخ لئلا يكون هذا اعترافا منه بالدستور ، فظل منصبه شاغرا وتولاه زكى الأبراشى باشا بالنيابة . فكان الملك يعطى تعليماته وينفذ سياسته عن طريق ناظر خاصته هذا ، وكان هو الواسطة بين الملك والوزارة . وكان يتدخل فى كل الأعمال منذ مجيء صدقى الى الحكم ، لكنه لم يكن ظاهرا . فلما وقع صدقى مريضا برز « الأبراشى » كما يقول صدقى وصار يوجه دفة الحكم مباشرة ، وكأنه صار رئيس الوزراء . وكان يحضر علنا مجلس الوزراء ويلقى بتوجيهاته ، وهى توجيهات الملك ويتدخل فى جميع شئون الدولة . ولذلك يقول صدقى - مكمل حديثه : « وسافرت الى أوروبا للاستشفاء فراد نفوذ الأبراشى باشا واتسع نطاقه . ولما عدت من أوروبا وجدت الحالة لا تطاق . فاعتزمت الاستقالة » . أو بعبارة أخرى ان صدقى صار مجرد اسم والفعل

كله الأبراشي ، فاصيح صيدقى صفرا على الشمال . وهكذا استهانت به
الضواى فى النهاية بعد أن استخدمته فى أغراضها ، وأعرضت عنه وأرادت
أن تستبدل به غيره .

وكان صيدقى قد سافر الى أوروبا للعلاج والاستشفاء ، فكان زكى
الأبراشي بأشا هو الذى يصرف الأمور طوال هذه الفترة . وظلت الأمور
راكدة ، وأحوال البلد متجمدة ، والشعب فى شقاء يعانى الأزمة الاقتصادية
التي كانت مستمرة ، وهو صابر متلمز يكظم غيظه ، ويرقب ما يأتى به
الزمن من تطورات . ولم يلبث أن حدث تطور جديد ، عرف الجميع أنه هو
الندبر بأن الأمور ستتغير من خال إلى حال . وكان هذا التطور نتيجة تطورات
خطيرة حدثت فى العالم الخارجى لابد أن تنعكس آثارها على مصر .

نقل المندوب السامى البريطانى

أغسطس ١٩٣٣

كان هذا التطور هو ما أعلن فجأة من أن الحكومة البريطانية قررت
نقل مندوبها السامى فى مصر - وهو السير « برسى لورين » - الى تركيا
حيث عينته سفيرا هناك ، وعينت بدلا منه السير « مايلز لامبسون » ليكون
هو المندوب السامى لها فى القاهرة . على أنه أعلن فى الوقت نفسه أن المندوب
الجديد سيبدأ عمله فى القاهرة من أول العام التالى : (١٩٣٤) .

وكان المعروف فى مصر أن نقل المندوب البريطانى لا يحدث اعتباطا ،
وأن التغيير لابد أن ينتج عنه تغير فى السياسة . ولما كانت الأمور قد
وصلت الى أسوأ حالة ، فإن أى تغير لابد أن يكون نحو الأحسن . فأمل
الشعب خيرا ، إذ كان يعتقد أن المندوب المنقول « برسى لورين » هو
المسئول عن التطورات التي وقعت فى مصر ، وأنه كان وراء الانقلاب أو هو
الذى دبره ، وأيد سياسة البطش والانتقام . فاستنتج الشعب أن نقله يقيد
إن بريطانيا قررت أن تضع حدا لهذا السياسة ، وأن تبدأ تحولا نحو الشعب

وإن كان لا يعرف مدى هذا التحول . لكن النقل لن يتم الا في آخر العا
والمندوب الجديد لابد ان يأخذ وقتا نحو بضعة أشهر حتى يدرس الموا
ويتعرف بالاطراف ، ثم يضع بعد ذلك سياسته . فسيمر اذن وقت
قصير حتى يظهر اثر التغيير المنتظر . وفعلا كان لابد ان يمر الوضع بد
انتقال ، وإن كان هذا الوقت الذي سيمر سيفضي من حياة الشعب ،
ضاعت السنوات منذ بدأ الانقلاب . فليصبر الشعب اذن ما دام الامل
في الطريق بقرب انتهاء هذا العهد ، ولتحمل بقاءه لفترة أخرى ، وا
الشعب مع ذلك سيواصل المقاومة . والصبر في النهاية له حدود .

الحالة الدولية

والحقيقة ان تغيير المندوب البريطاني كان فعلا نتيجة تغيير ازمنت
بريطانيا في سياستها نحو مصر . وكان هذا التغيير في سياستها نتيجة عوا
دولية خطيرة طرات في افق السياسة العالمية .

فإن الموقف الدولي بدأ يتغير منذ اوائل الثلاثينات ، واخذ جو الس
الذي كان سائدا منذ انشاء « عصبة الأمم » يختفي ، ويحل محله جو التو
والسير نحو الحرب . ففي سنة ١٩٣١ غزت اليابان منشوريا - وهو اق
في شمال الصين - وفي العام التالي استولت عليه وبدأت تتوغل في اراء
الصين . وفي المانيا ظهرت قوة الحرب النازي في عام ١٩٣٢ اذ فاز
الانتخابات ، ثم وثب الى الحكم واستولى على السلطة ، حيث أصبح « هتلر »
زعيم هذا الحزب هو مستشار المانيا في ٣٠ يناير سنة ١٩٣٣ . وكان هـ
الحزب ينادي بالقضاء معاهدة « فرساي » مطالبا بحقوق المانيا
ويعمل لتجديد قوة المانيا العسكرية . وقويت « الفاشستية » في ايطاليا
واخذ « موسوليني » زعيمها يضع خططه لغزو الحبشة . وكانت هذه الامم
كلها تحديا لعصبة الأمم ، ونذرا بقدوم الحرب العالمية الثانية . فكان لا
اذن لبريطانيا ان تراجع موقفها وتبدأ في تغيير سياساتها .

ولما كانت مصر من اهم المواقع الاستراتيجية في العالم ، وتتم
المواصلات بين الشرق والغرب ، فلا بد ان يكون لها دور مؤثر في أي حر
تنشب ، واذا قامت ايطاليا بغزو الحبشة فلا بد ان تمر قواتها بقت
السويس ، ومصر متاخمة لليبيا التي تحتلها ايطاليا ، فمصر ستكون وس
دائرة الحرب . فلا بد ان تعمل بريطانيا بحساب هذا كله ، واذن وجب
تغير سياستها في مصر ، وتنقل مندوبها السامي الذي ارتبط بالعهد الد

استمر ثلاث سنين ، وكانت نتيجة تفسير الشعب وزيادة سخطه على
بريطانيا وإيجاد أسباب القلق والاضطراب ، وتأتى بمندوب جديد يوجه
الأمور وجهة أخرى .

والمندوب الجديد « مايلز لامبسون » كان وزيرا مفوضا لها في الصين ،
ونجح هناك في عقد معاهدة بين الصين وبريطانيا . وذكرت الصحف المصرية
هذه الأنباء عنه وكأنها تعطى الأمل في أنه قادم لينجح مرة أخرى في عقد
معاهدة مع مصر - وإن كانت جريدة « التيمس » نشرت أن هذا النقل هو
مجرد حركة دبلوماسية ، ولا يعنى تغييرا في سياسة بريطانيا فلا ينبغي أن
يعلق المصريون أملا عليه . لكن الوقائع فيما بعد دلت على أن هذا الكلام غير
صحيح . وهذا كله سيتضح في العام التالى (١٩٣٤) بعد أن يحضر المندوب
الجديد . فلنترك هذا اذن لوقته ، ونعود الى تتبع الأحداث في مصر .
وكنا تركناها حين ذهب « صدقى » ليستشفى في أوروبا ومكث هناك أشهر
الصيف (١٩٣٣) وصار « الأبراشى » وهو وكيل السراى يدبر الأمور
مباشرة . وسمع صدقى وهو في أوروبا نيا نقل المندوب البريطانى - صديقه
ومؤيده - فادرك ما يترتب على ذلك وعجل بالعودة . فعاد فى أواخر
أغسطس الى مصر .

استقالة صدقى

سبتمبر ١٩٣٣

بعد إعلان نيا نقل المندوب البريطانى « برسى لورين » لم يطل بقاء صدقى
في منصبه أكثر من شهر . وهذا له دلالة ، ولا يمكن أن تكون المسألة مجرد
مصادفة . ويقول هو أن السبب الذى حمله على الاستقالة أنه عند عودته
« وجد الحالة لا تطاق » وأنه قد استفحل نفوذ الأبراشى ، فأصبح هو كما
مهمل . لكن الحقيقة أن السراى وجدت أن مهمته قد انتهت وأن الأغراض
التي أريدت منه قد استنفدت بحسب قدرته ، حتى نأوت صحته تحت
الأعباء ، فأرادت أن تغير الأداة التى تستعملها . ولا بد أنها أدركت مغزى
التغيير الذى أقدمت عليه بريطانيا إذ قررت استبدال مندوبها السامى في
مصر ، فكان هذا يعنى أنها قد اعتزمت إجراء تغيير في سياستها في مصر ،
و « صدقى باشا » لن يكون هو الرجل الملائم للجو الجديد ، لما أصبح مقترنا
بشخصه من سياسة الشدة والانتقام وما يشعر به الشعب نحوه من الكراهية .
وقد ذكرت بعض الصحف أن أحد كبار رجال السراى زار صدقى في بيته
وقال له إن الملك قبل استقالته ، وذلك قبل أن يقدم صدقى استقالته ،

فأسرع يقدمها . ويذكر صدقي أيضا انه حدث خلاف بينه وبين الأبراشي أو بينه وبين السراي ، اذ أبدت السراي رغبتها في أن يتخلى عن وزارة المالية ويعين بدلا منه « حسن صبرى بك » ، فاعترض صدقي على ذلك ، واقترح ان يعين « حسن صبرى » في وزارة المواصلات او وزارة أخرى ، ويعين حافظ عفيفى وزيرا للمالية . فلم تقبل السراي وغضبت . وطلبت اليه ان يقدم استقالته . وعنى كل فان صدقي قدم استقالته في يوم ٢١ سبتمبر سنة ١٩٢٣ ، فقبلت في الحال ، وأعلن قبولها في يوم ٢٧ سبتمبر في نفس اليوم الذى أعلن فيه تأليف وزارة جديدة برئاسة « عبد الفتاح يحيى باشا » الذى كان قد انفصل من وزاره صدقي في أول العام . وبذلك انتهى عهد صدقي ، فكانت مدة وزارته ثلاث سنوات وثلاثة أشهر . وكانت هذه أطول مدة قضتها وزارة في مصر منذ عام ١٩١٩ - وهذا مع عدم تأييد الشعب لها وكرهيته لها .

وقد بنى صدقي استقالته في الكتاب الذى قدمه على أن صحته . لم تعد تحتمل أعباء منصبه . لكن هذا لم يكن السبب الصحيح ، وإنما أخرج رغم ارادته للأسباب التى ذكرناها . وكان يريد أن يستمر ويبقى في منصبه رئيسا للوزراء ، لأن صحته كانت تحسنت كثيرا ونفعه العلاج فلم يبق به الا أثر شلل خفيف في يده اليسرى ، وقد عاش بعد ذلك عشرين سنة ورأس وزارة أخرى في أيامه الأخيرة في عهد « فاروق » . فالسبب الصحيح هو أن الملك قرر عزله وأراد أن يستبدل به غيره . وهذا هو رأى الأستاذ الرافعى أيضا ، فقد قال : « وليس صحيحا ان الاعتبارات الصحية هى التى دعت الى الاستقالة . . فالواقع أن صحته كانت تحتمل بقاءه فى الحكم ، ولكن السبب الحقيقى هو ان السراي قد انتهت من استخدامهم فانتهت مهمته فى نظرها وأرادت أن تستبدل به سواه . » - قال : « وهذا هو شأن الحكم المطلق . فهو اذن قد خرج من الوزارة مكرها أخوك لا بطل . . » . واستدل على ذلك بأن صدقي « فى الوقت الذى زعم فيه ذلك بدا أنه يبتغى السيطرة على الوزارة التى تخلفه فى الحكم ، موهما نفسه انه ما زال بعد استقالته رئيس حزب الأغلبية فى البرلمان . . ويدل هذا قطعا على أنه استقال من الوزارة لا لامتنال صحته بل مرغما حائقا . ولهذا تواعد الوزارة الجديدة بالحرب والنضال . . وفاته ان هذا الحزب انما اصطنعه وهو فى الحكم فهو حزب يتبع الحكم أينما سار ، وبعبارة أخرى هو حزب الحكومة أيا كانت هذه الحكومة . »

وزارة « عبد الفتاح يحيى »

في اليوم الذى أعلن فيه قبول استقالة صدقى باشا (٢٧ سبتمبر ١٩٣٢) أعلن تكليف الوزارة الجديدة برئاسة « عبد الفتاح باشا » . وقد شكلت السراى الوزارة وكان هو فى باريس وعرف الناس أسماء الوزراء قبل أن يحضر ، فلما حضر لم يكن له إلا أن وقع مراسيم التاليف . وهكذا لم تكن هذه الوزارة إلا وزارة السراى . وقيل فى كتاب تأليفها أنها ستسير على أسس النظام القائم أى الذى صنعه صدقى ، فهى استمرار اذن لهذا النظام بدون الرجل الذى أوجده . وعبد الفتاح يحيى قضى حياته موظفا وكان ضعيفا فلم يكن شخصية سياسية لها أهمية . وقد عين عضوا فى وزارة صدقى منذ بدء تأليفها فاشترك فى إلغاء الدستور وما قامت به الوزارة من أعمال ، فهو يتحمل مسئولية فى ذلك وإن كان تابعا ، وما دام كان أحد أعضاء تلك الوزارة المكروهة فهو لم يكن مرضيا عنه من الشعب . وكان وجوده يعنى استمرار هذا النظام غير الشرعى الذى قام على انقراض النظام الدستورى الذى ترضاه الأمة ، فظلت الأمة مقاطعة له أيضا ، ولم تعترف به الأحزاب السياسية ، ما عدا حزب الشعب المصطنع الذى انقلب على رئيسه وموجده « صدقى » ، وسار وراء رئيس الحكومة الجديدة .

وليس هناك أهمية لذكر أسماء الوزراء الذين عينوا فى هذه الوزارة ، ولكن للتسجيل نذكر أنها تألفت من « عبد الفتاح يحيى باشا » للرئاسة والخارجية ، وأحمد على باشا للحقانية ، ومحمود القيسى باشا للداخلية ، وعبد العظيم راشد باشا للأشغال ، وحلمى عيسى باشا للمعارف ، وإبراهيم كريم باشا للمواصلات ، وصليب سامى بك للحربية والبحرية ، وعلى المنزلاوى بك للزراعة ، وحسن صبرى بك للمالية ، ونجيب الفرابلى باشا للأوقاف .

ويلاحظ أن « حسن صبرى » عين وزيرا للمالية ، وهو ما كان يعارض فيه صدقى . والفرابلى كان ممن انفصلوا عن الوفد سنة ١٩٣٢ .

تألفت هذه الوزارة فى السراى - كما ذكرنا - فكانت خاضعة فى سياستها وتصرفاتها لأرادة السراى ، وكان الإبراشى باشا وكيل الديوان الملكى هو فى الحقيقة الذى يوجه سياستها ، ويتصرف فى شئون الدولة كما يريد مولاه . كانت الوزارة منفصلة عن الشعب ، ولكنها لم تتبع سياسة القوة والبطش كما كان يستعملها صدقى ، فكانت الأمور هادئة نسبيا . أو ظاهريا ، ولم تحدث حوادث عنيفة ، غير أن الشعب كان لا ينظر الى هذه الوزارة باحترام ،

وكان يرى انها ليست الا وزارة انتقال أو امتداد موقوت لعهد بائد ، فهي باقية حتى يحضر المندوب السامي البريطاني الجديد ويبدأ في تنفيذ سياسته . واذا كان الشعب ظل في انتظار التطورات الجديدة فانه كان مصمما على انه لا بد أن يعود له دستوره ونظامه الشرعي ، ولا بد أن يستمر في المقاومة والنضال حتى يحقق ارادته بالغاء هذا النظام الذي أوجده صدقي ولا تزال هذه الوزارة تمثله - الغاء نهائيا .

انكشاف ((التمثيلية))

انكشف امر ((صدقي باشا)) وحزبه بعد أن دالت دولته وخرج من الحكم . وكما تقول الصحفية السيدة ((فاطمة اليوسف)) : « حين سقط صدقي تغلى عنه كل شيء : تخلى عنه حزبه ، وتخلت عنه جريدته ، وتخلت عنه الاغلبية التي أوجدها من العدم . وتلك كانت نتيجة طبيعية . فالبناء الذي يقام على السلطان يذهب بدهاب السلطان ، وما تأتي به الريح تذهب به الزوايح ! »

كان صدقي لا يزال يصر على أن يوهم نفسه بأنه زعيم الاغلبية ، ولما كان قد خرج أو أخرج من الحكم حائقا ، واختير « عبد الفتاح يحيى » ، الذي كان قد اختصم معه من قبل - رئيسا للوزارة التي تخلفه ، والعت هذه الوزارة الجديدة بدون استشارة أو علم صاحب الاغلبية - أي بدون علمه هو - فقد صور له الوهم انه يستطيع أن يتحدى الوزارة . فأعلن أن الوزارة لا بد أن تتقدم الى البرلمان لتنال ثقته ، كما أعلن أن الوزيرين اللذين انضموا الى الوزارة بدون اذنه ، وهما من حزب الشعب يعتبران متخيلين عن عضويتهم في الحزب . فلم يكثرثا ولم يكثرث أحد لهذا القرار واعتبر عبد الفتاح يحيى نفسه لا يزال نائبا لرئيس الحزب ، مع أنه كان قد قدم استقالته منه منذ تسعة أشهر ، كما اعتبر الوزيرين المشار اليهما لا يزالان عضوين ، وذلك على رغم أنف رئيس الحزب .

ووجد صدقي أن الحزب ينفض عنه ويتنكر له ، ويتجه الى رئيس الوزراء الجديد . وعرف أنه لا يستطيع أن يقف أمام السراى ، وهى فى الواقع التي كالت له هذه الضربات ، مستهينة به عاملة على اذلاله . فاضطر أن ينحنى كعادته أمام القوة ، ويخضع للحكومة القائمة . فجمع مجلس ادارة حزبه فى يوم ٢ أكتوبر سنة ١٩٣٣ ، وقرر تأييد وزارة « يحيى باشا » والترحيب بعودته الى حظيرة الحزب ، كما سحب قراره الذى أعلنه من قبل باعتبار الوزيرين متخيلين عن عضويتهم ، فاعترف بأنهما لا يزالان

مضوين في الحزب . بذلك اتكشف صدقي وحزبه ، وازداد هو ضعفا أمام الوزارة ، وأمعنت هي في النكاية به وازدراؤه . فاضطر أن يستقيل من رأسه الحزب - وهو حزب الشعب الذي صنعه يديه - وذلك في أوائل نوفمبر . فانتخب الحزب « عبد الفتاح يحيى باشا » رئيسا له - أو صدرت الأوامر إليه بذلك - وأعطى الوزارة ثقته واستمر يؤيدها ، خاضعا لها ، ينفذ ما تريده من توجيهات أو قرارات . ولا غرو ، فهو حزب مصطنع خلقت السلطة فهو يدور مع السلطة أيا كانت . وهكذا شهدت البلاد هذه المهزلة أو المأساة التي مثلها بعض الأفراد الذين لا خلاق لهم ولا مبادئ ، وانكشفت التمثيلية التي أوجدها صدقي .

اعمال الوزارة

كان من أول الأعمال التي نفذتها هذه الوزارة أن الفت لجنة للتحقيق في الصفقات التي منحتها وزارة صدقي لبعض الموظفين . وتبين من التحقيق مبلغ مخالفة القوانين واللوائح في هذه الصفقات . كما ألفت لجنة للتحقيق في الاتهامات التي ثارت حول مقالة انشاء طريق الكورنيش في الاسكندرية وهو المشروع الذي نفذ في عهد صدقي ، وكانت الاشاعات قد تناثرت بأن صدقي باشا وبعض كبار الموظفين أفادوا من مقالة هذا المشروع فوائد مادية كبيرة . فقامت اللجنة بعملها واستمر التحقيق مدة ، وظلت الصحف تكتب عنه ، ثم توقف بعد حين وطويت الأوراق ، ولم تعرف النتيجة .

ومن أعمال الوزارة أنها اتخذت بعض اجراءات لمعالجة آثار الأزمة الاقتصادية التي كانت لا تزال تعانيها البلاد ، فأصدرت قانونا بتخفيض الإيجارات الزراعية ، وخصصت مبلغا من المال لتسديد بعض المستحقات على المزارعين من رسوم وضرائب متأخرة . لكن هذه الاجراءات لم يكن لها الا أثر محدود ، ولم تفلح في تخفيف الضائقة المالية التي كانت ناتجة عن تلك الأزمة .

يمين الولاء للملك

وكان من دلائل سيطرة السراى على الحكم أن صدر في عهد هذه الوزارة مرسوم (في ٢٧ يناير ١٩٣٤) بوجوب حلف الوزراء يمين الولاء والاخلاص للملك والوطن قبل أن يتولوا أعمالهم (مع تقديم الملك على الوطن) !

وكانت هذه سابقة جديدة ، فلم تكن مما يوجبه الدستور ولم يكن الوزراء يقسمونها من قبل . وإنما كان ما يوجبه أن يقسم أعضاء مجلس النواب والشيوخ قبل أن يتولوا عملهم يمينا على أن يكونوا مخلصين للوطن .

والملك ، مطيعين للدستور وقوانين البلاد ، وتكون تأدية اليمين علنا . بقاها المجلس . ولما كان الوزراء بمقتضى الدستور أعضاء في البرلمان ، فلم تكن هناك حاجة لحلف يمين أخرى . ولكن الملك « فؤاد » أراد أن يقسم الوزراء بين يديه يمينا خاصة به ، وأن يقدم الملك على الوطن في صيغة اليمين ، علم حين أن الدستور يقدم الوطن على الملك في صيغة اليمين الدستورية . واستمر هذا التقليد ساريا بعد ذلك .

صدام مع المحامين

وكان من أهم ما حدث في عهد هذه الوزارة من اضطدام مع الشعب أنه دخلت في معركة مع المحامين . وكانت معركة حامية ، ولكن المحامين تكتلو وأجمعوا أمرهم ، ودافعوا عن حقوقهم وكرامتهم بقوة .

كانت هذه المعركة في حقيقتها سياسية ، إذ كان معظم المحامين مر الوفدين ، وينتخبون مجلس النقابة وفديا ونقيب المحامين من كبار رجال الوفد . وكان للنقيب والمحامين تأثير كبير في السياسة في الشعب . وهؤلاء جميعا كانوا يعارضون العهد القائم . فارادت الوزارة - أو أراد من يقف وراءها - أن تهاجم هذه الجبهة القوية المعارضة . وما كان أغنى هذا الوزارة الضعيفة أن تدخل في حرب مع هذه الطائفة الكبيرة من المثقفين ورجال القانون .

بدأت المعركة بأن أصدر مجلس الوزراء في يوم ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٣ بلاغا أرسل وزير الحقانية صورته الى نقيب المحامين (الأستاذ محمود بسيوني - وكان وفديا) ليبلغه الى الجمعية العمومية للمحامين التي كان مزما انعقادها في اجتماعها السنوي لانتخاب نقيب جديد ومجلس النقابة . وفجوى هذا التبليغ أنه اتصل بعلم الوزارة أن بعض المرشحين لمجلس النقابة حكم عليهم منذ يومين بالتوبيخ ، فهي تنبه الجمعية الى عدم انتخابهم ، والا فستضطر لأن تستصدر قانونا يحدد التقاليد ويمنع من حكم عليه بحكم تاديبى من حق الترشيح ، ويكون لهذا القانون اثر رجعى فتسقط عضوي من يكونون قد انتخبوا على خلاف ذلك .

فلما تلى هذا البلاغ في الجمعية العمومية قابله المحامون بالإستنجار . وعدوه تدخل غير مشروع من الوزارة في انتخاباتهم ، إذ أن لائحة المحامين التي صدرت سنة ١٩١٢ لم تشترط هذا الشرط في عضوية مجلس النقابة - ولا سيما أن احكام مجلس التاديب التي صدرت . كان لها طابع سياسى ولا تمس نزاهة المحامين في شيء . وعلى ذلك لم يابيه المحامون لهذا

الإبلاغ وانتخبوا المجلس النقابة ثلاثة ممن صدرت عليهم هذه الأحكام - وذلك في يوم ١٥ ديسمبر ١٩٣٣ .

فلما رأت الوزارة أن المحامين لم يكتثروا لبلاغها وضعت قانونا وعرضته على برلمانها على وجه الاستعجال ، فصدر القانون بتاريخ ٢٨ ديسمبر ، ونصت المادة الأولى منه على أنه « لا يجوز أن يكون عضواً بمجلس النقابة المحامي الذي قضى عليه بعقوبة تأديبية » ونصت المادة الثانية منه على « سريان هذا الحظر على أعضاء مجلس النقابة الحاليين . »

فوقف المحامون ازاء ذلك موقفاً حازماً ، وطلبوا من مجلس النقابة عقد الجمعية العمومية للنظر في هذا الشأن واتخاذ ما يراه من قرارات .

فقرر المجلس دعوة الجمعية العمومية للانعقاد في يوم ١٩ يناير سنة ١٩٣٤ بدار محكمة الاستئناف - كما كان متبعاً - ولكن رئيس المحكمة امتنع عن النقيب الجديد الأستاذ مكرم عبيد (وكان السكرتير العام للوفد) وأبلغه أنه لا يسمح باجتماع الجمعية الا اذا كان الفرض منه تنفيذ القانون الذي صدر واجراء انتخابات جديدة . فلم يقبل النقيب ذلك واجل اجتماع الجمعية اسبوعاً على أن يعقد بدار النقابة . فاجتمعت الجمعية العمومية في يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٣٤ وقررت بالإجماع القرار التالي :

« . . وبعد الاطلاع على المادة (٢) من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٣٣ (وهو القانون الذي أصدرته الوزارة) ، وبما أن هذه المادة مخالفة للمادة السادسة من الدستور التي وضعت مبدأ أساسياً هو عدم سريان القوانين التي تقرر عقوبات جديدة على الحوادث السابقة عليها ، وبما أن نص المادة السادسة من الدستور نص عام يشمل جميع العقوبات من غير تفریق ومن غير استثناء للعقوبات التأديبية أصالية كانت أو تبعية ، ويتضمن فوق ذلك مبدأ من مبادئ العدالة الأولية المسلم به في جميع الشرائع . وبما أن العقوبة المقررة بالمادة الثانية من القانون المذكور عقوبة تأديبية جديدة - لذلك ترى الجمعية العمومية أن المادة الثانية من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٣٣ لا تسرى على الانتخابات الماضية . وعلى ذلك فلا محل لاجراء انتخابات جديدة . »

حل مجلس النقابة

ولما رأت الوزارة أن المحامين لم ينفذوا القانون المذكور أصدرت في ١٠ يوليو سنة ١٩٣٤ مرسوماً بقانون بإبطال العمل مؤقتاً بنظام نقابة المحامين ، ومجلس النقابة القائم وقتئذ .

وتأليف لجنة برئاسة رئيس محكمة الاستئناف تتولى حفظ أموال النقابة ومباشرة المصروفات العادية منها .

وكان المحامون ، لما علموا بقرب صدور هذا المرسوم عقدوا جمعيتهم العمومية في ٤ مايو سنة ١٩٣٤ بصفة غير عادية بدار النقابة ، وقرروا الموافقة على القرارات التي اتخذها محامو المنصورة والمنيا من نقل أسمائهم من جدول المحامين المشتغلين الى جدول المحامين غير المشتغلين ، احتجاجا على التشريع الجديد الذي يهدم كيان المحاماة ويهدر استقلالها ، اذ يضعها تحت رقابة السلطة التنفيذية ، ويجعل قيام مجلسها معلقا على محض مشيئة هذه السلطة وهواها . وقرروا أن تبلغ الطلبات الخاصة بنقل الاسم الى مجلس النقابة على أن يقدمها المجلس الى الجهات المختصة .

وبعد أن صدر المرسوم المشار اليه (٥ يوليو ١٩٣٤) اجتمع مجلس نقابة المحامين في اليوم التالي وقرر - بالاجماع :

اولا - ان المرسوم بقانون الذي أصدره مجلس الوزراء أمس - بتعطيل بعض أحكام قانون المحاماة وبحل مجلس النقابة وتحويل لجنة خاصة من غير المحامين سلطة المجلس - هو مرسوم باطل بطلانا أصليا لمخالفته نص المادة ٤١ من الدستور .

(نقول : هذه المادة توجب عرض مثل هذا المرسوم على البرلمان الذي يجب أن يدمى لاجتماع غير عادي ، فاذا لم يعرض زال ما كان له من قوة القانون) .

ثانيا - ان مجلس النقابة الحالي الذي استمد سلطته من الجمعية العمومية للمحامين - طبقا للقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩١٢ - لا يزال قائما بحكم القانون ، وسيظل المجلس قائما بواجبه نحو المحامين لانه وحده الممثل للمحامين .

ثالثا - تكليف النقيب باتخاذ الاجراءات القانونية الكفيلة بحفظ اموال النقابة لدى البنوك ، وعدم التصرف فيها الا باذن المجلس .

رابعا - دموه الجمعية العمومية الى الانعقاد في اجتماع غير عادي يوم ١٢ اكتوبر سنة ١٩٣٤ .

هكذا جرت هذه المعركة التي اثارها الوزارة . واذكر ان صحف المعارضة كانت تنشر انباء هذه الاجتماعات والقرارات ، وكان الجمهور يتتبع هذه الانباء باهتمام ، ويراها معركة وراها أغراض سياسية ، وتمثل معارضة من جانب جبهة قوية لها مقامها القانوني ومكانها من الشعب - معارضتها للوزارة التي لا تمثل الا نفسها ، والتي يعتبر حكمها مثالا للحكم المطلق ومخالفا للنظام الدستوري الذي تريده البلاد . وكانت قرارات المحامين تعتبر انتصارا لهم وللمعارضة ، وهزيمة متلاحقة للوزارة التي هي مجرد أداة في يدي السراي والتي هي ضعيفة متداعية في ذاتها .

.. ولما جاء أكتوبر كانت الوزارة في النزاع الأخير ، ثم زالت وحلت محلها وزارة « نسيم باشا » فالغت هذه التشريعات الشاذة ، وأعدت نظام نقابة المحامين . واجتمعت الجمعية العمومية من جديد لانتخاب مجلس النقابة . وعاد كل شيء إلى ما كان عليه .

حول نزاهة الحكم

وفي تلك الأثناء وجهت الى وزارة « عبد الفتاح يحيى » حملة عنيفة من جانب آخر . فقد قامت جريدة « السياسة » وهى جريدة حزب الأحرار الدستوريين - وكان هذا الحزب لا يزال معارضا للنظام الذى أوجده صدقى وغير معترف بهذه الوزارة الجديدة - قامت بحملة شديدة على الوزارة بمهثلة فى شخص وزير الأشغال اذ ذاك . فاتهمته بأنه عهد بمقاولات كبرى الى « احمد عبود باشا » - وكان هذا الرجل رأساليا كبيرا وله صلات متينة برجال الأعمال - عهد اليه بها من غير أن تحترم احكام القانون المالى واللوائح المتبعة . كان الذى يكتب المقالات المتضمنة هذه الاتهامات هو « حفى بك محمود » شقيق « محمد محمود باشا » رئيس الحزب ورئيس الوزارة الأسبق . وظلت الجريدة تنشر الأنباء والتفاصيل عن الموضوع مؤيده كلامها بالأدلة والمستندات . ولم يصدر تكذيب من الوزارة لهذه الاتهامات . ولكن بدأت النيابة التحقيق مع الأستاذ « حفى » كاتب المقالات ومع الجريدة . ثم رفعت النيابة الدعوى أمام محكمة الجنايات على الأستاذ « حفى محمود » وادعى فيها عبود باشا بالحق المدعى .

وطالت جلسات هذه القضية عدة اسابيع ، واستمعت المحكمة الى عديد من الشهود والمرافعات . وكانت الصحف تنشر كل ما يحدث فى المحكمة فأثارت هذه القضية الراى العام ، لأنها كانت قضية تتعلق بنزاهة الحكم - وهو الأمر الذى يثير اهتمام الشعب المصرى . وأحدثت الاتهامات أثرها فى لقاء الشبهات حول الوزارة وزعزعة مركزها أكثر مما كان ضعيفا - وحتى الانجليز المسئولون فى دار المندوب السامى بدأوا يصرحون بأنهم لا يستطيعون تأييد وزارة مشكوك فى نزاهتها ، أو ربما كانوا يريدون أن يتخذوا من هذا حجة لعدم الوقوف الى جانبها توطئة للتحويل الذى كان مؤمعا قريبا .. وقد انتهت القضية بالحكم ببراءة الأستاذ « حفى محمود » فكان هذا الحكم بمثابة لطمة للوزارة . واستأنفت النيابة فأيدت « محكمة النقض والابرار » الحكم .



• السير مايلز لامبسون •
المنوب السامي البريطاني

وهكذا بقيت هذه الوزارة
التي لم يكن لها سند الا من
السراى - تترنج وتخطب ،
وتوجه اليها هذه الضربات ،
وهى تزداد كل يوم ضعفا
وهى باقية فقط ريثما
تظهر سياسة المندوب
البريطانى الجديد .

قدوم المندوب الجديد

وكان المندوب البريطانى الجديد « السير مايلز لامبسون » قد قدم الى مصر فى يناير سنة ١٩٣٤ ، وبدأ يباشر أعماله ويقابل الملك ورئيس الوزارة ورؤساء الأحزاب ويتعرف اليهم ويجمع المعلومات ويرسم السياسة التى سيتبعها . ففضى فى ذلك نحو النصف الاول من السنة . ثم بعد أن وضع أسس السياسة التى ستنفذ سافر فى إجازة طويلة الى إنجلترا الى آخر العام حيث كان سيتم زواجه للمرة الثانية ، اذ كانت زوجته الأولى قد توفيت قبل عامين ، وله منها ولد وبنت . وقد تزوج من فتاة ايطالية تعمر عنه كثيرا اذ كان هو فى الخمسين من عمره فسافر الى بلاده فى يوم ١٩ أغسطس سنة ١٩٣٤ . وقبل أن يصل الى شاطئ إنجلترا أذيع أن « مستر بيترسون » رئيس القسم المصرى بوزارة الخارجية البريطانية عين مندوبا ساميا فى مصر بالنيابة ليقوم بالعمل فى اثناء غياب المندوب الاصلى فى الإجازة .

مرض الملك

وكان قد طرا فى الصيف (١٩٣٤) عامل جديد سيكون له أثر كبير فى مسار السياسة المصرية ، وهو مرض الملك « فؤاد » . فقد أصيب الملك بمرض خطير أبعده عن مباشرة العمل ، وعرف فى الأوساط الخاصة المتصلة به أن هذا المرض يهدد حياته . ولم يعرف الجمهور ذلك فى وقته . ولكن الحكومة البريطانية علمت بخطورة مرضه فقررت اتخاذ اجراءات خاصة .

كانت هناك اذن اربعة عوامل رئيسية في الموقف : تغير الحالة الدولية وابعاجاتها نحو التوتر والاعداد للحرب ، ومجيء مندوب بريطاني جديد . لينتقل السياسة الجديدة التي قررت حكومة بريطانيا اتخاذها نتيجة لتغير الموقف الدولي ، ومرض الملك فؤاد مرضا خطيرا يخشى منه على حياته ولو بعد حين ، وسخط الشعب المصرى على النظام القائم وغضبه على بريطانيا التي ظلت تؤيد هذا النظام والتي يعتبرها مسئولة عن اقامته وبفائه ، فهذه العوامل الاربعة هي التي نالت موجوده في الموقف حين كان المندوب السامى البريطانى يضع سياسته وهي التي حددت واملت السياسة الجديدة . وكان على المندوب بالنيابة الذى سيحضر بعد سفر المندوب الاصلى بالاجازة - عليه ان يبدأ بتنفيذ هذه السياسة . ثم يواصل المندوب الاصلى تنفيذها بعد عودته .

مستر ((بيترسون)) في مصر

وقد حضر مستر ((بيترسون)) الى مصر في خريف سنة ١٩٣٤ . وبعد مجيئه ظهرت آثار السياسة الجديدة او التحول الجديد .

كان نفوذ الملك فؤاد قد بلغ غايته ، وخصوصا في السنة الأخيرة بعد ان اعلن نقل المندوب البريطانى السابق في صيف العام الماضى . وكان العهد كله بهذا قيام صلاحي بانسلايه - أى منذ يوثيه سنة ١٩٣٠ حتى هذا الوقت في اواخر صيف سنة ١٩٣٤ - أى اربع سنوات كاملة - كان هذا العهد كله هو عهد سيطرة الملك فؤاد او حكم الرأى المباشر ، حيث كان الملك في الحقيقة هو مصدر السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية كذلك ، ولم يكن الدستور الذى أصدره صدقى الاشكلا زائفا ، والبرلمان الذى صنعته الحكومة كانه فرع منها ، والأحزاب الشرعية الممثلة للشعب مبعدة عن الحكم . وقد وصل الأمر الى نهايته ، ولم تعد انجلترا تستطيع أن تواصل تأييد هذا الحكم بعد أن تغير الموقف الدولي ، وبدأت نذر الحرب العالمية الثانية تظهر في الأفق .

وكان من اسس السياسة الانجليزية على كل حال انها تعتمد الى حفظ التوازن بين القوى المتنازعة في مصر ، بحيث اذا مالت الكفة ناحية طرف منها فانها تبدأ في العمل لتعيد الكفة الى وضع متوازن او الى الناحية الاخرى ، لبعض الوقت وبحسب ما تقتضى الظروف ، ثم ترد الكفة ثانية نحو الاتجاه الاول ، وهكذا تكرر التجربة . وقد طال ميل الكفة في هذه المرة لجانب واحد مدة أكثر مما كان يجب ، وكان ذلك راجعا الى انشغال انجلترا بالازمة الاقتصادية والازمة السياسية في داخلها . وكان قد ظهر لها جليا

فقبل التجربة ، ولكنها إبطاءات في التقدم لعمل شيء لتغيير الوضع ، حتى جاءت التطورات الدولية فنبهتها إلى خطورة المستقبل ، وصار واجبا عليها ان تتدخل لتضع حدا للعهد الذي طال مدة أربع سنوات ، وكان لابد ان يصل في وقت غير بعيد الى نقطة الانفجار .

كان التدخل لتغيير الوضع قد صار أمرا محتما وسينفذ على أية حال ولكن مرض الملك أيضا في ذات الوقت جاء فرصة لم تكن منتظرة لتجعل هذا التدخل سهلا ولتسرع بتنفيذه . ولما كان الملك هو رأس السلطة في أمور مصر الداخلية وعلى وجوده يتوقف كل شيء ، وخصوصا علافة الحكومة البريطانية بمصر ، فقد وجب ان يبدأ التدخل بمعالجة الشئون الخاصة بالقصر ، ثم يلتفت بعد ذلك الى تغيير الوزارة فانهاء العهد القائم .

حضر مستر « بيترسون » - المندوب السامي البريطاني بالنيابة - اذن الى مصر في ٤ سبتمبر سنة ١٩٣٤ ، وعلى الفور ظهر ان أولى مطالبه تتعلق بشئون العصر . فالملك لم يعد قادرا على احتمال أعباء منصبه او مباشرتها بنفس الطاقة التي كان يعمل بها ، وقد اصبح المرض يهدد حياته . وبريطانيا لها صلات مباشرة بالملك وتنفذ سياستها الرئيسية عن طريقه . فمن المهم لها اذا حدثت وفاته - ولا يزال ابنه وهو ولي عهده غلاما في الرابعة عشرة من عمره - من المهم ان تضمن ولاء وتعاون الأوصياء الذين سيقومون بالتحكم نيابة عن ولي العهد الى ان يبلغ سن الرشد . وكان الملك قواد قد كتب وصية عين فيها أسماء الأوصياء على ابنه ، وهى وثيقة سرية لا تفتح الا بعد وفاته وامام البرلمان . فأبلغ المندوب البريطانى اذن « عبد الفتاح يحيى باشا » رئيس الوزراء برغبات أو طلبات بريطانيا : وهى تعيين « قائمقام » لينوب عن الملك في اثناء مرضه ، والاطلاع على وثيقة الوصية لتعرف أسماء الأوصياء الذين عينهم الملك وتبحث الحكومة البريطانية في أمرها ، كما قدم رغبة او طلبا بشأن تعليم ولي العهد وضرورة ارساله الى إنجلترا ليكمل تعليمه هناك .

فلما بلغ مستر « بيترسون » عبد الفتاح يحيى باشا بهذه الرغبات او الطلبات أخرج رئيس الوزارة الضعيف ، واضطرب لمواجهته بهذه الطلبات التي لا يستطيع ان يتحمل مسئوليتها ولا يقدر على تنفيذها . كما ان الملك قواد عارض في قبول هذه الرغبات ، اذ اعتبرها تدخلا في شئونه الخاصة واعتداء على كرامته . وحدثت أزمة بين المندوب والقصر أخذت الصحف الانجليزية في خلالها توجه حملة الى الملك ، فتحدثت عن الثروة الضخمة التي جمعها في اثناء حكمه وعن سلطته الاوتقراطية ونحو ذلك ، كأنها تنذره او تهدده . ويظهر انه امام مقاومة الملك المريض اكتفى مؤقتا بتعيين رئيس

للدیوان الملكي ، وكان هذا المنصب شاغرا منذ ثلاث سنوات منذ استقال منه « توفیق نسیم باشا » بسبب عدم موافقته على الدستور الذي أصدره صدقی بالصورة التي صدر بها . فعین « احمد زیور باشا » رئيسا لهذا الديوان في أواخر اكتوبر سنة ١٩٢٤ . و زیور باشا كان صدیقا للانجليز والملك ، وهو الذي قام بتنفيذ الانقلاب الأول ضد الدستور عقب استقالة وزارة « سعد زغلول » في نوفمبر سنة ١٩٢٤ . وأجلت باقى الطلبات حتى يحضر المندوب البريطانى الاصلى ليتولى معالجتها .

وإزاد « مستر پیترسون » المندوب البريطانى بالنيابة ان يظهر سلطة بلاده في مصر ، فأعاد التقاليد الذي كان يتبع في أيام حكم الاستعمار المباشر في عهد « كرومر » أو « كتشنر » فقام بزيارات لبعض مصالح ومرافق الدولة كأنه هو رئيس الحكومة المسئول عنها ، واستعرض قوات بلوك الخفر بين مظاهر التكريم والتفخيم كأنه حاكم البلاد ، فكان هذا كله اهانة لكرامة البلاد ، ولطبات تنزل على وجه الوزارة الضعيفة القائمة . وفي ذات الوقت كان يجرى البحث لاتخاذ الخطوات لانهاء العهد القديم ، وبدء التحول لتنفيذ السياسة الجديدة .

البحث عن رئيس وزارة

ظهر - كما بينت الحوادث - أن مهمة مستر « پیترسون » في مصر كانت ان يجرى التحول نحو عهد جديد ، لتنفيذ السياسة التي وضعها المندوب السامى الجديد « مايلز لامبسون » بناء على توجيهات حكومته ، حتى يجيبه هذا المندوب في أول العام القادم (١٩٢٥) بعد انتهاء اجازته ، فيجد ان الأمور اخذت تسير في الوضع الجديد . وكانت المهمة هي الحد من سلطة الملك ، وتنظيم العلاقة بين القصر ودار المندوب السامى البريطانى ، وانهاء العهد القائم الذي ظل باقيا منذ بدأ صدقى انقلابه وظال أكثر من أربع سنوات ، وصار وجوده لا يتفق مع مصالح بريطانيا . وسيتضح ملامح العهد الجديد من الوقائع التي ستحدث بعد ذلك . وقد بدأ مستر « پیترسون » - المندوب السامى بالنيابة - بدأ هذا التحول بمعالجة شئون القصر - كما رأينا في الفصل السابق - ثم أخذ يعمل لتغيير الوزارة . وصارت دار المندوب البريطانى مشغولة بتعرف آراء المشتغلين بالسياسة في مصر ، لتقرر اختيار الشخصية المناسبة التي تبشر الحكم وتبدأ الاتجاه الجديد ، فكان البحث يدور في دار المندوب حول اختيار رئيس الوزارة الجديدة .

وقد ترك لنا الدكتور « محمد حسين هيكل » صورة حية واقعية من الموقف في ذلك الوقت - وكان الدكتور هيكل من رجال السياسة وصحفيا

متموقا - فالأولى أن نورد هذه الصورة التفضيلية التي دونها لأنها صلات
صورة تاريخية - فقد كتب ما يلي :-

« ولما كانت الحكومة البريطانية تستعجل التعديل ، فقد نذبت مدير
القنصل المصري بوزارة الخارجية البريطانية « مستر بيترسون » ليتولى
بحث الموقف ، والاشارة بالتعديل الواجب على أساس هذا البحث .
ولما كان الوقت لا يزال صيفا اد كنا في النصف الاخير من شهر سبتمبر ،
فلم يكن بدار المندوب السامى من الموظفين ذوى المكاه غير مستر « جرافتى
سميث » مساعد السكرتير الشرقى بالدار في ذلك الحين .

ولقد دأب مستر « جرافتى سميث » على دراسه الموقف من جميع
نواحيه ، وحرص على ان يستطيع راي معارفه واصدقائه من المصريين ليقف
على اتجاه الراى انعام في البلاد قدر المستطاع .

« وكنت أعرف مستر « جرافتى سميث » معرفة جيدة ، وان لم اكن
من اصدقائه . وقد أراد زعماء الحزب عندنا ان يقفوا على اتجاهات الإنجليز
في سياستهم الجديدة ، ورغبوا الى في الاتصال بالرجل على أعرف منه
ما سيحدث . وقابلته غير مرة . وكنت أكثر الأحياء أجدا بعض اصدقائي
أو معارفى خارجين من عنده ساعة قدومى أو ذاهبين لمقابلته ساعة خروجى .
واتى لاذكر له كلمة ذات مغزى . فقد اشرت في حديثى الى أن شيايئة
القصر في ذلك الوقت تحمل معظم التبعة عما وصلت اليه علاقات مصر
وانجلترا ، وأن من الخير عدم الامعان في تأييد هذه السياسة .

وكان جواب « جرافتى » : - « من السهل دائما تغيير سياسة القصر في
أربع وعشرين ساعة . لكن الاحتفاظ بجو الهدوء والسكينة في البلاد لا يترك
دائما بمثل هذه السهولة . وجو السكينة هو الذى يعيننا اليوم . واعتقد
أن ما وصم سياسة الوزارة من حيث النزاهة يجب أن يقدم في التفكير على
كل اعتبار سواه » .

ويستمر الدكتور هيكل في القول : « كان جل اصدقائنا يريدون أن
أن يقفوا على اتجاه المندوب السامى بالنيابة فيمن يؤلف الوزارة الجديدة .
ولعل هذه كانت المسألة الجوهرية في نظرهم . وقد شاع في بعض الأوساط
أن « على باشا ماهر » سيعهد اليه بتأليفها ، فلم ينل ذلك ارتياح كثير من
السياسة ، لما كان معروفا من اتصال على باشا الوثيق بالقصر . ويظهر أن
اختيار من يتولى تنفيذ السياسة الجديدة قد استغرق زمنا غير قصير .
ثم ان الامر استقر أخيرا عند اختيار « توفيق نسيم باشا » الذى كان
رئيسا للديوان الملكى غير مرة .

وصدر الأمر الملكي إليه بتأليف الوزارة . فأنفها في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٤ . وأشار إلى الوزارة التي كانت قائمة فقال :

« لا شبهة في أن وزارة « عبد الفتاح باشا يحيى » قد كانت على علم بأن البحث يجرى في دار المندوب السامي لتغييرها . وإنها كانت واثقة من أن هذا التغيير آت لا محالة عما قريب . ومع ذلك لم تفكر في تقديم استقالتها ، وفي اتخلي عن مناصب الحكم ، إلى أن تألفت الوزارة الجديدة » .

فمن حديث الدكتور هيكل هذا يبين أن دار المندوب السامي هي التي كانت تبحث في تأليف الوزراء ، وأن أمور السياسة كلها في مصر كانت في يدها . وأن رجال السياسة المصريين كانوا يعرفون ذلك ويرسل زعماء حزب الأحرار الدستوريين الدكتور هيكل يتعرف من موظف دار المندوب على اسم الرجل الذي سيؤلف الوزارة الجديدة ، ولابد أن محمد محمود باشا كان يداعبه الأمل وقتئذ أن يكون هو الذي وقع عليه الاختيار لتأليف الوزارة ، كما دأب غيره من الساسة . وتبين أيضا من هذا الحديث أن كثيرين من المصريين يترددون على دار المندوب السامي مثل الدكتور هيكل لنفس الغرض أو لغيره ، وأن الموظف البريطاني المسئول يصرح بأن « تغيير سياسة الملك لا يحتاج لأكثر من أربع وعشرين ساعة » ، وأن كل ما كان ينشده الانجليز في ذلك الوقت هو إيجاد جو الهدوء والسكينة في البلاد .

وهذا كله يبين إلى أي مدى وصلت الأمور أو تدهورت في مصر . فقد عادت وظهرت سلطة الانجليز بشكل قوى مما كانت عليه في أي وقت مضى منذ صدور تصريح ٢٨ فبراير ، وكأنما عادت مصر إلى عهد ما قبل ثورة سنة ١٩١٩ حين كانت دار المندوب « المعتمد » البريطاني هي التي تصرف الأمور . وبذلك فقدت مصر ما كسبته من مظهر الاستقلال الذي حصلت عليه نتيجة لثورتها سنة ١٩١٩ ، وأصبح المندوب السامي البريطاني هو القابض على ناصية الأمور ، والحاكم الحقيقي الأعلى وراء التصرفات والاتجاهات .

وكان هذا بدون شك نتيجة الاعتداء على الحياة الدستورية الشرعية في البلاد ، وهدم الدستور والبرلمان وقمع ارادة الشعب - بالانقلاب الذي قام به صدقي تنفيذا لارادة الملك والانجليز ، وما تلا ذلك من شبه حرب أهلية ، فأدى هذا كله إلى ضعف سلطة الأمة ، وهي التي كانت تستطيع أن تقاوم التدخل البريطاني ، وكان هؤلاء - أي الذين قاموا بالانقلاب - ضعفاء ولا يستمدون قوتهم إلا من الانجليز ، فلما انقلب الانجليز عليهم لم يعد لهم حول ولا طول . وجاء مرض الملك فسهل للانجليز مهمة الاستيلاء على

الأمور . وهكذا لم يكن هناك من يقف أمام سيطرة الانجليز ، وانتكست مصر وارتدت الى الوراء الى ما قبل ثورة ١٩١٩ ، وكان هذه الثورة وتضحياتها ذهبت هباء .

كان هذا هو الموقف في اواخر سنة ١٩٣٤ . وأخيرا تفرر ان ينفذ التغيير ، وان تقدم الوزارة القائمة استقالتها ، وهى وزارة « عبد الفتاح يحيى » التى خلفت وزارة صدقى . فقدم رئيس الوزارة استقالته ، وذلك فى ٦ نوفمبر سنة ١٩٣٤ ، وبنها على انه « لا يسعه قبول رغبات الحكومة البريطانية دون التفريط فى حقوق البلاد » . ويظهر ان هذا كان بايحاء من الملك الذى كان يعارض التدخل فى شئونه الخاصة ، واعتبر ان هذا يمس كرامته ، وكانت هذه حركة اخيرة منه للمقاومة . فجاء فى كتاب الاستقالة « انه فى الشهر الأخير - والمصريون جميعا يضرعون الى الله ان يتم لجلالتكم اسباب الصحة ابلغت رغبات الحكومة البريطانية لا يسعنى قبولها دون التفريط فى حقوق البلاد » - وهو يشير بذلك الى الطلبات التى قدمها مستر « بيترسون » بشأن الوصاية على العرش او تعيين نائب الملك ومسألة ولى العهد وغير ذلك .

وقد قبلت الاستقالة على الفور - كما كان مقررا - وشكل « محمد توفيق نسيم باشا » الذى وقع عليه الاختيار الوزارة الجديدة .

الفصل العاشر



وزارة نسيم باشا

• محمد توفيق نسيم باشا •

تحول جديد

تألفت وزارة « نسيم » وصدر بها المرسوم الملكي في يوم ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٤ . وقد تشكلت على هذا النحو : محمد توفيق نسيم باشا الرئاسة والداخلية ، وأحمد عبد الوهاب باشا للمالية ، وأمين أنيس باشا للحقانية ، وكامل إبراهيم بك للخارجية والزراعة ، وعبد العزيز محمد بك للأوقاف ، وأحمد نجيب الهلالي بك للمعارف ، وعبد المجيد عمر بك للأشغال والمواصلات ، ومحمد توفيق عبد الله باشا للحربية والبحرية .

عندما أعلن نيا تاليف وزارة « نسيم باشا » وصدر المرسوم بذلك ، قوبل هذا بفرح وابتهاج وعم شعور التفاؤل البلاد . فقد كانت القرائن كلها تدل منذ نقل المندوب البريطاني السابق حتى تلك الساعة أن الأمور تتجه نحو تحقيق رغبات الأمة - أو هكذا بدا للناس في ذلك الوقت وكان هذا اعتقادهم . ولما كان نسيم باشا ليس من رجال العهد السابق ، وكان معروفا أنه لم يكن موافقا على الدستور الذي أصدره صدقي واستقال من رئاسة

الديوان الملكي لهذا السبب - فقد كان نظر الناس اليه انه جاء ليتمم انهاء ذلك العهد وليبدأ عهدا جديدا ترضى فيه الأمة . وكان الاعتقاد السائد انه صديق أو له ميل الى الوفد ، فقد كان وزيرا في وزارة « سعد زغلول » في سنة ١٩٢٤ ، وله صلة مصاهرة مع بيت زغلول وكانت له بعض مواقف في صالح الوفد . واما تاريخه فيما عدا ذلك من انه كان ضعيف الوطنية وام يشترك في ثورة سنة ١٩١٩ بل كان مناوئا لها والى في اثنائها وزارة على غير ارادة الأمة ، وأنه كان يخدم أغراض الملك ، أو تاريخه قبل ذلك - فان هذا كان تاريخا قديما لا يعرفه جيل الشباب الذى كان موجودا في ذلك الوقت ، ونسبه أو لم يعد يقف عنده من كان يعرفه ممن هم اكبر منهم في السن . فالشعور في ذلك الوقت كان انه رجل مسالم لين العريكة وليس من رجال العهد الماضى وليس منتميا الى حزب ، فهو جاء لينفذ ما يريده الشعب .

فهذا كان هو الشعور في ذلك الوقت ، وهذا هو ما اذكره . ولذا فان الطلاب ووفود الجمهور خرجوا في مظاهرات سلمية فرحة ، وقد بدأوا يشعرون بالحرية لأول مرة ، ولم يعد البوليس يصادمهم ، وتوجهوا الى دار رئاسة الوزارة للتهنئة والتعبير عن التأييد ، وحافوا على دور الوزارات الاخرى . واذاكر اثنى سرت مع المظاهرة التى خرجت من كليتنا - كلية دار العلوم ، فتوجهنا الى « بيت الأمة » القريب . وحضر النحاس باشا فخطب في الجموع التى ملأت فناء الدار خطبة أعرب فيها عن اغتباطه وترحيبه بالوزارة الجديدة وانحى فيها على أعمال العهد الماضى ، ثم سارت المظاهرة الى رئاسة الوزارة فدور الوزارات هالفة مهتة ، فكان الوزراء يخرجون الى الشرفات فيلقون كلمات قصيرة يشكرون فيها الوفود ويطلبون الهدوء ثم يعودون .

والواقع ان اختيار نسيم باشا ، نند من اختاروه في ذلك الظرف - كان هو الحل الوسط الذى يرضى جميع الأطراف . فهو يرضى الوفد لأن الوفد يعتبر ان له ميولا نحوه ، وقد وافق النحاس باشا على ترشيحه حينما استشارته دار المندوب السامى البريطانى وتعهلت له ان وزارته ستكون « حبادية » - كما ذكرت ذلك « الأهرام » في مقال لها فيها بعد - وهو يرضى القصر لأنه كان معروفا أنه رجل الملك ورأس ديوانه العالى غير مرة . وهو يرضى الانجليز لأنه معروف أنه رجل مطيع للسلطات وليس ثوريا ولا يغلب

عليه الحماس ، وليس له طابع سياسى معين ، فهو فى الحقيقة كان ملائما كل الملازمة للتعامل معه ولتنفيذ السياسة التى عزم الانجليز على تنفيذها . وقد رفضت الجهات يومئذ الموافقة على ترشيح « على ماهر » لانه كان من رجال العهد الماضى واشترك فى الاعتداء على الدستور غير مرة ثم فى الغائه اذ كان عضوا فى وزارة صدقى ، وايضا لصلته الوثيقة بالقصر - كما رفض ترشيح « حافظ عفيفى » لان اتجاهه كان انجليزيا واضحا وكان وزيرا مفوضا فى لندن والى كتابا عن الانجليز يثنى عليهم اكبر الثناء ، وكان من انصار عهد صدقى واشترك فى وزارته عند بدء الانقلاب . فهؤلاء كانوا هم المرشحين الثلاثة الذين عرضت اسماؤهم فى ذلك الوقت .

وهنا ينبغي ان ننبه الى ان ما ذكرته السيدة « فاطمة اليوسف » من ان نسيم باشا اشترط لقبوله الوزارة انه يجب اعادة دستور سنة ١٩٢٣ - ان هذا الذى ذكرته ليس هناك دليل عليه من اى مصدر آخر . بل ان الاحداث التى تلت تثبت انه لم يكن هناك شرط كهذا . وليس من المعقول ولا مما يتفق مع طبيعة نسيم ان يشترط مثل هذا الشرط او غيره . فهو كان راغبا فى العودة الى رئاسة الوزارة وفرح بها ، اذ كان آخر مرة تولى فيها الرئاسة فى سنة ١٩٢٢ اى قبل اثنى عشر عاما . وكانت هذه هى وزارته الاخيرة ، وهى الثالثة . وسنبين فيما بعد ان نسيم باشا لم يكن يريد عودة دستور سنة ١٩٢٣ .

الفاء دستور ١٩٣٠

(وهو نظام صدقى)

ولم تلبث الوزارة ان بدأت بتحقيق ما يامله الشعب . . فكان اول عمل لها ان استصدرت الامر الملكى بالفاء دستور سنة ١٩٣٠ - اى الدستور الذى اراد صدقى ومن وراءه ان يفرضوه على البلاد فرضا . فصدر الامر الملكى بذلك اى بابطال العمل بالنظام المقرر بالامر الملكى رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ (نظام صدقى) - كما صدر الامر بحل مجلسى النواب والشيوخ القائمين على اساس هذا الدستور . وقد صدرت هذه الاوامر بتاريخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٤ ، وكان هذا هو الانهاء الرسمى والقانونى للعهد السابق او البائد .

فانتهى بذلك العهد الذى بدأ فى ٢٠ يونية سنة ١٩٣٠ حين قام صدقى بانقلابه ، وكانت مدة بقاء هذا العهد اذن اى الى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٤

أربع سنوات وخمسة أشهر وعشرة أيام . وقد كان هذا عهدا ضاع من حياة مصر بددا وأضعف قوتها ، وأنتج نتائج ضارة بقيت آثارها بعد ذلك . ولما كان هذا العهد هو عهد سيطرة السراى أو الملك ، وكان الملك منفردا فيه بالسلطة فإنه يعتبر في التاريخ عهد « دكتاتورية الملك فؤاد » . وكان هذا العهد هو المرحلة الأخيرة من حكمه وانتهى بضعف سلطته فزوالها حتى حانت منيته بعد عام ونصف .

وقد أثار إلغاء هذا النظام موجة فرح وارتياح ، لأن هذا كان نصرا لارادة الشعب بعد جهاد استمر طوال تلك المدة ، فقد كان جهاد الشعب ومقاومته عاملا كبيرا في تغيير الموقف وإنهاء ذلك العهد وإن كانت ساعدته العوامل الخارجية . ولم يقف الشعب طويلا عند ملاحظة أنه لم يصدر في نفس الوقت أمر بإعادة دستور سنة ١٩٢٣ الذى كان هو جوهر القضية ومطلب الأمة الأساسى ، فقد كان الجو جو تفاؤل ، وكان الشعب إذ ذاك وانقا بالوزارة ، فلم يخافه شك في أن الدستور الشرعى لابد سيعود قريبا ، ونظر الناس الى الإلغاء على أنه المرحلة الأولى التى ستعقبها المرحلة الثانية حتما - وهى إعادة دستور الأمة . وكان الاعتقاد أن هذه الاعادة ربما تحتاج لتمهيد أو لبعض الوقت . فالمسألة ليست إلا مسألة وقت .

ولاهمية أمر الإلغاء وهو وثيقة تاريخية تنهى عهدا وتبدأ عهدا - يلزم أن نثبته بنصه ، وهذا هو :

أمر ملكى رقم ٦٧ لسنة ١٩٣٤ بشأن النظام الدستورى للدولة المصرية

« نحن فؤاد الأول ملك مصر - بعد الإطلاع على أمرنا رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ ، وبما أن الحال يقتضى إلغاء النظام المقرر بالأمر المشار اليه . وبما أنه من أعز أمانينا أن تحيا البلاد حياة دستورية ترضاهما ، ونظرا لأنه حتى يستبدل بالنظام المذكور نظام آخر ينبغى أن يحقق استمرار قيام نظام الدولة على المبادئ الأساسية التى لم يزل معمولاً بها منذ انشاء النظام الدستورى فى مصر - أمرنا بما هو آت :

مادة ١ - يبطل العمل بالنظام المقرر بالأمر الملكى رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ ، ويحل المجلسان الحاليان .

مادة ٢ - يظل شكل الدولة ومميزاتها ومصدر السلطات وتوزعها وحقوق المصريين وواجباتهم كما هى منذ ادخال النظام الدستورى فى

مصر . كما يظل قائما نظام وراثه العرش وحالة الخديو السابق كما قررهما الأمر الملكى الصادر فى ١٣ ابريل سنة ١٩٢٢ والقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢

مادة ٣ - الى أن ينفذ الأمر الملكى يوضع النظام الدستورى الذى يحل محل النظام المشار اليه فى المادة الأولى ، نتولى نحن السلطة التشريعية والسلطات الأخرى التى خص بها البرلمان حتى الآن ، كما نتولى السلطة التنفيذية . ونباشر هذه السلطات المختلفة بواسطة مجلس وزرائنا ووزرائنا ، طبقا لمبادئ الحرية والمساواة التى كانت دائما قوام النظام الدستورى فى مصر .

مادة ٤ - تعرض المراسيم بقوانين التى تصدر طبقا لأمرنا هذا على البرلمان الجديد فى دور انعقاده الأول . فان لم تعرض بطل العمل بها فى المستقبل . ولا يجوز أن تنسخ المراسيم بقوانين المعروضة أو أن تعمل الا بفانون .

مادة ٥ - يبقى نافذا كل ما قرره القوانين والمراسيم والأوامر واللوائح والقرارات من الأحكام ، وكل ما سن أو اتخذ من قبل من الأعمال أو الإجراءات طبقا للأصول والأوضاع التى كانت متبعة فى حينها ، وكل ما أنفذه الأمر الملكى رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ بشرط أن يكون نفاذها متفقا مع ما سبقت الإشارة اليه من مبادئ الحرية والمساواة .

مادة ٦ - على وزرائنا تنفيذ أمرنا هذا ، كل فيما يخصه .

صدر بسرائى القبة فى ٢٢ شعبان سنة ١٣٥٣ (٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٤) .

ويلاحظ أن هذا الأمر قرر أنه - الى أن يوضع نظام دستورى آخر - يتولى الملك السلطة التشريعية ، كما يتولى السلطة التنفيذية ، وان أوامره ستصدر بمراسيم قوانين ، ثم تعرض على البرلمان الجديد فى أول دور لانعقاده . ومعنى ذلك أن الملك فى هذه الفترة جمع السلطات فى يده . لكن هذا الوضع قيد فى الوقت ذاته بأن الملك سيباشر هذه السلطات بواسطة مجلس وزرائه ووزرائه ، وطبقا لمبادئ الحرية والمساواة . كما نص الأمر على أن شكل الدولة ومصدر السلطات فيها وحقوق المصريين وواجباتهم تظل كما هى منذ ادخال النظام الدستورى فى مصر . ووعد الأمر بأن تحيا البلاد حياة دستورية ترضاهما .

ومع أن هذا لم يكن هو ما تريده البلاد ، الا أن الجمهور اعتبر أن هذه حالة أو فترة مؤقتة . ووسط موجة التفاؤل وجو الحرية الذى ساد البلاد بعد عهد الاستبداد والقمع ، كان الشعب واثقا بعودة الحالة الطبيعية واعادة دستورهِ الشرعى الذى يتمسك به ، فى وقت قريب .

سؤال وجواب

حول الموقف السياسى

وهنا يبنى سؤال : لماذا لم يعد دستور سنة ١٩٢٣ فى نفس ابوت الذى ألفى فيه الدستور غير المرضى عنه ؟

لننظر أولا ما يجيب به الأستاذ الرافعى عن هذا السؤال ، ثم نعقب عليه برأينا . فهذه هى صيغة السؤال كما طرحها ، ثم جوابه عليه :

قال :- « ما الذى دعا الملك الى تعطيل الحياة الدستورية التى ترضاها الأمة سنة أخرى ، بعد ان اعترم الغاء النظام البغيض الذى فرضه عليها طيلة السنوات الأربع الماضية ؟ »

واجاب :- « انك لا تجد تعليلا صحيحا لهذه الظواهر الا اذا رجعت قليلا الى الماضى . فالفاء دستور سنة ١٩٢٣ لم يقع عفوا فى سنة ١٩٣٠ ، بل كان نتيجة شبه اتفاق بين الملك والانجليز على حرمان الأمة حقوقها الدستورية ، كما سبق القول . فالانجليز كانوا يبغيون الانتقام من الأمة لعدم قبولها مشروع المعاهدة ، والسراى تبغى حكم البلاد حكما مطلقا . ومن ثم اتفق الطرفان على الغاء دستور سنة ١٩٢٣ وفرض دستور صورى على البلاد . ثم وقع الجفاء بين الطرفين وصدرت من الانجليز تصرفات مستكرامة الملك الشخصية وفضت من كبريائه ، فاراد أن يسترضى الشعب لعله يستعين به على دفع الاهانة التى لحقت به ، فالغى دستور سنة ١٩٣٠ على أنه فى الوقت نفسه كان يشعر بأنه مرتبط بذلك الاتفاق المستور الذى عقد بينه وبين الانجليز ، فرأى من مستلزمات هذا الاتفاق أن يرجع اليهم فيما عسى أن يحل محل دستور سنة ١٩٣٠ ، وهذا يقتضى وقتا يطول أو يقصر . ولم يكن الملك فى خاصة نفسه متلهفا على استئناف الحياة الدستورية الصحيحة ولا مستعجلا عودتها ، فاقصر فى نوفمبر سنة ١٩٣٤ على الغاء دستور سنة ١٩٣٠ ، ونوه الى أن نظاما دستوريا آخر سيحل محله دون أن يحدد ما هو هذا النظام ومتى يعلن ومتى ينفذ . »

ثم قال :- « وقد جرت فعلا اتصالات واستشارات بين وزارة نسيم والحكومة البريطانية فى شأن النظام الدستورى الذى يجب أن يحل محل نظام صدقى باشا . وهذا ولا ريب من المساوىء التى يؤسف لها أسفا عظيما ، وفيها اقحام الجانب البريطانى فى أخطر الشئون الداخلية ، مما كان يجب تجنبه البلاد عواقبه أو احترمت حقوق البلاد الدستورية من قبل . »

فهذا هو جواب الأستاذ الراقى . وهو هنا يصور الموقف كان الملك هو الطرف الرئيسى فى الموضوع وأنه الوجه الاول ، وأنه هو الذى أراد إلغاء دستور سنة ١٩٣٠ ليسترضى الشعب ويستعين به على الانجليز الذين مسوا كرامته وغضوا من كبريده ، ولكن حيث كان - اى الملك - متعما معهم فى البداية فهو مرتبط بان يتفق معهم فى النهاية ، - كما يقول - وأن يستشيرهم فيما يتبع بعد الإلغاء الذى أراده ..

ونحن نرى أن هذا التصوير غير صحيح . لأن الأستاذ الراقى اخرج الانجليز نهاما من أى اثر أو قصد لإلغاء الدستور الذى كان الشعب غير راض عنه ، وكابهم لا دخل لهم فى التغيير الذى حدث وفى اسقاط الوزره السابقة وتأليف الوزارة الجديدة : وزارة « نسيم » . ولم يلحظ الأستاذ اى رابطة بين نقل المندوب السامى البريطانى وتغيير السياسة البريطانية الذى ظهر ، وكان هذا النقل جاء اعتباطا ولم يكن له أى معنى . كذلك لم يلحظ الأستاذ الآثار الخطيرة التى أوجدها تغير الموقف الدولى - وهو ما شرحناه من قبل - مما كان يوجب على بريطانيا أن تعدل سياستها وأن تضع سياسة جديدة تتفق مع الموقف الدولى الجديد . وعلى العموم ، فالاستاذ يغفل اثر الانجليز وتدخلهم وينسب الى الملك التغيير الذى وقع ، ثم يأسف لأن الوزارة اخذت تستشير الانجليز - مع أن الانجليز هم الذين اوجدوها - كما عرفنا من قبل .

ونحن قد رأينا فيما سبق - حين شرحنا ظروف وعوامل التغيير الذى كان سيحدث والذى حدث ، منذ تقرر نقل المندوب البريطانى السابق « برسى لورين » الذى كان مرتبطا اوتق ارتباط بانقلاب صدقى أو كان هو مهندسه الأول من وراء ستار - رأينا أن الموقف الدولى كان هو العامل المؤثر الأخير - الى جانب ما كان هناك من سخط الشعب وهو العامل الأول - لإجبار بريطانيا على تغيير سياستها ، وأن هذا التغيير لابد أن يكون من أهدافه تقديم ترضية للشعب المصرى ، وتخفيف أو امتصاص طاقة الغضب الكامنة فيه ازاء العهد السابق البغيض ، وذلك يتضمن الانجليز « الهدوء والسكينة » فى البلاد فى ظروف التوتر والحرب المتوقعة . وهذا هو الهدوء الذى قصد اليه وتمناه السكرتير الشرقى بدار المندوب البريطانى « مستر جرافتى سميث » حين تحدث مع الدكتور « هيكل » - كما بينا فى حديثه الذى أوردناه ، ورأينا كيف أن الدكتور هيكل وزعماء حزبه ورجال السياسة كانوا يعرفون أن البحث يدور فى دار المندوب السامى لتغيير الوزارة ، وأنهم أرسلوه الى هناك ليعرف من الذى سيؤلف الوزارة الجديدة .

ولماذا رأى الأستاذ الرافعى أن يستبعد الانجليز عن الموضوع مع انه رأى ويعرف تدخلهم فى كل شيء ، وقرر هو كثيرا أنهم الذين تدخلوا لاجداث انقلاب صدقى كما تدخلوا من قبل فى كل انقلاب أو تغيير ، وقد رأى الآن تدخلهم فى شئون الملك الشخصية واعتداءهم على كرامته وطلبهم تعيين نائب يقوم مقامه فى العمل وأن يتحكموا فى رغبته فى اختيار الاوصياء على ابنه وغير ذلك من شئون .

ولو كان ما ذكره صحيحا من ان الملك الفى دستور سنة ١٩٢٠ ليسترضى الشعب ويستعين به على الانجليز لكانت النتيجة التالية والمنطقية هى ان يعد دستور الشعب فوراً وهو دستور سنة ١٩٢٣ ليرضى الشعب حقاً وينخلد من ارادته فى برلمانه قوة يستعين بها ضد الانجليز . لكن هذا لم يكن هو الواقع . فالملك لم تكن الغاية الاساسية عنده ارضاء الشعب ، وهو كان متفقاً مع الانجليز فى السياسة العامة ، وما كان يريد ان يتحدى الانجليز او يناصبهم العداء . وما كان يستطيع ذلك . وهو مثل الانجليز كان يكره دستور الشعب دستور سنة ١٩٢٣ وما كان يريد عودته . وعلى ذلك لم يعد دستور سنة ١٩٢٣ لأنه لا هو ولا الانجليز يريدون اعادته ، لأن عودته تعنى انتقال السطة الى الشعب وعودة الوفد الى الحكم .

السياسة الجديدة

فالتصوير الحقيقى للموضوع اذن هو ان الموقف الدولى الذى طرا سنة ١٩٢٣ اجبر الانجليز اخيراً على تعديل سياستهم فى مصر - ونقول بالحق : التعديل لا التغيير - وأن الغاية من هذا التعديل كانت ابرين :

الامر الأول : ايجاد جو الهدوء والسكينة فى البلاد . وهذا لن يتأتى الا بالغاء ذلك النظام البغيض الذى رفضه الشعب رفضاً باتاً ، وأريد فرضه عليه بالقوة فاجد حالة شاذة من الاضطراب المستمر ، وهو نظام صدقى الذى اعتمد على دستوره دستور سنة ١٩٢٠ . ويترتب على الغاء هذا النظام ايجاد نوع من الرضا والاستعداد للتعاون بين شعب مصر وحكومته وبين بريطانيا ، التى تحتاج الى هذا التعاون الودى فى وقت الازمات والحروب .

والامر الثانى : وهو يتعلق بمركز بريطانيا وقواتها فى مصر ، والسلطة التى تمارسها : هذا الغرض هو تقوية سلطة ونفوذ بريطانيا فى مصر ، ووضع السلطات فى النهاية فى يد المندوب السامى ، حتى تكون بريطانيا هى المسيطرة

على كل شيء في وقت الحرب ، باعتبار النظر الى مصر عنى انها إحدى محمياتها في الحقيقة أو شيء قريب من مستعمراتها . وتعمل بريطانيا أيضا على تشجيع نجارتها في مصر والسيطرة على اقتصاد البلاد . ويساعد على تحقيق هذا الغرض - وهو تقوية النفوذ البريطاني - مرض الملك مرضا خطيرا جعله عاجزا عن العمل أو المقاومة ، وكذلك الضعف الذي وصل اليه الشعب نتيجة الحرب الداخلية والصراع طوال السنوات الأربع الماضية .

ورسخت بريطانيا سياستها على أنه يكفي ترضية الشعب بإيجاد وزارة صديقة ، والفاء النظام الذي يكرهه ، ثم يقف الأمر عند ذلك . فهذا الالفاء سيعمل عملا جليلا ويعدده الشعب نصرا ، ويشيع جو الفرح والتفاؤل - ولا سيما أن الشعب سيشتعر بحريته ، ويحمد الله على هذه النعمة بعد عهد الاستبداد والاضطهاد . وسيظل الشعب مخدرا تحت الأمل منتظرا راضيا ، ويستغرق هذا وقتا طويلا . واذن فلا يعود الدستور الا بعد مدة أو في الوقت المناسب الذي تراه بريطانيا . وإذا عاد فسيكون في صورة معدلة ، أو لا يعود .

فهذا - فيما نراه ، وهو ما دلت عليه الحوادث والقرائن بعد - هو السياسة الجديدة التي وضعتها بريطانيا ، والتي أتى المندوب السامي الجديد لينفذها .

لكن هذه السياسة كان لابد أن نظل سرا مكتوما ، ولا يعرف بها الشعب ، حتى ينجح التنفيذ ، ويستمر تخدير الشعب ، وتنجح المراوغة والمأطلة والسياسة الصامتة في أن يمتد سكوته ، ويطول انتظاره أطول مدة ممكنة الى أن تطرأ ظروف جديدة . فالنية كانت مبيتة على أن لا يعاد دستور سنة ١٩٢٣ . وإذا كان لابد من اعادته فيكون في صورة أخرى بعد التعديل . وهذا ما سيتضح وتثبتته الأيام لكن بعد مضي نحو عام وفي أواخر سنة ١٩٣٥ . وهكذا ظل الشعب طوال معظم ذلك العام وهو لا يدري هذه الحقيقة ، ويعيش على الأمل ، ثم فوجيء بالحقيقة المرة في نوفمبر سنة ١٩٣٥ - على ما سنشرحه في حينه . ويستثنى من ذلك بعض كبار الكتاب والسياسيين الذين كانوا يدركون أو يشعرون بهذه الحقيقة ، فأخذوا بعد مضي بضعة أشهر على قيام الوزارة ينهبون الشعب الى سياسة الخداع والمراوغة . وكان في مقدمة هؤلاء الكاتب الوطني الأستاذ « العقاد » .

ولم يكن « نسيم باشا » نفسه - الذي استقبلته الأمة بمظاهر الترحيب والفرح - يرغب في عودة دستور سنة ١٩٢٣ كما هو بدون تعديل ، بل كان رايه أن يوضع دستور جديد وتضعه جمعية تأسيسية ، فهو إذن كان متفقا

مع الانجليز في عدم عودة الدستور في الحال . لكن هذا كان يجب أن يظل غير معروف للشعب . وتمطى للشعب في الوقت نفسه وعود بأن الدستور سيعود ، وهكذا يطول أجل بقاء الوزارة . وكان « نسيم » ينطوى على دهاء كبير ، كتوما - يتبع سياسة الصمت ويحسن اخفاء نياته ، ويستطيع أن يلعب بمهارة على حبال كثيرة . ولذلك فانه كان رجل هذا الموقف . واستطاع أن يطيل صبر الشعب وانتظاره ، وأن يقنع أو يخدر الوفد مجددا له الأمل في أن الدستور سيعود ويرضيه باجابة بعض رغباته . وهكذا كان في مقدور هذا الرجل أن يرضى الوفد والملك والانجليز في وقت واحد .

وقد عاد المندوب السامي الى مصر في يناير سنة ١٩٣٥ بعدما انتهت أجازته ، وكان جو التفاؤل والثقة في الوزارة لا يزال هو السائد في البلاد ، وقد عاد الهدوء الذي كان ينشده الانجليز ، وأخذ المندوب في هذا الجو يحقق الأغراض التي قصدها بريطانيا من سياستها الجديدة ، وهي سيطرة الانجليز على الحكم وجمع السلطة في يد المندوب السامي وتحيل مصر الى قاعدة حربية للقوات البريطانية ، والعمل لاستغلال مصر اقتصاديا ، ووجد المندوب من نسيم ووزارته أداة طيعة ، ولم تكن هناك قوة في البلد تقاوم استفحال النفوذ البريطاني ، وهذا المندوب الجديد وهو السير « مايلز لامبسن » كان يتشبه في سياسته بسياسة اللورد « كرومر » ، وأراد أن يعيد عهده وأن يكون « كرومر » ثانيا ، ولكنه لم يتمكن في النهاية من تحقيق غايته ، لأن قوة الشعب السياسية والوطنية كانت أقوى بكثير مما كانت عليه في أول القرن ، فقاومت تلك السياسة ، وأحبطت كثيرا من مشاريعه ، وأجبرته بعد الثورة الوطنية في آخر العام على أن يعترف بحقوق مصر ، على ما سنبينه فيما بعد . وقد بقى هذا الرجل في مصر اثني عشر عاما مندوبا فسفيرا من سنة ١٩٣٤ الى ١٩٤٦ ومنحته حكومته لقب اللورد فيما بعد فصار اسمه « اللورد كيلرن » وقد ارتبط اسمه بكثير من الأحداث في تاريخ مصر .

ونعود الآن لتتبع الأحداث في البلاد منذ أوائل عام ١٩٣٥ . وقد بدأ هذا العام بحدث سياسي كبير ، وهو :

المؤتمر العام للوفد المصري

فقد انتهز « الوفد » - وهو الحزب الشعبى الكبير في مصر - جو الحرية والاطمئنان الذى ساد البلاد ، وامكان عقد الاجتماعات وازدهار النشاط السياسى ، فقرر أن يعقد نشاطه وينظم صفوفه ويقوى تأثيره في الشعب . فتحقيقا لذلك تقرر عقد مؤتمر كبير يحضره أكبر عدد ممكن من الشعب من

اعضاء لجانه وانصاره ، وأراد الوفد أن لا يكون هذا المؤتمر مجرد تجمع سياسى ، ولكن مؤتمرا لبحث جوانب الحياة المتنوعة فى مصر ، تمهيدا لوضع برنامج شامل لاصلاح احوال البلاد الاجتماعية . فكان مؤتمرا فريدا من نوعه وتجديدا فى أهداف عمل الأحزاب ، وحضره نحو ثلاثين ألفا من المصريين من العاصمة والأقاليم ، وعقد المؤتمر فى نظام تام ، فلقى نجاحا رائعا ، وكان هذا المؤتمر حدثا ضخما فى حياة البلاد .

أعلن عن الدعوة لهذا المؤتمر فى ديسمبر سنة ١٩٣٤ ، وتقرر أن يعقد فى يومى ٩ و ١٠ يناير سنة ١٩٣٥ بمدينة « رمسيس » بالزمالك بالقاهرة وكلف الوفد عددا من رجاله باعداد بحوث فى مختلف نواحى حياة البلاد لتلقى فى المؤتمر . وقد اجتمع المؤتمر فى هذين اليومين وألقيت هذه البحوث فى جلسات متتابة . وكانت موضوعات هذه البحوث : « الموقف السياسى والدستورى » و « نظام الوفد المصرى » و « القضاء فى مصر والامتيازات الأجنبية » و « علاقتنا الاقتصادية بالنزلاء الأجانب » و « شئون التعليم والجامعة » و « المحاماة » و « شئون الفلاح واصلاح القرية » و « مشروعات الري والصرف » و « المحاصيل الزراعية » و « الأزمة الاقتصادية ووسائل علاجها » و « شئون الأوقاف » و « اصلاح الادارة » و « التعاون فى مصر » و « الصحافة وحريتها » و « الشئون الصحية » و « الصناعة المصرية » و « تنظيم شئون العمال ورفع مستواهم » و « علاقات مصر بأهم الشرق » و « المرأة المصرية ونصيبها فى النهضة القومية » .



• السيدة أم المصريين (صليبة زغلول) •

وقد مثلت المرأة في المؤتمر ، وحضره عدد كبير من السيدات وفي مقدمتهن السيدة أم المصريين الى كانت تعتبر راعية الوفد . واهتمت الصحف بنشر اخبار المؤتمر والبحوث التي القيت فيه فقرأها الشعب وانتفع بها . وكان لهذا المؤتمر اثر كبير في توجيه الاهتمام لشئون مصر السياسية والاقتصادية الاجتماعية ، وكان له صدى طيب في الخارج .

ثم أصدر المؤتمر قراراته ، وهذه هي :

يعلن المؤتمر :

اولا : نقتة التامة بالوفد المصرى ورئيسه الجليل .

ثانيا : وجوب عودة دستور سنة ١٩٢٣ كاملا غير منقوص ، حتى تستأنف البلاد في ظل الحياة الديمقراطية الحرة ، ويستقر الامر فيها .

ثالثا : يعرب المؤتمر عن امله في أن يصل الوفد الى حل القضية المصرية حلا شريفا أساسه تحقيق استقلال البلاد التام ، مع المحافظة على المصالح البريطانية التي لا تتعارض مع هذا الاستقلال ، واقامة العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر على أساس المودة وحسن التفاهم .

رابعا : يبدى المؤتمر ارتياحه للأبحاث القيمة التي عرضت عليه من لجانه ، ويرجو - بعد أن تبين الفساد الذى وصلت اليه احوال البلاد في جميع نواحيها بسبب النظام الذى فرض في الأعوام الماضية - أن يقوم الوفد بدراس الاقتراحات التى قدمتها اللجان على أن يقرر ما يراه بشأنها تحية للاصلاح الذى تنشده البلاد » .

هذا ، ويلاحظ أن في مقدمة قرارات المؤتمر - بل ربما كان هو الغرض الاول من عقده - قرار وجوب عودة دستور سنة ١٩٢٣ كاملا غير منقوص حتى تستأنف في ظل الحياة الديمقراطية .

التجارة البريطانية

أرضت وزارة « نسيم » الامة بالغاء دستور العهد البائد . وارضت الانجليز ايضا باجابة مطالبهم . فمن ذلك أنها قبلت تعيين خبير بريطانى اوزارة التجارة والصناعة المصرية التى انشئت حديثا . فقد انشئت هذه الوزارة - وكانت مصلحة من قبل - بموجب المرسوم الصادر في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٤ . وقد عين لها منذ انشائها هذا الخبير البريطانى بعقد لمدة ثلاث

سنوات بمرتب كبير . وجعل لهذا الخبر سلطة الاتصال المباشر بالوزير . فكان هذا الخبر بمثابة « مستشار » ليشرف على هذه الوزارة مثل المستشارين الانجليز الذين كانوا يشرفون على الوزارات في عهد « كرومر » . ولذا قوبل تعيينه بالفضب والاستنكار .

وكان تعيين هذا الخبر أو المستشار الانجليزى تنفيذا للسياسة الجديدة التى جاء المندوب السامى لينفذها ، وهى السياسة التى ترمى الى فرض السيطرة على شئون مصر الاقتصادية الى جانب السيطرة السياسية او اعادة الحكم الاستعمارى ، لأن هذا الخبر سيشراف على التجارة والصناعة فى مصر بهدف أن يعمل على تحقيق المصالح التجارية والصناعية البريطانية وتعويق الصناعة والتجارة المصرية . فكان هذا التعيين محلا لتقد شديد من الصحف الوطنية .

وتلت ذلك مطالب أخرى من دار المندوب السامى البريطانى . فطلب المندوب رسميا باسم حكومته ارسال بعثة اقتصادية الى بريطانيا لبحث حالات المبادلات التجارية بين مصر وبريطانيا . فسافرت البعثة وتلفت مقترحات وبيانات لترويج البضائع الانجليزية فى الأسواق المصرية ، من بينها تلبية نظام الحصص على جميع منسوجات القطن والحرير الصناعى التى ترد الى مصر ، واعادة مستوردات مصر من الفحم البريطانى الى سابق مستواها ، والعمل على الاتجاه الى استيراد المصنوعات البريطانية لسد حاجات المصالح الحكومية والمجالس المحلية والبلدية وحاجات الزراعة المصرية ، وإدخال تعديلات معينة على التعريفات الجمركية المصرية لفائدة بعض الصناعات البريطانية . ومع هذا كله رفضت الجهات الانجليزية التعهد بتراء كمية معينة من القطن المصرى أى زيادة استيرادها منه ، مما كان يعود بالفائدة على المزارعين المصريين ، كما رفضت زيادة أسعاره .

وقد استجابت الحكومة المصرية لمعظم هذه المطالب . ولكن من نتيجة ذلك أن نقضت الاتفاق التجارى الذى كان معقودا بين مصر واليابان على اساس تبادل الانتفاع بمعاملة الدولة الأكثر رعاية - نقضت هذا الاتفاق فى يولية سنة ١٩٣٥ بحجة تمكين الحكومة من زيادة الرسوم الجركية على واردات اليابان . ولكن الهدف الحقيقى كان هو افساح المجال للمصنوعات الانجليزية بدلا من المصنوعات اليابانية التى تنافسها - وكان المستهلك المصرى هو الذى سيتحمل الاعباء التى تنتج عن ذلك - فوضعت رسوم باهظة على واردات اليابان دون سواها .

وقد استنكرت الصحف الوطنية كل هذه الاجراءات والمطالب الانجليزية وانتقدت الحكومة لاستجابتها لهذه المطالب دون أن تستفيد مصر شيئا فى

مقابل ذلك ، بل ومع معارضة الانجليز في اجابة مطالب الأمة بعودة دستورها
الذى يحقق الاستقرار ويوجد الجو الملائم لتقدم في مجالات الصناعة
والعمران .

المسألة الدستورية

نعم ، مضت الايام ولم يعد الدستور الذى تطلبه الأمة . فما هو الموقف
السياسى ؟ وما الذى منع عودة الدستور الى هذا الوقت ؟

كانت موجة السرور والتفاؤل التى اثارها الغاء نظام صدقى البغيض لم
ينفذ اثرها بعد ، وكان الناس مقتنعين بأن الغاء هذا الدستور لا بد أن يعقبه
عودة الدستور الأول ، فهذا هو الاستنتاج المنطقي . وفى الوقت ذاته كانت
الوزارة من حين لآخر تلقى التصريحات بأن الدستور سيعود قريباً . وكما
تقول السيدة « فاطمة اليوسف » : « اذا أردنا ان نصف الفترة التى حكمت
فيها وزارة توفيق نسيم البلاد فى عبارة موجزة ، فانه يمكن أن نقول انها فترة
الوعد بالدستور بلا دستور » ! .

وكان الشعب على كل حال فى حاجة الى فترة راحة او انتقال ، بعد عهد
الاستبداد والاضطهاد الذى خاض غمراته فى عهد صدقى ومن بعده ، فانصرف
حيناً الى شئونه الخاصة . وكانت هناك مسائل من آثار العهد الماضى تقوم
الوزارة بحلها وهى تهم الأحزاب وتشغل الراى العام الى حين : مثل امادة
الموظفين الذين فصلهم صدقى ، والعمد والمشايخ الذين كانوا قدموا
استقالاتهم احتجاجاً عليه ، وملء بعض المناصب الكبيرة الشاغرة او تغيير
من يشغلها . واجابة هذه المسائل كانت ترضى الأحزاب والطوائف . فهذه
الامور أدت الى أن هادنت الاوساط السياسية الوزارة فترة من الزمن لكى
تجانب مطالبها .

وقد اتبع « نسيم باشا » سياسة التقرب من الوفد وخطب وده ، فكان
على اتصال بالنحاس باشا رئيس الوفد والاستاذ مكرم عبيد ، يستشيرهما
فى الخطوات السياسية التى يتخذها ، ويطلعهما على اسرار الموقف او بعضها
- حسب الصورة التى يعرضها بها . فكان رجال الوفد يشعرون بالارتياح
الى هذه المعاملة ، وكان قرار الوفد - وهو القوة السياسية الكبيرة فى
البلاد - هو التعاون مع الوزارة والثقة بها . واستمر هذا التعاون والثقة
حتى بعد أن طال الوقت ومرت الايام وظهرت تطورات خطيرة ولم يعد
الدستور ولم تظهر دلائل على قرب عودته ، بل وبمد ما عرف أن هناك
اعتراضات من الانجليز على عودة الدستور وانهم يقفون فى وجهه .

وشغل الوفد نفسه بعد انتهاء المؤتمر الذى عقده بأن رتب برنامج رحلات يكرم بها رئيسه - وقد أصبح السفر الى الاقاليم مباحا بعد أن كان ممنوعا والاجتماعات السياسية غير محظورة - فقام النحاس باشا فى الربيع بزيارة بعض مدن الوجه القبلى وعقدت الاجتماعات وألقى فيها الخطب . وكان الصحف تنشر انباء هذه الزيارات بالتفصيل والتهويل . وكان المقصود بها اندعاية للوفد وتجديد الاتصال بينه وبين الجماهير والدعوة لاعادة الدستور .

لكن المثقفين - وكثير منهم من أنصار الوفد - كانوا يشعرون بالقلق كلما مرت الايام والشهور ولا يبدو ما يدل على تغيير الوضع السياسي ، وما يشير بعرب عوده الدستور والحياة النيابية ليتحقق بها الاستقرار والتفرغ للإصلاح والمطالبة بحقوق مصر فى الاستقلال التى تضمنها عقد المعاهدة .

اما الانجليز فكانوا مستريحين جدا الى هذه الوزارة . فهم الذين اختاروها ، ويظهر أنه كان هناك اتفاق أو شروط لهم مقابل هذا أو اتفاق بينهم وبين نسيم باشا على عدم عودة الدستور فى الحال ولمدة طويلة . وكان نسيم هو الرجل الذى يريدونه حقا . فقد كان مطيعا لينا ، أو هو - كما يصفه محمد محمود باشا على ما رواه الدكتور حسين هيكل : « كان رجلا ضعيفا يؤمن بأن ما يريده الانجليز لا مرد له » . فهو رجل من الطراز القديم الذى ربى فى عهد حكم الاستعمار - عهد كرومر وجورست - فهو يؤمن بقوة الانجليز ويخاف أن يخالفهم . ثم انه كان يريد أن يبقى فى الحكم أطول مدة ممكنة ، فاذا خالفهم يكون معنى ذلك اخراجه من الوزارة ، كما أنه من حيث اتجاهه السياسى كان لا يقدر الحياة الدستورية حق قدرها ، وعاش طول عمره فى خدمة الملك قليل الايمان بالشعب . ولو عاد الدستور فمعنى ذلك اجراء الانتخابات ، وليس هناك شك فى أن الوفد سيفوز بالأغلبية ويرجع الى الحكم . لهذا كله قرر نسيم اتباع سياسة الماطلة ومداهنة جميع الأطراف واطهار غير ما يبطن . وقد نجحت هذه السياسة مدة طويلة ، فكان الانجليز متمسكين به غاية التمسك لا ينفون عنه بديلا ، وكان الوفد أيضا راضيا عنه متعاوننا معه واضعا ثقته فيه .

لكن الحقائق كان لابد أن تظهر . والمرء لا يستطيع - كما يقول المثل - أن يخدع كل الناس كل الوقت . وهناك مفكرون ووطنيون مخلصون لا ينخدعون بهذه الأساليب ، ويعرفون مصلحة وطنهم ، ويدركون الأخطار التى يتعرض لها - ولا سيما اذا كانت هذه الأخطار قد وضحت ، وأحدثت بالبلد ، وأصبح الوطن محاطا بلهيب الحرب ، وتدفتت القوات الانجليزية عليه فملأت دياره ورحابه .



((روز اليوسف اليومية))

• السيدة فاطمة (روز) اليوسف •

وهنا لا بد أن يكون مكان في تاريخ مصر في تلك الفترة لجريدة ظهرت في أوائل ذلك العام ، وكان لها اثر كبير في توجيه الراى العام. وتنبيه الشعب الى الحقائق ، وكانت هى الجريدة التى مهدت لاشعال الثورة ضد وزارة نسيم وحكم الانجليز واغراضهم الاستعمارية المستترة وراءها . وهذه هى جريدة ((روز اليوسف)) اليومية التى ظهرت في ذلك العام .

صدر اول عدد من هذه الصحيفة في يوم (٢٥ فبراير سنة ١٩٣٥) .
(ويحسن التنبيه هنا الى أن السيدة « فاطمة اليوسف » ذكرت سهوا في ذكرياتها أن تاريخ صدور الجريدة كان ٢٥ مارس . والصواب ما ذكرنا) .
وكانت أهمية هذه الجريدة ناشئة من أن الذى كان يكتب المقال الافتتاحى اليومى لها هو الأستاذ « عباس محمود العقاد » فكان مقاله يظهر دائما على يمين الصفحة الأولى ، ثم الى يسار الصفحة يظهر مقال آخر هو تحليل للموقف السياسى مع ذكر اخبار خاصة يكتبه الدكتور محمود عزمى . فهكذا اتاحت الجريدة وصاحبيتها السيدة « فاطمة اليوسف » لهذين الكاتبين الكبيرين أن يوفيا الجمهور باستمرار بأرائهما فى الموقف وينشران ما يريدان من افكار وحقائق .

وقد أدى الأستاذ العقاد دورا وطنيا جليلا في ذلك العام ، ومعه الدكتور محمود عزمى . كما أن التاريخ يحفظ للسيدة « فاطمة اليوسف » عملها في خدمة الوطن والصحافة باصدارها هذه الجريدة في ذلك الظرف ودعوتها للأستاذين للكتابة فيها مع غيرها من خيار الصحفيين ، وبصفة خاصة مساندتها للأستاذ العقاد وتأييدها له وهو يكتب مقالاته الثائرة بحرية ، حتى حين غضب عليه الوفد وعليها وحاربهما ، وتحملت هي خسائر جسيمة من أجل ذلك فلم تتخل عنه ، وظلت مؤيدة لحرية الرأي ولاقت ما لاقت حتى أغلقت جريدتها . وكان للسيدة دور جليل أيضا يسجله التاريخ في اصدارها مجلة « روز اليوسف » الأسبوعية قبل ذلك وهى التى حاربت طغيان محمد محمود وصدقى وحكمهما الدكتاتورى طيلة السنين الماضية .

صدرت الجريدة اليومية على أنها وفدية ، وكان الأستاذ العقاد كاتبها وفديا . ولكنها ما لبثت أن صارت لسان حال المثقفين المستقلين . وكانت الجريدة الوحيدة التى عارضت وزارة نسيم بقوة . فكانت بحق جريدة المعارضة . وقد نجحت منذ صدورها وراجت رواجا كبيرا . وكان ذلك يرجع لمقالات الأستاذ العقاد وتعليقات وأخبار الأستاذ عزمى وزملائهما الصحفيين ، كما كان يرجع الى أن هذه الجريدة كانت تجديدا فى الفن الصحفى ونموذجا للصحافة الحديثة ، فقد قدمت أبوابا جديدة وصفحات متنوعة وأدخلت فن الرسوم السياسية (الكاريكاتير) فكانت صحيفة شائقة غزيرة الفائدة كما كانت صحيفة الحرية والصراحة وكشف الحقائق والأسرار بأجلى بيان ليستنير رأى العام .

من مقالات روز اليوسف

وننقل هنا بعض عناوين المقالات وفقرات منها حول الموقف السياسى والأحداث المتصلة به فى الأشهر الأولى من ذلك العام (١٩٣٥) .

موقف السياسة الانجليزية .. ومقالات العقاد

ففى يوم ٦ مارس ١٩٣٥ يكتب الأستاذ « العقاد » بعنوان : « موقف
السياسة الانجليزية فى الوقت الحاضر : الى اين ؟ » .

وفى ٨ مارس يكتب بعنوان : « موقف الأمة المصرية فى الوقت الحاضر :
الى اين ؟ » .

وهو يشير بذلك الى الموقف السياسى الغامض من ناحية نوايا الانجليز ،
ومن ناحية مصير الأمة المصرية .

ويكتب الأستاذ « محمود عزمى » فى ٤ مارس عن :

« صحة حضرة صاحب الجلالة الملك وأثرها فى التطورات السياسية
المنتظرة » ، ويقول :

« لا شك أن صحة حضرة صاحب الجلالة الملك هى المحور الذى تدور
حوله كل الافتراحات المتصلة بالتطورات السياسية المنتظرة ، كما كانت هى
بلا ريب محور التطورات التى طرأت بالفعل منذ شهر يوليو من العام الماضى
(١٩٣٤) ، وهو الشهر الذى لمس أصحاب الراى خلاله أن شئون الدولة
قد حرمت من اشراف حضرة صاحب الجلالة الملك وتوجيهاته .

« ومع ذلك فلا تزال الحقيقة عن صحة جلالته مكتومة عن الشعب ، وعن
المسؤولين عن ادارة دفة الحكم وتوجيه الراى العام فى البلاد . فلا نشرات
طبية يومية تصدر ببيان التطورات التى تطرأ — كما هو الحال فى غير مصر
من الدول ذات الادارة المنظمة — ولا احد من المهيمنين على الشئون العامة
يستطيع أن يزعم أنه واقف تمام الوقوف على نوع المرض ومضاعفاته .. الخ »

وفي يوم ٢ أبريل ١٩٣٥ - يكتب « العقاد » مقالا بعنوان :

« العهد الكرومرى يعود - ولا تعود معه تبعاته » .

يقول فيه : « من المحقق ان الوزارة اجابت مطلبا انجليزيا حين قررت تعيين الخبير الفنى فى وزارة التجارة والصناعة ، وتخويله تلك الحقوق بما يطلق يده فى تجارة البلاد وصناعاتها .

» فالفرض المهم اذن من تعيين المستشار الجديد انما هو تقييد الصناعة المصرية والسيطرة عليها فى هذا الدور الذى انتعشت فيه بعض الشئ وأخذت فى النمو والتقدم والاتساع .

» فالعهد الكرومرى الذى يتحدثون به أصبح أمرا واقعا بجميع مراسمه وأوضاعه : فى كل وزارة مستشار أو موظف شبيهه بالمستشار .

» وقد امتاز العهد الكرومرى بتفليب النفوذ الانجليزى فى الدواوين ، وتفليب المطاعم الاستعمارية ، والاستغلال التجارى فى الأسواق . وبلغ من حرص اللورد « كرومر » على ترويج البضائع الانجليزية وتحطيم الصناعات الوطنية انه هدم شركة المحلة الكبرى المشهورة قبل أن يستقر أساسها ، لانه فرض عليها ضريبة فادحة فلم تعد الى الحياة الا أيام الحرب العظمى فى غفلة من المستغلين وأصحاب المطاعم الاشعبية .. الخ » .

وفي ٨ أبريل - يكتب مقالا آخر بعنوان : « الاستعمار هو الاستعمار . العهد الكرومرى أيضا » .

وفي هذا العدد نفسه (٨ أبريل سنة ١٩٣٥) يظهر عنوان كبير فى اعلى الصفحة « مانشيت » وهو :

« البعثة الاقتصادية اولى ثمرات سير « مايلز لامبسون » - زيادة استيراد البضائع الانجليزية .

وفي ٣ مايو - يكتب « العقاد » عن « مسائل الساعة : الدستور - ولى العهد - البلاط » .

ذلك أن الانجليز عادوا الى مطالبهم الخاصة بالملك ، فاثارها السير « مايلز لامبسون » المندوب الجديد بعد عودته من الاجازة فى بلاده ، وهذه المطالب كانت تتعلق بمسألة الوصاية على ولى العهد « فاروق » حين تحين منية الملك ، وتعيين قائم بأعمال الملك فى اثناء مرضه ، ومسائل موظفى القصر أو البلاط . ومسألة تعليم ولى العهد فى انجلترا . وقد أبدى الملك بعض مقاومة ثم أخذ يستسلم . فتدخل الانجليز وأبعدوا « الإنراشي باشا » عن

القصر ، اذ كان هو الأداة الباقية لتنفيذ الملك ، فأبعد عن مصر وعين وزيراً مفوضاً في « بروكسل » ، وكان هذا الرجل يحاول أن يثبت الدسائس في الأزهر ليخرج الوزارة ، وطلبت الوزارة أيضاً إبعاد شيخ الأزهر « الشيخ الظواهري » فاضطر أن يقدم استقالته عقب خروج الأبراشي ، وكان هذا الشيخ أداة الملك في الأزهر . فبذلك قصت الوزارة والانجليز أجنحة الملك وأجبر الملك أيضاً على الموافقة على إرسال ابنه إلى إنجلترا ، وسيتم هذا السفر في أول العام الدراسي — على ما سنذكره — لكن الملك تمسك في مسألة الوصاية وفي مسألة تعيين نائب له . وكان الانجليز يطلبون إبعاد بعض موظفي القصر الإيطاليين .

ولما وجد الملك أنه يجرّد من السلطان أخذ يتقرب إلى الشعب في أيامه الأخيرة ، ويبدى بعض الاستجابة لمطالبه .

وفي ٧ مايو — يكتب « عزمي » : « غيوم عارضة في الجو — موقف الانجليز » .

وفي ٨ مايو — يكتب « العقاد » : « هيبة بريطانيا العظمى وتجارة بريطانيا العظمى ، ولا شيء غير ذلك »

فهذه صورة عن الموقف ومسائل الساعة في ذلك الوقت كما كانت تظهرها جريدة « روز اليوسف » وتتبعها الرأي العام .

وفيما يتعلق بالمسألة الدستورية — وهي المطلب الأول للأمة — وسياسة المراوغة والخداع أو المعاملة التي كانت تسير عليها الوزارة :
تواصل الجريدة تنبيه الرأي العام .

فيكتب الأستاذ « العقاد » في ٧ مايو : « مسألة الدستور لا تزال في وضعها الأول » .

وفي ١٢ مايو — يكتب مقالاً يتحول فيه إلى الصراحة . وكان هذا المقال بدء الحملة الشديدة التي أخذ الأستاذ العقاد يشنها على الوزارة منذ ذلك الوقت بسبب الدستور والمسائل الأخرى ، وستزداد هذه الحملة في القوة بمرور الوقت ويكون لها تأثير كبير في الرأي العام وتأثير في العلاقة بينه وبين الوفد .

فيقول في هذا المقال الذي عنوانه : « اذن لم يكن جدّاً ! »

يقول - بعد المقدمات - « وقد انكشفت اللعبة اليوم انكشافا لا تجدى في ستره اكثف الحجب وأضخمها ، الا أن نغمض أعيننا عامدين أن لا نرى الاشياء كما تبدو في وضوح النهار .

ثم يقول : « وهل هذه المراوغة مما يدعو الى الاطمئنان ؟ وهل هذا الارجاء المبهم مما يدعو الى الاطمئنان ؟

وفي اليوم التالي يكتب مقالا بعنوان : « اليقظة واجبة » .

ويسخر من الوزارة ووعودها فيقول :

« الدستور لا يعلن في شهر مايو ، وانما الذى سيعلن في منتصف هذا الشهر أو آخره هو موعد اعادة الدستور ..

« موعد اعادة الدستور لا يعلن في شهر مايو ، وانما الذى سيعلن فيه

هو تفصيل البيان عن المسألة الدستورية ..

الخ الخ .. ثم بعد سرد هذه الوعود يقول : « هذه هى الدرجات التى انحدرنا عليها فى المسألة الدستورية .. ثم يختتم قائلا :

« ان اليقظة لواجبة اشد الوجوب فى الموقف الذى نحن فيه . وليس الطريق الذى يستدرجنا اليه القوم بمأمون ولا مضمون » .

وفي ١٤ مايو - يكتب الدكتور « محمود عزمى » بعنوان : « حديث الدستور والاجماع عليه » ، فيقول :

« .. ونستأنف المسير فيما هو أدق وأخطر ، وليس لدينا ادق وأخطر من طريق الدستور وما يثيره هذين اليوميين من حديث .

« وعندنا أن الاجماع معقود على ضرورة استئناف الحياة النيابية بعودة الدستور . فقد قامت على تلك الضرورة ظروف تولى دولة نسيم باشا الحكم ، ووضحت هذه العودة خلال الأمر الملكى الذى استصدرته الوزارة القائمة بالغاء النظام البائد ، وتمهيدا لاعادة الحياة النيابية التى ترعاها البلاد .

« وسجلت تلك الضرورة وهذه العودة فى قرارات « المؤتمر الوطنى العام » التى أبلغت لدولة رئيس الوزارة .

« واذا كان الحديث يجرى الى جانب ذلك الاجماع المعقود بأن الانجليز يعارضون فى أن ترد الى البلاد حياتها النيابية وأن يعود إليها دستورها فانا - ونحن نعرف مدى تقدير الانجليز للاجماع ما نعرف - لا نخال هذه

للمعارضة الا مسادرة عن فئة منهم لا تريد أن تساير روح العصر ، ولا ترضى ان ترى غير الجسم امامها تجسما والبارز بروزا . ولا نشك لحظة أن استمرار الموقف الحاضر سيدفع بالمصريين الى أن يلجوا الطريق الذي تتجسم به مطالبتهم بالدستور والحياة النيابية - التجسم الذي يفتح المتبرمين من علاه الانجليز بجذبه الاحساس المصرى نحو الدستور وجذبه سعيهم فى سبيل الحياة النيابية » .

ويكتب الأستاذ العقاد فى يوم ٢٢ مايو تحت عنوان : « حول المسألة الدستورية » ويقول فى مطلع مقاله :

« معارضة الانجليز فى اصدار بيان حاسم عن موعد الدستور المطلوب - وهو دستور سنة ١٩٢٣ - تدل على انهم لا يريدون اعادته قبل سنتين ، على اقل تقدير » .

وكان قد عرف أن الانجليز يعارضون فى عودة الدستور ، ولكن الوزارة لم تنشر التبليغات البريطانية ، ولا نشرت المذكرة التى رفعتها الى جلالة الملك فى ١٨ ابريل سنة ١٩٣٥ ورد الملك عليها ، حيث كانت الوزارة تبسح سياسة حجب الحقائق عن الشعب ، وعدم اظهار نياتها ونيات الانجليز بصراحة ، وتترك الشعب مخدوعا بالامل متعطيه الوعود بقرب اعلان عودة الدستور فى الشهر القادم أو ما بعده ، أو اعلان البيان عن المسألة ، أو تذكر أن المسألة اجلت الى ما بعد أشهر الصيف . . وهكذا - مما تهكم عليه الأستاذ العقاد فى مقاله - كما رأينا .

كان لدى الشعب اذن فكرة مبهمه عن الخطوات التى اتخذت من وراء الحجب ، وكانت المذكرة التى رفعتها الوزارة الى الملك تثير الشك وتلقى الشبهات حول صدق نية الوزارة واخلاصها فى إعادة الدستور ، فقد كانت تقدم عروضاً مختلفة ، ولو نشرت المذكرة لكشفت موقف الوزارة وزعمت ثقة الراى العام بها . وكان الملك قد رد بأنه يفضل عودة دستور سنة ١٩٢٣ وهو يعلم أن الوزارة لا تريد اعادته ولا الانجليز ، ليسبب الاحراج للوزارة ومن وراءها . ثم لم يحدث شئ بعد ذلك . وظلت « مسألة الدستور فى وضعها الاول » كما قال الأستاذ العقاد ، واستنتج أن الانجليز لا يريدون عودة الحياة النيابية قبل سنتين - على اقل تقدير . وحينئذ أخذ يواصل حملاته على الوزارة وعلى الانجليز وينبه الأمة الى ما يراد بها . وكذلك الأستاذ عزمى وهيئة تحرير الجريدة كلها ، وتبعها جرائد أخرى .

وسنعرف تفاصيل كل هذه الامور فى الفصل التالى .

وهو بدء الجزء الثانى من الكتاب ، واوله الفصل الحادى عشر وعنوانه : « مقدمات الثورة » .

إقرأ فـسـ

مطبوعات الشعب

- تاريخ الطبقة العاملة المصرية
- أمين عز الدين
- المقاد ومعاركه في السياسة والأدب
- عامر المقاد
- ذكريات سياسية
- عبد الفتاح حسن
- محاكمات النجوى
- شوكت التونى
- انتصارات عربية خالدة
- السيد فرج
- ثورة ١٩١٩
- عبد الرحمن الرافعى
- موسوعة تاريخ مصر
- أحمد حسين
- مايو .. ية حبيبى
- أنور زملوك
- يسقط الحائط الرابع
- أنيس منصور
- قضايا ومعارك أدبية
- محمد عبد الحليم عبد الله
- مفترقات على الاسلام
- أحمد محمد جمال
- عباقرة رحلوا زهورا
- فايز لرح
- أناشيد لها تاريخ
- مصطفى عبد الرحمن
- أسرار صحفية
- حافظ محمود
- مصر العبود
- سعد شعبان
- كمال الطوبجى
- على محبوب
- محاكمة منتصف الليل
- محمد جلال
- الشوارع الخلفية
- عبد الرحمن الشرقاى
- زوجاتهم وأنا
- نعم الباز
- ميلاد شعب
- سعد تيم
- بطولات
- عليه توفيق
- الاشتراكية والفاشية
- عبد الحميد الاسلامبولى
- الأرق
- عبد المنعم الصاوى
- الزورق
- أحمد عبد الحميد
- لزوم ما يلزم
- نجيب سرور
- القطاع العام والخاص ماله وما عليه
- محمود المراسى
- مذابح الصحفيين
- عمر عبد اللطيف
- الرجل والأسطورة
- محمود مراد
- مصر .. مصر .. مصر ..
- عبد التواب يوسف
- أعلام الفكر الإسلامى
- محمود عبد الوهاب
- المرأة المصرية
- بهيمة مختار
- مشاهير الفكر والأدب
- مأمون غريب
- شرح ديوان المتنبى
- الموضى الوكيل
- الأخلاق والمعاملات فى الاسلام
- د . محمد عبد المنعم الجمال

هذا الكتاب

لم يقف تاريخ مصر عند ثورة سنة ١٩١٩ بل وأصل سيره . واستمر شعب مصر يجاهد من أجل الدستور والاستقلال . وهذا الكتاب يتناول فترة هامة من حياة مصر ظلت شبه غامضة . وهي تلك التي تلت عهد سعد زغلول (١٩٢٧) والتي لعب الأدوار الرئيسية فيها :

مصطفى النحاس باشا خليفة سعد في رئاسة الوفد . ومحمد محمود باشا ، وإسماعيل صدقي باشا ، والاستاذ مكرم عبيد ، وعلى ماهر باشا ، وتوفيق نسيم باشا ، وغيرهم من رجال السياسة المصرية . إلى جانب الصحفيين الأحرار وشباب الجامعة - وذلك في المرحلة الأخيرة من عهد الملك فؤاد . وتمتد هذه الفترة حتى عقد معاهدة ١٩٣٦ وبعدها إلى حين تولي فاروق سلطته الرسمية (١٩٣٧) .

في هذه الفترة جرت أحداث جسام : نقض الائتلاف . فدكتاتورية محمد محمود ، فوزارة الوفد والمفاوضات ، فالانقلاب الخطير الذي قام به صدقي والغاء الدستور ، ومقاومة الشعب ونشاط الأحزاب ، ثم انفجار ثورة سنة ١٩٣٥ التي قادها الشباب ، فتأليف الجبهة الوطنية وعقد معاهدة سنة ١٩٣٦ ودخول مصر عصبة الأمم ، وما أعقب ذلك من تطورات .

يوضح الكتاب كل هذه الأحداث ، ويشرح السياسة المصرية ، ويعرف بالأحزاب والزعماء والسياسة الذين اشتركوا في هذه الأحداث ، ويسجل - لأول مرة - تاريخ ثورة سنة ١٩٣٥ ، ثم يبحث معاهدة ١٩٣٦ ويحدد طبيعتها . فهذا الكتاب يشمل اذن تاريخ مصر الحديث في عشر سنوات ، ويبين أسرار التاريخ ، ويعرض قضايا جديدة ، وهو يقدم صورة حقيقية عن حياة مصر وجهاد الشعب المصري في تلك الحقبة من أجل الحرية والكرامة : من أجل الدستور والاستقلال . وهو الجهاد الذي كان نموذجا ساميا وظل ملهما للأجيال التالية .



الدكتور ضياء الدين الريس